

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_234973**

UNIVERSAL  
LIBRARY









## كتاب

البصائر النصيرية في علم المنطق تصنيف الشيخ  
الامام القاضي الزاهد زين الدين

عمر بن سهيلان

الساوي

م

﴿تتميم الفائدة من هذا الكتاب وتسميلا لتناوله على الطلاب قد كتب عليه  
حضرة العلامة المفضل الشيخ «محمد عبده» المصري تعليقات شريفة  
وتحقيقات منيفه توضح مسالكه وتنور حواكيه وقد  
أتممتها بإزاء مواضعها من الكتاب في ذيل  
العنايف بحروف صغيرة﴾

قرر مجلس ادارة الازهر بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣١٦ ١٩ نوفمبر  
سنة ١٨٩٨ أن يكون كتاب البصائر النصيرية بتعليقه من  
كتب المنطق التي تدرس في الجامع الازهر الشريف

(حقوق الطبع محفوظة لصاحب التعاليق المذكور حفظه الله)

﴿بياع بمحل حضرة السيد عمر الخشاب بالسكة الجديدة﴾

﴿الطبعة الاولى﴾

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٦ هـ

١٨٩٨ م

(بالقسم الادبي)

واعتصموا بالله هو مولاكم  
فتم المولى ونعم النصير

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أما بعد حمد الله المنعم بهديته والصلاة على محمد خير خلقه وعلى آله وعترته فقد كانت دواعي المهمة ومبادئ العزيمة تتقاضى في الانتهاض للتقرب إلى مجلس مولانا الأجل السيد نصير الدين ظهير الاسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله وآله وصحبه ومن اتبعه ذوالاه (وبعد) فقد رأيت وأنا في بيروت مدة أقامت بها سنة ١٣٠٤ من الهجرة كتابي المنطق يسمى البصائر النصيرية للامام القاضي الراهب زين الدين عمر بن سهلان الساوي فنظرت فيه فإذا هو حاو مع اختصاره لما لم تتعود المطولات التي بأيدينا من المباحث المنطقية الحقيقية وخال مع كثرة مسائله من المناقشات الوهمية التي لا تليق بالمنطق وهو معيار العلوم من مثل ما نجد في المطالع وشروحه وأوسلم العلوم وما كتب عليه ووجدته على ترتيب حسن لم أعهد فيه ما وقف عليه من كتب المتأخرين من بعد الشيخ الرئيس ابن سينا ومن في طبقته من علماء هذا العلم فاستندت نسخة منه وبقيت عندي كغيرها من الكتب إلى أن حملت النظر فيما يحتاج إليه طلبه العلم في الجامع الأزهر من الكتب التي تليق بالتوسطين منهم على إعادة النظر في الكتاب فقرأته كلمة كلمة فزادت قيمته في نفسي وطلعت منزلته من رأيي فعرضته على حضرة مولانا الاستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ومن حضر من أعضاء مجلس الإدارة فأعجبوا به ورأوا أنه من أفضل ما يهدي إلى الجامع الأزهر الشريف ليكون من الكتب التي تقرر دراستها فيه على أن الكتاب وإن كان جزل العبارة صحيح البيان إلا أن فيه ألفاظاً وعبارة ومساائل اعتمد في الاتيان بها على ما كان عليه أهل زمانه من درجة العرفان وهي اليوم تحتاج إلى شيء من الشرح والابضاح فاستخرت الله تعالى في وضع بعض تعاليق على ما رأيته محتاجاً إلى ذلك وأسأل الله أن ينفع به الطلاب ويجزل فيه الثواب

(١) تتقاضى أي تطلب مني والانتهاض إلى الشيء والنهوض والحركة إليه بمعنى

بهاء الدولة كافي الملك عين خراسان أبي القاسم محمود بن أبي توبة زاده الله عظم القدر وحسن الذكر ونفاذاً لأمره بجمع كتاب في بعض العلوم الحقيقية وأهداء أفضل ما تناله قوى البشر وتنتهي اليه غايات الف<sup>(١)</sup> در الى أفضل أكابر العالم وأجل من تسمو اليه أعناق العزائم فينكت قوى العزم ويحل عرى الاج<sup>(٢)</sup>اع الجزم قصور باعى وضيق خطوى عن الانتهاض الى فضيلة من الفضائل العلمية لم<sup>(٣)</sup> لك زمامها ولم يحذر لثامها ولم تسبر أغوارها ولم تستبين ظلمها وأنوارها والتقرب الى المستغنى عن جدوى القرب بشوق وجه الأدب الا اذا تداركه الاذن بالتعسين وتلقاه الرضا بحلى التزين فلا يجرم صرفنى الحزم عن امضاء ما شارفه العزم متطلعاً للنأش<sup>(٤)</sup>ير الاذن الصادر عن حضرته الشريفه وسدته المنيفة الى أن اتصل بالخادم أمره العالى بقرير كذب فى المنطق لا يرده الاختصار الى مضيق الاختلال ولا ينهيه التطويل الى متسع الاملال فانتدبت لامتنال مرس<sup>(٥)</sup>ومه قوى العزيمة نافذ الصرية وأوردت من المنطق ما لا يسع طالب العلوم الحقيقية الجهل به مقتصر على إبانة طريق اكتساب التصور والتصديق الحقيقيين اللذين هما الحد والبرهان والهداية الى وجود الغلط فيها دون الجدل والخطابة والشعر التى هي عن افادة اليقين المحض بعزل وسميته البصائر النصيرية  تأفؤاً لبين القابه وتوصلاً اليه بأس<sup>(٦)</sup>بابه ولن يعرف قدر هذا الكتاب الا من طال نظره فى كتب المتقدمين بعين التأمل فيجد فيه عند تصفحه ايضاح ما غفلوه وتفصيل ما أجلوه وتنبيه على مواضع غلطهم المتعلم النطق لها عساه اذهبت عليهم والله المستعان وعليه التكلان فى أن يعصمنا من الزلل والخلل فى القول والعمل وهذا حين ما افتتح الكلام فيه بتقديم مقدمة مشتملة على فصلين أحدهما فى ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه ومنفعته والآخر فى موضوعه

## (الفصل الاول)

(فى ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته)

الانسان فى مبدإ الفطرة خال عن تحقق الاشياء وقد أعطى آلات تُعينه فى ذلك وهى الحواس الظاهرة والباطنة فاذا أحس بأمر جزئية تنبه لمشاركات بينها ومباينات يتزعزع منها عقائده وأولية صادقة لا يرتاب فيها عاقل ولا تزول بوجه ما مثل أن الكل أعظم من الجزء وأن الاشياء المساوية شئ واحد بعينه متساوية وأن الجسم الواحد لا يكون فى مكانين فى آن واحد وعقائده أحر مساوية لهذه فى القوة كالحكم بأن كل موجود مشارك اليه والى جهته وأن الأجسام لا تلتهاهى أو تنتهى الى فضاء ممدود

- (١) القدر بضم ففتح جمع قدرة وقوله الى أفضل متعلق باهداء (٢) الاجماع الجزم العزم الذى لا ترد معه وحل عراء نقض العزيمة والرجوع عن القصد (٣) لم يملك الخ أفعال مبنية للجهول الانتسبتين ظلمها فانه للفاعل (٤) لتأشير الاذن الخ المشهور فى كلمة تأشير على السنة العامة أن معناها وضع الاشارة والاشارة عندهم الرأى فى اللفظ الموجز فيقال أشر على الورق أى أبدي رأيه بلفظ قصير يشبه الاشارة وكل هذا الضروب من الاستعمال فى هذه المادة عامية لا يعرف لها أصل فى اللغة سوى أنه تحريف من أشار الى أشر فلا يصح حمل كلام المصنف على استعمال العامة بأن يفسر تأشير الاذن بوضع اشارة الاذن فان علو عبارته يبعد ذلك والتأشير فى اللغة تحديد أطراف الاسنان ويستعمل امما الشول شاقى الجردة والتأشير والمشارعة فى رأس ذنبها كالتخليلين وهما الأشران والتأشير ما نعتض به الجردة وكل ما لا رسم من المعانى يعطى ما يقوى معنى التحديد والتشكيك فتأشير الاذن الصادر هو تحديد العزم وتشكيكه الهمة حتى تقطع الرأى فى العمل (٥) المرسوم المكتوب أريد منه هنا الامر والصريفة بمعنى العزيمة (٦) كأن الكتاب اذا نسب اليه وعنون باسمه كان شياً من ناحيته فيتوصل اليه بأسباب وصلات هى له ومنه وهى الكتاب نفسه

لا يتناهى لكنها كاذبة يس (١) تبان كذبها بشهادة القضايا الأولى كما ينبغي من بعد وقد يتردد في أمور بعد ادراك المحسّات وانتزاع القضايا منها وقد لا يجد إلى الحكم الجزم في بعضها سبيلا وقد يجزم في بعضها يتصرف في هذه القضايا وتوصل منها إليه وهذا التصرف قد يكون نارة على وجه الصواب ونارة على وجه الخطأ ولا يشدّ عن حكمها هذا الأمن أي بحسب صائب وقوة الهمة تريبه الأشياء كما هي وتغنيه عن الفكر

فاذا انقسمت الاعتقادات الحاصلة فلا أكثر في مبدء الأمر إلى حق وباطل وتصرفاتهم فيها إلى صحيح وفاسد دعت الحاجة إلى إعداد قانون صناعي عاصم للذهن عن الزلل يميز صواب الرأي عن الخطأ في العقائد بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته وهذا هو المنطق

وإنما احتج إلى تمييز الصواب عن الخطأ في العقائد لتوصل بها إلى السعادة الأبدية لأن سعادة الإنسان من حيث هو إنسان عاقل في أن يعلم الخير والحق أما الحق فلذاته وأما الخير فلأجل به وقد توارت شهادة العقول والشرائع على أن الوصول إلى السعادة الأبدية بهما وإذا كان نيل السعادة موقوفا على معرفة الحق والخير والروية الإنسانية قد يعترضها الزبغ والعدول عن نهج السداد في السلوك الفكري على الأكثر فربما اعتقدت غير الحق حقا وما ليس بخير خيرا واستمرت على اعتقادها خرم صاحبها السعادة الأبدية لما فاتته من درك الحق والخير والتمييز بينهما وبين الباطل والشر وتختلف عن نيل النعيم الدائم في جوار رب العالمين فاذا لا بد لطالب النجاة من الهدى إلى وجه التمييز بين الحق والباطل والخير الشر والطريق إليه بمعرفة القانون الصناعي الذي يقيمه الغلط في صواب النظر وإذا حققت الحاجة إليه فنفّس روحه غايته ومنفعته زيادة شرح فنفّس

الحاجة إلى المنطق لدرك المجهولات والمجهولات إما أن يطلب تصوّرها فقط أو يطلب التصديق بالواجب فيها من نفي أو إثبات والتصور هو حصول صورة شيء ما في ذهن فقط مثل ما إذا كان له اسم فقط به مثل معناه في ذهن مثل مثل معنى المثلث أو الإنسان في ذهن أن يقتصر به حكم بوجوده ما أو عدمه ما أو وجوده حالة أو عدمه حاله ما فانا قد نشك في وجود شيء أو عدمه فيحصل في ذهننا المعنى المذموم من لفظه وأما التصديق فهو حكم الذهن بين معنيين متصورين بأن أحدهما الآخر وليس الآخر واعتقاده صدق ذلك الحكم أي مطابقة هذا المتصور في الذهن للوجود الخارجي عن الذهن كما إذا قيل الاثنان نصف الأربعة فصدقت كان ذلك حكما منك بأن الاثنين في نفسه نصف الأربعة كما حصل في ذهنك منه

وكل تصديق فيتقدّمه تصوّر لا محالة وربما يزيد عليه كما في قولنا الاثنان نصف الأربعة فان فيه ثلاث تصوّرات تصوّر الاثنين والنصف والأربعة ولكن الزيادة على تصوّرين غير واجبة وأما التصور فقد لا يفتقر إلى تقدّم التصديق عليه فلذلك يسمى العلم الأول

وبعض هذه المجهولات قد يمكن في درك تذكره وإخطاره بالبال فاذا أخطرت قلبه فهو مجهول إذا ليس حاضر في الذهن ولا به علم بالفعل بل بالقوة وأكثرها لا يمكن فيه التذكر بل أغا تدرك بمعلومات سابقة عليه أو ترتيبها لمخصوص لأجله يتأذى إلى العلم به هذا المجهول ولكل مجهول معلومات تناسبه فلمجهول التصور معلومات تصورية ولمجهول التصديق معلومات تصديقية وتلك المعلومات إما أن

(١) يستبان معنى للمجهول من استبان الشيء في أوضحه متعديا قال صاحب القاموس «بذته بالكسر وبينته وبينته وأبنته واستبنته أو شحنته وعرفته» وكل هذه الأفعال تستعمل لازمة بمعنى وضع ومتعدية بمعنى أوضح

تكون حاصلة بالفطرة من غير تقدم معلوم هو سبب حصولها علم<sup>(١)</sup> أو حاصلة بمعلومات أخرى سابقة عليها ولكن لا تتسلسل بل تنتهي لاحتمالها إلى معلومات حاصلة بالفطرة فالمنطق مدفوع إلى النظر في تلك المعلومات وكيفية تأليفها وتأثيرها إلى هذه المجهولات المطلوبة

وقد جرت العادة بأن يسمى الأمر الموقوف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدية إلى التصور قولاً شارحاً فنه حد ومنه رسم والمؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدى إلى التصديق بحجة فنه قياس ومنه استقراء وغيرهما وقد يقع الخلل في كل واحد من الأمرين أعني القول الشارح والحجة نارة من جهة المعلومات التي منها التأليف ونارة من جهة تأليفها ونارة من جهتهما فقصارى المنطق أن يعترفنا المعلومات المناسبة لمطلوب مطلوب وهيئة تأليفها المؤدية إليه وأنواع الخلل الواقعة فيها فيحصل لنا العلم بالحد الحقيقي الذي يفيد تصور ماهية الشيء وبالشبهة القريب منه الذي يسمى رسماً والفساد الذي لا فائدة في معرفته الاجتنابه وكذا يحصل علماً بالقياس البرهاني الذي يفيد التصديق الحقيقي بالشيء وبالقريب منه الذي يسمى قياساً جدلياً والبعيد عنه الذي يسمى خطابياً والفساد الذي يسمى مغالطياً ونعرف ذلك لكي يجتنب والخييل يسمى شعرياً وهو الذي لا يتوقع تصديقاً البتة بل تخميلاً يؤثر أثر التصديق فيما يرغب فيه أو يفر عنه

وربما يسأل فيقال إن تعترف المجهولات من المعلومات بالفكر العقلي مفتقر إلى قانون صناعي يقايس به فهذه الذانون في نفسه من جهة الأوليات البيئة المستغنية عن التفكير أو من جهة المعلومات الفكرية المفتقرة إلى قانون فإن كان من القبيل الأول فليس تغنى عن تعلمه وإن كان من القبيل الثاني فليفتقر إلى نفسه ويشترط في تعلمه تقدم العلم به وهو محال فإجابته أن درك العلوم منه ما هو بطريق استفادتها من معلومات سابقة عليها وترتيب لها خاص ومنه ما هو على سبيل التذكير والتنبيه كما سبق والاول منه ما هو متسق منتظم يسهل التدريج فيه من الأوائل إلى الثواني والثالث ولا يعرض فيه الغلط إلا نادراً كالعلوم الهندسية والعديدية ومنه ما ليس له اتساق يؤمن الغلط فيه كالعلوم الإلهية والأموور المتعلمة في المنطق منها ما هو على سبيل التذكير والتنبيه الذي لا يحتاج فيه إلى قانون متقدم عليه ومنها ما هو على سبيل الوضع والتسليم كما ذكرنا في فاطية<sup>(٢)</sup> ورياس ومنها ما هو على سبيل الاحتجاج واستفادة المجهول من المعلم وما كان من هذا القسم فهو من القبيل المنسق المنتظم المأمون وقوع الغلط فيه والخلاف الجاري في المنطق بين أربابه إنما هو بسبب اللفاظ المشتركة وذهاب كل فريق إلى معنى منه ولو قدر اتفاقهم على معنى له واحداً لاختلقوا

فهذه القدرة كافية في بيان ماهية المنطق ووجه الحاجة إليه ومنفعته ثم المنطق إنما يفيد الفائدة المطلوبة منه إذا ارتاض الإنسان باستعمال هذه القوانين المتعلمة فيه وأما معرفتها دون تعود استعمالها والارتياض بها فقليلة الفائدة<sup>(٣)</sup> وأما الفائدة

## (الفصل الثاني)

### (في موضوع المنطق)

موضوع كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله التي تعرض له لذاته وتسمى تلك الأحوال

(١) عليها متعلق بتقدم أي من غير تقدم معلوم عليها هو سبب حصولها (٢) فاطية ورياس باب الكليات المعروفة

بالمقولات (٣) الغناء بالفتح والمد النفع

أعراضاً ذاتية وس<sup>(١)</sup> تعرفها ولما تبين أن منفعة المنطق وقصاراه تعريف القول الشارح والجملة مطلقاً أي على وجه كلي قانوني عام غير مخصص بشيء دون شيء إذا عرف كذلك استغنى عن استئناف تعلم حدّ حد وبرهان برهان بل انطبق حكمه المجرد عن المواد الخاصة على جميع الحدود والبراهين الخاصة فموضوع نظره إذن المعاني التي هي مواد القول الشارح والجملة المطلقين من حيث هي مستعدة للتأليف المؤدى إلى تحصيل أمر في الذهن وهذه المعاني هي المعقولات الثانية ومعنى قولنا الثانية هو أن ذهن الانسان تحصل فيه صور الأشياء الموجودة خارج الذهن وما هيأتها ثم الذهن قد يتصرف فيها بأن يحكم ببعضها على بعض ويلحق ببعضها أموراً ليست منها ويجزّدها عن عوارض خارجة عن حقيقتها فتصرف الذهن يجعل البعض حكماً والبعض محكوماً عليه والتجريد والالفاظ أحوال تعرض لهذه الماهيات الموجودة في الذهن فالماهيات ومعقولات أولى وهذه الأحوال العارضة لها بعد حصولها في الذهن معقولات ثانية وهي كون الماهيات محمولات وموضوعات وكميات وجزئيات إلى غير ذلك مما تعرفه فإذا موضوع المنطق هذه المعقولات الثانية من حيث هي مؤدية إلى تحصيل علم لم يكن وأما المعقولات الأولى فإنما يتصرف فيها إذا حاول أن يطبق هذا القانون المتعلم على الحدود والبراهين الخاصة ويخاطبها بما فيها فينبغي أن يلتفت إلى هذه المعقولات الأولى التي هي ماهيات الأشياء الموجودة مثل كونها جواهر وكميات وكيفيات وغير ذلك مما هي أجناس الأمور الموجودة كما ستعرفها هذا إذا تعلم الانسان المنطق بفكرة ساذجة مع نفسه دون الاستعانة بعلم يخاطبه ويحاو له ولو أمكن أما إذا جرى التعليم فيه على سبيل المخاطبة والحاورة ولم يكن ذلك إلا بالفاظ صارت الالفاظ أيضاً منظوراً فيها بالضرورة خصوصاً وفكر الانسان في ترتيب المعاني فلما ينفك عن تخيل الفاظها معها حتى كأن الانسان يناجي نفسه بالفاظ متخيلة إذا أخذ في التروي والتفكير

ثم المعاني والالفاظ التي هي مواد الأقوال الشارحة والجميع مؤلفة ولا يحصل العلم بالمؤلف إلا بعد الاطاعة بمقدرة لا من كل وجه بل من حيث هي مستعدة للتأليف فلا جرم وجب علينا أن نعرف أحوال الالفاظ المفردة والمعاني المفردة من هذه الجهة أولاً ثم نعقبه بتعريف القول الشارح المفيد للتصور إذا التصور سابق على التصديق طبعاً فيستحق التقديم وضعاً ونقدّم على هذا التعريف ما يح<sup>(٢)</sup>تاج إليه القول الشارح من التأليف ثم نتبع<sup>(٣)</sup>ه بتعريف الجميع على أصنافها تنقيحاً لأنواع التأليف الواقعة فيها فيشتمل كتابنا هذا الوجه على ثلاث مقالات الأولى في المفردات والثانية في الأقوال الشارحة الموصلة إلى التصور والثالثة في الأقوال الموصلة إلى التصديق

## (المقالة الأولى في المفردات وتشتمل على فنيين)

(الفن الأول في الالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول)

### (الفصل الأول في دلالة اللفظ على المعنى)

قد بينا أن نظر المنطق في المعاني ولكنه إذا اقتصر في البحث عن الالفاظ وأحوالها وأقسامها على

(١) وستعرفها أي في فن البرهان قرب آخر الكتاب (٢) ما يحتاج إليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك في أول الفصل الأول من المقالة الثانية حيث قال القول هو اللفظ المركب الخ (٣) ثم تتبعه الخ لم يعقب المصنف الكلام في القول الشارح بتعريف الجميع على أصنافها وإنما قدم الكلام في أجزاء القضية ثم في القضية ثم في المحصورات وغيرها ونحو ذلك مما يتقدم عادة على الجميع ولم يتكلم من تعريف الجملة إلا في الفن الثاني ولذلك قال هنا تقديم الأنواع التأليف وكان الضوابط لتطبيق العبارة على الفصحى أن يقول كما قال أولاً ونقدم على هذا التعريف الكلام في أنواع التأليف الخ فإن قوله تقديم الخ لا يصح الابتداء به بل مع تقديم الخ وهو غير معروف في استعمال اللغة

ما تدعو الضرورة الى النظر فيها بسبب ما بين اللفظ والمعنى من العلاقة أغناء ذلك عن استئناف تعريف  
أحوال المعاني وأقسامها اذا الالفاظ تحذف وحذو المعاني فنقول  
دلالة الالفاظ على المعاني من ثلاثة أوجه الاول دلالة المطابقة وهي دلالة اللفظ على المعنى الذى وضع  
له مثل دلالة الانسان على الحيوان الناطق ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف الثانى دلالة  
التضمن وهي دلالة على جزء من أجزاء المعنى المطابق له كدلالة الانسان على الحيوان وحده أو على  
الناطق وحده وكدلالة البيت على الجدار أو السقف الثالث دلالة الالتزام والاستتباع وهي أن يدل  
اللفظ على ما يطابقه من المعنى ثم ذلك المعنى يلزمه أمر آخر لأن يكون جزؤه بل صاحباً ورفيقاً ملازماً  
فيشعر الذهن بذلك الا لازم مثل دلالة السقف على الجدار والمخلوق على الخالق والثلاثة على الفردية  
والانسان على الضحالة والمستعد للعلم وكأن هذا ليس دلالة لفظية بل انتقال الذهن من المعنى الذى دل  
عليه اللفظ بالوضع الى معنى آخر ملاصق له قريب منه والمستعمل في العلوم هي دلالة المطابقة والتضمن  
لادلالة الالتزام فانهم غير منحصرة اذا لوازم قد يكون لها لوازم وهكذا الى غير نهاية

## ( الفصل الثانى )

( فى اللفظ المفرد والمركب )

اللفظ المفرد هو الذى يدل على معنى ولا يدل جزئ منه على شئ أصلاً حين هو جزءه مثل قولنا انسان فان  
جزأ منه وليكن «ان» مثلاً أو «سان» لا يدل على جزء من معنى انسان ولا على شئ خارج عن معناه حين  
جعل جزء لفظ انسان وكذلك عبد الله اذا جعل اسم لقب لانتعاله باضافته الى الله تعالى بالعبودية  
فان جزأ منه حينئذ لا يدل على شئ أصلاً وصار هذا الاسم فى حقه كالشترك تارة ينطلق لقصد التعريف  
فيكون اسماً مفرداً وتارة يراد للوصف فيكون مركباً ومن أوجب فى هذا الحد زيادة تخصيص وهي  
أن لا يدل جزئ منه على جزء من معنى<sup>(١)</sup> فى الجملة لا اعتقاده أن بعض أجزاء الالفاظ المفردة ربما دلت على معاني  
غير أجزاء الجملة كعبد مثلاً من عبد الله أو ان من انسان فان كل واحد منهما دال على شئ وان لم يكن جزء  
معنى الجملة فقد أخطأ لان دلالة اللفظ على المعنى ليست لذات اللفظ بل بالوضع والاصطلاح فكون  
دالتها تابعة لقصد المتلفظ وايس يقصد المتلفظ ولا الواضع بوضعه أن يدل بجزء المفرد على شئ أصلاً  
حينما يجب له جزأ فلا تكون له دلالة حينئذ البتة وأما المركب فهو الذى يوجد اسموعه أجزاء دالة على  
أجزاء المعنى المراد بالجملة كقولك العالم حادث والحيوان ناطق وغلام زيد وستأتى تفاصيله فى المقالة  
الثالثة

## ( الفصل الثالث )

( فى الكلّى والجزئى )

اللفظ المفرد الكلّى هو الذى معناه الواحد فى الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالانسان والحيوان بل  
الكثرة المحيطة بمتسع متساوى الاضلاع<sup>(٢)</sup> لى الشمس والقمر فانهم كليان وان امتنعت الكثرة فهم مافى

(١) معنى الجملة اراد معنى الجملة جملة المعنى المراد من اللفظ ومن أوجب الريادة قال المفرد هو الذى لا يدل جزؤه على جزء معناه  
(٢) بل الشمس والقمر ذلك على ما كان نظنه المتقدمون من أنه لاشمس الاثنا التى تضى النهارنا ولا قمر الا ذات الذى  
ينير ليلنا أما اليوم فقد أظهر الاكتشاف شمساً كشمسنا تضى فى عوالم كعالمنا وأقماراً كقمرنا تدور حول أجرام  
كارضنا تنير ليها كما ينير البدر ليلنا فالشمس والقمر كليان يشتركان فى كل منهما جزئيات موجودة خارجاً كالانسان  
والحيوان

الوجود لكن امتناع الكثرة لم يكن لعدم صلاحية معناه بالاشتراك بل لمانع خارج وقد اعتقد بعضهم أن لفظة الشمس إنما كانت كلية بالنسبة إلى شمس كثيرة متوهمة فإن أراد بهذا أن اللفظ لا يكون كلياً ما لم تتوهم شمس كثيرة تشترك في معناه حتى إذا لم تتوهم وعدمت الكثرة الوهمية لم يكن اللفظ كلياً فليس كذلك بل اللفظ كلياً وإن لم تتمثل في الذهن شمس كثيرة تشترك في معنى هذا اللفظ لأن كليته بسبب صلاحيته لاشتراك الكثرة فيه ولو كانت وإن لم توجد الكثرة لافي الذهن ولا خارج الذهن والجزئى هو الذى معناه الواحد لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه البتة مثل زيد إذا أريد به هذا المشار إليه جملة لا صفة من صفاته فإن المفهوم منه لا يصلح البتة للشركة فالفرق بين زيد والشمس مع امتناع الكثرة فيه ما فى الوجود هو أنه يمكن أن تتوهم شمس كثيرة يصح وقوع لفظ الشمس عليها بالسوية فصلاحيه الشركة ثابتة مهما وجدت الكثرة الوهمية ولا يمكن توهم أشخاص كثيرة كل واحد منهم زيد بعينه فليس إذن لـ هذا اللفظ صلاحية الشركة بحال وهذا الفرق إنما هو بين زيد والشمس أما هذه الشمس وهذا الرجل جزئى كلفظ زيد وكذا كل ما اقترنت به الإشارة والجزئى يستعمل بمعنى آخر وهو أن كل واحد من المشتركات فى معنى الكلوى يقال له جزئى بالإضافة إلى الكلوى والجزئى بهذا المعنى يغاير الأول من وجهين أحدهما أنه بهذا المعنى مضاف إلى الكلوى وبالأول غير مضاف والثانى أن الجزئى بهذا المعنى قد يكون كلياً كالإنسان فإنه جزئى الحيوان ومع ذلك هو كلوى وأما بالمعنى الآخر فلا يكون البتة كلياً وأعلم أنا لا نشغل بالبحث عن أحوال الجزئى بالمعنى الأول لأن الجزئيات غير متناهية ولو كانت متناهية أيضاً متناهية لا كما تستفيد بآدرا كهما مناطابه من الكمال العقلى لأن آدرا كهما لا يكون الاحسباً وأخيراً لا عقلياً

### (الفصل الرابع) (فى الموضوع والمحمول)

إذا حكى شئ على شئ فقلنا أنه كذا فالحكم كونه به يقال له المحمول والحكم كونه عليه يقال له الموضوع وليس من شرط المحمول أن يكون معناه معنى ما حمل عليه أى الموضوع إذ لو كان كذلك لم يصح الحمل إلا فى الاسماء المترادفة وهى الالفاظ المختلفة الموضوع لمعنى واحد مثل قولنا الإنسان بشر بل من شرطه أن يكون الحمل صادقا وإن لم تكن حقيقة المحمول حقيقة ما حمل عليه فإذا قلنا الإنسان ضحالك فلان معنى به أن حقيقة الإنسان حقيقة الضحالك بل نعى أن الشئ الذى هو إنسان وله صفة الانسانية هو أيضاً ضحالك وله صفة الضحاكية سواء كانت حقيقة أم لا فى نفسه المحمول أو الموضوع أو أمراً ثالثاً غيرهما أما حقيقة الموضوع فمثل قولك الإنسان ضحالك وأما حقيقة المحمول فمثل قولك الضحالك إنسان فإن الشئ الذى هو الضحالك حقيقة الانسانية وأما حقيقة المحمول فمثل قولك الضحالك كاتب فإن الشئ الذى يقال له الضحالك والكاتب هو الإنسان لا الضحالك والكاتب والغرض من هذا الفصل هو أن المحمول يكتبنى بكونه صادقا على الموضوع ولا يطلب أن تكون حقيقة الموضوع وهذه الأقسام الثلاثة التى ذكرناها فتعرفها بعد فصول نورد هالك إن شاء الله تعالى

### (الفصل الخامس) (فى قسمة الكلوى إلى الذاتى والعرضى)

إذا عرفت أن الكلوى المحمول على الشئ قد يكون حقيقة الشئ وقد يكون أمراً آخر وأما حقيقة فلينين أقسامه على التفصيل فنقول اللفظ المحمول إما أن يكون دالاً على حقيقة الشئ أو على صفة له وأعنى



بالصفة ماهو كالجسم والابيض بالنسبة الى الانسان لا كالبياض والجسمية فان مثل البياض لا يكون محمولا على الانسان الا بالاشتقاق أى يشتق منه له اسم كالابيض ويحمل عليه كاسنين بعد الصفة المحمولة إما أن تكون داخلية في ذاته يلتزم منها ومن غير هذات الشئ وتسمى مقومة ذاتية أو لا تكون داخلية في ذاتها (١) بل توجد بعده وتسمى عرضية فثما يلزم الذات ويخص باسم العرضي اللازم وان كان المقوم أيضا لازما ومنها ما يفارق ويسمى العرضي المفارق فالمحولات هي هذه الدال على الماهية والذاتي المقوم والعرضي اللازم والعرضي المفارق ولنعرف كل واحد منها ثم انبين أن الدال على الماهية هل هو مندرج تحت الذاتي بحيث يكون الذاتي عاماله ولغيره أم هو خارج عنه لا ينطلق عليه اسمه

## (الفصل السادس)

(في تعريف الذاتي)

الذاتي هو الذي يفتقر اليه الشئ في ذاته وما هيته مثل الحيوان للانسان فان الانسان لا يتحقق في ماهيته الا أن يكون حيوانا وكذا البياض لا يتحقق في نفسه الا أن يكون لونا وأما ما يفتقر اليه الشئ في وجوده لا في ماهيته فليس بذاتي مثل كون الجسم متناهيًا وكون الانسان مولودا فان الجسم لا يفتقر في جسيمته الى أن يكون متناهيًا ولا الانسان في انسانيته الى أن يكون مولودا ولذلك يمكن أن يسلب التناهي والولادة عن الجسم والانسان في التصور فيتصور جسم غير متناه وانسان غير مولود ولا يمكن أن يتصور انسان ليس بحيوان وهذا وان لم يكن فرقا عاما بين الذاتي وماليس بذاتي فان ماليس بذاتي ما يمنع سلبه عن الشئ لكنه فرق بين هذه الأمثلة وقد قع بعضهم بهذا القدر في تعريف الذاتي فقال الذاتي هو الذي لا يمكن رفعه عن الشئ وجودا ووجودها وهذا غير كاف في تميز الذاتي عن غيره فان من اللوازم ما لا واسطة بينه وبين الشئ بل يلزمه لذاته كاتعرفه ومثل هذا يمنع رفعه عن ملزومه مع استنبات الملزوم وجودا ووجودها فاذن الذاتي مختص بزيادة على هذا القدر وهي أنه مع كونه معقولا لا شئ يمنع الرفع عنه يسبق تصوره على تصور ما (٢) وذاتي له وبين هذا أن كل شئ له ماهية ملتزمة من أجزاء فاعلموا جدي في الاعيان اذا كانت أجزاؤها موجودة حاضرة معها وحضور أجزائها هو وجودها أولا وقبلها مادام الشئ باقيا واذا لم توجد في الاعيان إلا على هذا الوجه وهذا هو تقدم الأجزاء عليه تقدم ما بالذات لا بالزمان فكذلك لا توجد في الأذهان الا على وفق وجودها في الاعيان اذا العلم صورة في الذهن مطابقة للامر الموجود فتكون الأجزاء سابقة في التصور كما هي في الوجود فاذا أخطرت الماهية بالبال وأخطرت أجزاؤها التي التأمت منها لم يمكن أن تعقل الماهية إلا وتكون أجزاؤها معقولة أولا مثل الحيوان والناطق الذين هما داخلان في ماهية الانسان فلا يمكن أن يعقل الانسان إلا وقد عقل أولا الحيوان والناطق نعم ربما لم يكونا مفصلين في الذهن وليس كل ما لا يكون مفصلا لا يكون معلوما فكثير من المعلومات ليس مفصلا وأما اللوازم فلا يسبق تصورها على تصور الشئ بل اذا تم تصور الشئ تصور لزومها تابعة اياه في الوجود والماهية

(١) بل توجد بعده أى لا يعتبرها العقل نائمة للماهية الا بعد تمامها كالكتاب بالقوة للانسان فان قابلية الكتابة تنبئ بشته

العقل للانسان بعد اعتباره حيوانا متفكرا بالقوة أى ناطقا ولا يمكن أن يتقدم وصف الكتاب بالقوة في العقل على شئ من الحيوانية أو التفكر بالقوة فانهما المثلث لكل استعداد يتصور للانسان وكل استعداد يرجع اليهما أو الى أحدهما

(٢) مع استنبات الملزوم مرتبط بامتناع الرفع أى لا يمكن تعقل رفعه مع تعقل ثبوت الملزوم تعقلا صحيحا

(٣) ماهو ذاتي له أى يسبق تصوره سبقا ذاتيا على تصور الماهية التي هو ذاتيها فامفسر بالماهية وهو مفسر بالذاتي

فللذاتي أوصاف ثلاثة يشاركه بعض اللوازم في اثنين منها (الاول) أن الذاتي اذا خطر بالبال وأخطر ما للذاتي ذاتي له بالبال علم وجود الذاتي له لا محالة بحيث يمنع سلبه عنه وبعض اللوازم أيضا كذلك (والثاني) أن الذاتي متقدم في التصور على ما هو ذاتي له وهذا هو الوصف الذي لا يشاركه فيه شيء من اللوازم وهي الخاصة التي لا يشاركه فيها شيء من اللوازم (والثالث) أن لا يكون مستفاد الشيء من غيره فليس الانسان حيوانا لعلته جعلته حيوانا بل لذاته هو حيوان اذ لو كان لعله لا يمكن فرضه انسانا غير حيوان عند فرض عدم العلة وليس هذا مصيرا الى أن الحيوان وجد لذاته من غير علة أو وجدته كلابل المراد أن شيئا ما لم يجعل الانسان حيوانا نعم الذي جعل الانسان فقد جعل الحيوان بجعله الانسان لان الانسان حيوان ما فاحداثه إحداث حيوان ما أما أن يقال جعل الانسان ثم أفاده الحيوانية فلا اذ تمكن الانسانية متقدمة دون الحيوانية ثم تكون الحيوانية واردة عليها (١) من خارج وهو محال وهذا الوصف أيضا مما تشاركه فيه اللوازم التي تلزم الشيء لما هيته لا في وجوده مثل كون الثلاثة فردا أو المثلث مساوي الزوايا قائمتين فليست الفردية موجودة لعله أفادتها بل الثلاثة في نفسها وما هيته لا تكون الافردا فاذا وجدت علة ثلاثة فقد وجدت فردا لأنها وجدت الفردية للثلاثة ففرق بين أن يوجد شيء أو بين أن يوجد شيء فان مقتضى قولنا يوجد شيء أن يوجد ذلك الشيء دون هذا الامر ثم يفيد (٢) أن بعد ذلك الامر فقد عرف بهذا التحقيق أن من اقتصر في تعريف الذاتي على امتناع الرفع وجودا وتوهمه لم يف بتمييز الذاتي عن بعض اللوازم

وهنا بحث لفظي وهو أن لنظ الذاتي هل يشمل الدال على الماهية والمقوم أم يختص بالمقوم فلا يكون الدال على الماهية ذاتيا وذلك لان الذاتي يدل على شيء له نسبة الى الذات وانما ينسب الى الشيء غيره لانفسه وذاته والماهية هي الذات لا غيره فمحال نسبتها الى الذات فلا يقع اذن اسم الذاتي عليها فلا يكون الانسان ذاتيا للانسان بل الحيوان والناطق ذاتين له لكن الاستعمال اللغوي وان كان يمنع تناول الذاتي للدال على الماهية فالمنطقيون يستعملون هذه اللفظة بوضع فان مصطلح عليه فيما بينهم وهو أن كل كلي تكون نسبتته الى جزئياته المعروضة لمعناه نسبة لتوهم ارتفاعها ارتفاع ذلك الشيء الجزئي لأن الجزئي يرتفع أولا بل الكلي هو الذي يرتفع أولا فيرتفع بسبب ارتفاعه الجزئي فذلك الكلي ذاتي بالنسبة الى هذا الجزئي سواء كان حقيقة ذات الجزئي أو صفة يفتقر اليها في ذاته ونسبة الانسان الى الأشخاص التي تحته مثل زيد وعمر هي هذه النسبة فهو ذاتي لها وان كان دالا على ماهيتها أيضا فاذن الذاتي أعم من الدال على الماهية يستعمل عليه اشتمال العام على الخاص

## (الفصل السابع)

(في العرضي)

العرضي ينقسم الى لازم ومفارق واللازم ما أن يلزم الشيء في ماهيته أولا ومن خارج وما يلزمه في ماهيته قد يكون بينه وبين الشيء وسط وقد لا يكون وسط وأعني بالوسط ما يلزمه اللازم أولا ثم يسببه يلحق الشيء فالأوسط بينه وبين الشيء يكون بين اللزوم له فيمتنع رفعه عنه في الوهم وان لم يكن ذاتيا فلا تغتر بقولهم إن الذاتي هو الذي يمنع رفعه عن الشيء وما ليس بذاتي فلا يمتنع رفعه فان مثل هذا اللازم ليس بذاتي مع امتناع رفعه عن الشيء وجودا وتوهمه ومثاله كون الثلاثة فردا وكون الانسان مستعدا لقبول العلم وماله وسط فيمتنع رفعه أيضا اذا علم وجوبه ولزومه من جهة ذلك الوسط اللهم الا اذا

(١) واردة عليه أي على الانسان (٢) من بعد بضم الدال أي من بعد إيجاده دون هذا الامر وقوله ذلك الامر مقول يفيد

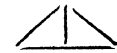
لم يعلم بعد لزومه بسبب ذلك الوسط وهذا من (١) كون المثلث مساوي الزوايا للقائمتين وأما اللازم  
بسبب أمر خارجي فنحل الاسود للزنجي والذكر والانتى للحيوان والابيض للطائر المسمى ققنس (٢)  
ومثل هذا قد يفارق الشيء وهو ما مع بقاء الشيء بعينه في الذهن وأما العرضي المفارق فينقسم الى  
سريع الزوال كحمرة النخل وصفرة الوجمل والقيام والعود والى بطيئه كالشباب والى سهله  
كغضب الخليم والى عسره كحلم الخليم

## (الفصل الثامن) (في الدال على الماهية)

قد عرفت انقسام المحمول الى الذاتي والعرضي وانقسام الذاتي الى الدال على الماهية وغير الدال عليها  
فلقد كررنا الدال على الماهية ثم نتبعه بذكر أصنافه  
واعلم أن الدال على الماهية هو اللفظ الذي يجاب به حين يسئل عن الشيء انه ماهو أى ما حقيقة  
والصالح لهذه الجواب هو اللفظ المطابق لمعناه المتضمن لجميع ذاتياته أو القول الدال هذه الدلالة  
وستعرف القول بعدهذا مثال الاول قولك في جواب من سأل عن الانسان بما هو لانه انسان فهو  
لفظ مفرد دال على كمال معناه وحقيقته بالمطابقة وعلى جميع ذاتياته بالتضمن ومثال الثاني قولك في  
جوابه لانه حيوان ناطق فهذا القول يدل بالمطابقة على الحيوانية والنطق اللذين هما جزأ معنى الانسانية  
وبالتضمن على جميع الذاتيات الداخلة فيه - ما فاما اذا ثبت بقول دال على جميع الذاتيات بالمطابقة فلم  
تعدل في الجواب عن التعريف لولا استتكرام مثل هذا الجواب عرفا وذلك مثل أن تقول في مثالنا لانه  
جوهر ذو أبعاد ثلاثة متنفس نام معتد مولى احساس متحرك بالارادة ناطق

وبعض من تقدم كأفضل (٣) المتأخرين زمانا اكتفى في تعريف الدال على الماهية بأنه الذاتي المشترك  
وهذا التعريف لا يطابق هذه اللفظة لا بالوضع اللغوي ولا بالوضع المنطقي أما الوضع اللغوي فهو أن  
الطالب بما هو انما يطلب حقيقة الشيء وماهيته ولا تتم حقيقة الشيء بذاتي مشترك بينه وبين غيره بل به  
وبما يخصه أيضا ان كان له أمر خاص ذاتي دون مشاركة فكيف يجوز الاقتصار في الجواب على الذاتي  
المشترك الذي ليس كمال حقيقة الشيء بل لا بد من لفظ يتضمن جميع ذاتياته المشتركة والخاصة وأما

(١) مثل كون المثلث مساوي الزوايا الخ فان هذا لازم للمثلث يتبعه انك كما عنه لكن بوسط وهو كون كل مثلث قابلا  
لان يقام على أحد أضلاعه خط عمودي يتصل بإحدى زواياه فيحدث عن جانبي ذلك العمودي زاويتان قائمتان وهما محتويات



كل المثلث

(٢) ققنسا وجد مضبوطا في النسخة التي بيدي بعض القاف الاولى وسكون القاف الثانية وضم النون التي قبل السين  
ولم أجعل هذا اللفظ ذكر في مجتمعات اللغة التي أمكن الاطلاع عليها في مطولاتها ولا في مختصراتها ولا فيما استدركه  
بعض الباحثين في العربية من الغربيين ولم أجده أيضا في كتب حياة الحيوان العربية ولكني ذكرت أحد المطلقين  
على اللغة اليونانية واللاتينية للماء في علماء العرب من نقل الالفاظ العلمية من اليونانية الى العربية بنوع من  
التعريب فأخبرني أنه يوجد في اليونانية كلمة كيكنوس Kyknos وهي في اللاتينية سيغنوس Cynos  
وهي بالفرنسية سيغني Cygne ومعنى هذه الالفاظ جميعها في اللغة العربية الباشون أو مالك الحزين وهو طير  
ماء أبيض ذكر صاحب حياة الحيوان في مالك الحزين ونقل ما نقل في شأنه عن الجوهري وابن بري والتوحيدي وبه  
يضرب المثل عند الغربيين في صفاء البياض ورقته خفقت من ذلك أن المصنف عرب اللفظ اليوناني الى ققنس وعلى هذا  
يكون الصواب في ضبطه كسر القاف الاولى والله أعلم

(٣) افضل المتأخرين زمانا هو أبو علي بن سينا يدل على أنه مراد ما سأتى ذكره في باب التناقض

الوضع المنطقي فهو أن المنطقيين توافقا فيما بينهم على أنه لا يجاب عن ماهو بأشياء بسهولة فاصول  
الأجناس وهي كاتعرفها بعد ذاتيات مشتركة لكن الذاتي المشترك وان لم يكن دالا على الماهية ولا مقولا  
في جواب ماهو فهو داخل في الماهية ومقول في طريق ماهو وفرق بين المقول في جواب ماهو والمقول  
في طريق ماهو اذ كل ذاتي مقول في طريق ماهو لانه متضمن في الدلالة ولكن ليس وحده مقولا في  
جواب ماهو لما عرفت

وأما أصناف الدال على الماهية فتلاثة (أحدها) ما يدل بالخصوصية المحضة مثل دلالة الحيوان الناطق  
على الانسان وستعرف بعد أن هذه الدلالة هي دلالة الحد على الحدود (والثاني) ما يدل بالشركة فقط  
وهي أن تجمع أشياء مختلفة الماهيات مشتركة في أمر ذاتي لها ويسئل عن ماهيتها المشتركة مثل ما اذا  
سئل عن انسان وفرس وثور ماهي فالذي يصلح للجواب هو الدال على كمال الماهية المشتركة بينها وهو  
الحيوان فأما ماهو أعم من الحيوان مثل الجوهر والجسم فليس بكامل الماهية المشتركة بينها وما هو أخص  
منه مثل الانسان والفرس والثور فينطوي كل لفظ منه على خصوصية زائدة على ما فيه الاشتراك  
ولا يكون مطابقا للسؤال بل زائدا عليه وأما ماهو مثل الحساس والمتحرك بالارادة وان كان كل واحد  
منهما مساويا للحيوان حتى إن كل ماهو حيوان فهو حساس وكل ماهو حساس فهو حيوان فليس يصلح  
للدلالة على ماهيتها وذلك لأن الحساس انما يدل بالوضع اللغوي على شيء ما له حس فقط وليس له دلالة  
على الجسمية لا بطريق الالتزام وهو شعور الذهن بأن الحساس لا يكون في الوجود الا جسيما وليست  
هذه دلالة لفظية بل انتقال الذهن بطريق عقلي من معنى الى معنى ومثل هذا الانتقال والاستدلال  
مهور في الدالات اللفظية اذ لو كان معتبرا لكان اللفظ الواحد دالا على أشياء غير متناهية فان  
انتقالات الذهن غير متناهية وليس للمنطقيين في أمثال هذه الالفاظ وضع آخر غير الوضع اللغوي وأما  
الحيوان فهو موضوع للجسم المتفسف المغتذى النامي المولد الحساس المتحرك بالارادة لا يشذ عن دلالة  
شيء ما وهذه جملة الذاتيات المشتركة بين الانسان والفرس والثور فليكن الحيوان هو الدال على ماهيتها  
(وأما الثالث) فهو ما يدل بالشركة والخصوصية أيضا مثل ما اذا سئل عن جماعة هم زيد وعمر وخالدهم  
كان الجواب انهم أنا ومن وكذلك اذا سئل عن زيد وحده ماهو لأن يقال من هو كان الجواب إنه انسان  
فان ماهية زيد وحده هي الماهية المشتركة بينه وبين غيره من آحاد الناس وما يفضل في زيد على الانسانية  
فهو إما عوارض تطرأ عليه وتزول أو لوازم صهيته من أول تكونه لا تفران أمور عارضة عماذنه التي  
منها خلق أو طرباها في رحم أمه يمكن في الوهم تقدير عدمها وعروض أضدادها في مبداء الخلقة ويكون  
هو بعينه ذلك الانسان وأما نسبة الانسانية الى الحيوانية فليست على هذا النحو اذ لا يمكن أن يقدر  
بقاء ذلك الحيوان بعينه مع تقدير زوال الانسانية وحصول القرسية بل ذلك الحيوان في الوجود هو  
ذلك الانسان وما يليق بفهم المبتدئ في هذا الموضع هو أن ذلك الحيوان الذي هو الانسان انما تكونه  
من مادة وصور (١) جفسيية فاما أن يتم تكونه من مافيه يكون ذلك الانسان بعينه أولا يتم فلا يكون  
لذلك الانسان ولا ذلك الحيوان وليس يحتمل التقدير الآخر وهو أنه انما يصير انسانا بالواحق تلحق  
مادته لو قدرنا عدمها وعروض أضدادها لتكون حيوانا غير انسان لانه لم يصير انسانا بسبب عرض

(١) وصورة جنسية أراد منها الصورة التي تحصل الجنس ليكون حقيقة بالفعل فقد قالوا ان الجنس لا يتحصل في  
الوجود العقلي أو الخارجى بالفعل الا بالفصل ولذلك قالوا ان الفصل مقوم للجنس نوعا موجودا بالفعل مستعدا للمعوق  
الخواص به كما سبق الى الصنف ذكره في الفصل التاسع والعاشر من هذا الفن ويعبرون عن تلك الصورة التي هي مقوم  
الجنس نوعا وبها تتم حقيقة النوع بالصورة النوعية أيضا وانما سماها المصنف صورة جنسية لتحصيلها الجنس حقيقة  
بالفعل كما سبق

في مادته المستعدة للحيوانية هو الذي اقتضى كونه انسانا لولم يكن هو لم يكن انسانا بل انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا لا بان جعله حيوانا ثم الحق به الانسانية أو قرن بها هو أو غيره بل جعله الحيوانية هو جعله الانسانية أعني حيوانية زيدوانسانية ولئن اعتاص هذا الفرق على فهم المبتدئ واعتقد أن نسبة الذكورة والانوثة الى الانسانية كنسبة الانسانية الى الحيوان فكأن الانسان انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا لاسبب آخر عرض في مادته كذلك انما جعله ذكرا عين ما تقدم جعله انسانا فلنسامح في هذا المثال ولنجعل الذكورة داخله في ماهية زيد حتى يكون الجواب انه انسان ذكرا أو رجل حين يسئل عنه بما هو فان تحقيق الامثلة ليس على المنطق بل عليه اعطاء القانون المقتدى به في الامثلة واجراء حكمه فيها ان كانت على وفق موجب

### (الفصل التاسع)

(في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام)

قد بينا أن المقول في جواب ما هو إما أن يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق قولاً بحال الشركة أو يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط والاول يسمى جنسا والثاني يسمى نوعا وقد يسمى كل واحد من مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس أيضا نوعا مثل الانسان والفرس والثور المقول عليها الحيوان أيضا وليس اطلاق النوع في الموضوعين بمعنى واحد فان النوع بالمعنى الثاني مضاف الى الجنس وحده أنه السكلي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو بحال الشركة قولاً أوليا وبالمعنى الاول غير مضاف الى الجنس وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط ولا يحتاج في تصوره مقولا على كثيرين الى أن يكون شيء آخر أعني مقولا عليه ثم الجنس منه ما هو جنس ولا يكون نوعا بالمعنى الثباني تحت جنس آخر اذ لا ذاتي أعم منه ويسمى جنس الاجناس وهو الذي ينتهي الارتقاء اليه ومنه ما هو نوع تحت ذاتي آخر أعم منه هو جنسه فيكون جنسا بالنسبة الى ما هو تحته ونوعا بالنسبة الى ما فوقه وكذلك النوع منه ما هو نوع ولا ينقلب جنسا اذ لا يقال على ماهيات مختلفة الحقائق تحته ويسمى نوع الانواع وهو الذي ينتهي الانحطاط اليه ومنه ما ينقلب جنسا اذ تحته أمور مختلفة الحقائق يقال هو عليها قول الجنس على جزئياته فيترتب بهذه القسمة ثلاث مراتب للجنس وثلاث للنوع أما مراتب الجنس فهذه جنس عال ليس بنوع البتة وجنس متوسط هو نوع وجنس تحته أجناس وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس

(١) مادته المستعدة للحيوانية يريد المادة العنصرية التي خلق منها كما ذكر في بيان أن ماهية زيد وحده هي ماهية غيره فقد قال هناك «لا تفران أمور عارضة بمادته التي منها خلق الخ» ومعنى كون المادة مستعدة للحيوانية أنها قابلة للحياة كالمواد العضوية التي يتكون منها الانسان وغيره من الحيوانات فهذا المادة بعد أن تكون بالحياة حيوانا لا تكون انسانا بعوارض تعرض لها بعد حيوانيتها فتكون تلك العوارض ذلك النوع الذي هو الانسان بل انها تكون انسانا كما كانت به حيوانا لا فاصل بين الكونين ولا في التعقل الفعلي الحقيقي بل هما كون واحد حقيقي ويكفي لا يوضح ذلك أن تعرف أن للانسان مثلا نفسا واحدة وهو بهذا النفس حيوان وانسان معا ويكون واحد

(٢) وقد يسمى الخ أي قديطلق اسم النوع على الحقيقة باعتبارها مختلفة مع غيرها في الفصول مشتركة معها في جنس يشملها جميعا على أن يكون هذا الاعتبار اختلاف التسمية ملاحظا في الاطلاق سواء اتحدت أفراد الحقيقة فيها أو اختلفت ومن هنا تحقق كون النوع بهذا المعنى مضافا لدخول النسبة الى تعريفه وأعم من النوع بالمعنى الاول لانه لم يراع اتحاد افراد في الحقيقة

وأما مراتب النوع فهذه نوع عال هو نوع و جنس و جنسه ليس بنوع اذ هو تحت جنس الاجناس الذي لا يتقلب نوعا و نوع متوسط هو جنس و نوع و جنسه نوع و نوع سافل ليس تحته نوع فليس بجنس البتة وهذا السافل يقال له نوع بالمعنى الاول والثاني جميعا فهو كل على كثيرين مختلفين بالعدد فقط اذ ليس تحته أنواع مختلفة وهذا معنى النوع الاول وهو كل يقال عليه وعلى غيره جنس في جواب ما هو قول اوليا وهو معنى النوع الثاني لكنه باعتبار المعنى الاول وهو اضافته الى ما تحته يقال له نوع الانواع ولا يخالفه بين هذا وبين المعنى الثاني الا بالعموم والخصوص كالخالف بين الانسان والحيوان

والمثال المشهور له هذه المراتب هو أن الانسان نوع الانواع و جنسه الحيوان و جنس الحيوان الجسم ذو النفس و جنس الجسم ذى النفس الجسم و جنس الجسم الجوهر فالجوهر جنس الاجناس كما أن الانسان نوع الانواع و الحيوان جنس سافل اذ ليس تحته جنس وهو نوع بالنسبة الى ما فوقه و الجسم نوع عال اذ ليس جنسه نوعا وهو جنس بالنسبة الى ما تحته و الجسم ذو النفس متوسط بينهما فهو جنس تحته جنس و نوع فوقه نوع

وأما ما ليس بدال على الماهية من قسمي الذاتي فلا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة والا كأن مقولا على المشتركات فيه في جواب ما هو فيجب أن يكون إما مساويا لما هو الجنس الاعلى أو أخص منه فيصالح اذن لتمييز الذاتي عما يشارك الموصوف به في الوجود وفي جنس ما لان كل خاص انصف به هذا الأعم أمر غريبه عالم يتصف به اذا كان مشارك له في أمر عام ولذلك يصلح أن يكون جوابا لسؤال الطالب للتمييز وهو لفظ «أى» فان لاى يطلب به تمييز الشيء عما يشاركه في أمر عام لهما مثل ما اذا قيل الانسان أى حيوان هو كان ذلك طلبا للتمييز عن المشاركات في الحيوانية لجوابه الامر الذي يخصه دون غيره من الحيوان كالناطق أو الضاحك أو غيرهما من الخواص ذاتية كانت أو عرضية فان لاى لا يتعين الذاتي لجوابه الاعلى اصطلاح بعض الناس ولا مشاحة معهم فيه وكلا يتعين الذاتي لجوابه كذلك لا يتعين طلب التمييز به عن المشاركات في أم <sup>(١)</sup> ذاتي بل في كل عام حتى في الشئئية المطلقة أو الوجود مثل ما اذا قيل الجزئى أى شئ هو أو أى موجود هو وحينئذ يكون الجواب بماهية لانه يطلب بهذا السؤال جميع ماله في ذاته بعد الشئئية والوجود وذلك ماهيته فتكون لفظة أى شئ هو أو أى موجود هو أى ماهو سوى الشئئية والوجود هذا اذا قرن أى بلفظة الشئ أو الموجود أما اذا قرن بغيره من الامور العامة كان المراد طلب تمييزه عن مشاركته في ذلك العام فكل يميز صالح لجوابه وان لم يكن ذاتيا وهذا القسم من الذاتي ليس بدال على الماهية يميز لا محالة فكان صالحا له اذا الجواب وقد يسمى باسم الفصل وان كان كل يميز فصلا سواء كان ذاتيا أو عرضيا لكن المنطقيون

(١) كالحالفة بين الانسان والحيوان فالعموم والخصوص بين معني النوع هما العموم والخصوص المطلق ولم يحفل المصنف بما يفرضونه من نوع بسيط يقال على أفراد المتفقين بالحقيقة وليس له جنس لبساطته أو نوع مركب من فصائل متساوين هما جزأ وليس فوقه جنس لان كلا العرضيين بما لا تنفع له في العمل بالقوانين المنطقية لان الحدود دائما تكون للمركبات ولا يقصد الى البساط بالتحديد والمركب الذي لا جنس له مما يتخيل ولا يتحقق ولذلك حصر المناطق الحد التام فيما تركب من جنس وفصل قريبين

(٢) كان مقولا على المشتركات فيه في جواب ما هو لانه اذا كان أعم ذاتي فكل ذاتي سواء أخص منه فيكون مقسماله فتبين الاقسام في ذلك الاخص ولا يبقى لها اشتراك الا في هذا الاعم فيكون تمام المشترك بينهما يقال في جواب ما هو (٣) قوله في أمر ذاتي متعلق بالمشاركات أى لا يتعين أن يطلب بأى تمييز الشئ عما يشاركه في ذاتياته فقط بل يصح أن يطلب بها التمييز عما يشارك حتى في الشئئية الخ

نصواب هذا الاسم المميز الذاتي وحده أنه الكلى المقول على النوع في جواب أى ما هو في ذاته  
 وعلم أن الفصل إذا اقترن بطبيعة الجنس قومه أنواعا فهو ذاتى لطبيعة الجنس كالنطق الذى يقوم  
 الحيوان نوعا هو الانسان لكنه ليس ذاتيا لطبيعة الجنس المطلقة مثل الحيوان المطلق في مثالنا اذ  
 الحيوانية المطلقة قد تخلو عن النطق ولا يتصور خلوا لشيء عن ذاتياته بل هو ذاتى لطبيعة الجنس  
 المختصة في الوجود التى هي حيوانية الانسان دون حيوانية غيره من الأنواع فان تلك الحيوانية انما  
 تتقوم نوعا محصلا بالنطق فالنطق وان كان ذاتيا للقوم نوعا الذى هو مركب من الحيوانية والنطق  
 فهو ذاتى أيضا للحيوانية المختصة دون اعتبار النطق معها اذ لو كانت ذاتية بالنسبة الى المركب  
 منه ومن الحيوانية فقط لم يكن بينه وبين العرضيات فرق فان جميعها ذاتية بهذا الاعتبار اذ البياض  
 ذاتى للجسم الابيض اذا أخذ الجسم من حيث هو أبيض والضحك ذاتى للحيوان الضاحك من حيث  
 هو ضاحك

فقد عرفت بهذا أن اعتبار كون الفصل ذاتيا للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتيا للنوع المقوم به فان ذاتيته  
 بالنسبة اليهما على اختلاف أما بالنسبة الى النوع فهو داخل في معناه وأما الى طبيعة الجنس التى  
 هي حصصة هذا النوع فغير داخل في معناها بل مقوم لها في الوجود فقط اذ لو لا النصل لما تصور  
 تقومها أصلا

وعلم أن طبيعة الجنس اذا تقومت بالفصل نوعا استعدت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم  
 والعوارض الغير الذاتية وقبل اقتران الفصل بذلك الجنس لا يتصور اقتران شيء من اللوازم التى تنبثق

(١) فهو ذاتى للحيوانية المختصة دون اعتبار النطق معها الخ معنى كونه ذاتيا للحيوانية المختصة انها لا تكون حصصة  
 للنوع بالفعل بحيث تكون حقيقة محققة الا بالفصل فهو ذاتى لها من حيث انها لا تكون ذاتا حقيقية الا بانضمامها اليها  
 وان لم يكن هو داخل في مفهومها وبعض القوم صرح بان الفصل على فاعلية حصصة النوع من الجنس فالناطق مثلا على  
 فاعلية الحيوانية التى في الانسان وزعموا أنهم فهموا ذلك من كلام الشيخ ابن سينا وهو هوهم غير صحيح وخبط في فهم ما رواه  
 من عبارات الشيخ وغيره في بيان مذهب افلاطون وارسطوطى وجود الجنس والنوع والفصل وليس موضع تفصيله في  
 المنطق وانما هو باب واسع من أبواب الحكمة الاولى يبين فيه هل للعقولات الكلية وجود على حقيقى مستقل عن  
 الوجود الحسى وليس دونه في التحقق الوجودى وان ذلك الوجود العقلى الحقيقى ينزل الى الوجود الحسى في افراد كل  
 نوع وهو ما ذهب اليه افلاطون أو أن ذلك الوجود الحقيقى للكليات ليس الوجودا واحدا وهو وجود الحصص  
 في الاشخاص أو حصص الاجناس في الأنواع فكما تقول ان النوع وهو الحقيقة اذا وجد في الخارج فتشخصه هو ذلك  
 الوجود الخاص لأمر آخر جعلها شخصا وبقية العوارض تلحقها بعد اعتبارها موجودة بذلك الوجود دون ان يكون  
 الوجود جزأ منها كذلك تقول ان الناطق مثلا هو الوجود الخاص للحيوان في الانسان وبه صار نوعا بدون أن يكون  
 جزءا من الحيوان فوجود النوع والجنس والفصول وجود واحد وهو مذهب ارسطو وهذا لا حاجة لبيان في المنطق  
 ومع حرص المصنف على الاعتماد عن هذه المباحث الحكمية في المنطق فقد خاض في بعض ما خاض فيه والذي يحتاج  
 اليه في المنطق للفرق بين الذاتى وغيره هو ما قاله الشيخ ابن سينا «ان الفصل ينفصل عن سائر الامور التى معه بأنه هو الذى  
 يلحق أولاً بطبيعة الجنس فيحصلها ويفرزها وانها (اي سائر الامور) تلحقها بعد ما لقيها وأفرزها» وقول المصنف  
 اذ لو كانت ذاتية بالنسبة الى المركب منه الخ يريد ان المركبات الاعتبارية كالجسم الابيض يكون فيها العرض جزأ  
 من المركب مقوماله من حيث هو مركب منه ومن غيره ومع ذلك لا بعد ذاتيا فكذلك جزئية الناطق للمركب منه  
 ومن الحيوان وهو الانسان ليست وحدها كافية في الدلالة على أنه ذاتى له فلا بد لكونه ذاتيا من أمر آخر وهو تحصيله  
 لخصبة الجنس في الوجود كما سبق ولو استثنى المصنف في الفرق بين الفصل وغيره بما ذكره الشيخ لبعده عما لا حاجة اليه  
 (٢) حصصة هذا النوع الخ أى حصصة الجنس المحصلة في هذا النوع

ذلك النوع به بل جميعها تنسج معنى تعرض بعد الفصل وهذا المتقوم بالفصل قد يكون نوعاً آخر وقد يكون نوعاً متوسطاً كالحيوان المتقوم بالحساس الذي هو فصله وما هو مثل الحساس الذي هو فصل جنس الشيء فهو ذاتي مشترك لجميع الأنواع الواقعة تحت ذلك الجنس ومع ذلك لا يقال عليها في جواب ماهو باعتبار المنطقيين فتعرف به أنه ليس كل ذاتي مشترك مقولاً في جواب ماهو والفصل وإن لم يكن ذاتياً مقوماً لطبيعة الجنس المطلقة فهو مقسم لها فكل فصل فهو إذن بالقياس إلى النوع مقوم وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسم وبالقياس إلى طبيعة الجنس المخصصة في الوجود أيضاً مقوم فلجنس الأعلى الفصل المقسم دون المقوم وللنوع الأخير المقوم دون المقسم وللتوسطات المقوم والمقسم معاً أما المقسم فما يقسمه ويقوم نوعه تحته وأما المقوم فما يقوم به ويقسم جنسه إليه فهذه الثلاثة التي هي الجنس والنوع والفصل أقسام الذاتي

وأما العرض فاما أن يكون خاصاً بنوع واحد دون غيره سواء كان لازماً أو عارضاً مقارفاً وسواء عم جميع النوع أو لم يتم وسواء كان النوع آخر أو متوسطاً ويسمى الخاصة ولكن أفضل الخواص ماهو اللازم العام لجميع أشخاص النوع وحدتها أنها كلية مقولة على جزئيات نوع واحد قولاً غير ذاتي وهي مثل الضاحك والكتاب للانسان ومساوي الزوايا للقائمتين للثلاث ولما أن لا يكون خاصاً بل يوجد لغيره من الأنواع سواء كان لازماً لتلك الأنواع أو مقارفاً وسواء عم جميع آحادها أو لم يتم ويسمى العرض العام وحدته أنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولاً غير ذاتي وهو كالابيض للثلج والخص وكالمتحرك لأنواع الحيوانات وهذا العرض غير العرض المستعمل مقابل للجوهر الذي ستعرفه بعد فان هذا قد يكون جوهرًا كالابيض بالقياس إلى الانسان والثلج وهو عرض عام اذ هو كلي محمول على الثلج والخص وليس بجنس له ولا فصل ولا نوع ولا خاصة فلا بد من أن يكون عرضاً عاماً لان الكل لا يتخلو من أحده هذه الامور الخمسة كما عرفت

### (الفصل العاشر)

(في مناسبة هذه الخمسة بعضهم بعض)

**اعلم** أن الشيء الذي هو جنس ليس جنساً في نفسه ولا بالقياس إلى كل شيء بل جنساً للامور المشتركة فيه المقول هو عليها في جواب ماهو وهي أنواعه وكذلك النوع انما هو نوع بالقياس إلى الامر الذاتي الذي هو أعم منه وهو جنسه المتضمن لجميع ذاتياته التي تشارك فيها الأنواع الاخر والفصل فصل بالقياس إلى ماية (١) يميزه في ذاته والخاصة انما هي خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض انما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده بل إذا أخذ مع غيره وهو (٢) نادقيقة لفظية يجب أن يتنبه لها وهي أن المشتراكات في الجنس قد يمكن أن تؤخذ على وجه لا يكون الجنس بالإضافة إليها الأنواع كالحيوان إذا أخذ بالنسبة إلى هذا الحيوان المشار إليه دون

(١) وكذلك النوع الخ هذا هو النوع بالمعنى الإضافي أما بالمعنى المشهور فهو نوع بالقياس إلى الأشخاص التي تحته متفقة فيه مختلفة بالعدد فقط

(٢) إلى ما يميزه في ذاته أي إلى الماهية التي تميزه في ذاتها

(٣) وههنا دقة الخ حاصل ما فصله المصنف في الامثلة أن كل كلي أخذته من حيث هو في شخص مع ملاحظة الشخص فيه دون ماهه فقد اعتبرته من حيث هو حصة تحققت بهذا الشخص وهو الوجود الخارجي فيكون حقيقة تحققت بهذا الوجود فتكون نسبتها إلى بقية الوجودات الخاصة هي نسبتها إلى هذا الوجود فتكون نوعاً لا يختلف في افراده باختلاف الوجودات لا غير وهو من الأنواع الاعتبارية كالانثى



أخذ النطق معه فانه يكون نوعا بهذا الاعتبار لانه يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد اذا لم يؤخذ معها النطق وغيره من الفصول التي للحيوانات الأخر وكذلك الفصل مثل الناطق اذا أخذ بالنسبة الى هذا الناطق غير مأخوذة معه الحيوانية فانه نوع لان فصل جنس وانما هو فصل لأشخاص الحيوان اذا اعتبرت حيوانيتها وكذلك الضحك انما هو نوع أيضا له هذا الضحك من غير أن يعتبر انسانا وانما هو خاصة لأشخاص الناس وكذلك الابيض لهذا الابيض من حيث هو أبيض مشارا اليه نوع له وانما هو عرض عام للثلج والخص وغير ذلك مما هو موصوف بالابيض لانه هذا الابيض من حيث هو هذا الابيض وكما أن الجنس ليس جنسا لأحد جزئياته المأخوذة دون الفصل فكذلك ليس جنسا للفصل ولا الفصل نوعا له ولا احتاج الى فصل آخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة وكذا الجنس خارج عن معنى الفصل فان الناطق ليس هو حيوانا ذنطق بل شئ تام ذو نطق وان كان يلزم أن يكون ذلك الشئ حيوانا كما عرفت وأما الحيوان ذو الناطق فهو الانسان الذي هو النوع ولو كان الحيوان داخلا في معنى الناطق لكان اذا قيل حيوان ناطق فقد قيل حيوان هو حيوان ذو نطق والجنس اذا قيل على الفصل فهو كما يقال العرض للعرض له ونسبة الفصل اليه كنسبة الخاصة التي لا توجد في جميع النوع الى النوع لكن الفرق بينهما أن الفصل هو الذي يقترب بالجنس أولا فيقومه نوعا موجودا بالفعل مستعدا للحقوق الخواص به والخاصة والعوارض اللازمة تعرض بعد تقويمه نوعا لا فتران الفصل بطبيعة الجنس

واعلم أن الفصل المنطقي للانسان هو الناطق لا النطق فان الفصل الكلي يحمل على النوع كما عرفت والنطق لا يحمل على الانسان الا بالاشتقاق ولذلك (١) انه مع ذلك يسمى فصلا بسيطا والكليات الخمسة أيضا على هذا المنهاج فالجنس هو مثل الحيوان المحمول على جزئيه الذي هو الانسان لا الحيوانية وكذلك النوع هو مثل الانسان لا الانسانية والخاصة مثل الضحك لا الضحك والعرض العام مثل الابيض لا البياض لان هذه هي المحولات على جزئيات النوع التي هي زيد وعمرو لا النطق والضحك والحيوانية والانسانية والبياض

واعلم أنه قد يكون شئ بالاضافة الى أنواع عرضا عاما وبلاضافة الى ما فوقها خاصة كالشئ فانه عرض عام بالقياس الى الانسان وخاصة للحيوان بل قد يمكن أن يكون شئ واحد جنسا ونوعا وخاصة وعرضا عاما بالنسبة الى أشياء مختلفة كاللون فانه نوع من التكيف وجنس للسواد والبياض وخاصة للجسم وعرض عام للانسان والفرس

## (الفن الثاني)

(في المعاني المفردة المدلول عليها بالالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على اثني عشر فصلا)

### (الفصل الاول)

نريد أن نبين في هذا الفن جملة الأمور التي تقع عليها هذه الالفاظ الخمسة المذكورة في الفن الأول التي معانيها في ذهن أجزاء المعاني المركبة التركيب الموصل الى درك المجهولات والمنطقيون حصروا الأمور في أجناس عشرة هي أجناس الاجناس وقسموا كل واحد منها الى أنواعه منطقيين في القسمة الى درجة أنواع الأنواع التي لا نوع بعدها وبينوا خواص كل واحد منها والأمور العامة لجميعها ولعدة

(١) ولكنه أي الناطق يسمى فصلا بسيطا وان كان مشتقا فيحتوي مفهومه معنى مركبا لان الفصل ما عبر عنه الناطق لا مفهوم الناطق

منها وأن الانماط المفردة الكلية لا تخرج بالدلالة عن شيء منها إلا أن أكثر البيان الذي يستعمل في هذا الفن هو على سبيل الوضع والتسليم لا على سبيل التحقيق فان البيان اللائق بفهم المبتدئ قاصر عن الوفاء بتحقيق مقصود هذا الفن بل لا ينبغي به الا النظر المنتهى الى العلوم الكلية المتدرب بكثير من النظريات وذلك لان ضرورة هذا العدد لا تبرهن في المنطق ولا كون كل واحد منها جنسا حقيقيا ولا كون كل واحد منها جوهر او الباقية أعراضا بل يجب أن يقبل قبولا على سبيل التقليد وحسن الظن فان بيانه الحقيقي لا يتكلفه الا الناظر في العلم الكلي من علوم ما بعد الطبيعة وغرضنا من تقديم هذا الفن مع تعدد الاستقصاء في بيانه بالنسبة الى فهم الشالدين أن تأنس طباعهم بأمثله هذه الكليات الخمسة ويسهل عليهم دركها بالنظر في نفس الامور فان ادراك القوانين مجردة عن المواد والامثلة ربما يستعصى على الطباع الغير المروضة فليكن هذا القدر من الفائدة منتهى طمعك في هذا الفن أما الفن الاول فضروري التقدير لكثرة نفعه وعموم فائدته بالنسبة الى تعليم الحجج والاقوال الشارحة اذا الحجج مؤلفة من مقدمات والمقدمة مؤلفة من مفردين بينهما نسبة أحد المتدرين يسمى موضوعا والاخر محمولا ولا بد من كلية الموضوع ليدخل في العلوم ومن كون المحمول على نسبة من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية ليدخل في البرهان الذي قصارى المنطق تعليمه والقسمه أيضا احدى الطرق الموصلة الى اقتناص العلم بالجهول والقسمه الفاصلة هي التي للاجناس بفصولها المقسمة الى الانواع اللاحقة بها كي لا تقع ظنرة من درجة الى غير التي تليها فيدخل بالمستويات وقد تكون القسمه بالخواص والاعراض أيضا فعرفة هذه المفردات نافعة في معرفة الحجج ومنفعتها في الاقوال الشارحة أظهر اذا الحدود من جملتها مؤلفة من الاجناس والفصول والرسوم منها مؤلفة من الاجناس والخواص والاعراض فقد عرفت بهذا تفاوت فائدتى الفنين بالنسبة الى غرض المنطق وهذا الفن هو المسمى قاطيع غورياس أى المقولات العشرة .

## (الفصل الثاني)

(في نسبة الاسماء الى المعنى)

المراد بالاسم ههنا كل لفظ دال سواء كان ما يراد بالاسم بعده هذا أو ما يراد بالكلمة أو بالاداة ونسبة الأسماء الى المسميات لا يتجاوز من ثلاثة أقسام فانه إما أن يتحدد الاسم بوجه (١) أكثر المسمى أو يتكثر الاسم ويتحدد المسمى أو تكثر الاسماء والمسميات معا والقسم الاول على وجهين (أحدهما) أن يكون اللفظ الواحد واقعا على المسميات الكثيرة بمعنى واحد لا اختلاف بينها فيه مثل الحيوان الواقع على الانسان والفرس والثور وهذا الوجه يخص باسم المتواطئ والكليات الخمسة كلها بالنسبة الى جزئياتها متواطئة لانها واقعة عليها بمعنى واحد بالسوية وربما يظن أن الجنس والنوع والفصل هي المتواطئة فحسب دون الخاصة والعرض العام وليس كذلك فان كون الاسم متواطئا هو لوقوعه على مسميات كثيرة بمعنى واحد لا لكون المعنى ذاتيا أو عرضيا

(١) الشالدين الشد وكل شيء قليل من كثير شدا من العلم والغناء وغيرهما شيئا شدا وأحسن منه طرفا وشدوت الابل شدوا سقتها قال ابن الاعرابى الشادى الغنى والشادى الذى تعلم شيئا من العلم والادب والغناء ونحو ذلك كانه ساقه وجمعه فالشادون أى الذين أخذوا طرفا من هذا العلم ولم ينتهوا الى غايته وهم المبتدئون

(٢) ويتكثر المسمى أى يكثر ما يطلق عليه اللفظ فان الحيوان وان اتحد مفهومه وهو المعنى الموضوع له اللفظ ولو كسبه يكثر ما يطلق عليه الحيوان كالانسان والفرس وغيرهما وهى من مسمياته لان كلا اسميه حيوان

(والثاني) من وجهي القسم الاول ينقسم ثلاثة أقسام إما أن يكون المعنى المفهوم من اللفظ واحدا في التسميات كلها ولكن بينهما اختلاف فيه من جهة أخرى مثل أن يكون لبعضها أولا وبعضها أولى به أو هو أشد في بعضها وإما أن لا يكون المعنى واحدا ولكن بين المعنيين مشابهة ما وإما أن لا يكون المعنى واحدا ولا بين المعنيين مشابهة ما فالقسم الاول من هذه الثلاثة يسمى لفظا مشككا وهو مثل الوجود الواقع على الجوهر والعرض فان معناه واحد فيهما وإن كان لفظا مشككا وهو مثل وليس بأولى بل هو لبعض الجوهر أقدم وأولى منه لبعض والعرض كذلك أقدم وأولى من بعض والأول غير الأولى لان كثيرا مما هو أولى ليس بأول وهو اذا كان المعنى فيه ما مع ما من غير تقدم وتأخر ولكنه في أحدهما أتم وأثبت وأما كل ما هو أول فهو أولى وأما الاختلاف بالشدّة والضعف فأنما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل المتلذذات المختلفة بشدة ألوانها وضعفها كالثلج والعاج والجص وكذلك الاشياء الحارة والباردة فان بعضها يكون أشد حرارة من بعض وكذلك في البرودة فلا يكون الابيض والحار والبارد واقعا عليها بالتواطؤ بل بالتشكيك

(والقسم الثاني) من هذه الثلاثة يسمى الاسماء المتشابهة وذلك مثل تسميتك الفرس الطبيعي والفرس المصوّر حيوانا وليس وقوع الحيوان عليهم ما بمعنى واحد فان معناه في أحدهما هو أنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة وفي الآخر معناه أنه شكل صناعي يحاكي ظاهره صورة الجسم الحساس المتحرك بالإرادة ولكن بين المعنيين مشابهة ما إما في الشكل أو في غير ذلك هي الداعية إلى إعطاء أحد الأمرين اسم الآخر فيكون الاسم موضوعا لأحدهما أولا ولآخر ثانيا فإذا قيس الاسم إليهما جميعا كان ذلك تشابه الاسم وإذا قيس إلى الثاني منه مسمى بالاسم المنقول وربما خضع المنقول بما شاع في الوضع الثاني وصار حقيقة فيه وترك استعماله للمعنى الاول كلفظي الصوم والصلاة اختصتا في الوضع الثاني بالعبادتين المعروفتين وان كان لفظ الصوم بالوضع الاول للمسالمة ولفظ الصلاة للدعاء والاسماء المستعمارة والمجازية من التشابه أيضا فان لفظ الشيء انما يستعار غيره بشبه أو قرب واتصال بينهما لكنهما اذا استعيرت ففهم معناه صارت من جملة المنقولة والمستعار هو الذي استعير لشيء من غيره من غير نقل اليه بالكلمة وجعله للاستعارة بالحقيقة بل يكون باقيا كما كان للمعنى الاول وان أريد به في الحال المعنى الثاني كقولك لليليدجار والمجاز هو الذي يطلق في الظاهر على شيء والمطلق عليه في الحقيقة غيره كقول الله تعالى واسأل القرية أي أهلها ولولا ما بين القرية والأهل من كونه ساكنًا وكونها مسكونًا فيها لما جاز لإضافة السؤال في الحقيقة إلى الأهل ومن حيث الظاهر إلى القرية ثم هذا التشابه إن كان في أمر قريب إلى الفهم فهو من هذا القسم وان كان في معنى بعيد مثل وقوع الكلب على هذا الحيوان المعروف وعلى الشعرى لاجل أن الكلب أتبع الحيوانات للانسان والشعرى تابعة للصورة التي جعلت كالانسان وهي صفة الجبارت أو أمين فليس من هذا القبيل بل هو من الاشتراك المحض في الاسم من غير تشابه في المعنى وهذا هو القسم الثالث وذلك مثل العين الواقع على منبع الماء والعضو المبصر والديتار فان مفهومات العين فيها مختلفة لا تشابه فيها وجه ما وتشترك هذه الأقسام الثلاثة في اسم وهو أن يقال لها المتفقة أسماءها وقد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين

- (١) وأثبت كلاً لوجود بياض وحركة لشيء واحد في آن واحد من علمه واحدة فان الوجود للبياض أتم وأثبت منه في الحركة
- (٢) صورة الجبارت أو أمين صورة الجبار هي صورة الجوزاء برج من البروج الاثني عشر وسميت بالجوزاء بالجبار لانها على صورة ملك متوج جالس على كرسى ويعتبرون فيها صورتي انسان لهذا قيل انهما أو أمان والشعرى كوكب يربى يقال له المرزم بكسر فسكون ففتح يطلع بعد الجوزاء وطلوعه في شدة الحر وهما الشعران العبوران في الجوزاء والغميضاء التي في الذراع تزعم العرب انهما اختامهبل

بالاشتراك والتواطؤ مثل الاسود اذا قيل على الق<sup>(١)</sup>ار وعلى من اسمه اسود وهو ملون أيضا بالسواد فاذا قيل الاسود عليه تعريفاً له باسمه كان قوله عليه وعلى القار بالاشتراك وان قيل عليه وصفاً له بالسواد كان قوله عليه بالتواطؤ بل يتفق أن يكون مقولاً على شيء واحد من جهتين بالاشتراك كالأسود المسمى به شخص ملون بالسواد فان وقوع الاسود عليه بالاضافة الى اسمه ولونه ووقوع بالاشتراك وربما كان معنى عاماً مسمى باسمه وسمى ذلك الاسم معنى خاصاً تحت وقوع الاسم عليهما والحالة هذه وقوع بالاشتراك مثل الممكن اذا قيل غير المتنع وقيل غير الضروري وجوداً وعدمًا وغير المتنع أعم من غير الضروري فاذا قيل عليهما الممكن فهو قول بالاشتراك بل قوله على الخاص وحده قول بالاشتراك أيضاً بالنظر الى ما فيه<sup>(٢)</sup> من المعنيين المختلفين ويقع من أمثال ذلك غلط كثير فهذه كلها أقسام القسم الاول وهي المتواطئة والمشككة والمنشابهة والمشاركة

وأما القسم الثاني وهو ما يتكرر الاسم ويتحد المعنى فهو مثل قولنا الليث والأسد لهذا السبع المعروف والخمر والعقار للشراب المسكر المعتصر من العنب فان هذه الاسماء متوارة على معنى واحد من غير أن يكون لبعضها دلالة زائدة ليست لغيره وتسمى أسماء مترادفة

وأما القسم الثالث الذي يتكرر فيه الاسم والمعنى جميعاً فيسمى أسماءاً متباينة مثل الخمر والفرس والسراج والماء وهذه الأسماء إما أن تكون مختلفة الموضوعات كما ذكرنا من المثال وإما أن تتفق موضوعات معانيها المختلفة فيظن أنهم مترادفة لاتفاق موضوعاتها وليست كذلك فذلك على أقسام إما أن يكون أحد اللفظين بحسب الموضوع والآخر بحسب وصفه مثل قولنا السيف والصارم فان السيف اسم لهذه الآلة التي هي موض<sup>(٣)</sup>وعة لمعنى الصارمية والصارم اسم لها اذا أخذت بوصف الحدة وقد يكون كل واحد من اللفظين بحسب وصف وصف مثل قولنا الصارم والمهنت فان أحدهما يدل على حدته والآخر على نسبته وقد يكون أحد اللفظين بحسب وصف والآخر بحسب وصف لذلك الوصف كقولنا ناطق وفصيح فالناطق وصف والفصيح وصف لذلك الوصف ومن جملة المتباينات الاسامى المشتقة وهي التي لسميات هاصنة أو شيء غير الصفة منسوب اليها فيؤخذ لسمياتهم من أسماء تلك الصفات أو الشيء المنسوب اليها أسماءاً لتدل على وجود تلك الصفات أو الاشياء المنسوبة اليها وتغير تلك الاسامى في الشكل والتصرف أو الزيادة والنقصان لتدل على تخالف المعنيين كقولنا شجاع من الشجاعة ومتمول من المال وحداد من الحديد ولو كان مأخوذاً بعينه من غير تغيير الشكل كالعادل الموجود فيه العدل اذا سمي عدلاً لم يكن من جملة ما هو مشتقاً بل من جملة ما يقال بالاشتراك الاسم والمنسوبات مثل المكي والمدني من هذا القبيل وربما اختلف المشتق بما يدل بتغيير اللفظ عن شكله كالمهنت والمنسوب بما يدل بالحق لفظ النسبة به مع بقائه على شكله كالمهنتي والمشتق يحتاج الى اسم موضوع لمعنى والشيء آخر له نسبة الى ذلك المعنى والى مشاركة الاسم هذا الآخر مع الاسم الاول والى تغيير ما يلحقه

### (الفصل الثالث)

#### (في تعريف الجوهر والعرض)

الموجود إما أن يكون جوهرًا أو عرضًا والجوهر هو الموجود لا في موضوع والعرض هو الموجود في

(١) القار بالقاف شيء اسود تطل به السفن والابل وقيل هو الزفت

(٢) من المعنيين أي جواز الوجود وجواز العدم فإطلاق الممكن على جائز الوجود وعلى جائز العدم بالاشتراك

(٣) موضوعة لمعنى الصارمية أي هي ذات والصارمية وصف لها محمول عليها حمل اشتقاق

موضوع ونعني بالموضوع ههنا المحل المتقوم بذاته المقوم ما يحله فكل ماهو به - هذه الصفة فهو عرض وما ليس في شيء بهذه الصفة إما لأنه ليس في شيء أصلاً أو أن كان في شيء فلا يكون ذلك الشيء متقوماً بذاته مقوماً لهذا الحال فيه فهو جوهر أما ما هو في شيء ولكن لا على هذا النحو فمثل صورة الماء في المادة القابلة لها ومثل وجود الجزء في الكل كالواحد في العشرة ومثل الجنس في النوع كالحيوان في معنى الإنسان ومثل النوع في الجنس كمثل الإنسان في عموم الحيوان ومثل كون الشيء في المكان أو في الزمان أو في عرض من الاعراض مثل ما يقال فلان في الغضب أو الراحة أو الصحة أو السعادة أو السياسة فان جميع هذا ليس موجوداً في الموضوع على النحو الذي حددنا الموضوع

أما مادة الماء فليست مقومة الذات البصورة المائية فلا تكون موضوعاً لها وكذلك الكل لا قوام له بالجزء وكذلك طبيعة النوع تقوم بها بطبيعة الجنس كالإنسان تقوم به بالحيوان وعموم الجنس أيضاً تقوم به بالنوع فإلم يكن للجنس أنواع لا يتحقق جنساً فلا يكون أحدهما موضوعاً لآخر وأما كون الشيء في المكان أو الزمان أو الغضب وغير ذلك فليس قوامه بهذه الأشياء فالجسم قد يفارق مكانه إلى غيره ولا يبطل قوامه وكذلك يستبدل الزمان وهو على قوامه وتستبدل هذه الحالات من الغضب والراحة وغيرها وقوامه باق وان اتفق أن كان شيء من هذه ملازماً لكل الأرض في م<sup>(١)</sup> مكانه الذي هو فيه فليس له على قوامه به وأن م<sup>(٢)</sup> مكانه هو الذي أفاده القوام بذاته ووجوده بالفعل وأما العرض فبخلاف ذلك فإنه انما لا يفارق موضوعه الذي له بعينه لان قوامه بذلك الموضوع لا امر آخر سوى ذلك وقد أورد من جملة ما يقال في شيء وجوده<sup>(٣)</sup> لكل في الاجزاء طلباً للفرق بينه وبين العرض في الموضوع وهذا تعسف غير محتاج اليه اذ الكل هو مجموع الاجزاء فلا يقال إن الكل في الاجزاء بل الكل هو الاجزاء لا واحد واحد منها بل جملة فنسبة الكل في إمالى جزء جزء وهو محال اذ ليس الكل في واحد واحد من الاجزاء أو الى الاجزاء جملة وهو جملة الاجزاء فكيف ينسب اليها بأنه فيها اذ هو كنسبة الشيء إلى نفسه بأنه فيها فلا يقال العشرة في أحادها وأجزائها وهذا القدر كاف في الفرق بين العرض وبين ما يقال في شيء

ثم الجوهر منه جزئى كزيد وعمر وهذا الخشب وهذا الجمل ومنه كل كالأنسان والحيوان والعرض منه جزئى كهذا البياض وهذا العلم ومنه كل كالبياض والعلم فالجوهر الكل مقول على موضوع وموجود لا في موضوع أما كونه مقولاً على موضوع فليكنيته وأما أنه ليس في موضوع فليجوهرته ولفظة الموضوع فيهما باشتراك الاسم فان الموضوع عندما يقال فيه مقول على موضوع معناه المحكوم عليه بايجاب أو سلب كما تقدم في الفن الاول والموضوع عندما يقال ليس في موضوع هو ما حددناه في هذا الفصل والعرض الكل مقول على موضوع وموجود في موضوع وأما الجوهر الجزئى فلا مقول على موضوع ولا موجود في موضوع أما أنه ليس موجوداً في موضوع فليجوهرته وأما أنه ليس مقولاً على موضوع فلا أن الموضوع الذي يقال هو عليه إما أن يكون كلياً أو جزئياً ولا يجوز أن يكون

(١) في مكانه أى مكان كل الارض (٢) وأن مكانه هو الذى أفاده الخ معطوف على تعلق قوامه أى ليس لزوم الارض لمكانها أو لزوم مكانها لها بسبب أن قوام الارض متعلق بالمكان وان المكان هو الذى أفادها قوامها بذاتها وأفادها وجودها بالفعل

(٣) وجود الكل في الاجزاء نائب فاعل أو ردأى كما وردوا فيما سبق الوجود في المكان وكون الجزء في الكل مثلاً ليقربوا بين هذا وبين كون العرض في الموضوع أو ردوا أيضاً وجود الكل في الاجزاء ليقربوا بينه وبين العرض الخ

كليا لان الكلى هو ما يشترك في معناه كثيرون فلا يجوز ان يصير بحيث يستحيل اشتراك كثيرين في معناه وهو كلى واذا حكمنا عليه بجزئي أنه هو فقد كتبنا بأن ما يشترك فيه كثيرون هو موصوف بأنه لا يجوز ان يشترك فيه كثيرون وهو محال اللهم الا أن يلحق السور الجزئي بذلك الكلى مثل أن تقول بعض الناس زيد فتكون قد غيرت الامر عن وضعه الطبيعي فان زيدا أولى أن يكون موضوعا للانسان منه لزيد لانه لا يعرف الانسان والانسان يعرفه ثم ليس ذلك البعض الازيد ابينه فلا حمل ولا وضع الا في اللفظ وان كان موضوعه جزئيا فلا يجوز ان يكون غيره لان الجزئين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر فان هذا الخشب لا يكون ذلك الخشب وزيد الا بكون عمر من حيث هما شخصان جزئيان فبقى أن يكون موضوعه هو بعينه ومثل هذا لا يكون موضوعا لاجتماع اللفظ مثل ما تقول زيد هو أبو القاسم فان الإشارة باللفظين هي الى شئ واحد هو معين في الوجود والعقل فهو الموضوع وهو المحمول فلا موضوع ولا محمول فثبت أن الجزئي ليس مقولا على موضوع فان المقول على الموضوع لا بد وأن يكون كليا والعرض الجزئي موجود في موضوع وليس مقولا على موضوع أما وجوده في الموضوع فلعرضيته وأما أنه ليس مقولا على موضوع فلجزئيته

### (الفصل الرابع)

(في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع)

اعلم أنه اذا قيل (١) شئ على موضوع وقيل آخر على ذلك المقول فهذا الآخر مقول أيضا على الموضوع الاول مثل ما اذا قيل الحيوان على الانسان وقيل الجسم على الحيوان فالجسم مقول أيضا على الانسان ولكن انما يكون هذا الثالث مقولا على الاول اذا كان الثاني واحدا بعينه فيهما جميعا فيوضع الثالث من الوجه الذي حمل على الاول أما ان اختلف اعتبار الثاني بالنسبة الى الاول والثالث فلا يلزم منه أن يقال الثالث على الاول مثل الحيوان اذا قيل على الانسان وقيل الجنس على الحيوان (٢) لم يقال الجنس على الانسان لان الحيوان الذي قيل عليه الجنس هو الحيوان المجرد في الذهن عن الفصول المتنوعة الصالح لقبول أى فصل كان والذي قيل على الانسان هو طبيعة الحيوان بلا شرط تجريد أو خلط فاذا خصص بشرط التجريد خرج عن أن يكون محمولا على الانسان فاحمل عليه الجنس ليس محمولا على الانسان وما حمل على الانسان لا يحمل عليه الجنس فلذلك لم يجب حمل الجنس على الانسان بسبب حمله على الحيوان لاختلاف اعتبارى الوسط (٣) بينهما وقد اشترط قوم كون المقول على الموضوع ذاتيا وعلوا امتناع حمل الجنس على الانسان بعرضيته ونحن قد أبطلنا هذا الرأي وبيننا أن غير الذاتي أيضا مقول على جزئياته بالتواطؤ فليس امتناع حمل الجنس على الانسان لانه ليس بذاتي للحيوان بل لما ذكرناه واذا كان شئ مقولا على موضوع وآخر موجودا في هذا المقول فلا يكون مقولا على الموضوع الاول بل موجودا فيه أيضا كالجسم على الحيوان والبياض في الجسم فالبياض لا يقال على الحيوان بل يقال هو فيه واذا كان شئ موجودا في موضوع وآخر مقولا عليه فلا يقال هذا الآخر على الموضوع الاول أيضا بل يكون موجودا فيه كالبياض في الجسم واللون على البياض

(١) اذا قيل شئ أى حمل على موطنه (٢) ثم لا يقال الجنس الحى أى مع حمل الجنس على الحيوان المحمول على الانسان

لا يقال الجنس على الانسان لاختلاف الجهة في حمل الحيوان على الانسان وفي وضعه للجنس

(٣) الوسط بينهما هو الحيوان وقد اختلف اعتبارا فقد حمل الانسان بلا شرط وحمل عليه الجنس بشرط التجريد عن

الفصول المتنوعة والصالح لقبول أى فصل كان

واللون في الجسم لا عليه وأما أن كان الشيء موجودا في موضوع وآخر موجودا في هذا الشيء فالشئ المشهور أن هذا امتنع لان العرض لا يقوم بالعرض وليس هذا ينافي بنفسه ولا لازما من حد العرض ولا قام على استحالة برهان بل الوجود يشهد بخلافه أما أنه لا يلزم من حد العرض فلا ان العرض هو الموجود في موضوع ولم يشترط فيه أن يكون هذا الموضوع جوهر أو عرضا فطلق هذا لا يمنع أن يكون موضوعه عرضا أيضا ويقومان بجوهر ولكن أحدهما بواسطة الآخر وأما أن الوجود يشهد بخلافه فهو أن الحركة عرض موجود في الجسم وتوجد فيها السرعة وهي عرض وكذلك السطح عرض كما تعرفه وتوجد فيه الملاسة وهي عرض وبواسطة السطح توجد في الجسم ولكن تنتهي آخر الأمر إلى موضوع وهو جوهر توجد فيه هذه الاعراض كلها ولكن بعضها بواسطة بعض فاذن موضوع ما في موضوع هو الجوهر (١) إلى هذا الوجه وأما موضوع ما على موضوع فقد يكون عرضا كالبياض للون وقد يكون جوهرًا ولا يخفى مثاله

## (الفصل الخامس)

(في بيان الاجناس العشرة)

وهي الجوهر والكم والكيف والاضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يتفعل فهذه هي الامور التي تقع عليها الالفاظ المفردة كما أن مفردات الالفاظ مواد المركبات اللفظية فعاني هذه الامور في الذهن مواد المعاني المركبة ولسنا نشغل بأن هذه العشرة تحوي الموجودات كلها بحيث لا يخرج عن عمومها شيء ولا بأنه لا يمكن جمع الامور في عدد أقل منها ولا بأن دلالتها على ما تحتها دلالة الجنس أي ليست دلالة اشتقاق بل دلالة تواطؤ ولا دلالة اللوازم الغير المقومة بل دلالة المقومات فان المنطوق لا يفي ببيان ذلك فكل ما قيل في بيانه فهو تعسف غير ضروري الا أن ما يهمننا من البحث هو أن الموجود هل يعم العشرة عموم الجنس والعرض هل يعم التسعة عموم الجنس والحق أن عمومهما ليس جنسيا لان من شرط الجنس أن يكون وقوعه على ما تحتها بالتواطؤ ومع التواطؤ أن يكون ذاتيا والمعنيان معدومان فيهما أما أنه ليس ولا واحد منهما ذاتيا لما تحتها فلان الذاتي ما اذا أخطر مع ما هو ذاتي له بالبال لم يتصور أن يفهم الموصوف بالذاتي الا أن يفهم الذاتي له أولا وليس الموجود والعرض بهذه الصفة فاننا نفهم معنى كثير من الاشياء ولا نفهم وجوده بل ربما نشك في وجوده وكذلك كثير من أنواع الكمية والكيفية نفهم معناها ولا نفهم عرضيته بل نشك في عرضيته ولو كانا ذاتيين لما أمكن فهم جزئي لهما لانه (٢) دفهمهما لذلك الجزئي وكذلك ليس بالتواطؤ فان التواطؤ ما جعله على جزئياته بمعنى واحد على السواء من غير تقدم وتأخر والموجود يقع على الجوهر أولا ثم على الكيف والكم وعلى سائر الاعراض بعدهما وكذلك معنى العرض هو الموجود في الموضوع ومالم يوجد (٣) ذلكم في موضوعه لا يوجد الأين ومتى كما تعرفه بل

(١) على هذا الوجه أي وجه أن الاعراض تنتهي اليه فالجوهر موضوع لكل ما هو في موضوع إما مباشرة أو بواسطة ومعنى كونه موضوعا أنه متقوم بذاته مقوم لما حل فيه لا بالمعنى المقابل للعمول أما موضوع ما على موضوع فهو بمعنى ما يقابل المحمول لان ما على الموضوع هو المحمول ولذلك يكون عرضا كقولك البياض للون وجوهرًا كقولك الجسم جوهر

(٢) بعد فهمهما لذلك الجزئي أي بعد فهمهما في ضمنه لانهما مقومان له فعلى لذلك الجزئي ثابتين له

(٣) ومالم يوجد الكم الخ أي فالعرض مقول على الكم أولا ثم على الأين ومعنى ثانيا فهو على التشكيك فيه وفيهما وكذا يقال في المضاف مع بقية الاعراض فان العرض يقال عليه بعد جميعها

المضاف يعرض بعد الجواهر والاعراض فثبت بهذا أن ليس وقوع الموجود والعرض على هذه العشرة أو التسعة وقوعاً جنسياً

## (الفصل السادس)

(في أقسام الجواهر وخواصه)

الجوهر إما بسيط وإما مركب والبسيط هو الفرد الذي لا يتركب من أشياء كل واحد منها جوهر في نفسه والمركب ما يتركب من أشياء هي أيضاً جواهر والبسيط إما أن لا يكون جزءاً خلافاً في تقوم المركب وماهيته بل هو يرى مفارقاً عن المادة أصلاً وليس له وجوده وإما أن يكون داخل في تقوّمه وماهيته والداخل إما كالخشب بالنسبة إلى السرير أي المحل القابل للجزء الآخر من المركب وإما كشكل السرير وهيئته بالنسبة إليه وليس نسبة الجزء القابل إلى الجزء المقبول ههنا كصفة الموضوع إلى العرض في أنه تتقوم ذاته أولاً ثم يصير سبب القوام العرض بل قوام القابل ههنا بالمقبول والجزء القابل يسمى مادة والمقبول صورة والمادة هي التي لا يكون باعتبارها وحدها للمركب وجود بالفعل بل بالقوة والصورة ما يحصل به يصير المركب بالفعل وما ذكرناه من شكل السرير فهو بناء على الظاهر فليس الشكل صورة جوهرية بل هو عارض وأما المركب فهو الجسم وهو إما ذو نفس وإما غير ذي نفس وذو النفس ينقسم إلى النامي وغير النامي والنامي ينقسم إلى الحساس وغير الحساس والحساس ينقسم إلى الناطق وغير الناطق ويندرج تحت ذى النفس الحيوانات وأنواع النباتات والسموات فانها ذات أنفس عند الحكماء وتحت ما ليس بذى النفس الجمادات كلها من العناصر والمعدنيات ثم يندرج تحت النامي الحيوانات وأنواع النبات وتحت غير الحساس أنواع النباتات كلها ويندرج تحت الناطق الأشخاص الجزئية كزيد وعمر وخالد وغيرهم وتحت ما ليس بناطق بماله حس جميع الأنواع الحيوانية كالفرس والثور والحصان وغير ذلك ويندرج تحت كل واحد من الأنواع شخصياته كهذا الفرس وذلك الحصان

وكل واحد من أنواع الجوهر قد يؤخذ كلياً وقد يؤخذ جزئياً وكل واحد منها جوهر لأن الإنسان الجزئي الذي هو زيد لم يكن جوهر الكونه زيدا وإلا لما كان عمر وجوهاً ولا يمكن كونه موجوداً في الاعيان إذا الجوهر ليس حقيقة أنه الموجود في الاعيان لافي موضوع بل الشيء الذي يلزم ماهيته إذا وجدت في الاعيان أن يكون لافي موضوع وكانت جوهرية لحقيقته وماهيته وما يحمل عليه شيء لماهيته لا يبطل ذلك المحل بسبب العوارض التي تلحقه والشخصية والعموم من العوارض فلا تبطل بسببها الجوهرية المحمولة على الإنسان لماهيته الانسانية

وفصول الجواهر أما البسيطة منها كالناطق والحس فهي أجزاء الجواهر ومقوماتها فان طبيعة الجنس انما تتقوم بالفعل بسبب اقتران هذه الفصول بها كما بيناه وأجزاء الجواهر لا بد من أن تكون جوهرية اذ هي أقدم منها فان جزء الشيء أقدم بالذات من ذلك الشيء ولا يتقدم الجوهر في الوجود شيء سوى الجوهر اذ الموجود لا يتخلو من أن يكون جوهرية أو عرضية والعرض يتأخر عن الجوهر في الوجود فالمتقدم عليه لا يكون عرضياً وما ليس بعرض فهو جوهر فان هذه الفصول جوهرية وأما الفصول المركبة التي هي الفصول المنطقية مثل الناطق والحساس فهي محمولة لا محالة على الأنواع التي هي الجواهر ولا يحمل على الجواهر ما ليس بجوهر لكن جوهرية ليست على سبيل تضمينها للجوهرية بل على سبيل التزام

(١) أي لا يوجد مركب حقيقي من أجزاء جوهرية إلا الجسم وجميع ما بدع عليه من الاشكال أعراض له



الجوهريّة أي الناطق بشئ ذونطق يلزم أن يكون جوهرًا لأن الجوهر داخل في معناه وحقيقته وهذا شئ قد عرفته من قبل

والكلّي وإن شارك الجزئي في كونه جوهرًا لكن الجزئي أولى بالجوهريّة لأن وجوده لا في موضوع متحقق والجوهر وإن لم تكن جوهرية هو الوجود لا في موضوع لكنه معتبر فيه الوجود لا في موضوع والكلّي لم يتحقّق (١) في وجوده لا في موضوع وكذلك الكلّي قوامه بالجزئي فإما لم يكن جزئي يقال عليه الكلّي لا يتحقق الكلّيّة التي هي نفس القول على موضوع فحتمه والجزئي ليس قوامه بالكلّي فإن من الأشياء ما ليس عليه كلى بل هو وحده لا مشارك له والذي يقال عليه كلى فقد يمكن أن يتوهم شخصاً وحده ليس عليه كلى وهذا الجزئي هو الذي ليس بعضاف وأما الجزئي بالمعنى المضاف فلا يعقل دون الكلّي كما لا يعقل الكلّي دونّه وفيما بين الكلّيّات تفاوت أيضاً فالأنواع أولى بالجوهريّة من الأجناس لأن قياس الأجناس إلى الأنواع هو قياس الأنواع إلى الأشخاص فإن النوع يمكن أن يقال على ما تحتّه دون أن يكون عليه كلى آخر هو جنس وأما الجنس فلا بد له من وجود كليّات هي أنواع تحتّه وأما خواص الجوهر ففهم ما يعمّ كل جوهر وهو أنه لا ضدّ له والضدّان هما الذاتان المتعاقبان على موضوع واحد يستحيل اجتماعهما فيه وبينهما غاية الخلاف وماليس له موضوع لا يكون ضدّاً شئ ولا ضدّ والجوهر ليس في موضوع وأما إن عني بالضدّين ما يتعاقبان على محلّ كان ذلك المحلّ مادة أو موضوعاً كان لبعض الجواهر ضدّه هي الجواهر الصوريّة لكن هذه الخاصية ليست للجوهر بالقياس إلى كل عرض بل بالقياس إلى بعض الأعراض فإن الكلّيّة لا ضدّها أيضاً كما بينه

وتتبع هذه الخاصية أخرى وهي أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والانتقص فإن المشتدّ يستند على حالة هي ضدّ الحالة التي يشتدّ عليها واشتداده هو أن ينسلخ عن حالة يسير يسيراً متوجّهاً إلى أخرى يكتسبها يسيراً يسيراً وهذا لا يكون إلا بين ضدّين ولا تضادّ في الجوهر وماتس (٢) أهلنا في ثبوته للجوهر فطريانه دفعة لا يسيراً يسيراً ولا يتصور بسببه الاشتداد والانتقص وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والانتقص على سبيل الحركة كذلك لا يكون جوهرها هو أشدّ في جوهرية من جوهر آخر فلا يكون إنسان أشدّ في إنسانيته من إنسان آخر ولا فرس أشدّ من فرس في فرسيته كما يكون بياض أشدّ في بياضيته من بياض آخر وسواد أشدّ في سواديته من سواد آخر وليس معنى هذا الأشدّ هو الأوّل الذي حكمنا

(١) لم يتحقق وجوده الخ أي وهو كلى فانه عند التحقيق يكون ذلك الجزئي وقوله وكذلك الكلّي قوامه بالجزئي وجه أن يكون الجزئي أولى بالجوهريّة ومحصله أن الكلّي في كليته محتاج إلى اعتبار الجزئي فلا قوام له بدون الجزئي ولا يخفى ما في هذا الوجه من مخالفة الصواب في بيان ما هو بصدده فإن الكلّي محتاج إلى الجزئي في عروض الكلّيّة له والكلّيّة من الأعراض العامة لكل من الكلّيّات لا تدخلها في كونه جوهرًا أو عرضاً أما الكلّي في ذاته العروض للكلّيّة فلا مدخل للجزئي في قوامه بوجه الأمن حيث أن الكلّي لا يوجد في الخارج إلا في الجزئي فالجزئي أولى بالوجود لا في موضوع من الكلّي الذي لم يتحقق في الجزئي وهو عين الوجه السابق على قوله وكذلك الخ

(٢) مالمس يقال عليه كلى أي كلى ذاتي فلا ينافي أنه لا يوجد جزئي لا يقال عليه المعلوم أو الموجود أو الجزئي فإن لفظ الجزئي كلى في مفهومه يقال على كل جزئي

(٣) وماتس أهلنا في ثبوته للجوهر الخ أي أن الحق أن لا انتقال في الجواهر فإن انتقال المادة من صورة إلى صورة ليس انتقال جوهرها في الصور كما تنتقل الحرارة من طور إلى طور آخر أشدّ منه وانما هو عدم صورة وجوده صورة أخرى تقوم المادة كما كانت تقومها تلك ولو تساهلنا وسمينا ذلك انتقالاً للجوهر فباطراً عليه من ذلك دفعي لا يقع يسيراً يسيراً كما هو الشأن في الأشدّ والانتقص

بثبوتها في الجوهر فان الأولى تتعلق بوجود الجوهرية والأشدية تتعلق بماهية الجوهرية والكم أيضا يشارك الجوهر في هذه الخاصية

ومن خواص الجوهر التي لا يشرك فيها شيء من الأعراض أن الجوهر مقصود اليه بالإشارة والأعراض إن أشير اليها فإما تناول الإشارة بالقصد أولا موضوعاتها ثم تتعين هي بسبب تعيين موضوعاتها فلولا موضوعاتها لاستحال أن يكون اليها إشارة أما هي فالإشارة اليها بالعرض لا بالقصد والذات لكن هذه الخاصية لا تتم كل جوهر فان الجواهر المفارقة للإشارة اليها كانت جزئية أو كلية والجواهر المحسنة اذا أخذت كلية صارت معقولة فخرجت عن امكان الإشارة فهذه خاصية بعض الجواهر وهي المحسنة الجزئية

ومن خواصه أن الواحد المتعين منه يكون موضوعا للاضداد بتغيره في نفسه أما الكلي فلا يقبل الاضداد لانه لو قبل لكان كل شخص واقع تحته أسود وكل شخص أبيض اذ الكلي يشتمل على كل شخص فاذا قبل حكما قبله جميع جزئياته ونهى بتغيره في نفسه أن تعاقب الاضداد عليه لا يكون بسبب تغير في شيء آخر بل بتغيره في ذاته فيخرج على هذا الظن الذي يوصف واحده منه بأنه صادق ثم يصير هو بعينه كاذبا اذا تغير الشيء المظنون وبقي الظن بحاله وكذلك السطح يقبل واحده منه بعينه السواد والابيض وذلك لان الظن لا يقبل لذاته وبتغير نفسه وحده الضدين بل لتغير الامر المظنون في نفسه وكذلك السطح انما يقبل الضدين لتغير مزاج الجسم أولا فيتغير السطح بسببه عن ضد الى ضد فهذا الاقدم من الكلام في الجوهر وخواصه كاف في هذا المختصر

## (الفصل السابع) (في الكم)

وهو الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزى ويمكن فرض واحد فيه أو ليس فيه بعده أو يتدره ويقبل غير هذه الصفات بسببه وله بالقسمة الاولى نوعان أحدهما المتصل والاخر المنفصل أما الكم المتصل فيستدعي تميزه عن الجسمية تأتافي البيان فنقول

كل جوهر جسم يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعاد متقاطعة على حد واحد مشترك بينهما تقاطعا قائما أي يحدث من تقاطع كل بعدين منها زاوية قائمة وهي التي تحدث من قيام بعد على بعد مثله الى الجهتين سواء ولا يخالف في هذا جسم جسمًا (١) كونه بهذه الصفة هو الصورة الجسمية التي هي جوهر لا الكمية التي هي عرض ثم الاجسام تختلف بأن توجد بعض هذه الأبعاد أو كلها في بعضها أصغر مما توجد في البعض والجسم الواحد قد يختلف أيضا في هذا المعنى بالنسبة الى أحواله في نفسه بسبب تشكيلات متعاقبة عليه بالفعل مثل قطعة شمع شكلتها بشكل يكون أحده هذه الأبعاد بسببه أزيد من الباقية ثم غيرته الى شكل يخالف الاول وتعرض بسببه أبعاد آخر مخالفة للاول مع بقاء الجسمية والشمعية على ما كانت فهذه الأبعاد الموجودة بالفعل التي تختلف بها الاجسام فيما بينها أو الجسم الواحد بالنسبة الى أحواله هي الكم المتصل ويرسم بأنه الذي يمكن أن يفرض فيه أجزاء تتلاقى عند

(١) فكونه بهذه الصفة هو الصورة الجسمية يريد منشأ النزاع ذلك الكون وهو الامر الحقيقي الذي به تقوم المادة جسمًا وصارت به تقبل فرض هذه الأبعاد ذلك الامر الذي لا يختلف في جسم دون جسم أما ما يختلف فيه الاجسام من هذه الأبعاد فهو الكم كما بينه وفصله

حد واحد مشـ ترك بينها فنه ما هو قار الذات ومنه ما ليس قار بل هو في التجدد وأنواع القار الذات ثلاثة

(الأول) الخط وهو بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة وهو الذي يرسم في مبادئ الهندسة بأنه طول لا عرض له (والثاني) السطح وهو البعد القابل للتجزئة في جهتين فقط متقاطعتين على حد واحد متقاطعا قائما ويرسم بأنه طول وعرض فقط (والثالث) الجسم التعليمي وهو البعد القابل للتجزئة في ثلاث جهات متقاطعة على حد واحد نقاطا قائما ويرسم بأنه طول وعرض وعمق فالابعاد الثلاثة التي هي الطول والعرض والعمق الموجودة بالفعل عند كل تشكيل هو الجسم التعليمي وقد ظن قوم أن المكان نوع رابع لكم المتصل القار الذات زائد على السطح وقد حذوه بأنه السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للظاهر من الجسم المحوى والداخل في هذا الحد هو السطح والباطن والحاوي والمماس والظاهر والمحوى وجميع هذا من المضاف سوى السطح فكيفه إذن ليكون سطحا وأما الكم المتصل الذي ليس بقار الذات فلنضع أنه هو الزمان لا غير وهو مقدار الحركة والحد المشترك بين أجزائه المفروضة فيه هو الآن

وأما الكم المنفصل فهو الذي لا يمكن أن يفرض في أجزائه حد واحد مشـ ترك بينها اتلاقي عنده وتحدبه وهو العدد لا غير كالسبعة فليس لأجزائها حد مشـ ترك فانها ان جزئت الى ثلاثة وأربعة لم نجد طرفا مشتركا وان جزئت الى ثلاثة من جانب وثلاثة من جانب وترك واحد بينها كانت الاجزاء ستة إن لم يعدد الوسط معها وان عدت مع كل واحد من الطرفين صارت ثمانية وأجزاءها أربعة وأربعة وليس بينهما ما يشتر كان فيه

وظن بعضهم أن القول نوع آخر للنفصل سوى العدد وليس كذلك فان كميته بسبب عروض العدد ولو جعلنا كل ما يعرض له العدد كجاء بالذات ونوعا منه لكانت أشخاص الحيوانات والنبات والكوكب من الكم بالذات لا معروضا لكم فالقول مؤلف من مقاطع هي أجزائه وهو معدود بها الامن جهة أنها حروف أو أصوات بل من جهة أن كل حرف أو صوت أو مقطع واحد في نفسه والقول مجتمع منها وهذا هو نفس العدد لانوع آخر معه واقع تحت الكم وقد عرض للقول كما يعرض لساير المعدودات

وقد يعتد أن الثقل من الكمية وليس كذلك بل هو قوة تحرك الى أسفل وانما يقال وزن هذا مساو لوزن ذلك اذا كانتا قواما في جذب كل واحد منهما عمودا لميزان الى جهته ف(١) لا يبقى أحدهما على إشالة الا آخر أساقى نفسه فان قوى قيل انه أعظم منه وان كان مع قوته على تحريك هذا الاية (٢) قوى بها على تحريك ضعفه (٣) بل يقاومه ضعفه قيل لهذا القوى هو مساو لضعف المقوى عليه وللقوى عليه إنه مساو لضعفه وقد يقال أيضا الثقل إنه ضعف الآخر اذا كان تحرك في مثل زمان تحريك الآخر

(١) فلا يبقى أحدهما على إشالة الآخر شال الميزان ارتفعت إحدى كفتيه ولم يعرف شال الميزان أو شال الموزون

ولكن عرف أشالت الناقبة ذنبا رفعت وأشال فلان الحجر رفعة ونحو ذلك فاستعمل المصنف أشال من هذا الباب

(٢) لا يبقى بها أى بقوته

(٣) بل يقاومه ضعفه أى يعادله بحيث لا يرتفع ولا ينخفض عنه قيل لهذا القوى أى الذى قوى على الشئ فرفع الكفة التى هو فيها الكفة لم يقوى على تحريك الضعف بل قومه الضعف قيل له انه مساو لضعف المقوى عليه وهو الذى ارتفعت كفته قبل المضاعفة فان لم يقاومه الاضعف قيل انه يساوى ثلاثة أضعافه وهذا يساوى ثلثه وهكذا فالعبرة بعدد المقاومات فالمقاومات هي معروض العدد الذى هو من الكم

ضعف مسافة تحريكه فلول النظر الى الحركة والمسافة والزمان والمقاومات بين مقادير الاجسام لم يلزم  
التقدير في الثقل من حيث هو قوة والحركة يقال لها طويلة وقصيرة لما بسبب المسافة أو بسبب  
الزمان والزمان بذاته طويل وقصير وقد يجزأ الى أجزاء هي ساعات وأيام وأيام وشهور وسننون وبعد  
بواحد منها في لحيته العدد وعوارضه فيقال قليل وكثير وأكثر وأقل وجميع الكميات المتصلة يعرض  
لها العدد اذا جازمت بالفعل فيكون بالذات الكم المتصل ومعروض الكم المنفصل  
والكم قد تقسمه قسمة أخرى الى ذى وضع وغير ذى وضع وذو الوضع هو الذى لأجزائه اتصال ومع  
الاتصال ثبات يمكن أن يقال أين كل واحد منهما من الآخر ويسمى عظاما ومقدارا فالخط والجسم  
والسطح بهذه الصفة فهي أعظام ومقادير والزمان والعدد لا وضع لهما واذا قيل إن الزمان مقدار  
الحركة فالمراد به كمية الحركة مطلقا لا هذا المقدار الذى هو كم ذو وضع  
وأما خواص الكم فأنظرها أنه الذى لذاته يقبل التقدير والتجزئة ويلزم بسبب هذه الخاصية قبول  
المساواة واللامساواة

وههنا ألفاظ تشبه بالمساواة كالمشابهة والمساكلة والموافقة وليس لهما معنى المساواة والمساواة هي  
انطباق طرفي شئ على طرفي آخر مع انطباق الشئتين ذوي ذين الطرفين في كل ما لا يمكن فيه المطابقة  
لا يطلق فيه معنى المساواة ولا يكون شكاً وهذه المطابقة لا تتصور في النقل والخفة دون النظر الى المقادير  
المكتشفة بهما فيعرف بهذا أنهم ليسا من الكم بالذات

ومن خواصه أنه لا ضده كما لم يكن للجوهر ضد وبيانه على ما بسع المنطق أن الضدين لا بد من وقوعهما  
تحت مقولة واحدة بل تحت جنس قريب لهما وقد عرفت أنواع الكم المتصل القار بالذات وهي  
بأسرها قد تجتمع في موضوع واحد أعنى الخط والسطح والجسم التعليلي والاضداد لا تجتمع  
والزمان أيضا لا ضده اذ هو على التقضى والتجدد فلا يخلفه في موضوعه غيره وأنواع العدد لا تضاد  
بينها أيضا اذ بين الضدين غاية الخلاف والبعد وامن عدد يوضع ضد الاثنين أو الثلاثة الا بوجود ما هو  
أبعد منه ثم الضد لا يقوم ضده والثلاثة مقومة لكل ما هو أكثر منها متقومة بما هو أقل منها

وههنا أشياء يظن أنها كميات وأضداد مثل المتصل الذى هو ضد المنفصل والزوج والفرد والمستقيم  
والمحنى والكبير والصغير والكثير والقليل وليست هذه بكميات ولا أضداد أما الاتصال فليس  
ضد الاتصال فان الضدين ذاتان وجوديان والانفصال عدم الاتصال فهما من شأنه أو شأن جنسه أن  
يقبل الاتصال والزوج ليس ضد الفرد من وجهين أحدهما أن موضوع الضدين واحد بالعدد  
والعدد الذى هو زوج لا يصير موضوعا للفرد والثاني أن الفردية عدم الانقسام بعنساويين وقد بينا  
أن العدم ليس ضدا مع أن الزوجية والفردية كصفات في الكم لانفس الكميات وكذا الاستقامة  
والانحناء كصفات ولا تمنع أن تعرض في الكميات كصفات متضادة وأفضل التأخرين أو ما في بعض  
كتبه الى أن الزوجية تقوم الفردية وهما من تساهل فان العدد الذى تعرض له الزوجية هو المقوم  
لما تعرض له الفردية لأن الزوجية في نفسها مقومة للفردية فانهما إما كفتان متضادتان ولا  
يقوم ضد ضده البتة أو أحدهما عدم الآخر وهو الحق ولا يقوم وجود شئ بعدمه ولا عدمه بوجوده  
بل الكائنات التى حدوثها بعدمها لا تكون رعا جاعلة لى العدم من مبادئها بالعرض وأما الكبير والصغير

(١) جعل العدم من مبادئها بالعرض كعدم المعدات بعد وجودها بالمشروط في وجود المعدله وليس مقوما ولا دخلا في  
جوهر العلة الحقيقية للعادات

والكثرة والقلّة لا الكثرة التي هي نفس العدد فليست بكميات بل هي اضافات تعرض للكميات ومع ذلك ليست أصدادا لان الضدين هما ذاتان يعقل كل واحد منهما بنفسه لا بالقياس الى غيره كالسواد والبياض ثم تعرض لهما الاضافة من حيث هما ضدان أي لا يجتمعان في موضع واحد مع سائر شرائط التضاد والكبر والصغر ليس لهما وراء ك و ن ما معقولين بالقياس ماهية معقولة في نفسها يعرض لهما التضاد وبسبب (٢) التضاد التضاييف

واعلم أن التضاييف أعم من التضاد فكل متضادين متضايقان وليس كل متضايقين متضادين فبأن كان الضدان متضايقين واعترفنا بأن الصغر والكبر من المضافات لا يلزم منه كونهما ضدّين اذ من المضافات ما ليست أصدادا كالجوار والجوار والاخوة والاخوة والصدقة والصدقة وغير ذلك وقول القائل ان الشيء الواحد يكون كبيرا وصغيرا ولو كانا ضدّين لما اجتمعا ليس بشيء فانه انما يكون صغيرا وكبيرا بالقياس الى شيئين والكبير عنده من يجعله ضدّا ليس ضدّا لكل ما يفرض صغيرا بل لما هو بالقياس اليه صغير ولا يجتمع ذلك الصغر الذي هو في ذلك الشيء الاخر الصغير بالقياس الى هذا الكبير مع كبر هذا الكبير الذي هو بالقياس اليه كبير في شيء واحد

ويتبع هذه الخاصية أنه لا يقبل الاشتداد والتقص الذي يختص بالسلوك من أحد الضدين الى الآخر كما ذكرناه في الجوهر وكذلك ليس نوع منه أشد في ماهيته من نوع آخر منه ولا شخص من نوع أشد في نوعيته من شخص من نوعه فلا ثلاثة أشد في ثلاثتها من ثلاثة أخرى أو من أربعة في أربعيتها ولا خط أشد خطية من خط آخر أي في إنه ذو بعد واحد وان كان أزيد منه في الطول والامتداد ولكن ليس ذلك زيادة في الماهية ولذلك يجمع الخطين المتفاوتين في الطول والقصر حد واحد وهو أنه بعد واحد لا يقبل العجزة الا في جهة واحدة والفرق بين الأشد الذي نمنعه في الكمية والأزيد الذي نجوزه أن الأزيد يمكن أن يشار فيه الى مثل حاصل وزيادة والأشد لا يمكن فيه ذلك وتفاوت الأشد والاضعف ينحصر بين طرفين ضدّين وتفاوت الأزيد والأقل ينقص لا ينحصر بين طرفين البتة

## (الفصل الثامن)

### في المضاف

المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيره والأمور المشتركة في هذا الحد قسمان قسم له ماهية ليست مضافة من حيث ذاتها ولكن تلحقها الاضافة كالرأس فان له ماهية هو بها جسم مخصوص وليس مضافا من هذا الوجه ثم تلحقه اضافة الى البدن الذي هو رأسه بسبب تلك الاضافة يقال له رأس ذلك البدن وكذلك العلم الذي له حقيقة هو بها كيفية وتلحقه اضافة الى العالم من وجهه الى المعلوم من وجهه فهذا القسم ليس مضافا حقيقيا

والقسم الثاني هو الذي ليس له ماهية سوى أنه مضاف أي معقول الماهية بالقياس الى غيره كالبقرة لا كالأب فليس له ماهية سوى القياس والاضافة الى البقرة وهذا هو المضاف الحقيقي وهو الذي ليس له وجود سوى ما به يضاف والقسم الاول من المضاف إن نظر الى ما يعرض له من الاضافة الى غيره لا الى

(١) مع سائر شرائط التضاد كاتحاد الزمان وأن يكون بينهما عاية الخلاف

(٢) وبسبب التضاد التضاييف أي ويعرض لهما التضاييف بسبب التضاد

(٣) فبأن كان الضدان الخ متعلق بلا يلزم أي لا يلزم كونهما ضدّين بسبب كون الضدين متضايقين واعترفنا بأن الصغر والكبر من المضافات غير أن لفظة «منه» حينئذ تكون بغير فائدة كررت تساهلا للتأكيد ولعل في النسخة

تخريفها وصحة العبارة فان كان الضدان الخ بحرف الشرط

ماهية المعروض لها الاضافة كان المعنى النسبي المحصل منه مضافا حقيقيا فالمضاف الحقيقي لا قوام له بذاته وانما هو عارض لغيره من الماهيات فاذا قطع النظر عن الماهية الملوقة وأخذت نفس اضافتها المحصلة الى غيره كان نفس المضاف الحقيقي وان أخذت الماهية بمعارض لها من الاضافة كان من القسم الاول الذي ليس بمضاف حقيقي وهذا كالتسقف فانه له اضافة الى الحائط الذي يلزمه في الوجود فالتسقف المضاف الى الحائط ليس مضافا حقيقيا والاضافة التي له الى الحائط هي استقراره عليه فاذا أخذت هذه الاضافة نفسها وهي كونه مستقرا على شيء دون أخذ التسقف معها كان ذلك المعنى المضاف الحقيقي وكان معتقولا بالنسبة الى الحائط مطلقا بل اليه من حيث هو مستقر عليه والاضافة ليست معنى واحدا في المتضايقين بل كل واحد منهما مختص باضافة الى الآخر غير اضافة الآخر اليه كالمماسين فلهم اضافة مع الآخر وهي في نفسه وفي ذلك مماسة أخرى بالعدد مع هذا وهذا في الابوة والبنوة أظهر اذ كل اضافة مخالفة للآخرى بالنوع

ومن خواص المضاف التكافؤ في لزوم الوجود وارتضاعه وانعكاس كل واحد منهما - ما على الآخر فان أخوة هـ ذاملا لزمه لأخوة من يقال له أخوه وكذا الابوة بالقياس الى البنوة وكذا الصداقة والحوار والمالكية والمملوكية فاذا وجدت الابوة وجدت البنوة واذا عدم أحد هـ ما عدم الآخر ومعنى الانعكاس هو أن تحكم باضافة كل واحد منهما - ما الى صاحبه من حيث كان مضافا اليه فكما يقال الاب أب الابن يقال الابن ابن الاب والعبد عبد المولى والمولى مولى العبد أما إذا أضيف اليه لا من حيث هو مضاف اليه لم يجب هـ ذا الانعكاس في الاضافة مثلا اذا وقعت اضافة الاب لا الى الابن من حيث هو ابن بل الى الانسان الذي هو موضوع البنوة فقبل الاب أبو الانسان أو أب انسان لم تنعكس الاضافة ولم يصير الانسان مضافا الى الاب ولا يقال الانسان انسان الاب وقد تصعب رعاية قاعدة الانعكاس في المضاف بالمعنى الاول اذ لم يتحصل منه المضاف بالمعنى الثاني والطريق فيه أن تجمع أوصاف الشيء فأى تلك الاوصاف اذا وضعت ورفعت غيره بقيت الاضافة أو رفعت ووضعت غيره ارتفعت الاضافة فهو الذي اليه الاضافة الحقيقية الواجبة الانعكاس فاذا رفعت من الابن أنه حيوان أو انسان أو ناطق أو مشاء أو ماشئت من الاوصاف جاز رفعها أو لم يجز واستبقيت كونه ابنا بقيت اضافة الاب اليه وان رفعت كونه ابنا واستبقيت هـ هذه الاوصاف كلها لم تبقى الاضافة فعلمت به - هذا أن التعادل الحقيقي في الاضافة هو بين الاب والابن وهما اللذان ينعكس أحدهما على الآخر ويقال أحدهما بالقياس الى الآخر

وربما يشكك على قولنا إن المتضايقين متلازمان في الوجود بأن العلم مضاف الى المعلوم ثم المعلوم قد يوجد دون العلم مع أن العلم لا يوجد دون المعلوم مثلا شيء ثامن الموجودات لم يتعلق به علم انسان فهو موجود قبل علمه ثم اذا تعلق علمه به لم يتصور وجود علمه دون هـ فلا تلازم بينهما وهما متضايقان ووجه حله أن المعلوم ليس مضافا الى العلم من حيث ماهيته ووجوده بل من حيث كونه معلوما ولا يتصور كونه معلوما دون العلم به فهما معالان تفككا لاحدهما عن الآخر بل هو قبل تعلق العلم به معلوم بالقوة فالعلم به أيضا بالقوة ويجب أن يراعى في التكافؤ وجود المتضايقين من وجه واحد فان كان أحدهما بالقوة كان الآخر كذلك وان كان الآخر بالفعل كان الآخر كذلك

واعلم أن المضاف قد يعرض للقولات كلها أما في الجوهر فكالاب والابن وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل وفي الكيف كالأختر والأبرد وفي المضاف كالأقرب والأبعد وفي الأين كالأعلى والأسفل وفي متى كالأقدم والاحداث وفي الوضع كالاشد والانتصابا

وانحناء وفي الملك كالأكسى والاعرى وفي الفعل كالاقطع والاصرم وفي الانفعال كالاشد نسخنا  
وتقطعا فما كان في مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتقص قبلها أيضا فلما كانت الحرارة من  
مقولة الكيف ضد البرودة وأشد من حرارة أخرى كان الأخر ضد البرد وأحر من آخر ولما لم يكن  
الكم والجوهر يقبلان لم يقبلها المضاف العارض لهما فليس الكبير ضد الصغير ولا الضعيف ضد  
الضعيف لما عرفت وهذا مني حكاية لما قيل في كتبهم لاما هو الرأي الحق عندي فان المضاف وان  
عرض للكيفية فليست الكيفية داخله فيه بل هو نفس كون الكيفية متبسة الى ما هو بازائها وللشد  
طبيعة وما هيبة معقولة بنفسها ثم تعرض لها اضافة الضدية والمضاف لاما هيبة له سوى الكون مقبسا  
فلا يعرض له التضاد الذي يستدعي طبيعة معقولة بنفسها يكون هو عارضاتها وقد قدموا قبل هذا  
بأوراق أن الكبير ليس ضد الصغير لانه ليس له طبيعة معقولة بنفسها سوى أنه مضاف فليس للآخر  
والبرد طبيعة سوى أنه مضاف وان قالوا إنه يكفي لعروض الضدية طبيعة غير الضدية موضوعا لها  
كانت مضافا أو غيره ولا احر طبيعة غير الضدية وتعرض لها الضدية فللكبير والصغير أيضا  
طبيعتان سوى الضدية هما كونهما مضافين فبان به بذاته (١) اقض قولهم في الموضوعين

## (الفصل التاسع)

### (في الكيف)

الكيف قدير اديه الكيفية وقدير اديه ماله الكيفية والكيفية هي كل هيئة قارة لا يوجب تصورها  
تصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا قسم ولا نسبة في أجزاء حاملها فتمت ارق الزمان ومقولة أن يفعل  
وأن يفعل بأنهما هيئة قارة وتدارق المضاف والائز ومتى والملك بأنهما لا يوجب نسبة الى شيء خارج  
وتفارق الكم بأنهما لا يوجب قسم والوضع بأنهما لا يوجب نسبة واقعة في أجزاء حاملها  
وأناؤها أربعة تحتوى عليها هذه القسم وهي أن الكيف إما أن يكون مختصا بالكم من جهة ما هو كم  
كالتربيع والتثليث والتدوير وسائر الاشكال المختصة بالكميات وكالاتقامة والانحناء للخط  
وكالزوجة والفردية للعدد وهذا قسم

وإما أن لا يكون مختصا به وهو إما أن يكون محسّا كالألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة  
فما كان منه راسخا يسمى كيفيات انفعالية كخلاوة العسل وجمرة الورد ورائحة المسك وحرارة النار  
وسميت انفعاليات لمعينين (أحدهما) يجمع جمعها وهو أن الحواس تتفعل عنها (والثاني) يخص بعضها  
وهو أنها احادثة عن انفعالات في موضوعها إما في أصل الخلقة كخلاوة العسل وصفر المصفر أو

(١) تناقض قولهم في الموضوعين فيه أنهم راعوا أن الآخر مثلا من حيث هو أحر مأخوذة فيه الحرارة التي وقعت فيها  
النسبة وهي كيفية مضادة للبرودة المأخوذة في البرد من حيث هو أبرد ومعنى كونها مأخوذة فيه أن النسبة وقعت فيها  
فيكون الآخر من حيث هو أشد حرارة وهو معنى الاضافة مضادا للبرد من حيث هو أشد برودة  
أما الكبير والصغير في الكميات فهما عارضان للماهية واحدة لا تضاد فيها وهي الجسم التعليمي مثلا فالصغير والكبير  
كلاهما ما جسم تعليمي والصغير والكبير اضافة محضة وليس فيهما ماهية وراء ذلك معقولة بنفسها تعرض لها التضاد  
فهما كاللوة والبنوة بخلاف الآخر والبرد فانهما مع الاضافة قد اشتدلا في نفس النسبة على ماهية معقولة وهي  
الحرارة أو البرودة وتلك الماهية يقع فيها التضاد فلذلك قالوا « فما كان في مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتقص  
قبلها أيضا »

(١) وصفر المصفر أي الاصفر بطبيعة نعم من الازهار مثلا وصفر المصفر وخلاوة العسل إنما تنشأ عن انفعال  
المادة بالمرزاج لانها عارضة للزجاج والحرارة وان كانت للنار على رأيهم بذاتها لا عن انفعال لكن من شأن نوعها أن يعرض  
لموضوعه بالانفعال كالحرارة التي تعرض للزجاج مثلا

بعد الخلق كملوحة ماء البحر وصفرة من به سوء مزاج في الكبد وما كان منه سربيع الزوال كحمة  
الطحل وصفرة الوجه لتسمى انفعالات لأنهم انفعالات في أنفسهم بل هي هيات قارة فان أنواع  
الكيفية تشترك في أنها هيات قارة ولكن لكثرة الانفعالات العارضة لموضوعها اذ يوجد فيها  
انفعال بسبب وجودها وانفعال بسبب عدمها بسرعة فسميت انفعالات تمييزا لها عن النوع الراسخ  
الثابت وهذا قسم ثان

ولما أن لا يكون محسّا وهو إما أن يكون استعدادا لما يتصور في النفس بالقياس الى كمال (١) فان  
كان استعدادا للمقاومة والاباء عن الانفعال سمي قوة طبيعية كالصحة (٢) الحمية والصلابة وذلك هي  
الهيئة التي بها صار الجسم لا يقبل المرض ولا يقبل الانغماز لانفس عدم المرض والانغماز وان كان  
استعدادا للسرعة الاذعان والانفعال سمي لاقوة طبيعية مثل المراضية واللين وهي أيضا هيئة بها  
يسرع قبول الجسم للرض والانغماز لانفس القبول ولا تعني بهذه القوة القوة التي هي في المادة الاولى  
فان كل انسان بتلك القوة مستعد للرض والصحة لكن تمة هذه القوة وهي ترجحها من جهة أحد  
طرفي التقيض فلا يكون في قوة الشيء أن يقبل المرض وأن لا يقبل فقط بل أن يكون قدر ترجح قبول المرض  
على لا قبوله أولا وقبوله على قبوله وهذا قسم ثالث

ولما أن تكون في أنفسها كمالا لاستعدادات لكمالات أخرى وهي مع ذلك غير محسّسة بذاتها فما  
كان منها بابتداء سمي ملكة مثل العلم والصحة والخلق كالشجاعة والعفة والفجور والجور وما كان  
سربيع الزوال سمي حالا مثل غضب الحليم ومرض المصباح وهذا قسم رابع  
وفرق بين المصاحبة والصحة والمراضية والمرض فان الأمراض قد لا يكون مريضاً والمصباح قد  
لا يكون صحيحاً وملكة الصناعة ليست هي أن يصنع الانسان بل أن تصدر عنه الصناعة من غير روية  
وفكرة كمن يكتب شيأً (٣) غير أن يروى حرفاً فحرفاً أو يضرب بالطنبور من غير أن يروى نقرة نقرة  
وكذلك ملكة العلم ليس أن يحضر الانسان المعلومات بل أن يكون مقتدراً على احضار معلوماته من غير  
روية ولا شك أن جميع ذلك يكون بهيات في النفس

فهذه هي أنواع الكيفيات أولها ما يختص بالكميات وثانيها كيفيات انفعالية وانفعالات  
وثالثها القوة واللاقوة ورابعها الحال والملكة وجميع هذه الأنواع يقع فيها التضاد والاستعداد  
والتنقص النوع المختص منه بالكميات ولا ينبغي أن تشكك عليك أشياء عادت في هذا الباب وقد  
عادت أيضاً في المضاف مثل العلم وذلك لأننا قد بينا أنها ليست مضافاً حقيقة بل عارض لها الاضافة  
فان العلم هيئة للنفس والخلق كذلك والاضافة من لوازمها الاذاتهما فدخلوها في المضاف بالعرض  
والشيء الواحد لا يتصور دخوله في المقولتين بالذات فانه ان كان متقوماً من حيث ماهيته وحقيقته  
بمقولة فلا يتقوم من حيث ماهيته بمقولة أخرى ليست تلك ولو كان العلم والخلق من المضاف الحقيقي

(١) الى كمالات المراد من الكمالات ما هو بالفعل مقابل ما هو بالقوة لاضد النقص

(٢) كالمصاحبة لا أظن أن يوجد هذا البناء في اللغة من لفظ صح ولكن عرف أن صيغة مفعول تدل على الكثرة أو  
القوة في مادتها كالمطاء والمغور وأهل النظر في العلوم يسوقون لانفسهم أن يدلوا على بعض المعاني التي لم تعرف اللغة  
أسماء لها بما يقرب من وضع اللغة وان لم يرد فيه فالمصاحبة هي حالة البدن التي يقوى بها على مدافعة المرض وهي غير الصحة  
فان الصحة ضد المرض فلا تتجمع معه قط بخلاف المصاحبة فانها قد تكون اريض في حال مرضه وبها يدافع مرضه وبها  
ترجح استعدادها لحانب الصحة عنه لحانب المرض (٣) من غير أن يروى يقال روائى الامر وروى فيه مهموزا وغير  
مهموزا فانظر وتفكر والروية في الامر التفكير فيه مع تأن لا عجلة معه



لكانت أنواعهم ما كذلك من (١) لالتحور والشجاعة وليس التحور نحو الشيء إلا أن يؤخذ من حيث هو علم فيقال اذ ذلك هو علم بشئ وكذلك الشجاعة ليست بشجاعة على شئ إلا أن يؤخذ من حيث هو خلق فيقال خلق على شئ وكل ما لجزئياته وجود غير مضاف فليس من المضاف الحقيقي

### (الفصل العاشر)

في باقي المقولات العشر

وأما الأولين فهي الحالة التي للجسم يجاب بها حين يسئل أين هو وهي كـ (٢) كون الجسم في مكانه وهذا أشد اشتباها بالمضاف من سائر ما عدهناه وفي التحقيق ليس هو مجرد نسبة إلى المكان بل هو أمر وهيئة تتم بالنسبة إلى المكان فإذا أخذت تلك النسبة وحدها كانت مضافا حقيقيا وهي كون المتمكن محويا وهذه الاضافة ليست إلى المكان من حيث هو مكان بل إليه من حيث هو حاو فان المكان من حيث هو مكان ليس من المضاف بل هو سطح مع عارض وهو احتواؤه على محوى فهذا العارض فيه من المضاف وهي النسبة التي بين المحوى والحاو وليس الكون في المكان هو الكون في الأعيان الذي هو الوجود فانا قد بينا أن الوجود ليس جنسا لما تحته ولو كان الكون في المكان هو الوجود (٣) كان الكون في الزمان أيضا كذلك فيكون للشيء وجودات كثيرة

ومن الأولين ما هو أول حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسع معه غيره ككون الماء في الكوز ومنه ما هو ثان غير حقيقي كما يقال فلان في البيت ومعلوم أن جميع البيت لا يكون مشغولا به بحيث يماس ظاهره جميع جوانب البيت وأبعد منه الدار وأبعد منه البلد بل الاقليم بل المعمورة بل الارض كلها بل العالم

والأين منه جنسى وهو الكون في المكان ومنه نوعي كالكون في الهواء والماء والسماء أو فوق أو تحت ومنه شخصي ككون هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء وهو مكان ثان أو مثل كون هذا الجسم في المكان الحقيقي الذي لا يسع معه غيره

وفي الأولين مضادة فان الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل الكون في المكان الذي عند المركز لأنهم مامعنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف واذ قد صار من أحدهما إلى الآخر قليلا قليلا قبل الأشد والاضعف فان اثنين قد يكون كلاهما فوق وأحدهما أقرب إلى الحد الفوقاني الذي هو المحيط فهو أشد فوقية من الآخر

وأما متى فهو كون الشيء في الزمان أو في طرفه فان كثيرا من الأشياء تقع (٤) في أطراف الأزمنة ولا

(١) مثل التحور أراد منه العلم المعروف فانه من أفراد العلم وليس مضافا حقيقيا وانما تعرض له الاضافة اذا لاحظته من حيث هو متعلق بكذا من المعلومات وكذلك الشجاعة تعقلها ملكية في ذاتها قائمة بالنفس كأنها هيئة أولون لها ان صح أن يعبر باللون في مثل هذا واكتبتها تعرض لها الاضافة عند ما تعتبرها من حيث ما يصدر عنها وما يظهر فيه أثرها وهو الأشياء التي تتعلق بها ذلك الخلق

(٢) كون الجسم في مكانه أي منشأ انتزاع ذلك في الخارج (٣) لكان الكون في الزمان الخ لانه لا يفرق بين الكون في المكان والكون في الزمان في أن كلا منهما لازم للجسم الحادث وقوله فيكون للشيء وجودات لانه سلم أن جسمه لا يتغير مكانه على ما يزعمون في الفلك فلان سلم أن جسمه لا يتغير زمانه فان الزمان متغير دائما فلو كان الكون في الزمان هو الوجود الخارج لكان للشيء بكل زمان وجود وهو بدعي المطلق

(٤) تقع في أطراف الأزمنة كل حادث ليس بحركة ولا فيه حركة فهو دمي وكل دمي فلا يصح وقوعه في الزمان وهو منقسم فيكون واقعا في طرف الزمان الماضي الذي يوصله بالمستقبل كوجود صورة جوهرية في مادتها عند القائلين بذلك وكوجود أي وجود من عدم فان ذلك كله يقع في طرف الزمان ويسئل عنه متى الخ

تقع في الأزمنة ويستل عنها متى ويجاب به

فنه زمان أول حقيقي وهو الذي يطابق كون الشيء ولا يفضل عليه كقولنا كان وقت الزوال ومنه  
ثان غير حقيقي نظير السوق والبلد في الاين كقولنا كان في سنة كذا اذا كان في جزء منها لكن بين  
المكان الحقيقي والزمان الحقيقي فرق فان الزمان الحقيقي المعين تنسب اليه أشياء كثيرة فيكون كل  
واحد منها فيه على سبيل المطابقة لكن لا يكثر (١) كون هو النسبة الخاصة اليه والمكان الحقيقي لا يتصور  
نسبة أشياء كثيرة اليه بل يتصور ذلك في المكان الغير الحقيقي كالسوق

وأما الوضع فهو هيئة للجسم تحصل من نسبة أجزائه بعضها الى بعض نسبة تتخالف الاجزاء لاجلها  
بالقياس الى الجهات في الموازاة والانحراف مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح والتربع  
والاف (٢) تراش وهذه النسبة اضافة للاجزاء ووضع لكل فكون الجسم بحيث في أجزائه هذه الاضافة  
هو الوضع (٣) ع

والوضع اسم مشتق يقال على معان فنه ما يقابل (٤) لما اليه اشارة أى تعين جهة إن له وضعاً وبهذا  
المعنى للنقطة وضع وليس للوحدة وضع ويقال وضع لما ذكرناه في الحكم وهو كونه بحيث يمكن أن  
يشار اليه أين هو وما يتصل به اتصالاً ثابتاً ولا يكون هذا الا في الكميات المتصلة القارة الذات ويقال  
وضع بالمعنى الذي ذكرناه أولاً وهو المقولة والوضع المختص بالكميات كانه منقول من الوضع الذي هو  
المقولة وهو حال الجسم بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض في الجهات فان الكميات التي ليس لها  
أجزاء بالفعل يمكن أن يفرض لها أجزاء متصلة لانه على الثبات يشار الى كل واحد منها أين هو ومن الآخر الا  
أنه لما لم يكن للكميات جهات بذاتها بل بسبب الجسم كان بين المعنيين مخالفة

والوضع قد يقع فيه التصادق فان وضع الانسان ورجلاه على الارض ورأسه في الهواء مما يلي السماء  
يضاد وضعه ورأسه على الارض ورجلاه في الهواء لانهم مامعنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع  
واحد وبينهما غاية الخلاف ويقبل الاشتداد والضعف أيضاً على نحو قبول الأين والقيام  
والقعود قد يكونان على آتم ما يمكن فهمهما وقد يكونان على ما يقرب من ذلك وهذا هو قبول الاشـد  
والاضعف وق (٥) يد يقال على الحركة الى حصول هذا الوضع وقد يقال على الهيئة الحاصلة القارة  
والوضع هو القارنهما

وأما الملك فهو نسبة الجسم الى حاصره أو لبعضه منتقل بانقله كالتس (٦) الخ والتقص والتنعل والتختم

(١) لا يكون هو النسبة الخاصة اليه أى لا تكون نسبة كل واحد الى الزمان نسبة خاصة به تفرزه عما سواه كما هو  
الشان في المكان الحقيقي وهو حاوي الشيء فانه يفصل المتحرك ويفرزه عما عداه فحركة يدي في عشر دقائق يصحبها في  
الزمان حركات الكواكب وحركات ما يتحرك من حيوان ونبات وغيرها وهذه الحالة التي للحركة اليد واليدان شذت  
الحاصلة لهما من كونها في هذه المدة من الزمان ليست خاصة بها تفرزها عن بقية الحركات أو عن بقية الأشياء المصاحبة  
لها بخلاف مكان اليد الذي يتحرك معها فانه خاص بها لا يشتركها فيه سواها

(٢) والاقتراش من اقتراش ذراعيه أى بسطهما على الارض (٣) هو الوضع خير للتبدا وهو كون الجسم أى ان  
الحالة التي تحصل للجسم من جهة أن في أجزائه هذه الاضافة هي الوضع (٤) فنه ما يقال الخ ماصدريه أى فنه  
قولهم لما تصح الاشارة اليه بأن يكون له جهة معينة ان له وضعاً (٥) وقد يقال على الحركة الخ ابتداء كلام لتحقيق  
معنى الوضع الذي هو مقولة (٦) كالتسلخ الخ التسليح ليس لآمة المحارب أو اعتقال الرمح أو قتل السيف ونحو ذلك  
والتقص لبس القميص والتنعل بالعين المهملة لبس النعل والتختم لبس الخاتم

فمنه جزئي كهذا التسليم ومنه كلي كالتسليم ومنه ذاتي كحال الهرة عند إلهابها ومنه عرض كحال الانسان عند قيصه

وأما «أن يفعل» فهو تأثير الجوهر في غيره أثر غير قار الذات فحاله مادام يؤثر هي أن يفعل وذلك مثل التسخين مادام يُسخَّن والقطع مادام يقطع والتبريد مادام يبرد

وأما «أن ينفع» فهو أثر الشيء من غيره مادام في التأثير كالتسخين والتبريد والقطع وانما اختير لهما أن يفعل وأن ينفع دون الفعل والانفعال لان الفعل والانفعال قديقالا للحاصل المستكمل القار الذات الذي انقطعت الحركة عنده كما اذا قطع شيئا ووقفت حركته فيقال هذا القطع منه وكذلك يقال في هذا الثوب احتراق بعد استقراره وحصوله وقديقالا حينما يقطع هذا ويحترق ذلك والحركة هي مقولة أن يفعل والتحريك هو مقولة أن يفعل

وقديعرض في هاتين المقولتين التضاد فان التبييض ضد التمسود كما أن البياض ضد السواد ويعرض فيهما الاشتداد والتقص فان من الاسوداد الذي هو السلوك ما هو أقرب الى الاسوداد الذي هو غاية السلوك من اسوداد آخر وقد يكون بعضه أسرع وصولا الى هذه الغاية من بعضه وهذا الاشتداد والتقص ليسا بالقياس الى السواد بل الى الاسوداد الذي هو حصول في السواد بالحركة اليه وهذا غير السواد فان السواد لا يحتاج في تعقله سوادا الى أن تعقل حركة اليه هو غايتها

واعلم أن الحركة قد تعرض لمقولات أربع وهي الكم والكيف والأتين والوضع ويفهم من عروض الحركة لمقولة تمامها أربع (أولها) أن المقولة موضوع حقيقي لها (والثاني) أن تعرض الحركة بواسطة الجوهر كالسطح يتوسط بين الجوهر والملاسة (والثالث) أن تكون المقولة جنسا لها (والرابع) أن يكون الجوهر يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع آخر ثم هذا هو المراد بقولنا ان الحركة تعرض لمقولة ما

أما عروضها المقولة الكم فن وجهين (أحدهما) أن يتحرك الجوهر من كم الى كم أكبر منه بزيادة مضافة اليه ينمو به الموضوع ويسمى نموا والى كم أصغر منه بنقصان أجزائه وتخللها ويسمى ذوبولا (والآخر) أن يتحرك من كم الى كم أصغرا أو أكبرا بزيادة أو نقصان بل بتخلل أجزائه وانبساطها أو تكاثفها أو انحصارها ويسمى تخللا أو تكاثفا

وأما الحركة في الكيف فتسمى استحالة مثل التبييض والتسود والتسخين والتبريد وتعرض في جميع أنواعه الا النوع المختص بالكيات منه

وأما الحركة في الأتئين فعروفة وهي أن يأخذ الجسم في مفارقة مكانه بالكلية الى مكان آخر وأما الحركة في الوضع فهو أن يستبدل الجسم الاوضاع من غير أن يفارق بكليته المكان ان كان في مكان بل أن تتبدل نسب أجزائه الى أجزائه<sup>(١)</sup> زاء حاويه أو محويه وهذا انما يكون بحركة الجسم مستديرا على مركز نفسه

ليس في مقولة الجوهر حركة فان الصورة الجوهرية تتحدث دفعة لا يسير يسيرا وحركة المني الى صورة الحيوانية ليست حركة في الجوهر بل استحالة في كيفيات المني وهو مني بعد الى أن يصير علقه وكذلك هو علقه الى أن يصير مضغة وهلم جرا الى قبول صورة الحيوانية وقد جرت العادة بأن تتلى المقولات بالقول في التقابل والتقدم والتأخر فلنفرد لهما فاصلين اقتداء بالمقدمين

(١) الى أجزاء حاويه أو محويه الاول اذا كان المتحرك في الوضع هو المتمكن ككوكب متحرك على مركزه في فلكه فان نسب أجزائه الى أجزاء حاويه تتبدل بالحركة والثاني اذا كان المتحرك هو الحاوي والمتمكن ساكنا فان نسب أجزاء الحاوي الى أجزاء حاويه تتبدل بحركته كذلك وكلا الحالتين انما يكون في حركة مستديرة حول المركز

## (الفصل الاول وهو المحادى عشر)

من هذا الفن في التقابل

المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شئ واحد في زمان واحد وهو على أربعة أقسام (أولها) تقابل السلب والایجاب ولا نعنى بالسلب والایجاب ههنا ما نعنى بهما في بادير منياس بعدهما فان الایجاب والسلب ههنا لا يخص بهما مثل قولك زيد فرس زيد ليس بفرس وههنا يعنى مع هذا الفرسية والادفرسية فالمراد به التقابل في القول بين الامر الاثباتى والسلبى كان ذلك اثباته في نفسه أو اثباته لشيء أو سلبه في نفسه أو سلبه عن غيره ولا نعنى بتقابل الفرسية والادفرسية تقابلهم ما من حيث وجود الفرسية وعدمها في الوجود الخارجى فان ذلك من قسم العدم والملكية كما تختار ايراده ههنا بل تقابلهم في القول<sup>(١)</sup> والضمير فقط (وثانيها) تقابل المتضايقين وقد سبق ذكره (وثالثها) تقابل الضدين وهما اللذان الوجوديان المتعاقبان على موضوع أو محل واحد وبينهما غاية الخلاف وذلك مثل السواد والبياض والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والنارية والمائية إن اكتفيت في الضدية بتعاقبهما على محل ما هيولى كان أو موضوعا وأما النور والظلمة والحركة والسكون والزوج والفرد والخير والشر والذكورة والافوثة فليست أضدادا حقيقة وان عدت أضدادا في هذا الفن بحسب المشهور وذلك لان الظلمة والفردية والشر والافوثة كلها أعدام لا ذوات وجودية فالفرد هو العدد الذى لم ينقسم بتساويين فموضوع الزوجية وهو العدم قد أخذ مع سلب الزوجية التى هي الانقسام بتساويين ووضع له اسم وجودى هو الفرد فأوهم أن الفردية معنى وجودى وليس كذلك وأما الظلمة فهى عدم النور لا غير وكذلك السكون هو عدم الحركة والشر عدم ما وليس هذا موضع تحقيقه فليست كل هذا وانما عدت المنة قدّمون هذه الأمور من الأضداد في هذا الفن بناء على المشهور فان الجمهور إما أن يعتقدوا أن هذه كلها أمور وجودية فأطلاق اسم الضدية عليها ظاهر وان اعتقدوها أعداما فلا يتحاشون من اطلاق اسم الضد عليها لان الضدين عندهم كل شئين لا يجتمعان في موضوع من شأنهما التعاقب عليه ان لم يكن<sup>(٢)</sup> أن أحدهما لازما فليست ترك في هذا كل متقابلين ههنا شأنهما كانا وجوديين أو أحدهما دون الآخر (ورابعها) تقابل العدم والملكية فنه مشهور ومنه حقيقى فأما المشهور من الملكية فليس مثل الابصار بالفعل ولا مثل القوة الاولى التى تقوى على أن يكون لها بصر بل أن تكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودة والمشهور من العدم هو ارتفاع هذا المعنى عن المادة المنهيئة لقبوله في الوقت الذى من شأنها أن يكون لها مع ارتفاع هذا التهيؤ مثل المعنى للبصر<sup>(٣)</sup> والى تردد للاسنان والصلع للشعر فان المعنى ليس عدم البصر حسب فان الجر والذى لم يبق<sup>(٤)</sup> عادم للبصر ولا يقال أعنى بل المعنى عدم البصر في وقت امكانه وتهيؤ الموضوع له مع ارتفاع التهيؤ فلا يعود البصر البتة فالمملكة تستحيل الى العدم أما العدم فلا يستحيل الى المملكة

(١) في القول والضمير أراد من القول الصدق على الافراد فلا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر والضمير ضمير الرابطة في قولك هذا هو فرس أو هو لا فرس وهو المفيد للصدق والحمل فالفرس والادفرس يتقابلان في الضمير فلا يصدقان معاً على شئ واحد رابطة ذلك الضمير والحمل ههنا في المتقابلين ايجابى كترى وقد يصح مع السلب أيضا كما تقول هذا فرس وليس هو بفرس أما التناقض الآتى ذكره في القضايا فهو خاص بالسلب الواقع على النسبة لا غير

(١) ان لم يكن أحدهما لازما أما ان كان أحدهما لازما فلا يسمىان ضدّين في اعتبار الجمهور لانه لا تعاقب بينهما وذلك كالنور والظلمة في الشمس مثلا

(٢) الدرء بالتحريك ذهب الاسنان

(٣) الذى لم يبق فقع الجر وكنع وقنع بالتشديد فقع عينيه أول ما يفتح

وأما العدم الحقيقي فهو عدم كل معنى وجودي يكون ممكناً لشيء إما بحق جنسه أو نوعه أو شخصه قبل الوقت أو فيه أما الذي بحق جنسه فكالاته التي هي عدم الذكورة الممكنة لجنس الحيوان وكالفردية التي هي عدم الانقسام عتساي بين الممكن لجنس العدد وأما الذي بحق النوع فعدم اللبنة للرأفة الممكنة لنوع الانسان وأما الذي بحق الشخص فكمالرد وهو عدم في الوقت وكانتشار الشعور بدءا الثعلب وهو عدم في الوقت والعدم في الوقت منه ما يزول كهذا ومنه ما لا يزول كالعلمي والسكون والظلمة والجهل والشر والفردية كلها أعدام حقيقية فهذه هي أقسام التقابل بحسب المشهور والحقيقة

والفرق بين هذه الأقسام بحسب الرأي أن الإيجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بأنه في القول لا في الوجود وأجدهما صادق لا محالة والآخر كاذب سواء كان الموضوع موجودا أو معدوما وهذا في الإيجاب والسلب الذي هو اثبات شيء أو سلبه عنه وأما سائر المتقابلات فيجوز أن يكذبها جميعا إذا تعلق إلى الحكم والقضية مثال ذلك في المضاف هو أن ينسب زيدا بالأبوة والبنوة إلى شخص كـ (١) ذبا فيقال زيد أبو خالد زيد ابن خالد فيكذبان جميعا وأما المتضادات التي أها أو ساط إمامسة باسماء حقيقية كالفا تر بين الحار والبارد وكالاشبه بين الأبيض والأسود أو سماعة بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر فإن الموضوع عند وجود واسطة يكذب عليه الطرفان وإن كان أحد الطرفين لازماله فعند عدم الموضوع أو تقدير عدمه يكذب عليه الطرفان وإن كان لا واسطة بين الضدين فأحدهما واجب لا محالة مادام الموضوع موجودا وأما إذا صار معدوما فيكذبان عليه وأما الملكية والعدم فيخص المشهورى منه كذب ما قبل حلول الوقت وإن وجد الموضوع فإن الجبر والغير المنفقع لا أعنى ولا يصير بحسب المشهور وبعم المشهورى والحقيق جميعا كذب ما عند عدم الموضوع فإن الميت لا أعنى ولا يصير والعدم الحقيقي وإن كان أعنى من المشهور فليس عدم مطلقا حتى يصدق إطلاقه عند عدم الموضوع بل هو عدم عن موضوع ممكن له الشيء المعدوم فلا بد من أن يكون مثل هذا للموضوع موجودا

وأما الفرق بين المتضاديين وسائر ذلك فإن كل واحد من المتضاديين مقول بالقياس إلى الآخر ملازم له وجودا وعدمًا ولا (٢) يس هذا الشيء غيره

وأما الفرق بين المتضادات وسائرهما فإن المتضادين قد يكون بينهما واسطة ينتقل إليها الطرفان وليس ذلك لغيرهما والفرق بينهما وبين العدم والملكية على وجه يعم المشهورى والحقيق جميعا أن في المتضادين يجوز أن لا يوجد الطرفين بل الوسط وفي العدم الحقيقي لا بد من أحدهما وفي المشهورى أيضا لا بد من أحدهما في الوقت وأما الفرق الخاص بينهما ما بين المشهورى هو أن في التضاد إما أن يكـ (٣) ون أحدهما ضروريا للموضوع وإما أن يكون أيهما كان جائزا الانتقال إلى الثاني كان بينهما واسطة أو لم يكن وفي المشهورى لا أحدهما ضروريا للموضوع ولا أيضا يصح الانتقال عن أيهما كان لأنه يجوز الانتقال

(١) كذبا بأن يكون لا به ولا بألا خالد

(٢) وليس هذا الشيء لغيره أي ليست هذه الخاصة لغيره من المتقابلات

(٣) إما أن يكون أحدهما ضروريا كالنور للشمس مثلا فإن لم يكن ضروريا كالحركة أو الحرارة للجسم جازا أن ينتقل الجسم من أحدهما إلى الآخر أي كان من الحركة إلى السكون ومن السكون إلى الحركة ومن الحرارة إلى البرودة أو للفتور وبالعكس أما في المشهور من الملكية والعدم فقد شرط في العدم الوقت الذي من شأن الملكية أن تكون فيه للموضوع ففما قبل هذا الوقت لا يقال عليه واحد منهما فليس أحدهما ضروريا له ثم انه ينتقل من الملكية فقط إلى العدم دون العكس فليس يجوز الانتقال من أيهما كان

من المملكة الى العدم ولا يجوز من العدم الى المملكة واذا لم يكن بين الضدين واسطة وجب<sup>(١)</sup> أحدهما للموضوع في كل وقت وأما في المشهورى فليس يجب أن يكون أحدهما في كل وقت وأما الشرق الخاص بين التضاد وبين العدم والمملكة الحقيقيين فهو أن الضدين ذاتان متعاقدتان على محل واحد وليس ولا واحد منهما نفس ارتفاع الثاني بل ذات تعقب ارتفاع الثاني أو توجب ارتفاع الثاني ولكل واحد منهما ماعلة وجودية غير الاخرى بالذات وأما في العدم والمملكة فالعدم ليس ذاتا وجوديا ولا يحتاج الى علة وجودية بل عدم علة المملكة علة العدم والشئ الواحد يصير علة لهما جميعا بوجوده وعدمه كالشمس اذا طلعت كانت علة لاشراق الجو وان غابت كانت علة لاظلامه وكما أن بين الفرسية والافرسية والسواد والبياض والابوة والبنوة والعمى والبصر تقابلا فكذلك بين الفرس واللافرس والاب والابن والابيض والاسود والاعمى والبصير لكن التقابل الاول بالذات وهو ما ليس فيه الموضوع واذا أخذ فيه الموضوع كان تقابلا بالقصد الثاني وعارضا بالذات

## (الفصل الثاني وهو الثاني عشر)

(في المتقدم والمتأخر وما)

المتقدم يقال على خمسة أنحاء (الاول) المتقدم في الزمان وهو مشهور (والثاني) المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن أن يوجد الاخر الا وهو موجود ويوجد هو وليس الاخر موجود وذلك كتقدم الواحد على الاثنين (والثالث) المتقدم في الشرف كما يقال ان أبا بكر قبل عمر أى لأفضلية لعمر الا وهى له وله ما ليس لعمر (الرابع) المتقدم في المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدأ محدود ثم المراتب منها طبيعية كترتيب الانواع التى بعضها تحت بعض والاجناس التى بعضها فوق بعض ومنها وضعية كترتيب الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب أو الى باب المسجد ك<sup>(٢)</sup> ذلك المتقدم في المرتبة قد يكون طبعا كتقدم الجسم على الحيوان اذا ابتدأت من الجوهر وتقدم الحيوان عليه ان ابتدأت من الانسان وقد يكون وضعيا كتقدم الصف القريب من المحراب ان جعلت المحراب هو المبدأ وتقدم القريب من الباب ان جعلت الباب هو المبدأ (والخامس) المتقدم بالعلة وذلك كتقدم وجود حركة يد زيد على وجود حركة القلم وان كانا معا في الزمان ولكن حركة اليد غير مستفادة من حركة القلم وحركة القلم مستفادة من حركة اليد والعقل يقضى بأن اليد لما تحركت تحرك القلم ولا يستحيز أن يقال لما تحرك القلم تحركت اليد واذا ت<sup>(٣)</sup> قل حال المتقدم في جميع هذه الانحاء كان المتقدم هو الذى لا يوجد للتأخر المعنى الاعتبارية فيه التقدم والتأخر الا وقد وجد للتقدم واذا عرفت أقسام المتقدم فاعتبرها بنفسك في المتأخر وفي معا

## (المقالة الثانية)

في تعريف الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور وفيها فصلان

- (١) وجب أحدهما الخ كالحركة والسكون للجسم فانه لا واسطة بينهما ويجب أحدهما له في كل وقت أما الجرو قبل أن يقع فانه لا يجب له البصر ولا العمى فليس أحدهما واجبا في كل وقت
- (٢) كذلك المتقدم الخ أى كان ذلك التقسيم حاصل في المراتب فهو حاصل أيضا في المتقدم بحسبها
- (٣) أى اذا تعلقت حال المتقدم بالمعنى السابقة عرفت ان المعنى الذى اعتبر فيه التقدم والتأخر كالوجود في العلية مثلا لا يكون للتأخر الذى هو المعلوم حتى يكون قد حصل للتقدم الذى هو العلة

## (الفصل الأول)

في بيان أصناف ما يفيد التصور

وقبل ذلك نشير إشارة خفيفة الى معنى القول فالقول هو اللفظ المركب وقد عرفته وتركيب اللفظ على أنحاء وما به منامنها في غرضنا هو تركيب التقييد وهو أن يتقيد بعضه ببعض بحيث يمكن أن يقع بين أجزائه لفظة «الذي هو» مثل قولنا الحيوان الناطق المائت أى الحيوان الذى هو الناطق الذى هو المائت ومثل هذا المركب يسمى المقيد ويفيد التصور لا محالة

وإذا عرفت هذا فاعلم أن القول أى المفيد للتصور منه ما يسمى حدا ومنه ما يسمى رسما ومنه ما هو شارح لمعنى الاسم من حيث اللغة فقط والخطب فيه يسير فإن الطالب يقنع بتبديل لفظ بلفظ أعرف عنده منه كتبديل الانسان بالبشر والليث بالأسد أما الحد والرسم فيجب الاعتناء ببيانهما اذ هما مقصودا هذه المقالة

وكل واحد منهما ما ينقسم الى التام والناقص والحد التام هو القول الدال على ماهية الشيء فيعلم من هذا أن اللفظ المفرد لا يكون حدا اذ القول هو المركب وكذلك يعلم أن الما تر كيب في حقيقة وماعيته فلا حد له والدلالة على الماهية بحسب استعناهاى دلالة المطابقة وانضمن لادلالة الالتزام فاذا ركب قول دال على الشيء دلالة الالتزام فلا يكون حدا مثل تحديدنا الانسان بأنه فحل مشاء على رجلين بآدى البشرة بل يجب أن تكون دلالة الحد إحدى الدالتين المعبرتين وانما تكون كذلك اذا كان الحد مركبا من مقومات الشيء فان كانت المقومات أجناسا وفصولا فالحد مركب من الجنس والفصل وان لم تكن أجناسا وفصولا كان الحد مركبا من مجموعها كيف كانت وقد أوجب أفضل المتأخرين فى التسميات أن الحد مركب من الجنس والفصل لا محالة فان كان هذا ماصيرامنه الى أنه لا يكون تركيب من مقومات سوى الاجناس والفصول فليس كذلك فان الشيء قد يتركب مع عارض له يكون كل واحد منهما مقوما بالنسبة الى المركب وليس جنس له ولا فصلا كالجسم الابيض اذا أخذ من حيث هو جسم أبيض فان الجسم والابيض مقومان له وليس واحد منهما جنس له ولا فصلا وكذلك الأفطس مركب من الانف والتعكير والعدالة مركبة من العفة والشجاعة والحكمة وليس تركبها تركب الاجناس والفصول والعفة وان لم تكن محمولة على العدالة ولا التعكير على الأفطس فى المثال الاول الجزآن محمولان حتى لا يقول قائل كلامنا فى تركب المحمولات وليست العفة وأخواتها محمولة على العدالة هذا وان كان ما ذكره تخصيصا منه لاسم الحد بما يكون مركبا من الجنس والفصل فهو يناقض عموم قوله ان الحد هو القول الدال على الماهية لان مقتضى هذا أن كل دال على ماهية الشيء مشتمل على مقوماته فهو حد كان مركبا من الجنس والفصل أو لم يكن فإذا الواجب فى الحد دلالة على الماهية وتأنى من المقومات كلها كانت أجناسا وفصولا أو لم تكن

وهذا الفصل فى ظاهره مناقض لما قدمناه فانا حصرنا الذاتيات فى الاجناس والفصول والانواع فادعاء ذاك ليس بشئ من هذه الثلاثة يناقض ذلك الحصر ولكن ذلك الكلام انما كان فى أمور مركبة من معان عامة وخاصة يحصل منها شئ متمدد فى الوجود ولا يكون لذلك العام قوام الابهذا الخاص حتى لو لم يقترب به هذا الخاص لم يتصور حصوله بالنفع فيكون العام بالنسبة الى ذلك المركب جنس له والخاص فصلا وكل تركيب ليس على هذا النحو فليس فيه جنس ولا فصل وأن كانت أجزاء التركيب بالنسبة اليه مقومات له ولا شك أن الجسم الابيض لو لم يقترب به الابيض كان متحصلا

الوجود دون الأبيض فليس نسبة الأبيض إليه نسبة التقويم وتحصيل الوجود بل نسبة عارض بعد تقويمه ولو حققنا هذا التحقيق في الابتداء وقسمنا الماهيات إلى بسيطة ومركبة والمركبة إلى ما يتقوم به بعض أجزائه بالأخر فتحدد منها طبيعة واحدة في الوجود وإلى ما ليس كذلك بل لبعض أجزائه قوام في نفسه بالفعل وإن لم يقترب به إلا خزل تشوش دركه على المبتدى ولعل أفضل المتأخرين استمرهنا أيضا على ما يليق بفهم الشادين والتحقيق<sup>(١)</sup> في ما ذكرناه

ثم هذا التأليف بين الذاتيات لا يكتفى وجوده كيف اتفق بل لابد فيه من هيئة وترتيب فان معنى الحد في الذهن مثال مطابق للحد وفي الوجود فكأن الحد ودلا بوجوده لا بالتأليف مخصوص لأجزائه كالسيرير لا يكتفى في وجوده بجمع الخشب وتركيبه كيف كان بل لابد أن يكون مع ترتيب وهيئة مخصوصة وكذلك كل ماهية مركبة انما تتركب وتحصل بأن يقرب المعنى الخاص وهو الفصل بالمعنى المشترك فيه فيقومه وبقيدده مخصصا في الوجود إن كانت مق<sup>(٢)</sup> زمانه أجناسا وفصولا وأن يلحق المعنى العارض بما هو موضوع طبعه فحصل من ذلك جملة متقومة بالموضوع والعارض فكذلك الحد يستدعي تركيبا لمقومات الشيء مخصوصا بمحاذيات التركيب في الوجود

أما ما<sup>(٣)</sup> يس في مقوماته جنس ولا فصل مثل الجسم الأبيض فتركيبه المحاذي للوجود هو أن يوضع من أجزائه ما هو الموضوع بالطبع كالجسم ويعترف بمقوماته ثم يخصص ويقيد بالموضوع الأبيض معترفا بمقوماته فاذا فعل ذلك فقد أعطى حده الحقيقي وأما مقوماته أجناس وفصول فتأليف حده هو أن يوضع جنسه القريب ويقيد بجميع فصوله كم كانت ولا يقتصر على ذكر بعضها فاذا فعل ذلك فقد وفقت الدلالة على كمال الماهية لان الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع الذاتيات المشتركة فاذا عتد بعد ذلك الفصول بأسرها التي هي الذاتيات الخاصة فقد استوفيت الدلالة على الماهية بجميع ذاتياتها المشتركة والخاصة ولا تصور أن يكون ذاتي المشترك أو خاصا واذا استوفيت الذاتيات بأسرها تمت الماهية ثم إن لم يكن للجنس القريب اسم موضوع مطابق له أو رده حده بدل اسمه ثم قرن به فصول هذا النوع المحدود أولا وهذا كما تقول في حد الحيوان إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة فأخذنا حد جنسه القريب وهو الجسم ذو النفس لما لم يكن له اسم وقرن به فصول الحيوان الخاصة به وهو الحساس المتحرك بالارادة أما إن كان له اسم يطابقه فأقبحه بدله عدا أو سموا لم يستعظم ضيعه بسبب هذا التطويل بعد درعايته واجب الحد من حصر جميع الذاتيات وترتيبها وقد اعتقد بعضهم أن هذا

(١) قوله والتحقيق ما ذكرناه من المعروف أن ابن سينا ومن سبقه من أهل المنطق كانوا يراعون دائما في تقرير قواعد المنطق أنهم موازين لا معلوم الحقيقيه ودرك الحقائق المتقررة وعندهم أن الماهيات الحقيقية المركبة في الخارج لا تخلو من عام بمنزلة القابل وخاص مقوم له وهو الصورة النوعية أما ماهية ليس لها عام يدخل في أجزائها وهي مركبة فلم يعرف عندهم أما ما ذكره المصنف من الجسم الأبيض فهو من المركبات الاعتبارية والماهيات الاعتبارية لا اعتبار لها في نظر طالب العلوم الحقيقية والعدالة لم يخرج عن أنها كيف من الكيفيات بتركيب في وجوده الخارجي من عدة أمور تدخل فيه كما يدخل الحس وقوة الحركة وقوة الارادة في تركيب الحيوان ثم ينتزع منها فصول تحمل عليه فيمكن أن يقال العدالة كيف وأخلق جامع لافقة وأخواتها وزعم أن هناك فرقا بين « جامع للثلاثة » وبين « متحرك بالارادة وحساس » لا دلائل عليه فهذا هو ما حمل الشيخ على حصر أجزاء الحد في الجنس والفصل لا تنحصر أجزاء الماهيات فيها

(٢) ان كانت مقوماته أجناسا مرتبط بقوله بأن يقرب المعنى الخاص الخ وقوله وأن يلحق معطوف على أن يقرب والموضوع طبعها والجسم مثلا والمعنى العارض هو البياض مثلا

(٣) أما ما ليس الخ تنوع في بيان كيف يكون التركيب الحاذي بمحاذيات التركيب في الوجود



لا يكون حداً لأن من شرط الحد عنده الإيجاز فانه قول وجيز من أمره كذا وكذا وليد (١) في هذا من الزلل ما يخرج عن كونه حداً مع أن الوجيز أمر إضافي غير محدود بمحدد معلوم قريب شيء هو وجيز بالاضافة الى شيء طويل بالاضافة الى غيره والامور الاضافية لا يجوز استعمالها في تعريف ما ليس باضافي والحد ليس من قبيل المضافات فيس (٢) وغ في تحديده استعمال اللفظ الاضافي

ويعرف عما ذكرناه أن الشيء الواحد لا يكون له إلا حد واحد لان ذاتيات الشيء اذا وجب ايرادها كلها في الحد الحقيقي إما صريحاً وإما ضمنياً فلا يبقى للحد الثاني من الذاتيات شيء يورد فيه بل ربما يكون ذلك تبديلاً لألفاظ هذا الحد بغير ادقاتها ولا يكفي في الحد التام الحقيقي أن يذكّر الجنس الأعلى أو الأوسط مقسداً بالفصل المختص بالنوع المحدود فان هذا يخل ببعض الذاتيات من غير أن يكون مدلولاً عليها إلى حدى الداليتين المعبرتين فان الجنس الأعلى أو الأوسط لا يدل على ما هو تحته بل دلالة بالمطابقة على مجموع أجزائه من حيث هي مجموعته وبالتضمن على واحد واحد من أجزائه المشتركة والخاصة المساوية لذلك الجنس ودلالة الفصل على ما يحصل به الجنس الأعلى أو الأوسط دلالة التزام لا اعتبار لها وهذا كما نقول في حد الإنسان أنه جسم ناطق أو جوهر ناطق فان الجسم لا دلالة له إلا على جوهر يمكن فرض الابعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قوائم فيه والناطق دلالة على شيء نطق ليس يدري من حيث المفهوم أنه حيوان أم لا انما يدري ذلك بالنظر في الوجود فان ماله نطق لا يوجد الا حيواناً لأن اللفظ بالوضع يدل على كونه حيواناً والذاتيات التي بين الجسم والناطق كذى النفس والمغتذى والنأى والمولد والحساس والمتحرك بالارادة تضيع في البين لعدم الدلالة عليها فتعرف بهذا أن قول من قال ان الحد الحقيقي يراد للتمييز ليس بشيء اذ لو كان الغرض التمييز الذاتي دون تحقق ذات الشيء كما هو لكان قولنا الانسان جوهر ناطق حداً لانه يميز الانسان بذاتيته عما سواه وهذا (٣) انكار على من يطلب من الحد تصورات الشيء وتحققه كما هو ثم يكتفي بالتمييز أما من لا يطلب منه الا التمييز فلا انكار عليه في اثاره الا بتركه ما هو الاولى من طلب تصورات ذات الشيء فان التمييز يحصل تبعاً لهذا الغرض فعرفة حقيقة الشيء مع تميزه أولى من معرفة تميزه دون حقيقة نفسه \* وأما الحد الناقص فهو الذي لا يستوفي جميع ذاتيات الشيء ولا يكون مساوياً له في المعنى بل في العموم فيحصل منه التمييز الذاتي فحسب دون معرفة الذات كما هو بجميع ذاتياته وذلك كما مثلناه في حد الإنسان أنه جوهر ناطق أو جسم ناطق (واعلم) أن كون الحد الأعلى الماهية مفيد التصورات ذات انما هو بالقياس الى من يعلم وجود الشيء أما من لا يعلم ذلك فهو في حقه دال على معنى الاسم شارح لمفهومه فاذا حصل له العلم بوجوده صار هذا القول بعينه في حقه دالاً على الماهية بحسب ذات الشيء وأما التصور الذي حكمتنا في أول الكتاب بتقدمه على التصديق فهو تصور بحسب معنى الاسم لا بحسب الذات أما التصور بحسب الذات فهو بعد العلم بوجود الشيء والتصديق به فليس لقائل أن يقول اذا كان الحد لا يفيد التصور الا بعد العلم بالوجود والتصديق به والتصديق به لا يمكن الا بعد التصور فالحد لا يفيد التصور الا بعد التصور وهو دور وذلك لان التصور الذي يفتقر اليه التصديق هو تصور معنى

(١) وليس في هذا من الزلل الخ أي ليس في ذكر الجنس بمحدد زلل يخرج التعريف عن كونه حداً وان خالف الإيجاز

(٢) فيسوغ الخ مرتب على المنفي وهو أنه من المضافات فهو منفي أي فلا يسوغ الخ حيث أنه ليس من المضافات

(٣) وهذا انكار أي ان قولنا تعرف بهذا الخ يأتي على قول من اكتفى في الحد بمجرد التمييز مع ذهابه الى أن الحد انما يقصد به تصورات الشيء وتحققه فان ذهب ذهاباً الى أن الحد انما يراد منه التمييز فقط ثم اكتفى بالجنس الأعلى أو الأوسط والفصل القريب وآثر هذه الطريقة فلا يشكر عليه اثاره لما على غيرها الامن جهة أن الطريقة خلاف الاولى

الاسم والمراد به فان من لا يفهم المراد بل لا يلفظ الحد لا يمكنه الحكم بوجوده أو عدمه أما التصور بحسب الذات فلا يشترط تقدمه على التصديق بل هو بعده كما بينا ثم التصور السابق على التصديق ليس من شرطه أن يكون بحيث لو علم وجود الشيء كان هو بعينه تصورا لحقيقة الذات وما هيته بتصور ذاتياته بل ربما كان تصوره من جهة عارض من عوارضه أو لازم أو من جهة بعض الذاتيات دون بعض أو تصورا على خلاف ما هو عليه وأكثر تصورات الجمهور فيما يبنون عليه الاحكام التصديقية ليس تصورا لحقيقة الذات كما هي مثل ما يتصورون من معنى الروح والسماء والعقل والهيولى والطبيعة وغير ذلك وأما الرسم فهو قول يعرف الشيء من خواصه أو أعراضه التي هي لوازم تخصه بجلته بالاجماع والفاضل منه ما وضع فيه أولا الجنس القريب للشيء ثم قيد بخواصه كلها كقولنا في حد الانسان انه حيوان ضالح مستعد للعلم مشاء على قدميه عريض الانف غار بادي البشرة واذالم يوضع فيه الجنس واقتصر على اللوازم والعوارض التي يخصه مجموعها كان رسما ناقصا ثم يلزم فيها ما جيعا أن تكون هذه اللوازم بينة للشيء فعرّف الشيء على سبيل انتقال الذهن منها اليه كمن يقول في رسم المثلث انه الشكل الذي له ثلاث زوايا فقط لا كمن يقول انه الشكل الذي زواياه الثلاث مساوية لقائمتين فان هذا ليس بينا الا للمهندس فهو رسم بالنسبة اليه لا على الاطلاق في حق الكل أما غير المهندس من لا يعرفه فهو في حقه خاصة (٢) مركبة لا رسم اذ ليس بعرّف وأقل درجات الرسم التعريف \* وههنا حقيقة وهي أن الرسم الذي لم يوضع فيه الجنس القريب اذا كان مؤلفا من خواص بينة ينتقل الذهن منها الى معرفة الشيء اعتد بكونه رسما فاذا اقتصر على خاصة واحدة وانتقل الذهن منها الى الشيء بسبب كونها بينة له ينبغى أن يكون رسما لان المقصود من الرسم هو التعريف بانتقال الذهن من لازمه الى ملزومه وقد حصل هذا المقصود من لازم واحد فليست اعتبار كونه قولاً بل المفرد أيا رسم اذا قام مقام المؤلف في التعريف واذا جعلنا هذا رسما فليجعل مجرد الفصل أيضا حدا بالتمييز بالذاتيات وان لم يكن حدا حقيقيا مساويا للحدود في المعنى والعموم فان التمييز حاصل به حسب حصوله بمؤلف منه ومن غيره وان لم يكن واقيا بجميع ذاتياته مع أن انتقال الذهن الى الشيء المحدود من الفصل أسرع فانه أبين للشيء من اللوازم الغير الذاتية ولا يلزم من هذا أن يجعل اللفظ المفرد الموضوع بالمطابقة للحدود حدثا له بسبب كونه ذا اعلى ماهيته لان الحد للبيان فلا بد فيه من مجهول ومعلوم ولا يكون المجهول عين المعلوم فما هيبة الانسان مثلا ان كانت مجهولة من حيث هي بجملة فكيف تكون هي بعينها معلومة من ذلك الوجه حتى تعلم نفسها بنفسها اللهم الا أن تكون الماهية معلومة والمراد باللفظ ملتبسا حينئذ يعرف بلفظ مرادف له أو بلفظ أخرى (واعلم) أن تعريف الماهيات التي لا حدود لها أي الحدود المركبة من المقومات لفقدانها الاجزاء الذاتية انما هو بلوازمها واذا كانت لوازمها بينة ينتقل الذهن منها الى فهم الذات كان ذلك في حقها تعريفا قائما مقام الحد وان لم يكن حدا لانه تعريف الشيء بتوسط حال من أحواله فكان كتعريف الشيء المركب بتوسط مقوماته (٣) اذ انما كان حدا لانه يعرف حقيقة الشيء كما هو والبسيط ان كان واحدا لا كثرة فيه وعرف بتوسط شيء فقه قد عرف كما هو فلا ينبغي أن يتقاصر هذا التعريف عن تعريف الحد أي تعريفه بتوسط ألفاظ موضوعة لمقوماته لانه لا افتراق بينهما في توصيل الذهن الى حاق الشيء وان لم تكن اللوازم بينة فلا يخلو إما أن يقصد بالقول المركب من لوازمه قصد الذات أو

(١) بلفظ الحد أي باللفظ الذي جاء الحد لبيان معناه وهو اللفظ الدال على الحدود كالانسان مثلا

(٢) خاصة مركبة أراد بالمركبة التي تحتاج في العلم بلزومها الى وسط فكأنها مع الوسط مركب يلزم الشيء فيمكن أن يعلم

لكن بعد العلم بالشيء فلا يكون معرفته (٣) وهذا أي تعريف المركب بتوسط مقوماته انما كان حدا للـ

(٤) أي تعريفه الخ هذا تفسير لتعريف الحد

قصده (١) وكونه ذات تلك اللوازم فان كان المقصود معرفة الذات لم يكن هذا التعريف الذي هو بلازم غير بين ولا ناقل للذهن الى تلك الحقيقة التي هي للذات رسما وان كان المقصود من ذكر هذا اللازم تعريف كون هذا الشيء بحيث يلزم عنه هذا اللازم فيكون بالقياس الى هذا المقصود كالحدا وجميع القوى الفعالة والمنعولة اذا عرفت بأفعالها على هذا الوجه أى قصده نحو كونها ذات تلك الأفعال كان ذلك كالحدا لانها بسيطة ولا كون لها غير ذلك الذي يعرض لتعريفها

## (الفصل الثاني)

في التميز عن وجوه من الخطا تقع في الحد والرسم

اعلم أن القانون الذي أعطيناه في الحد الحقيقي من جمع الذاتيات بأمرها وترتيبها يصعب جدا اذا لم يستر على جميع الذاتيات دائما في كل شيء فربما كان للشيء فصول عدة فاذا وجد بعضها وحصل التمييز وقع الظن في الأكثر بأن لفصل غيره وكذلك الوقوف على الجنس القريب صعب جدا فربما يؤخذ البعيد على اعتقاد أنه قريب وربما اشبهت اللوازم البيئة للشيء بذاتياته فتؤخذ بدل الذاتيات ويركب الحد منها والذهن لا يتنبه للفرق بين الذاتي واللازم البين في جميع الأشياء اذ هي متقاربة جدا في بيانها للشيء وامتناع فهم الشيء دون فهمها ولصعوبة هذا الامر وردنا أمثلة من الحد ودور الرسوم التي وقع فيها الخطأ ليتدرب الطبع بمعرفة ما يتحرز عن أمثالها

فنه ما هو في الحد إما في جانب الجنس أو في جانب الفصل أو مشترك بينهما فالمتشرك بينهما يشارك الحد فيه الرسم أما ما هو في الجنس فن ذلك أن يؤخذ شيء من اللوازم كالواحد والموجود مكان الاجناس أو كالعرض في حدود الانواع الواقعة تحت المقولات التسع فان العرض ليس جنسا لها كما علمت بل لازم ومنه أن يؤخذ الفصل مكان الجنس كقولهم إن العشق إقراط المحبة والافراط فصل له وجنسه المحبة فقد وضع الفصل مكان الجنس والجنس مكان الفصل ومن ذلك أن يؤخذ جنس بدل جنس كالمملكة بدل القوة والقوة بدل المملكة أما أخذ القوة بدل المملكة فكقولهم العفيف هو الذي يقوى على اجتناب الذات الشهوانية والفاجر يقوى أيضا ولا يفعل وأما أخذ المملكة بدل القوة

(١) نحو كونه ذات تلك اللوازم أى الذات التي تعرض لها تلك اللوازم وحاصل ما قاله أن البسائط لا يمكن أن يكون لها حد بالمعنى السابق وهو المركب من مقومات الشيء اذا البسيط لا مقوم له ولكن البسائط تعرف أيضا كما أن المركبات تعرف فيكون تعريف البسائط بالرسوم وهو التعريف باللوازم وتقوم الرسوم لها. قام الحدود للمركبات اذا كانت اللوازم بيئة فان اللوازم البيئة لا تحتاج الى وسط فهي لازمة عن الذات فتمثلها للذهن على وجه أشبه بتمثيل الحد للماهية المركبة أما ان لم تكن بيئة بان كانت محتاجة الى وسط فقد علمت أن ما ليس بيئنا لا يصح أن يكون معرفا للزومه كما ساءت زوايا المثلث لقائمتين فلو قصده باللوازم الغير البيئة شرح الحقيقة وتعرف بها لم يكن ذلك رسما لها كما عرفت أما اذا قصده بذكر اللوازم الغير البيئة فتميز الشيء بكونه بحيث يلزم عنه هذه اللوازم أى ما حاله أن تعرض له هذه العوارض أى تعريفه بأنه هو الشيء الذي تعرض له تلك العوارض كان التعريف بتلك اللوازم الغير البيئة رسما يقوم مقام الحد أيضا لان كون الذات هي الذات التي تعرض لها العوارض أمر أعرف من الذات نفسها اذ لم ينظر فيها الا الى كونها هي معروض العارض وهذا أمر قد يعرف بالمشاهدة أو بغيرها مع أن المعارض غير بين الزوم كتعريفك النفس الناطقة في الانسان بأنها قوة التي هي مناط انصافه بالحكمة فان عرض الحكمة للانسان لقوة فيه تزيد عن مجرد الحيوانية أمر معلوم لكل من ميز بين الانسان وغيره لكن كون ذلك لازما من لوازم النفس الناطقة يحتاج الى بيان طويل عريض ولذلك قال ان تعريف القوى الفعالة مثلا بأفعالها هو من هذا القبيل لانها لا كون لها يعرف الا كونه بحيث تصدر عنها هذه الأفعال وهو السكون الذي يعرض لها عند تعريفها أى توصف به بقصدها التعريف

فكقولهم القادر على الظلم هو الذي من شأنه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يدغيره وهذا ملكة  
الظلم لا القدرة على الظلم فان القادر على الظلم قد يكون عادلا وليس في طبعه نازعا الى انتزاع ما ليس له من  
يدغيره ومن ذلك أخذهم النوع مكان الجنس كقولهم في حد الشر انه ظلم الناس والظلم نوع من الشر  
ومن ذلك أخذهم الموضوع مكان الجنس كقولهم ان السرير خشب يجلس عليه والخشب موضوع  
للسرير لا جنس والسريرية عارضة عليه ومن ذلك أخذهم ما كان وليس الا آن موجودا مكان  
الجنس كقولهم في حد الرماد انه خشب محترق وليس الرماد خشبا بل كان خشبا واذ ذلك لم يكن  
رمادا فحين هو رماد لم يبق كونه خشبا وحين كان خشبا لم يصبر بعد رمادا ومن ذلك أخذهم  
الجزء مكان الجنس كقولهم ان العشرة خمسة وخمسة وكقولهم في حد الحيوان انه جسم ذو نفس  
والجسم جزء من الحيوان لا جنس وقد أورد هذا المثال في كتبهم وكأنه يناقض ما قدمناه من أن الجسم  
جنس للحيوان ويجب أن يعلم أن لاتناقض أصلا فان الجسم يمكن أن يؤخذ باعتبار لا يكون به الاجزا  
فقط واذ ذلك لا يكون محمولا على الحيوان لان الجزء لا يكون محمولا على الكل ويمكن أن يؤخذ  
باعتباره جنسا محمولا على ما تحته أما اعتبار كونه جزأ فهو أن يجعل معناه أنه جوهر مركب من هيولى  
وصورة ذوا بعدا ثلاثة بشرط أن لا يدخل في مفهومه غير هذا فان وجد مع غير هذا مثل كونه نباتيا  
أو حيوانيا أو جادا فافهونا ندعى هذا المفهوم وبهذا الاعتبار هو جزء وليس محمولا اذ ليس الحيوان  
هذا القدر خصب وأما اعتبار كونه جنسا فهو أن لا يجعل مفهومه مقصورا على هذا القدر خصب  
بل يجوز أن يكون هذا الجوهر المركب من الهيولى والصورة أى تلك الانواع كان لا بأن تكون مقترنة  
به اقتران الخارج عن المفهوم بل اقتران جواز الدخول في المفهوم وعلى الجملة هو أن يؤخذ هذا المعنى  
مطلقا غير مشروط بشرط الاقتصار عليه أو وجوب الزيادة فيه ولا شك أن الجسم جنس بهذا المعنى  
للحيوان اذ هو أحد الانواع التي يجوز دخولها في مفهوم ذلك الجسم وذلك الجسم على اطلاقه دون  
شرط الاقتصار على كونه جوهر ذا أبعاد ثلاثة محمول عليه فاذا اعتبرت الجسم على هذا الوجه كان  
جنسا ووجب إرادته في حد الحيوان أما على الوجه الآخر فهو جزء ولا يجوز ادخاله في الحد ولا جله  
عليه أصلا لان الجزء لا يحمل على الكل

وأما الخطأ في الفصل فهو أن تأخذ اللوازم مكان الذاتيات وأن تأخذ الجنس مكان الفصل وان  
تحسب الانفعالات فصولا والانفكاكات إذا اشتدت بطل الشيء والفصول إذا اشتدت ثبت الشيء  
وأما المشترك بين الجنس والفصل والحد والرسم فأمران (أحدهما) أن لاتستعمل الالفاظ المجازية  
المستعارة والغريبة الوحشية والمشتبهة كقولهم ان الف (١) هم موافقة وان النفس عدد محرك لذاته وان  
الهيولى أم حاضنة (والثاني) أن يعترف الشيء بما هو أعرف منه فان عرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء  
أو أخفى منه أو بما لا يعرف الا بهذا المعرف كان خطأ أما تعريفه بنفسه فكقولهم في حد الحركة انها

(١) أخذهم الجزء الخ المراد منه الجزء المادى في الوجود الخارجى

(٢) والانفعالات إذا اشتدت الخ يريد أن يقول مع أنه يوجد فرق بين الفصول والانفعالات لان الانفعال تأثر  
إذا اشتد أدى الى فساد جوهر المتأثر المفعول أما الفصول فانها مقومات للجوهر وكلما قوى المقوم بالكسر قوى المقوم  
بالفتح واطلاق الاستدادم على الفصول ضرب من التسامح

(٣) الفهم موافقة مثال لاشتباه وما بعده مثال للغريب والثالث مثال للاستعارة والفهم ليس موافقة متبادل هو موافقة  
ما في الذهن للواقع فمعرفة بنفسه بالموافقة تعريف لفظ مشتبه لا يدري ما يراد منه ولفظ العدد وان لم يكن غريبا في نفسه  
لكنه بوصف كونه محركا لاشتباه غريب لا يعرف

نقله وفي حد الانسان إنه الحيوان البشري والبشر والانسان مترادفان وأما المساوى في المعرفة فكقولهم في حد الزوج إنه العدد الذي يزيد على الفرد واحد والفرد ليس أعرف من الزوج ومن ذلك أخذ أحد المتضايفين في حد الآخر فإن كل واحد منهما في الجهل والمعرفة به مثل الآخر وقد ظن بعضهم أنه لما كان العلم به مأمورا بأخذ كل واحد منهما في حد الآخر وهذا خطأ فاحش لأن العلم بهما جميعا إذا كان معا فلو كان أحدهما مجهولا كان الآخر مجهولا أيضا فكيف يعرف الآخر به ومن شرط ما يعرف به الشيء أن يكون معه لوما قبله وإذا علم أحدهما صار الآخر معلوما معه فلا حاجة به إلى أن يعلم بصاحبه

لكن على هذا شك وهو أن المضاف ما ماهيته معقولة بالقياس إلى غيره وليس له وجود غير ذلك فحده إذا كان بيانا لحقيقته فيجب أن يؤخذ فيه قياسه إلى الآخر والام يمكن بيانا لحقيقته وحده أن المضاف إليه ليس جزءا من حقيقة المضاف فيلزم أخذه في حده بل هو لازم له إذ يلزم من كون هذا مضافا وجود مضاف إليه بازائه معه لاسبقا عليه ولو كان جزءا من حقيقةه لزم تقدمه عليه بالذات وانقطعت الرابطة المعينة بينهما بل المتضايفان متقدمتان بذاتيهما ووجوديهما الغير المتضايفين على معنى الاضافة بينهما متقدم المعروضات على عوارضها فإن الاضافة انما تعقل بين شيئين فلا بد من تقدمهما أولا بالذات على الاضافة لتعقل بينهما ما الاضافة ثم اذا اتصتا بينهما الاضافة التي هي قياس ما بوجه ما إلى الغير كان حصول هذا مضافا والآخر مضافا إليه مع ما من غير تقدم وتأخر فاذن في تحديد المتضايفين ضرب من التلطف والحيطة وهو أن يؤخذ الذاتان مجردين لا من حيث هما مضافان ويدل على السبب الجامع بينهما ما فاذا فرغ من آخر البيان حصل العلم بهما جميعا معا مثل أن تقول الجار هو ساكن دار أحد ودوابه عينه حد دار الآخر الذي يقال لهذا بالقياس إليه إنه جار من حيث هو ما كذلك وكذلك الآخر هو انسان أحد والديه هو بعينه والد الذي يقال لهذا بالقياس إليه إنه أخ والاب حيوان يولد من نطفته آخر من نوعه من حيث هو كذلك

وأما ما هو أخفى فكقولهم إن النار جسم شبيه بالنفس<sup>(١)</sup> والنفس أخفى من النار وأما ما هو معترف بهذا الشيء الذي يراد تعريفه فكقولهم في حد الشمس أنها كوكب يطلع من نار والنهار لا يمكن أن يحد إلا بالشمس لأنه زمان طلوع الشمس وكقولهم في حد الكمية أنها القابلة للساواة واللامساواة وفي حد الكيفية أنها قابلة للمساواة وغير المشابهة والمساواة تعرف بأنها اتفاق في الكمية والمساواة بأنها اتفاق في الكيفية فهذا وما أشبهه من أنواع الخطأ فيجتنب في الحدود ويصعب جدا اجتنابه ولذلك نرى المحققين فاترى الهمم عن اعطاء الامور حدودها الحقيقية بل فانهين بالرسوم في أكثر المواضع وقد بقي من المباحث المتعلقة بالحكمة معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لما لم نشرع بعد في البرهان أخرنا هذا البحث إلى ذلك الفن وفوردها لك مشاركات الحد والبرهان أيضا إن شاء الله تعالى فهذه ما تريد إيراد في التأليف المفيد للتصور وتنتقل إلى التأليف التصديقي بعون الله وحسن توفيقه إنه هو المعين والموفق

### ( المقالة الثالثة )

في التأليفات الموصلة إلى التصديقي وتقسيم إلى خمسة فنون

(١) النفس بسكون الفاء وجه مشابهة النار لها كون الجوهري وظهور الاثر وانكسار النفس في حقيقتها أخفى من النار

## ( الفن الاول )

﴿ في التأليف الاول الواقع للفردات وهو الملقب ببادير من قياس ويشتمل على مقدمة وتسعة فصول ﴾

أما المقدمة فهي أن لا لاشياء وجودا في الاعيان ووجودا في الازدهان وهو ادراك الاشياء إما بالحس أو بالخيال أو بالوهم أو بالعقل على ما يعرف تفاصيل المدركات في العلوم ووجودا في اللفظ ووجودا في الكتابة فالوجود الذهني ويسمى الاثر النفساني هو مثال مطابق للوجود العيني دال عليه واللفظ دال على مافي الذهن ومافي الذهن يسمى معنى بالنسبة الى اللفظ كما أن الاعيان في أنفسها أيضا تسمى معاني بالنسبة الى الذهن لانها هي المقاصد لما في النفس والكتابة دالة على اللفظ ولذلك حوذي بأجزائها وتركيبها أجزاء اللفظ وتركيبه وقد كان الى انشائها دالة على مافي النفس دون توسط اللفظ سبيل فكان يجعل لكل أثر في النفس كتابة معينة مثل الحركة كتابة والسكون أخرى وللسماء والارض وغيرهما من الاعيان صور لكل بحسبه لكنه لو أجرى الامر على ذلك لمكان الانسان ممنوا بان يحفظ الدلائل على مافي النفس ألفاظا ويحفظها رقوما أيضا تخففت المؤنة في ذلك بان قصده الى الحروف الاولى القليلة العدد فوضع لها اشكال يكون حفظها مغنيا عن حفظ رقم رقم دال على شيء شيء وإذا حفظت حوذي بتأليفها رقما تأليفها ألفاظا فصارت الكتابة بهم ذال السبب دالة على الالفاظ أولا لكن مافي النفس من الاشكال لا يدل بذاته على الامور لا بوضع واضح فلا يختلف الدال ولا المدلول عليه ودلالة اللفظ على الاثر النفساني دلالة وضعية حصلت بالاتفاق والتواطؤ لوواطؤا على غيرها لناب منها بها وتختلف باختلاف الامم والعصا وان كان مدلولها غير مختلف ودلالة الكتابة على الالفاظ أيضا وضعية والدال والمدلول فيها جميعا يختلفان فالاعيان والتصورات لا تختلف والالفاظ والكتابة تختلف

## ( الفصل الاول )

﴿ في الاسم والكلمة والاداة ﴾

قد بينا أن الغرض من المنطق معرفة الاقوال الشارحة والحجج وكل واحد منهم مامؤلف لكن الحجة أكثر تأليفا فان تركيب الحد والرسم من المفردات والحجة لا تتركب أولا من المفردات بل يقع تركيب المفردات أولا في أمور هي قضايا ثم تتركب من هذه القضايا أنواع الحجج والنظر فيما منه التأليف قبل النظر في المؤلف فلا جرم وجب تقديم النظر في القضايا وأصنافها على القياس والنظر فيها مخوج الى تعرف هذه المفردات الثلاثة وهي الاسم والكلمة والاداة

فالاسم افظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزبد وعيسى وقائم وكاتب وقد يشكك على هذا بلفظة أمس والمقدم ولفظة الزمان فان هذه كلها أسماء ومع ذلك دالة على الزمان فنقول في حل هذا الشك إن قول القائل يدل على زمان المعنى أو لا يدل يقتضي أن يكون المعنى متصلا في نفسه دون الزمان ويكون الزمان أمرا مقارنا لذلك المعنى لا هو نفسه ولا داخل في حده وفي أمس وغد والزمان نفس المعنى هو الزمان لأن الزمان خارج عن نفس المعنى لاحاق به والمقدم دال على معنى جزؤه الزمان وجزء الشيء لا يكون مقارنا لمعنى الشيء بل يقارن جزؤه الآخر فيحصل مجموعهما معنى الشيء كاملا فليس للمقدم إذن دلالة على زمان خارج عن معناه والدلالة المنفية هي دلالة الاسم على زمان خارج عن نفس معناه اذ قلنا يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى

والاسم منه محصل ومنه غير محصل فالمحصل مثل زيد وبكر والانسان والنجار وغير المحصل مثل لا انسان ولا بصير ولا عادل وليس بالحقيقة اسما فانه ليس بمفرد والاسم مفرد بل هذا مركب من حرف سلب واسم محصل جعل مجموعهما دالا على خلاف معنى المحصل الذي هو جزؤه ولكن تركيبة ليس عن ألفاظ مستقلة في الدلالة بنفسها فان حرف السلب أداة لاتدل الامسرونة بشئ آخر واقلظة لا وان كانت للسلب فلا تدخل ههنا للسلب وليس فيها ايجاب ولا سلب بل تصلح أن توجب وتسلم وأن توضع للايجاب والسلب كما ينبغي من بعد

ومن الاسم ما هو قائم ومنه ما هو مصرف فالقائم ما لم يتغير عن بنائه الاصل للحوق لاحق من الاعراب وغيره والمصرف ما يتغير عن بنائه الاصل باقتران حركته بأعراب يصير مانعا عن اقتران بعض ما كان يقترب به لولاه مثل قولنا زيد فان ضمة الدال اللاحقة به غيرته عن وضعه الاصل ومنعت لحوق الباء أو في أو على أو عاملا آخر به لولاه الجواز لحوقه اذ لا يمكن ذلك أن تقول زيد ولا في زيد ولا على زيد ولا أن تقول رأيت زيد والمصرف أيضا ليس مفردا حقيقيا اذ يسمع هذا لمجموع جزأين أحدهما الاسم والاخر ما يلحقه من الحركة والاعراب وهذا الحركة ليست مغيرة للفظ فحسب بل وللغنى أيضا فلولم يتغير المعنى مانعا (١) من حكم ما يقارنه جواز او امتناعا ولا نعني بتغير المعنى بتبدله بمعنى آخر فان معنى الاسم باق لكن انضمت اليه زيادة معنى أفادت ما هذه الحركة لا (٢) استقلالها دون اقتراعه بمعنى اسم من الاسماء القائمة

وأما الكلمة فهي لفظ مفرد يدل على موجود لموضوع غير معين في زمان من الازمنة الثلاثة مثل ضرب فانه يدل على ضرب منسوب الى ضارب غير معين في زمان ماض والكلمة يسميها النحويون فعلا وليس كل ما يسمونه فعلا هي كلمة عند المنطقيين فان تمشى وأمشى ومشت كلها أفعال وليست كلها كلمات لان الكلمة لا لا يوجد لها جزء دال والتاء في تمشى تدل على المخاطب والهـزة في أمشى تدل على المتكلم وقد قيل ان عشى أيضا حاله كذلك لان الياء منه تدل على موضوع غائب غير معين وصـ نحو أفضل المتأخرين الى أن عشى على الخصوص يشبه اللفظ المفرد في أن لا صدق فيه ولا كذب دون تمشى وأمشى غير قويم لان دلالة الياء على الموضوع الغير المعين ليس على سبيل تجوز الاسناد الى أى ماش كان بل على ماش متعين عند القائل غير مصرح به ولا معين بدلالة اللفظ فالامر موقوف في التصديق به والتكذيب على التعيين واذا اعترف بكونه دالا على ماش متعين عند القائل فقد اعترف له بجزء دال فكيف يكون مفردا أو شبيها به ولا تنخرم دلالة الياء بسبب انتهاء التصريح والتعيين فلم يشترط في دلالة الالفاظ كونها دالة على التعيين فاذا هو مركب وان لم يدخله الصدق والكذب فان الصدق والكذب خاصية لبعض المركبات لا كلها وان كان مركبا فلا يكون كلمة مع أن هذا ما صادق في نفس الامر ان كان المنسوب اليه المشى ماشيا أو كاذب ان لم يكن ماشيا والسامع متوقف في التصديق

(١) ما تغير حكمه ما يقارنه الخ أي لو لم يتغير معنى اللفظ ما تغير حكمه ما يقارن اللفظ من الحروف وغـ برهما من العوامل جواز او امتناعا فان ضمة زيد منعت كل عامل لغير الضم وجوزت عامل الضم ولا ريب أن المعنى في زيد المبتدأ أو الفاعل متلاخظ عنه في زيد المفعول وما يشبهه أما معنى اللفظ من حيث هو فهو مسماء لا يتغير بضمه ولا غيرهما فاذن قد أضافت الضمة معنى على أصل معنى اللفظ فيكون مركبا

(٢) الاستقلال لها الخ أي ان هذه الزيادة التي أفادت ما هذه الحركة ليست معنى مستقلا بذاته وانما هو معنى لا بد في تعقله من اقتراعه بمعنى من معاني الاسم لو كان قائما وهي ذوات المسميات مثلا

(٣) صغو بكسر الصاد وفتحها وكون الغين المجهمة أى ميله

والتكذيب الى التصريح والبيان لكن التصديق بالقول غير صدقه في نفسه  
 واذا تحقق هذا فعل لغة العرب بخلو عن الكلمات المستقبلة فانها بأمرها مركبة لا بسيطة لكن  
 المنطقي لا نظره في لغة دون لغة بل يكفيه أن يعلم أنه من الممكن وجود لفظة دالة على معنى وزمانه  
 المستقبل لادلالة الجزء منها على جزء من أجزاء هذا المعنى فتكون مفردة  
 والكلمة منها محصلة وغير محصلة ومصرفة وقائمة أما المحصلة فتكون لنا قام وقعد وغير المحصلة  
 كقولنا لا قام ولا صبح ويشبه أن يكون حرف لا لم يرتبط بصح ارتباط اتحاد ليدل على معنى واحد كما  
 كان في الاسم الغير المحصل بل هو اسليه بمعنى الصحة عن موضوعها فليس اذن في لغة العرب كلمة  
 غير محصلة وكذلك الكلمة القائمة مفقودة في لسان العرب فانها الدالة على الزمان الحاضر وليس في  
 لسانهم كلمة مفردة للحاضر بل ربما يستعملون كلمة المستقبل بمعنى الحال كقولهم زيد يشي أى في  
 الحال وربما استعاروا الماضي كقولهم ان زيدا صبح اذا تأم البرء في الحال وأما المصرفة فهي الدالة  
 على أحد الزمانين اللذين عن جنبي الحاضر كقولهم ضرب للماضى ويضرب للمستقبل  
 وأما الاداة فهي اللفظة المفردة التي لا تدل وحدها على معنى يتمثل بل على نسبة بين معنيين لا تعقل الا  
 مقرونة بالامور التي هي نسب بينهما مثل من وفى وعلى ولا ولذلك اذا قيل خرجت من لم يكن اللفظ دالا  
 دلالة المطلوبة ما لم يقل من الدار أو ما أشبهه  
 وعلم أن من الاسماء والكلم ما يستعمل تارة استعمال المفردات التسامة الدلالة ويستعمل أخرى  
 استعمال المفردات الناقصة مثل هو وموجود وكائن وكان ووجد وصار فانك تقول زيد موجود  
 أو كائن وتعنى بذلك الاخبار عن وجوده في ذاته أو كونه في ذاته فيكون تام الدلالة وتقول زيد موجود  
 قائما أو كائن في الدار أو صار متحركا وتجعله تابعا لما بعده لو وقفت عليه لم يكن في نفسه تام الدلالة المرادة به  
 وهذه هي الكلمات الوجودية والاسماء التي تربط بين معنيين وهي كالادوات ومن قبيلها في أن لادلالة لها  
 بذاتها دون ما يقرن بها

## (الفصل الثاني)

### في القول وأقسامه

القول هو اللفظ المركب وهو الذي تدل أجزاؤه على معان هي أجزاء معنى الجملة وقد سبق تعريف  
 المفرد بأنه الذي لا يوجد له جزء دال على شيء حين هو جزءه فاذا كان المركب ما تدل أجزاؤه جميعا فبقي  
 بين المفرد والمركب قسم آخر وهو الذي يدل بعض أجزائه دون بعض لكن القسمة وان اقتضت وجود  
 هذا القسم عقلا فليس في الوجود لفظ يدل جزء منه على جزء من معنى الجملة ولا دلالة للباقي أصلا  
 لان معنى مجموع اللفظ يزيد لا يحال على معنى جزءه فالدال على تلك الزيادة هو الجزء الباقي لا محالة  
 ثم من القول ما هو تام الدلالة ومنه ما هو ناقصها أما تام الدلالة فهو الذي كل جزء منه يدل بانفراده على  
 معنى يستقل بنفسه كقولك زيد كاتب ورأى الشاة وباب الدار والناقص الدلالة هو الذي لا تتم  
 دلالة أحد جزأيه بانفراده الأمقرونا بالآخر كقولك لا انسان وفي الدار وزيد كان اذا أردت كونه على  
 صفة لم تذكرا به عدلا كونه في ذاته كالمو كان في نيتك أن تقول كان مريضا فوقف على كان دون ذكر  
 المريض فان كان لا تتم دلالتها والحالة هذه ما لم تعقبها بتلك الصفة  
 والالفاظ قد تتركب إما على سبيل تقييد بعضها ببعض كما في الحدود والرسوم وقد ذكرناه وقد تتركب



على أنحاء أخرى وذلك لان الحاجة الى القول هي دلالة (١) الخطاب على ما في نفس المخاطب والدلالة إما أن تراد لذاتها أو لشيء آخر يتوقع أن يكون من جهة المخاطب والتي تراد لذاتها هي الأخ (٢) بار إما على وجهه أو محترفا عنه الى صيغة التثنية والتعجب وغير ذلك مما هو في قوة الاخبار فأنك اذا قلت ليترك تأتيني استشعر من هذا أنك لم تريد لثباته والتي تراد لشيء يتوقع كونه من المخاطب فإما أن يكون ذلك أيضا دلالة أو فاعلا غير الدلالة فإن أردت الدلالة فتكون المخاطبة استفهاما وإن أردت عمل من الاعمال غير الدلالة فهو من المساوي التماس ومن الاعلى أمر ونهي (٣) من الادون دعاء ومسئلة والنافع في المعلوم من هذه التركيبات بعد التركيب الموجه نحو التصور هو التركيب الخبري الذي يقل لقائله انه صادق أو كاذب بالذات أي قوله مطابق الامر في ذاته وحكمك بصدق قوله أي مطابقة له لا أمر هو التصديق

وهذا التركيب الخبري النافع في اكتساب التصديق يسمى قولاً جازماً وقضية وأصنافه ثلاثة الحلي والشرطي المتصل والشرطي المنفصل أما الحلي فتكفي قولك الانسان حيوان والشرطي المتصل مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والمنفصل مثل قولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وانما صارت الاصناف ثلاثة لان الحكم إما أن يكون بنسبة مفرد أو ما هو في قوة المفرد الى مثله بأنه هو أو ليس هو وبالجملة الحكم بأن معنى محمول على معنى أوليس محمول عليه ومعنى قولنا ما هو في قوة المفرد أي المركب الذي لم يعتبر من حيث هو مركب بل من حيث يمكن أن يقوم مقامه لفظ مفرد مثل قولنا الحيوان الناطق المائت ينتقل من مكان الى مكان بنقل قدم ووضع أخرى فان الانسان يقوم مقام الحيوان الناطق المائت ويشي مقام الباقي وهذا هو القسم الحلي وإما أن يكون الحكم بنسبة مؤلف تأليف القضايا الى مثله ولكن قد قرن بكل واحد منهما ما يخرج عنه كونه قضية ويربطه بالآخر فيجعلهما قضية واحدة وهذه النسبة إما نسبة المتابعة والازوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكمت بالزوم وجود النهار اطلوع الشمس وهذا هو الشرطي المتصل أو تكون النسبة نسبة العناد والمباينة كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وهو الشرطي المنفصل وفي كل واحد من المتصل والمنفصل قضيتان أما في المتصل فقولنا الشمس طالعة والنهار موجود وفي المنفصل قولنا العدد زوج والعدد فرد ولكن اقترن بكل واحدة منهما ما أخرجهما عن كونها قضية وهما هالآن تكون جزء قضية متقاضيا اتصال الاخرى به التمام معناها في الصدق والكذب ودليل خروجها عن كونها قضية زوال الصدق والكذب عنها أما في المتصل فلفظة إن قد اقترنت باحدى القضيتين والفاء بالآخرى وفي المنفصل لفظة إما وإما فقولك ان كانت الشمس طالعة ليس فيه صدق ولا كذب فليس قضية وكذلك قولك مفرد فالنهار موجود اذا بقيت الفاء على دلالتها ولم تناغ لم يكن صادقا ولا كاذبا بل الصدق والكذب فيه من حيث صارا قضية واحدة تلزم احدهما الاخرى أو تعاندها

ويعم الاصناف الثلاثة أن فيها حكما بنسبة معنى الى معنى إما بايجاب واثبات أو سلب ونفي ولكن

(١) دلالة الخطاب بفتح الطاء على ما في نفس الخطاب بكسرها أي افهام الخطاب ما في نفس المتكلم مما يقصده بالتركيب

(٢) الاخبار بكسر الهمزة أي ما يدل عليه وهي الاخبار بفتحها جمع خبر

(٣) ومن الادون أراد منه الادون وهو الادنى والاحط منزلة واستعمال أفعل من الادون ليس بقياس لانه لا فاعل له ولكن جاء هذا الاستعمال على لسانهم قليلا

خاصية الايجاب في الجلي هو الحكم بوجود شئ لشيء على معنى أن المنسوب اليه يقال له هو ما جعل منسوباً والسلب هو الحكم بلا وجود شئ لشيء والايجاب في المتصل هو الحكم يلزم احدي القضيتين للآخرى اذا فرضت الأولى منه المقرون بها حرف الشرط وتسمى المقدم لزمتها الثانية المقرون بها حرف الجزاء وتسمى التالي والسلب هو دفع هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود والايجاب في المنفصل هو الحكم بمباينة احدي القضيتين للآخرى والسلب فيه رفع هذه المباينة مثل قولك ليس لما أن يكون العدد زوجاً وإما منقسماً بمساويين وليس في المنفصل مقدم وتال بالطبع بل بالوضع فان كل واحدة من القضيتين يمكن أن تجعل مقدماً والانفصال بماله أما في المتصل فلا يجب إمكان جعل كل واحدة منهما مقدماً لان المقدم ربعا كان أخص من التالي فيلزم من وضعه وضع التالي الاعم ولا يلزم من وضع التالي الاعم وضع المقدم الاخص بل لو كانا متساويين لكان يلزم كل واحد منهما من وضع الآخر والقضية التي حكمها الايجاب تسمى موجبة والتي حكمها السلب تسمى سالبة فهذه هي أقسام القضايا لكن أولها الجلية لان تركيب المفردات يقع أولاً اليها ثم عنها تتركب الشرطيات والأول من جلية الجلي هو الموجب لانه مؤلف من موضوع ومحمول على نسبة وجود بينهما وأما السالب فؤلف من موضوع ومحمول ورفع وجود النسبة ولا يتحقق رفع الشئ في الذهن دون وجوده في الذهن فكل عدم لا يتحقق في الذهن ولا يتحدد الا بالوجود أي بان يؤخذ (١) ذلك الوجود جزأ من حد العدم والوجود يتحقق دون العدم فالايجاب اذن مستغن عن السلب أما السلب فعارض على الايجاب فكان الايجاب أولاً بالنسبة اليه ولا نغني بقولنا عارض على الايجاب أن الايجاب موجود مع السلب بل نعني به أن السلب داخل على تأليف لولا حرف السلب لكان ايجاباً لأن الايجاب اجتمع مع السلب في قضية أو اجتمع الوجود والعدم في ذوات الامور

### (الفصل الثالث)

﴿ في القضايا النخصه والمحصورة والمهمله من الجليات ﴾

وبعد أن عرفنا القضايا الثلاث فتريد أن نؤخر الكلام في الشرطيات الى حين الفراغ من بيان أحكام الجليات والقياسات المؤاندة عنها كل قضية جلية فوضعها لما جزئي ولما كلي والقضية الجزئية الموضوع تسمى مخصوصة وأما

(١) المتلازمان المتساويان كالنطق والاستعداد للنظر فتقول ان كان هذا ناطقاً كان مستعداً للنظر وهو فرض العلة يحصل المعلول أو تقول كلما كان هذا مستعداً للنظر كان ناطقاً وهو فرض المعلول ليعلم نبوت العلة المتساوية وهكذا وجود النهار وطلوع الشمس ومن هذا ترى أن ليس وضع كل على أنه مقدم أو تال على وجه واحد من المعنى فيكون تقدم المقدم وتأخر التالي طبيعياً على كل حال في المتصل أما في المنفصل فتقديم كل وتأخير الآخر لا يغير شيئاً من وجه الانفصال فلا يكون بينهما ترتيب طبيعي

(٢) بأن يؤخذ الوجود جزأ من حد العدم لا يريد بأخذه جزأ من حد العدم أن يكون الوجود مقوماً للعدم في ماهيته اذ العدم لا ماهية له وانما يريد أنه لا يمكن فهم العدم حتى يضاف الى وجوده فيكون الوجود محمداً للمفهومه بمعنى أنه يكون المعقول منه في الذهن ويحدد ما يكون له من صورة فيه ويميزها ان كانت له صورة وحقيقة ما يمكن تصوره من العدم هو تصور الموجود عارياً عن أمر كان يفرض مروضه له أو كونه فيه أو نسبته اليه فتصوره دم البياض هو تصور الجسم بلون آخر ليس البياض وتصوره عدم ابيض زيه هو تصور زيه على حالته هذه لا ينسب اليه ابن وهكذا فإسمي أعدها ما هو في الحقيقة ناحية من صور الوجودات

الكلية الموضوع فلا تخلو إما أن يبين فيها كمية ما عليه الحكم أو لم يبين فإن لم يبين سميت مهملة وإن يبين فلا تخلو إما أن يكون الحكم على كله وتسمى محصورة كمية أو على بعضه وتسمى محصورة جزئية فالقضايا الحلية هي هذه الأربع مخصوصة ومهملة ومحصورة كمية ومحصورة جزئية وحال الحكم في عمومه وخصوصه يسمى كمية القضية وحاله في الإيجاب والسلب يسمى كيفية القضية وفي كل واحدة من هذه القضايا إيجاب وسلب فالخصوصة الموجبة مثل قولنا زيد كاتب والسالبة مثل قولنا زيد ليس بكاتب والمهملة الموجبة مثل قولنا الإنسان كاتب والسالبة مثل قولنا الإنسان ليس بكاتب والكلية الموجبة مثل قولنا كل إنسان كاتب والسالبة مثل قولنا ليس أولاً من الناس بكاتب أو لا شيء من الناس بكاتب والجزئية الموجبة مثل قولنا بعض الناس كاتب والسالبة مثل قولنا ليس بعض الناس أولاً ليس كل الناس بكاتب

واللفظ المبين لكمية الحكم يسمى سوراً واحداً وهو كل وبعض ولا شيء ولا واحد ولا بعض ولا كل وقد ينظرون أن الالف واللام تقتضي التعميم في لغة العرب فإن كان كذلك فلا مهملة في لغة العرب مع أنه ليس كذلك على الطرد فإنه وإن استعمل للعموم في بعض المواضع فقد يدل به على تعيين الطبيعة أيضاً فتستعمل لفظة الإنسان ويعني بها الإنسان من حيث هو إنسان والإنسان من حيث هو إنسان ليس بعام والالما كان الشخص إنساناً وليس بمخاص أيضاً والالما كان في العقل إنسان كلي عام لجميع جزئياته بل هو في نفسه أمر وراء العموم والخصوص يلحقه العموم تارة والخصوص أخرى ولو كان يقتضي العموم لاحتالة لكان قولك الإنسان بمنزلة قولك كل إنسان حتى يصدق على أحدهما ما يصدق على الآخر وليس كذلك إذ يصدق أن تقول الإنسان نوع ولا يصدق قولك كل إنسان نوع فاذن هـ<sup>(١)</sup> والمهملة والمهملة قد حكم فيها على الطبيعة التي تصلح أن تؤخذ كمية وجزئية فإن أخذت كمية صدق الحكم جزئياً لا محالة فإن الحكم إذا صدق كلياً صدق جزئياً وإن أخذت جزئية فالحكم الجزئي صادق أيضاً ففي الحالتين جميعاً يصدق الحكم جزئياً مع إمكان صدقه كلياً فإن الحكم الجزئي لا يمنع صدق الحكم الكلي فربما كان صادقا فحكم المهل اذن حكم الجزئي

وههنا زوائد من ألفاظ وهيئات خاصة تلحق القضايا فتفيد لها أحكاماً خاصة في الحصر واختصاص المحمول بالموضوع ومساواته أياها من جملة اللفظة إنما يقال إنما يكون الإنسان ناطقاً وإنما يكون بعض الناس كاتباً فتفيد زيادة في المعنى وهي اختصاص النطق بالإنسان والكاتب ببعضه ولولا هـ لم يكن مجرد الحمل والوضع مفيداً هذه الزيادة فإن مجرد الحمل لا يقتضي الوجود المحمول للموضوع فحسب أمامساواته له أو كونه أعم وأخص فيستفاد من قرينة أخرى وليس شيء من هذه الأحوال الثلاثة واجبا في الحمل المجرد فإن بعض المحولات قد يكون مساوياً مثل قولك الإنسان ناطق وبعضها أعم

(١) فاذن هو مهملة الضمير في هو يعود إلى الحكم على الإنسان المعروف بالالف واللام وليس على قولك الإنسان نوع فإن هذه القضية ليست من المهملات إذ ليس الحكم فيها على الإنسان من حيث هو بل من حيث هو كلي يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة ومثل هذه القضية ليست من المهملات لأن الحكم في المهملة يرد دائماً على الأفراد كلاً أو بعضاً ولذلك قال المصنف والمهملة قد حكم فيها على الطبيعة التي تصلح الخ وقوله هذا صريح في أنه لم يذهب مذهب القائلين أن هذا النوع من القضايا كالإنسان نوع والحيوان جنس معدود من المهملات وإن لم يصرح له باسم وقد سماه المتأخرون قضايا طبيعية ولم يعتبر المصنف وكثير غيره في تقسيم القضايا لأنه لا يستعمل في العلوم وإنما أتى المصنف بقضية الإنسان نوع هنا ليشب أن ليس الحكم على ما اقترن بالالف واللام كلياً دائماً ولم يقصد أمراً آخر وراء ذلك

مثل قولك الانسان حيوان وبعضها أخص مثل قولك الانسان كاتب وكذلك قد تقول الانسان هو الضحى بزيادة الالف واللام في جانب المحمول فيدل في لغة العرب على أن المحمول مساو للموضوع وتقول في السلب ليس اغما يكون الانسان حيوانا أو ليس الانسان هو الحيوان فيدل على سلب الدلالة الاولى في الإيجابين من الاختصاص والمساواة وتقول أيضا ليس الانسان الالناطق ويفيد أحد أمرين إما أنه ليس معنى الانسان الالمعنى الناطق وليس تقتضى الانسانية معنى آخر أو أنه ليس يوجد انسان غير ناطق بل كل انسان ناطق وقد (١) تقتضى زوائد بالشرطيات فتقتضى زيادة معنى لولاها لم يكن آخرناها الى الفن المفرد فيها

### ( الفصل الرابع )

في الاجزاء التي هي قوام القضايا الخلية من حيث هي قضايا وفي العدول والتحصيل

القضية الخلية اغما تتم بأمر ثلاثة الموضوع والمحمول والعلاقة التي بينهما فأنك اذا قلت الانسان حيوان علفت علاقة ونسبة بين الانسان والحيوان لولاها لما كان الانسان موضوعا والحيوان محمولا وتلك النسبة تستحق لفظا دال عليها ولكن ربما اقتصر على لفظ الموضوع والمحمول تعويلا على فهم الذهن لتلك العلاقة بلى لو كان المحمول كلمة أو لفظا مستقلا لم يحوج الى إفرا دلفظ العلاقة لان الكلمة تتعلق بذاتها بالموضوع لانها تدل على معنى موجود لموضوع فالدلالة على الموضوع مضمّنة للكلمة وكذلك الاسم المشتق مثل الضارب والابيض يدل على البياض والضرب لموضوع له لكن الفرق بينه وبين الكلمة أن الكلمة تدل مع ما تشارك الاسم المشتق في الدلالة عليه (٢) الى زمان معين والاسم المشتق عادم لهذه الدلالة والدال على هذه العلاقة يسمى رابطة مثل هو والكلمات الوجودية والقضية التي صرح فيها بالرابطة تسمى ثلاثية مثل قولك زيد هو كاتب أو يوجد كاتب والتي لم يصرح فيها بهذه اللفظة تسمى ثنائية والقضية الثلاثية اغما تكون سالبة اذا دخل حرف السلب على الرابطة فرفعها وسلبها مثل قولك زيد ليس هو كاتباً وتسمى سالبة بسيطة أما اذا دخلت الرابطة على حرف السلب فلا تكون القضية سالبة وذلك مثل قولك زيد هو لا بصير أو غير بصير أو ليس بصيرا لان هو ربطت ما بعدها بالموضوع وصيرت حرف السلب جزءاً من المحمول فصار «ليس» أو «لا» مع ما بعدها شيئاً واحداً محمولا على الموضوع بالايجاب والاثبات ومثل هذه القضية تسمى معدولة ومتغيرة واذا وقع مثل هذا الاسم المتحد بحرف السلب الذي يسمى غير محصل في جانب الموضوع سميت القضية أيضا معدولة لكن مطلق العدول لا يفهم الا في جانب المحمول

والقضية المعدولة قد تكون موجبة كما ذكرناه وقد تكون سالبة وهو أن يكون حرف السلب في القضية داخلاً على الرابطة مثل قولك زيد ليس هو غير بصير والفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة أما في الثلاثية فن وجهين (أحدهما) من جهة الصيغة وهو أن حرف السلب داخل على الرابطة في السالبة ومدخول عليه في الموجبة المعدولة وأما من جهة المعنى فهو أن موضوع

(١) وقد تقتضى زوائد بالشرطيات الخ الذي يأتي للصنف هو ذكر صيغ في الشرطيات لازوائد وربما أراد من

الزوائد ما زاد على ما تقدم وان لم تكن زوائد على أجزاء القضية

(٢) على زمان معين متعلق بتدل أى أن الكلمة تدل على الزمان المعين مع معنى المصدر الثابت لموضوع الذي تشترك

في الدلالة عليه مع الاسم المشتق

الموجبة المعدولة لابد من أن يكون موجودا لان حكمها الاثبات فان «هو» اذا كان قبل حرف السلب يقتضى ثبوت مابعدده للوضوع سواء كان مابعدده قابلا للثبوت أى وجوديا أو لم يكن قابلا للثبوت أى أمر اعدميا سلبيا فلسنا فى اعتبار صدق القضية وكذبها بل فى اعتبار مقتضى القضية اذا تأخر حرف السلب عن الرابطة ولا محالة أن مقتضاها اثبات مابعددها وإيجابه للوضوع ولا يتصور اثبات شئ إلا آخر الا اذا كان ذلك الآخر ثابتا لما فى نفس الامر أى الوجود الخارجى أو فى الوهـم بان يحكم الذهن عليه بوجودهـم هذا المحمول له لا فى الذهن فقط بل على أنه اذا وجد وجد له هذا المحمول فان لم يكن للشيء وجودا فى الذهن فمحال أن يحكم عليه بثبوت شئ له لا فى الذهن بل فى نفس الامر وليس هو موجودا فى نفس الامر وانما أوجبنا أن يكون الموضوع فى الموجبة المعدولة موجودا لا لأن قولنا غير بصير لا يقع الاعلى الموجود بل لان الإيجاب نفسه يقتضى ذلك سواء كان غير بصير يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع الاعلى الموجود وربما يقبل فى الظاهر الإيجاب المعدول على ما هو محال الوجود لمطابقة ذلك الإيجاب السلب مثل ما يقال العنقاء هو غير موجود أو الخلاء معدوم والتحقيق ما ذكرناه

وأما السلب فيصح عن كل موجود ومعدوم اذ ما ليس موجودا فيصح سلب جميع الاشياء عنه فيصح أن تقول شريك الله ليس هو بصيرا لانه اذا لم يكن فلا يكون بصيرا ولا سميعا ولا شيا من الاشياء ولا يصح أن تقول شريك الله هو غير بصير لان هذا يحكم بإيجاب الغير بصير به أشريك الله وما هو محال الوجود لا يتصور اثبات أمر له وان كان عديميا

وأما الشئ نسبة فلا فرق فيما بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لان حرف السلب مقرون فيها جميعا بالمحمول لكن بفتراقان من وجهين (أحدهما) النية فان نوى جعل حرف السلب جزأ من المحمول وثابت<sup>(٢)</sup> اتهم الشئ واحد وهو الموضوع كان عدولا وان لم ينو ذلك بل نوى أن يرفع به ما هو المحمول كان سلبا (والآخر) عرف الاستعمال فان لفظة «غير» لا تستعمل فى العادة إلا بمعنى العدول و«ليس» لا تستعمل إلا للسلب

وقد حاول قوم أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة بان جعلوا المعدولة فى قوة العدمية والعدمية عندهم هى التى محمولها أخس المتقابلين سواء كان عدما كالعمى والظلمة أو ضدا كالجور وفى التحقيق هى التى تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجودا للشيء أو لنوعه أو لنفسه القريب أو البعيد وهـ<sup>(٣)</sup> هذا اصطلاح لغوى والتحقيق ما ذكرناه

على أن المعدولة فى استعمال المنطقين أعم من العدمية على الرأيين جميعا وذلك لان كل معنى بسيط محصل فاما أن يكون له ضد أو لا يكون فان كان له ضد فاما أن يكون بينهـم مام توسط أو لا يكون فاذا فرضنا موضوعا موجودا فاما أن يوجد فيه هذا المعنى البسيط المحصل أو ضده أو واسطتهما ان كانت أو يكون

(١) أو الخلاء معدوم جعله من أمثلة الإيجاب المعدول لان معدوم فى معنى غير موجود لما سبق ان العدم لا يحصل فى الذهن الا مضافا للوجود ويجرى مجرى ما ذكره المصنف من الامثلة قولهم اجتماع النقيضين وارتفاعهما محال ونحو ذلك من العبارات التى يقع قيمها التسامح باقامة الإيجاب مقام السلب والحق ان العدم والاستحالة ليسا بشئ ثبت لشيء وانما هما بصورتان السلب فى قضية سالبة صادقة وهى لائق من الخلاء وجودا أو أن أحد النقيضين لا يجتمع مع النقيض الآخر أو لا يرتفع مع ارتفاعه بالضرورة

(٢) وثباتهما لشيء واحد الخ أى اثبات حرف السلب والمحمول أى اثبات المعنى المعبر عنه بمجموعهما

(٣) وهذا اصطلاح لغوى أى استعمال العدمية فيما كان محمولها أخس المتقابلين والتحقيق عند المناطقة ما ذكره

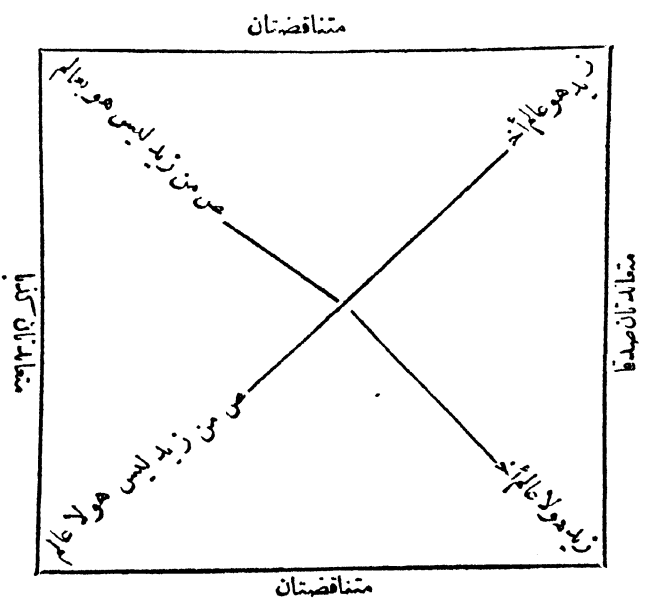
المصنف

جميع ذلك بالقوة مثل الجبر والذى لم يفتح فان العبي والبصر كلهم ما فيه بالقوة أو لا يكون قابلاً لشي من ذلك لا بالقوة ولا بالفعل مثل النفس لا تقبل البياض ولا السواد ولا الوسائط بينهما لا بالقوة ولا بالفعل وانتمثل ذلك المعنى بالعدل فاذا قلنا الموضوع موجود هو غير عادل صدق هذا الحكم اذا كان جائراً أو متوسطاً بين الجور والعدل أو كلاهما ما فيه بالقوة كالصبي أو لا بالقوة ولا بالفعل كالنجر وانما يكذب اذا كان الموضوع معدوماً أو كان موجوداً ولكنه عادل والعدمية هي التي محمولها أخس المتقابلين وهو قولنا زيد جائر فلا يصدق الا عند الجور فهي أخس من قولنا غير عادل

وأما على الرأي الثاني فالعدل أعم منها أيضاً لان استعمال المعدول عند عدم ما ليس من شأن جنس من أجناس الموضوع قبوله وذلك اننا نقول الجوهر غير موجود في موضوع أو الجوهر هو لا عرض وليس للجوهر جنس فضلاً عن أن يكون لا يقبل العرض ولكن السالبة البسيطة وهي قولنا زيد ليس بعادل أعم من الموجبة المعدولة لانها أعنى السالبة تصدق فيما تصدق فيه المعدولة وعند كون الموضوع معدوماً أيضاً والمعدولة لا تصدق فيه وقد جرت العادة بان يفرض في هذا الموضوع ألواح فتثبت عليه الموجبة البسيطة وبازائها السالبة البسيطة وتحت الموجبة البسيطة المعدولة وبازائها الموجبة المعدولة وتحت السالبة المعدولة السالبة العدمية وبازائها الموجبة العدمية ويعتبر عزم كل واحدة في الصدق والكذب وخصوصها بالنسبة الى وجود المحمول وضده والواسطة بينهما وكونها بالقوة فيه ولا بالقوة وفيما اذا كان الموضوع معدوماً أو موجوداً ويتأيس بينهما وبين أخواتها في هذه الاحوال ويبين أن ما كان أخص صدقاً من غيره فهو أعم كذباً منه وما كان أعم صدقاً من آخر فهو أخص كذباً منه وأن ما كان أعم صدقاً من غيره فنقيضه أخص صدقاً من نقيض ذلك الآخر وأنه اذا صدق الاخص صدق الاعم واذا صدق الاعم فلا يجب أن يصدق الاخص لكننا لما لم نبين بعد حال النقيض لما رأينا أن تأخيرها أولى لم نثبت هذه الألواح فمن أراد الوقوف عليها فليطالعها من كتب

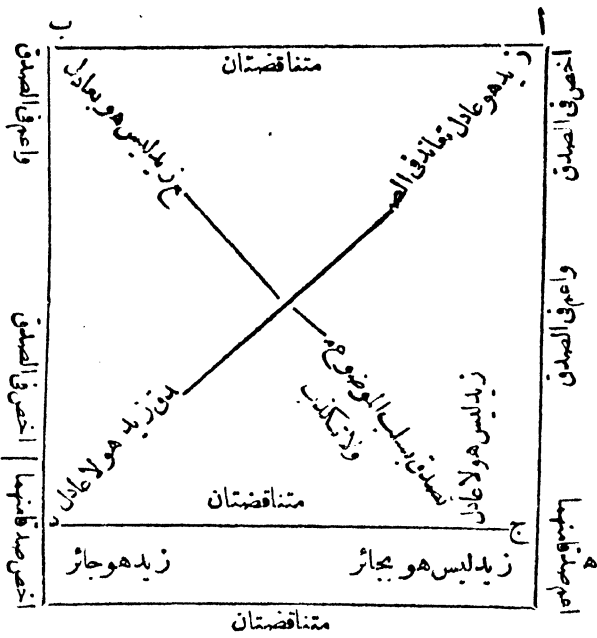
(١) يفرض ألواح الحريد منها جدول تذكر فيها القضايا ونسبة بعضها الى بعض وقد راجعت من كتب أفضل المتأخرين «ابن سينا» منطق النجاة ومنطق الاشارات فلم أجدهما ألواحاً وقد يرجد في كتب بعض المتأخرين لوح يحتوي على شيء من هذا وهو

غير أن هذا الجدول يحتوي على البسيطة والمعدولة في السلب واليجاب لكنه لا يحتوي على العدمية ثم انه ليس بالوضع الذي أشار اليه المصنف فانه يقول انه يوضع تحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة مع ان الذي تحتها من هذا الشكل هو الموجبة المعدولة كما ترى وقد وجدت في منطق ارسطو تلخيص ابن رشد وصف جدول ينطبق على ما يقول المصنف وجعل فيه للعدمية شكلاً آخر يضاف على شكل المعدولة فغير انه لم يرسم في الكتاب ذلك الجدول الموصوف بل ترك مكانه خالياً وانى راسمه ان شاء الله تعالى وذا كر شيئاً من عبارته مما ينطبق على كلام المصنف ولا يخالفه



## أفضل المتأخرين ومن أخذت الفطنة بيده أمكنه أن يعتبر هذه الاحوال بنفسه اذا عرف حال التناقض بعد هذا عن قريب

تحذف هذا اللوح مربع  $\alpha$  ب ج د قد وضعت فيه الموجبة البسيطة «زيد عادل» في جانب الضلع الطولي  $\alpha$  ج وبارأها السالبة البسيطة «زيد ليس هو بعادل» في جانب الضلع الطولي الأخرى د وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة «زيد ليس هو لا عادل» وبارأها تحت السالبة البسيطة الموجبة المعدولة «زيد لا عادل» ثم تحذف مربع  $\alpha$  ج د السالبة العدمية «زيد ليس هو بجائر» تحت السالبة المعدولة وبارأها الموجبة العدمية «زيد هو جائر» تحت الموجبة المعدولة ولا يخفى أن الموجبة البسيطة تناقض السالبة البسيطة وكذلك السالبة المعدولة تناقض الموجبة المعدولة فبايتقابلان على الخط الأفقي من أعلى أو من أسفل في شكل  $\alpha$  ب ج د



متناقضتان أما الموجبة البسيطة مع السالبة المعدولة فالأولى أخص من الثانية لانه اذا كان الموضوع موجودا فهما شئ واحد لانه اذا نفي من زيد الموجود عدم العدل ثبت له العدل والالزم رفع النقيضين وهو يدعى البطلان ولكن الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع ولا تصدق الاولى فقد يجوز رفع الشئ ونقيضه عما ليس بوجوده البتة اذ يكذب كل حمل ايجابي على ما ليس بوجوده فيصدق كل سلب على منعه ومثل ذلك يقال في السالبة البسيطة وهي أعم من الموجبة المعدولة فنجد وجود الموضوع هما شئ واحد لان زيد الموجود اذا سلب عنه العدل فهو لا عادل واذا ثبت له عدم العدل فهو ليس بعادل ولكن تصدق السالبة البسيطة عنه عدم الموضوع وتكذب الموجبة المعدولة لان الايجاب يقتضي وجودا موجب له

أما الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة فتعاندان صدقا اذ لا يصح اثبات العدل وغير العدل لموضوع واحد في آن واحد والسالبة المعدولة والسالبة البسيطة تصدقان معا عند عدم الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشئ ونقيضه عما لاحظ له من الوجود ولا يجوز كذبهما معا لان كذب كل منهما يقتضي صدق نقيضهما فتصدق الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة معا وقد قلنا انهما تعاندان في الصدق

فاذا انتقلت الى شكل  $\alpha$  ب ج د وجدت السالبة العدمية «زيد ليس هو بجائر» وفوقها الموجبة البسيطة والسالبة المعدولة وهي أعم منهما معا أمانا الموجبة فلوجهين الاول لانه عند وجود الموضوع اذا صدق أنه عادل فقد صدق أنه ليس بجائر ويصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع ولا يصدق أنه عادل والثاني أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود الموضوع أيضا ولا يصدق أنه عادل كالموجود كان الموضوع موجودا صديقا لا يوصف بالعدل ولا بالجور بل لو كان جنة مية وأمان الثانية فلوجه الثاني فقط فانه عند وجود الموضوع لا يلزم من نفي الجور عنه نفي عدم العدل المقتضى لثبوت العدل فقد ينفي الجور ويثبت عدم العدل ولكن يلزم من نفي عدم العدل المقتضى لثبوت العدل نفي الجور

ثم تجسد الموجبة العدمية «زيد جائر» وفوقها الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وهي أخص منهما معا أمانا السالبة البسيطة فن وجهين وجه صدق السالبة بدونها لعدم الموضوع ووجه صدقها بدونها لوجود الواسطة بين الجور والعدل فيصنع أن ينفي العدل مع الجور معا فتكذب العدمية الموجبة وتصدق السالبة البسيطة والموضوع واحد موجود وأمان المعدولة فن الوجه الثاني لانه اذا صدق أن الموضوع الموجود جائر ثبت أنه لا عادل ولا عكس بجواز أن لا يكون عادلا ولا جائرا ويمكن لمن له فطنة أن يستخلص بقية الاحكام مما ذكرنا

## (الفصل الخامس)

في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطلب صدقها  
وكذبها والأمن من الغلط فيها

أول ما يجب تحصيل معنى لفظ الموضوع ولفظ المحمول فان كانا من الالفاظ المشتركة بين معان عدة دُلَّ على ما هو المقصود من جملتها ان كان لا يستقر صدق الحكم في جميعها كى لا يقع الغلط مثل أن تقول المشتري مضى وتعني به الكوكب فلا بد من أن تذكر معه ما يخص هذا الحكم بالمشتري الذي هو الكوكب ليزول التباسه بالمشتري الذي هو بازاء البائع ومثل أن تقول فلان ناهل فلا بد من أن تصرح بما يميز معنى العطش عن الارتواء اذ هو مشكوك ترك بينهما وبعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعى تحقيق معنى الاضافة والشرط والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان فاذا قلت فلان أب تبيين أنه أب من وان كان الموضوع موضوعا بشرط والمحمول محمولا بشرط لم يُغفل ذلك الشرط مثل أن تقول كل متحرك متغير فليراع فيه مادام متحركا والقمر يكسف الشمس فليراع شرط اجتماعهما في العقدة وكذلك اذا كان الحكم لا يصدق على كل الموضوع بل على جزء منه فبيّنه مثل أن تقول الزنجي أحرر وانما جزء منه أحرر وهو اللحم أو يقال الفلك مستدير وكلية مستديرة لا كل جزء منه وكذلك يراعى حالا القوة والفعل مثل أن تقول النجم التي في الدن مسكرة وانما هي بالقوة مسكرة وأن يقال الصبي ليس عارفا بالاشكال الهندسية وانما ليس له المعرفة بالفعل أما بالقوة فهو عارف وكذلك يراعى حال الزمان ان كان المحمول يخص بوقت دون وقت مثل أن تقول الشمس تنضج الثمار وانما تنضجها في وقت معين من السنة والمكان كذلك مثل أن تقول ان شجرة البلسان يترشح منها صمغ هو دهنها وانما تصمغ في مكان من الارض فهذه أمور لا بد من مراعاتها واهمالها يوقع غلطا كثيرا والقضايا لا تكون صادقة حق الصدق ولا كاذبة ولا مسلمة ولا منكرة بل ولا متصورة حق التصور ما لم تلاحظ فيها هذه الامور

## (الفصل السادس)

في مواد القضايا وتلازمها وجهاتها

كل محمول نسب الى موضوع بالايجاب فاما أن تكون الحال بينهما في نفس الامر أن يكون ذلك الايجاب دأما الصدق أبدا لاحتمال أودأما الكذب أولادأما الصدق ولادأما الكذب فما يكون دأما الصدق كحال الحيوان بالقياس الى الانسان فان ايحابه عليه صادق أبدا لاحتمال

(١) المقصود من جملتها أى المعنى الذى قصد فى القضية من بين جميع تلك المعانى لا المقصود من الجملة مجتمعة كما هو ظاهر

(٢) مشترك بينهما جاء فى لسان العرب « قال الجوهري وغيره الناهل فى كلام العرب العطشان والناهل الذى شرب

حتى روى والانشى ناهلة والناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد وقال النابغة

الطامن الطعنة يوم الوغى \* ينهل منها الاسل الناهل

جعل الرماح كأنها عطش الى الدم فاذا شرعت فيه رويت « وشرعت من شرعت الدواب فى الماء أى دخلت فيه لتشرب



يسمى (١) مادة واجبة وما يكون دائم الكذب كحال الحجر بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه كاذب أبدأ بالاحالة يسمى مادة ممنوعة وما لا يدوم صدق ايجابه ولا كذبه كحال الكتابة بالقياس الى الانسان يسمى مادة ممكنة وهذا الحال لا يختلف في الايجاب والسلب فان القضية السالبة يكون مستحق محمولها عند الايجاب أحد الامور المذكورة بجميع مواد القضايا هي هذه مادة واجبة ومادة ممنوعة ومادة ممكنة

وأما جهة القضية فهي لفظة زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة دالة على هذه الاحوال الثلاثة سواء كانت دلالة لها صدقة أى مطابقة للامر في نفسه أو كاذبة وتلك اللفظة مثل قولك يجب أن يكون الانسان حيوانا ويمتنع أن يكون الانسان حجرا ويمكن أن يكون الانسان كاتباً وقد تخالف جهة القضية مادتها بان يكذب اللفظ الدال عليها مثل قولك يجب أن يكون الانسان حجرا أو كاتباً فان المادة ممنوعة في احدها ما ممكنة في الاخرى والجهة واجبة فيهما جميعاً

والقضية التي صرح فيها بهذه اللفظة مع لفظة الرابطة تسمى رباعية وكما أن حق السور أن يتصل بالموضوع متقدماً عليه وحق الرابطة أن تتصل بالمحمول متقدمة عليه فكذلك حق الجهة أن تتصل بالرابطة لانها جهة ارتباط المحمول بالموضوع والموضوع بالمحمول دالة على تأكد ذلك الارتباط وضعفه وهذا مثل أن تقول كل انسان يجب أن يكون حيواناً كل انسان يمتنع أن يكون حجراً كل انسان يمكن أن يكون كاتباً وأما في السلب فجهة المعنى أن تقول كل انسان يمكن أن لا يكون كاتباً وكذلك في جميع الجهات لكن المستعمل في اللغات عند السلب تقديم الجهة على الموضوع والرابطة والمحمول جميعاً فيقال يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً وتعرف الجزئيات من الكليات في الايجاب والسلب

لكن اذا أزيلت عن موضعها الى جانب الموضوع فربما يتغير المعنى فيقال يمكن أن يكون كل الناس أو بعض الناس كاتبين فتصير الجهة جهة التعميم والتخصيص لجهة الربط ويصير المعنى أن كون

(١) يسمى مادة واجبة جملة يسمى خبر ما يكون وما واقعة على الايجاب فيكون الايجاب الدائم هو مادة القضية وليست المادة هي نفس كيفية ذلك الايجاب أعني الدوام كالمشهور في لسان القوم

أصاب المصنف في ذلك لان المادة في كلام ارسطو هي في القضايا على نحوها في الموجودات الخارجية فكأن الصور الخارجية تعرض لموادها وتخدم معها كذلك القضايا تعرض لموادها وتنطبق عليها فإدعاء القضية هو ما تعبر عنه القضية بتماها مستوفية جميع ما يلزم في الحكم ولما كانت الاحكام لا تعتبر تامة خصوصاً في العلوم الحقيقية الا اذا روى في الحكم كيفية اتخاذ الموضوع بالمحمول مثلاً في الواقع اذ يدون ذلك يكون الحكم مبهماً غير متجمل للنفس على ما هو عليه في نفس الامر لهذا لم يعتبر في تسمية ما تعبر عنه القضية مادة الا عند تكليف حالة المحمول بالنسبة الى الموضوع باحدى تلك الكيفيات اذ بذلك تم المادة التي تنطبق عليها الصورة الحقيقية للقضية أما نفس الوجوب أو الامكان فلا معنى لتسميته مادة بل تكون التسمية من قبيل الاصطلاح المحض وهو لم يكن معروفاً في لسان ارسطو

ثم ان المصنف يتعبر الدائم الذي لا يتفك ضرورياً والحق مع رأيه هذا فان من يحكم على موضوع بحكم دائم لا يتفك لا يمكنه أن يحكم بعدم الانفكاك الا اذا لاحظ أمراً يوجب هذا الاتحاد الابدى والا كان الحكم بالدوام كاذباً وما يقضى بعدم الانفكاك هو الذي يحقق ضرورة النسبة ولا فرق عندهم في الضرورة بين ما يكون موجهاً في ذات الشيء أو خارجاً عنها مادام المحمول ثابتاً للوضوع مادامت ذاته فيكون الدائم ضرورياً وكيف يمكن الحكم بدوام شئ أبداً بدون أن تراعى ضرورة له من أى وجه أنت

(٢) وتعرف الجزئيات من الكليات الخ أى يمكنك أن تعرف الجهات في الجزئيات مما ذكره في الكليات فتقول مثلاً بعض الناس يجب أن يكون حيواناً بعض الناس يمتنع أن يكون حجراً الخ

جميع آحاد الناس بأسرهم كاتباً يمكن وإذا كانت الجهة جهة الربط كان المعنى أن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام الكتابة أو لادوامها وبين المعنيين فرق والدليل على ذلك أن الأول مشكوك فيه عند الجمهور فإن من الناس من يقول محال أن يكون كل الناس كاتبين حتى لا يوجد واحد الا وهو كاتب والثاني غير مشكوك فيه ويعلم أن المعنى الواحد لا يكون بعينه هو مشكوكا وغير مشكوك فيه ولا نظر للنطق في أن هذا الاعتقاد الجمهوري هل هو حق أم باطل وانما نظره ان يعلم أن ما يقع فيه شك ليس ما لا يقع فيه ذلك الشك وفي الجزئين أيضاً انما يتغير المعنى إذازيلت الجهة عن موضعها لكن المعنيين يجزأ<sup>(١)</sup> ريان مجزأ في الظهور والخفاء واللفظ المستعمل للسلب في اللغات هو الدال على امكان السلب العام وهو أن يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتباً لكن هذا أشبه بالايجاب منه بالسلب أما الدال على امكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد فاعلمنا اخترعه باصطلاحنا وهو أن تقول كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتباً

واعلم أن الجهة تارة تدخل على السلب وتارة يدخل حرف السلب عليها ويختلف المعنى فيهما فان الجهة اذا دخلت على السلب كانت القضية قضية سالبة موجهة بتلك الجهة وان دخل حرف السلب على الجهة كان سلباً للجهة فتقول تارة يجب أن لا يكون الانسان حجراً فتكون القضية سالبة ضرورية وتارة تقول ليس يجب أن يكون الانسان حجراً فتكون سالبة للضرورة لاسالبة ضرورية والفرق بينهما أن السالبة الضرورية هي التي سلبت الايجاب بالضرورة وأما سالبة الضرورية فاعلمنا سلبت ضرورة الايجاب فيجوز مع هذا السلب أن يبقى الحكم موجبا غير ضروري وكذلك سالبة الامكان غير السالبة الممكنة وسالبة الامتناع غ<sup>(٢)</sup>ير السالبة الممتنعة

واعلم أن الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة الآن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم فتستعمل لفظ الضرورة مطلقاً لتكون شاملة للمعنيين فنقول المحول قد يكون ضرورياً على الاطلاق وقد تكون ضرورته متعلقة بشرط والتي على الاطلاق فهو أن يكون المحول دائماً لجميع أشخاص الموضوع ان كانت له أشخاص كثيرة أو لشخصه الواحد ان كان نوعه في شخصه مادام الموضوع موجوداً الذات ثم هذا ينقسم قسمين أحدهما أن يكون الموضوع موجوداً دائماً يزل ولا يزال فيكون المحول بسببه دائماً كذلك والآخر أن لا يكون الموضوع دائماً الوجود فيكون المحول بسببه أيضاً غير دائماً الوجود مثال الاول قولنا الله حي ومثال الثاني قولنا الانسان حيوان فالضرورة اذا طلقت عنى بها هذان الوجهان ونحن قد جمعناهما في هذا المعنى الواحد لا شراً كهما فيه وأما الضرورة المشروطة فاما أن يكون شرطها كون الموضوع موصوفاً بموضع معه وقد يكون هذا الوصف دائماً مادام موجوداً كما قلناه من مثال الانسان والحيوان فان الانسان موصوف بكونه حيواناً مادام موجوداً وقد لا يكون دائماً مثل قولنا كل أبيض فهو مفترق للبصر فان تفريق البصر ضروري للابيض لادائماً يزل ولا يزال ولا مادام ذات الابيض موجودا ان كان مما يزل البياض عنه بل مادام موصوفاً بصفة البياض ومن هذا القبيل ما لا يكون الحكم دائماً مادام الموضوع موصوفاً ولكن لا يثبت الا عند اتصافه بتلك الصفة مثل قولنا كل من به ذات الجنب فانه يسعل فان السعال

(١) يجزأ مجزأ واحد الخ أي ان المعنى في قولك يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً غير في قولك بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً والمعنى الثاني ظاهر لا شك فيه مثله في الكل والاول قد يقع فيه الشك مثله في الكل أيضاً فان الامكان فيه واقع على تخصيص الكتابة ببعض الناس لا على قبول طبيعة البعض للكتابة وعدها (٢) قوله غير السالبة الممتنعة الى هذا وما سبقه أشار القوم في تعبيرهم حيث يقولون بالضرورة لاشئ من الانسان مجزأ مثلاً في السالبة ولا يقولون لاشئ من الانسان مجزأ بالضرورة ولا يفرقون هذا الفرق في الايجاب

ضروري للجنوب وليس ضروريه مادام مجنوبا بل في بعض أوقات كونه مجنوبا وكما نقول كل منتقل من ههذان الى بغداد فإنه يبلغ قريمتين<sup>(١)</sup> فبالوجه قريمتين ضروري للنتقل ولكن لا مادام منتقلا بل في بعض أوقات كونه منتقلا وقد يكون شرط الضرورة وقتا غير ملتفت فيه الى اتصاف الموضوع مثل قولك كل مستيقظ نائم وكل مولود موجود في الرحم ومعلوم أن كونه نائما ليس حال كونه مستيقظا وكذلك كونه في الرحم ليس حال كونه مولودا ثم هذا الوقت قد يكون معيننا مثل وقت الخسوف للقمر فان الكسوف ضروري له في وقت معين وذلك عند توسط الارض بينه وبين الشمس وقد يكون غير معين كوقت التنفس للحيوان ذي الرثة وقد يكون شرط الضرورة كون المحمول محجولا مادام محجولا فانك اذا قلت الانسان ماش فالمشي ضروري له مادام ماشيا لجميع أقسام الضرورة المشروطة لثلاثة المشروط بشرط كون الموضوع موصوفا بما وضع معه والمشروط بشرط كون المحمول محجولا مادام محجولا والمشروط بشرط وقت إمام معين وإما غير معين واذا ضمنا اليها قسمي الضرورة المطلقة صارت أقسام الضروري خمسة

وأما الممكن فلا شبهة فيه أكثر وبسبب ذلك وقع للناس أغاليط كثيرة في تلازم ذوات الجهات وتناقضها فنقول إن العامة يستعملون الممكن على معنى أعم مما يستعمله عليه المنطقيون فانهم يعنون بالممكن ما ليس بممتنع ولا شك أن الواجب داخل تحت الممكن بهذا الاعتبار اذا الواجب ليس بممتنع فتكون قسمة الاشياء عندهم ثنوية يمكن أي ليس بممتنع وممتنع وأما الخاصة فانهم وجدوا أمورا يصدق عليها أنها ممكنة أن تكون وممكنة أن لا تكون الامكان العائى أي ليس بممتنع كونها وليس بممتنع لا كونها فخصوا حالها من حيث هي كذلك باسم الامكان فكان الممكن بهذا الاعتبار قسمين الواجب والممتنع وكانت القسمة عندهم ثلاثية واجب وممتنع ولم يكن هذا الممكن مقولا على الواجب اذا الواجب لا يصدق عليه ما ليس بممتنع في كونه ولا كونه جميعا بل انما يصدق في كونه فحسب وهذا الممكن هو الذي حاله بحيث يصدق عليه ليس بممتنع في طرفي كونه ولا كونه جميعا واذا كان الواجب والممتنع خارجين عنه صدق أن يقال هو الذي لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فالضروري المطلق خارج عن هذا الممكن وداخل في الممكن العامي لكنه يدخل في هذا الممكن الضروري المشروط وقد يقال يمكن لمعنى أخص من المعنيين جميعا وهو الذي تنفي الضرورة المطلقة والمقيدة عن وجوده ولا وجوده فلا وجوده ضروري بمعنى تام من المعنيين جميعا ولا عدمه كالكتابة بالنسبة الى الانسان فليست ضرورية الوجود والعدم ولا في وقت من الاوقات الا باعتبار شرط المحمول فالوجود الذي له ضرورة في وقت ما كالكسوف والتنفس خارج عن هذا الممكن والقسمة بحسب هذا الاعتبار رباعية ممتنع وواجب وموجود له ضرورة في وقت ما وممكن وقد يقال يمكن ويعني به حال الشئ في الاستقبال بحيث أي وقت فرضته كان الشئ في مستقبل ذلك الوقت لا ضرورة في وجوده ولا عدمه ولا يبالي بان كان الشئ موجودا في الحال أو لم يكن وهذا أيضا اعتبار صحيح لكن قوما يشرطون في الامكان أن لا يكون الشئ موجودا في الحال بناء على ظنهم أنه لو كان موجودا لصار واجبا وهو خطأ اذ لو صار الموجود واجبا في وجوده بسبب وجوده لصار المعدوم واجبا في عدمه بسبب عدمه فيصير ممتنعا فان واجب العدم هو الممتنع فان كان العدم الحالى لا يلحق الشئ بالممتنع فالوجود الحالى لا يلحقه بالواجب كيف ويلزم من اشتراطهم العدم في الممكن الوجود أن يصير الوجود مشروطا فيه

(١) قال ياقوت بالفتح ثم السكون وكسر الميم وباء مشناة من تحت وسين مهملة مكسورة وباء أخرى ساكنة وفون تعريب

كرمان شاه بلدمعروف بينه وبين ههذان ثلاثون فرسخا قرب الدينور وهي بين ههذان وحلوان على جادة الحاج اه

فان ممكن الوجود ان كان يجب أن لا يكون موجودا فممكن العدم يجب أن لا يكون معدوما لكن ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم <sup>(١)</sup> فممكن الوجود يجب أن لا يكون بعينه معدوما فيكون موجودا لا محالة وهذه الحالات تلزم من اعتقادهم أن الشيء يصير واجبا بوجوده وليس كذلك فان الموجود انما يصير واجبا بوجوده اذا أخذ بشرط مادام موجودا أما اذا لم يؤخذ بهذا الشرط فالوجود الصريح الخالي عن شرط مألوس واجب كـ <sup>(٢)</sup> فوالوجوب لا ينافي الامكان فاناقدينا دخوله بأقسامه تحت الممكن العامي ودخول المقيّد بالشرط دون المطلق تحت الممكن الخاصي وأما الممكن الاخص وان كان غير مقول على واجب ما لكن الشيء الواحد يجوز أن يكون واجبا باعتبار وعكنا <sup>(٣)</sup> بهذا المعنى باعتبار كالكثابة للانسان فانها ممكنة باعتبار ذاتها وواجبة باعتبار شرط مضاف اليها لما شرط وجود علمها وأو شرط كونها موجودة مادامت موجودة والممكن باعتبار النظر في المستقبل لا ينافيه الوجود أيضا لان الوجود في الحال لا ينافي العدم والوجود في ثاني الحال فكيف ينافي ما لا يجب وجوده ولا عدمه فيه

واعلم أن لفظ الممكن واقع على هذه المعاني الاربعة المرتبة بعضها فوق بعض ترتيب الاعم فوق الاخص فيكون قوله على الاعم والاخص باشتراك الاسم ويكون مقولا على الاخص من جهتين احدى الجهتين فيما يخصه بسبب معناه والاخرى من جهة جعل الاعم عليه وقول الممكن عليه بالمعنيين يكون بالاشتراك لكن قوله عليه وان كان بالنسبة الى المعنيين جميعا بالاشتراك فهو بالنظر الى جزئيات أي واحد من المعنيين كان دون النظر الى ماله من المعنى الآخر بالتواطؤ واذا عرفت هذا التحقيق الذي ذكرناه في الممكن هان عليك التفتة <sup>(٤)</sup> كصى عن سؤال به قول به قوم وهو أن الواجب لا يتخلو إما أن كان ممكنا أو ليس بممكن فان كان ممكنا فما يمكن وجوده يمكن عدمه فالواجب ممكن العدم وهو محال وان كان ليس بممكن فماليس بممكن فمتنع فالواجب ممتنع <sup>(٥)</sup> وذلك لان الواجب ممكن بالمعنى العامي وليس يلزم أن يكون ممكن الوجود بذلك المعنى ممكن العدم وليس بممكن بالمعنى الخاصي وليس يلزم من سلب الممكن بالمعنى الخاصي ثبوت الامتناع الذي هو ضرورة العدم بل يلزمه لما ضرورة العدم أو ضرورة الوجود والواجب ضروري الوجود وانما تلزم ضرورة العدم التي هي الامتناع من سلب الممكن بالمعنى العامي اذا الممكن العامي هو مألوس بمتنع فحسب من غير اشتراط ممكن بالمعنى الخاصي ولا واجب فسلبه هو سلب مألوس بمتنع أي ليس ليس بمتنع فيكون ممتنعا

(١) فممكن الوجود الخ أي اذا شرطوا في ممكن الوجود أن لا يكون موجودا في الحال لزمهم أن بشرطوا في امكان عدم هذا الممكن بعينه امكانا مستقباليا أن لا يكون معدوما في الحال فيكون موجودا فبشرطهم في الوجود لزمهم شرط الوجود فلزمهم التناقض (٢) كيف والوجوب الخ أي كيف يشترط عدم الوجود في تحقيق الامكان الاستقبالي مع أنه لو فرض أن الوجود يقتضي وجوبه لم يكن هنالك منافاة بين الوجوب والامكان لانه ان أخذ الامكان بالمعنى العامي فهو شامل للوجوب بأقسامه وان أخذ بالمعنى الخاصي شمل الوجوب بشرط وهكذا فلوفرز أن الوجود في الحال يستلزم وجوبه لانه لم يكن ذلك منافيا للامكان في الاستقبال (٣) بهذا المعنى أي الامكان بالمعنى الاخص (٤) أي واحد من المعنيين كان يعني أي واحد كان من المعنى الاعم والمعنى الاخص وقوله بالتواطؤ أي قول الكل الحقيقي على جزئياته فالممكن اذا أخذ بالمعنى العامي ولم ينظر الى ماله من المعنى الخاصي كان مقولا على جميع جزئياته قول التواطؤ ومن تلك الجزئيات الممكنات الداخلة تحت المعنى الخاصي أيضا كما يقال الحيوان على جزئياته الانسان وليس الممكن مقولا عليها في هذا الاعتبار بالاشتراك وهكذا اذا أخذ بالمعنى الخاصي دون النظر الى أن له معنى الاخص وهكذا (٥) التفصيص بقاء فقاء التخصيص يقال تفصيص الانسان من الضيق والبالية اذا تخلص منها (٦) وذلك لان الواجب الخ بيان لطريقة التفصيص

ويناسب (أ) كلامنا هذا ما يلزم من قوائيل ليس بالضرورة أن يكون فقد ظن أنه يلزمه يمكن أن لا يكون بالمعنى الخاصى وإيس كذلك بل هو بالمعنى العمى لانا اذا سلمنا ضرورة الوجود لم تنسلب ضرورة العدم أيضا وانما يلزم الممكن الخاصى عند سلب ضرورة الوجود والعدم جميعا فان الممكن الخاصى هو ما ليس بضرورى الوجود ولا ضرورى العدم واذا كان السلب بالضرورة الوجود فبسبب بقية ضرورة العدم والامكان الخاصى الذى هو لا ضرورة الوجود والعدم جميعا والعام لهما جميعا يمكن أن لا يكون بالمعنى العمى

واذ قد بلغنا في بيان الجهات هــ هذا المبلغ فنتسير الى تالزم القضايا الموجهة اشارة خفيفة فنقول ان من  
 القضايا الموجهة ما يلزم به ضابطا لزمها معا كـ اى تلزم كل واحد منهما ما الاخرى ومنها ما يلزم  
 لزمها غير متعا كـ اى تلزم هــ ذلك ولا تلزم تلك هــهـ في التلزامات المتعا كـة قولنا واجب أن  
 يوجد \* بمنع أن لا يوجد \* ليس يمكن العامى أن لا يوجد وكذلك مقابلات هــهـ متلازمة متعا كـة  
 وهو قولنا \* ليس بواجب أن يوجد \* ليس بمنع أن لا يوجد \* يمكن العامى أن لا يوجد فهذه طبقة  
 وطبقة أخرى من التلزامات المتعا كـة أيضا قولنا \* واجب أن لا يوجد \* بمنع أن يوجد \* ليس  
 يمكن العامى أن يوجد ومقابلاتها كذلك متلازمة متعا كـة وهى قولنا \* ليس بواجب أن لا يوجد  
 \* ليس بمنع أن يوجد \* يمكن العامى أن يوجد \* وطبقة أخرى من الممكن الخاصى وتنعكس معدولة  
 على محصلة مثل قولنا يمكن أن يكون يتلزمه متعا كـا عليه يمكن أن لا يكون ومرة (٢) ابلاهما  
 كذلك متعا كـان ولا تنعكس عليه من سائر الجهات شئ فهذه هى التلزامات المتعا كـة

وأما اللوازم التي لا تنعكس فإن الطبقة الأولى وهي واجب<sup>(٣)</sup> أن يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الثانية وهي قولنا \* ليس بواجب أن لا يوجد \* ليس بمتنع أن يوجد \* ممكن أن يوجد العاوى ويلزمها سلب الامكان الخاصى محصلا ومعدولا مثل قولنا \* ليس يمكن أن يوجد الخاصى \* ليس يمكن أن لا يوجد الخاصى \* والطبقة الثانية وهي قولنا واجب أن لا يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الأولى وهي قولنا \* ليس بواجب أن يوجد \* ليس بمتنع أن لا يوجد \* ممكن أن لا يوجد العاوى ويلزمها سلب الممكن الحقيقى محصلا ومعدولا وأما الممكن أن يكون الحقيقى فيلزمه من غير انعكاس الممكن العاوى معدولا ومحصلا وما فى طبقة ثما وهي \* ممكن أن يكون العاوى \* ليس بمتنع أن يكون \* ليس بواجب أن لا يكون \* ممكن أن لا يكون العاوى \* ليس بمتنع أن لا يكون \* ليس بواجب أن يكون

(١) ويناسب كلامنا هذا الخ أي يناسب ما قلناه في التفصيل من السؤال السابق وبقرب منه الكلام فيما يلزم الخ  
(٢) ومقايلاهما كذلك بنما كسان أي قولك « ليس يمكن بالامكان الخاصي أن يكون » يلزمه متعاكسا « ليس يمكن بالامكان الخاصي أن لا يكون » وذلك لان نفيك الامكان الخاصي عن الوجود هو نفيك أن يكون الوجود جائز الطرفين فلا يكون جائز السلب واليجاب معا هو ضروري أحدهما فهو اما واجب أو ممتنع وكلاهما غير ممكن بالامكان الخاصي ويلزم هذا وبعا كسه نفيك بالامكان الخاصي عدم الوجود فانك اذا نفيت العدم الذي يجوز سلبه وايضا به معا فقد حققت إما ما واجب العدم وهو الممتنع أو ممتنع العدم وهو الواجب وهو بعينه ما كان في نفي امكان الوجود الخاصي (٣) وهي واجب أن يوجد الخ أي واجب أن يوجد وممتنع أن لا يوجد وليس يمكن العاى أن لا يوجد وقوله تلزمها الخ فان ما واجب وجوده واستحال عدمه أو نفي عنه العدم بالامكان العاى كان عدمه ليس بواجب وكان هو ليس بممتنع وأمكن بالعاى أن يكون كما هو ظاهر وعلى هذا القياس وقوله ويلزمها أي يلزم الطبقة الاولى سلب الامكان الخاصي الخ (٤) ويلزمها أي ويلزم الطبقة الثانية وقد رسم الشهاب السهروردي لهذه الطبقات لرحا وإنا نقول عنه ان شاء الله مع اصلاح ما وجد فيه من خطأ النسخ

## (الفصل السابع)

في تحقيق الكليتين والجزئيتين في القضايا الموجهة والمطلقة وفيه بيان أن الدوام في الكليات يقتضي الضرورة

اعلم أن القضية الكلية تستدعي مقولا على الكل ولاكلياتها شرائط في جانب الموضوع والمحمول الآن ما يتعلق بالموضوع لا يختلف فيه شيء من القضايا فلنبدأ ببيان شرائط الموضوع ولنضع الموضوع والمحمول شيئا من الحروف كي لا يختص الحكم بما دون مادة فنقول اذا قلنا كل ب ج فلا نعني به الكل جملة ولا الباء الكل ولا معنى قولنا كل انسان كل الناس جملة ولا الانسان الكل بل كل واحد واحد من الناس وليس الحكم على الجملة هو الحكم على الأفراد اذ قد يصح على الجملة ما لا يصح على الأفراد وعلى الأفراد ما لا يصح على الجملة وقد يصح على الكل ايضا من حيث هو كلى ما لا يصح على الجزئيات وقد عرفت هذا فيما سلف ولا نعني به كل ما هو (١) ب من حيث هو ب بل نعني به ما يقال له ب سواء كان ذاته وحقيقته نفس ب أو شيئا آخر ولكن يقال له ب وقد بينا هذا أيضا فيما سلف ولا نعني به أيضا كل ما هو ب دائما بل ما هو ب فقط سواء كان دائما أو غير دائم ولا نعني به ما يصح ويمكن أن

وهذا هو

| ( الطبقة الاولى )<br>متقابلات |                    |                                                                                                          |
|-------------------------------|--------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| متلازمات متغا كسان            | متلازمات متغا كسان | بالضرورة أو واجب أن يكون<br>ممتنع أن لا يكون<br>ليس يمكن العايم أن لا يكون                               |
|                               |                    | ليس بواجب أو ليس بالضرورة أن يكون<br>ليس بممتنع أن لا يكون<br>يمكن العايم أن لا يكون                     |
| متلازمات متغا كسان            | متلازمات متغا كسان | ( الطبقة الثانية )<br>متقابلة                                                                            |
|                               |                    | واجب أن لا يكون<br>ممتنع أن يكون<br>ليس يمكن العايم أن يكون                                              |
| متلازمات متغا كسان            | متلازمات متغا كسان | متقابلات                                                                                                 |
|                               |                    | ليس يمكن أن يكون الخاص<br>ليس يمكن أن لا يكون الخاص<br>هاتان تلزمهما الستة التي في<br>جهتهم ما دون العكس |
| متلازمات متغا كسان            | متلازمات متغا كسان | ليس يمكن أن يكون الخاص<br>ليس يمكن أن لا يكون الخاص<br>هاتان تلزمان الستة التي في<br>جهتهم ما دون العكس  |

(١) كل ما هو ب من حيث هو ب أي الحقيقة من حيث هي لا بقيد كونها كلية أو جزئية أو مجموعة أو منظورا إليها في واحد واحد

يوصف بب بل ماهوب بالنعل ولا نعتي بهذا الفعل الوجود في الاعميان بل سواء كان بالفعل في الاعميان أو في الازدهان فربما لم يكن للشيء وجود في الاعميان أو ربما لم يكن ملتفتا اليه من حيث هو موجود في الاعميان كقولنا كل كرة تحيط بذى عشرين قاعدته مثلثة فيكون قولك كل ب ج كل ماهو ب عند العقل بأنه بالفعل ب كان هذا الفعل في الوجود أو في العقل دائماً أو في وقت أى وقت كان فهذا جانب الموضوع

وأما جانب المحمول فيختلف باختلاف القضايا الموجهة والمطلقة (١) أما في الضروريات بالشرط فالمعتبر ما دامت ذات الموضوع موجودة ولا حاجة لبيان ذلك قيداً في القضية فإذا قلنا كل ب ج فمعناه كل ماهو ب كما وصفناه فهو موصوف بأنه ج دائماً مادام موجود الذات وفي الضروريات المشروطة يتبين شرط الضرورة فيقال كل ماهو ب فهو ج مادام الموضوع موصوفاً بوضع معه ويجوز أن يكون ذلك الوصف دائماً مادام موجود الذات ولكننا لا نلتفت الى دوام الوجود بل الى دوام الوصف كان دائماً مع وجوده أو غير دائم أو يقال مادام محمولا أو بعين الوقت ان كان شرط الضرورة ذلك أو يقال وقتاً دائماً لا بعينه وأما في الممكنات فهو أن يقال كل ماهو ب كما شرطناه في جانب الموضوع فانه يمكن أن يوصف ب ج الامكان الاعم أو الخاص أو الاخص كما ذكرناه هذا اذا صرح بجهة القضية أما اذا لم يصرح بذلك فحكم المحمول هو ثبوته للموضوع من غير زيادة دوام أو غير دوام من كونه في وقت معين أو غير معين أو ثبوته لجميع أحوال الموضوع في وقت واحد أو في أوقات مختلفة لكل وقت بحسبه فان كل هذا زيادة على موجب القضية وهذا هو اطلاق القضية عند قوم فيندرج تحته الضرورى وغير الضرورى فيكون معناه كل ب على الوجه الذى ذكرناه في جانب الموضوع فهو ج دائماً أو غير دائم وقتاً معيناً أو غير معين لكل واحد وقت بحسبه أو يشترك الكل في وقت واحد

وقوم يشترطون في المطلق أن لا يكون الحكم ضرورياً بمعنى مادام الذات موجوداً فيكون اطلاقه بحسب الضرورات المشروطة مع شرط آخر وهو أن لا يندرج تحته مما شرطه ~~كون~~ الموضوع موصوفاً لا مالم يس دائماً اذ لو اندرج تحته لتناول الدائم وغير الدائم فكان المطلق بالمعنى العام وهو الرأى الاول فيكون معنى كل ب ج على مذهبهم أن كل ب كيمفا كان فهو ج لادائماً بل وقتاً دائماً مادام الموضوع موصوفاً بما يوصف به أو مادام المحمول محمولا أو وقتاً آخر معيناً أو غير معين وقوم آخرون وافقوا هؤلاء في شرط أن لا دوام وتخصيص الحكم بوقت ما لكنهم حكموا بأن ذلك الوقت هو الحاضر أو الماضي فيكون حينئذ معنى قولهم كل ب ج كلما وجد في الحال أو في الماضي ب فقد وصف ب ج وقت وجب (٢) وده فيكون المطلق عندهم باعتبار ما حصل من الزمان في الوجود والضرورى باعتبار الزمن الثلاثى والممكنة باعتبار أى وقت فرض من المستقبل فعلى هذا الرأى يجوز أن يصدق قول القائل كل حيوان انسان أذربا قاعه عدم جميع الحيوانات في وقت من الاوقات غ (٣) ير الانسان

(١) والمطلقة أى التى أطلقت عن الجهة فلم تذكر فيها

(٢) وقت وجوده سواء كان الاتصاف ضرورياً مادامت الذات أم لم يكن فيتحقق الاطلاق وان كان المحمول من ذاتيات الموضوع أو من لوازمه ولا يصح ان تقيد القضية بجهة الضرورة ما لم ينظر الى أن ذات الموضوع بأقبة أزلا وأبداً أما لو جاز ان تتعدى في وقت ما فلائى مما يشبث لها بضرورى على هذا الرأى لان الذات ان كانت جائزة لعدم قيامت بها حكمها حكمها

(٣) غير الانسان أى وعند تحقق هذا العدم بالفعل لو قال القائل كل حيوان انسان صدق قوله هذا بالاطلاق لان شمبول الانسان لجميع الافراد الموجودة حال القول او قبله قد وقع في زمن من الماضى أو الحال

ويكون قول القائل كل انسان حيوان غير ضروري بحسب هذا الرأي بل مطلقا ذرعا بعدم نوع الانسان في وقت من الاوقات فلا يكون موجودا وما ليس بموجود دائما فليس بضروري على هذا الرأي

ونحن نخص اسم الاطلاق بالرأي الاول ونسَمِّي الاطلاق بالرأي الثاني أي ما يخرج عنه الضروري وجوديا وبالرأي الثالث وقتيا

وأما تحقيق الكلية السالبة في الجهات فينبغي أن يكون السلب المطلق يتناول كل واحد واحد مما هو موصوف بب كَيْفًا ووصف به تناولا غير مبين الوقت والحال لا يدري أنه دائم أو غير دائم ~~الكن~~ اللغات التي نعرفها تشعر في السلب المطلق بزيادة معنى على هذا وذلك لان اللفظ المستعمل في هذا المعنى في اللغة العربية هو لاشئ من بـج وبالفارسية هيچ بـج نیست فكلاهما يفهمان زيادة معنى وهو أن ج مسلوب عن ب مادام موصوفا بب حتى ان كان شئ موصوفا بب ولم يكن ج مسلوبا عنه كانت القضية <sup>(١)</sup> كاذبة فان شئنا أن نقصر دلالة اللفظ على معنى السلب المطلق دون هذه الزيادة استعملنا له قولنا كل ب ليس ج أو يسلب عنه ج من غير بيان وقت وحال واستعملنا للسلب الوجودي الذي هو المطلق الخاص كل ب يتقى عنه ج نفيًا غير ضروري ولادائم وأما في الضرورة فلا فرق بين اللفظين وكذلك في الامكان الا من الوجه الذي يناء قبل وهو أن قولنا بالضرورة لاشئ من ب ج يجعل الضرورة لعموم السلب وحصره ولا يتعرض لواحد واحد الا بالقوة وقولنا كل ب فبالضرورة ليس بج يجعل الضرورة لحال السلب عن كل واحد واحد

واذا عرفت حال تحقيق الكليتين فقس عليهما الجزئيتين الا في شئ واحد وهو أن دوام السلب والايجاب في الجزئيات قد يكون من غير ضرورة مثل ما يتفق لبعض الناس أن يكون أبيض البشرة مادام موجود الذات وليس بضروري وأما في الكليات فان نفس الضرورة فيها ودوام الحكم في جميع الاحاد <sup>(٢)</sup> لا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وقد ظن بعضهم من هذا أنه لا يكون في الكليات جل غير ضروري وليس كذلك فانه يوجد في الكليات ما يلزم كل شخص منه ان كانت له اشخاص كثيرة <sup>(٣)</sup> اب أو سلب وقتا بعينه مثل ما للكواكب من الشروق والغروب وللنيرين من الكسوف أو وقتا غير معين مثل ما لكل انسان مولود من التنفس وما يجري مجراه وانما وقع هذا الظن بسبب ظن آخر وهو أنهم اعتقدوا أن الحل في الكليات يكون دائما ولا شك أن الدائم في الكليات ضروري فانتجوا من ذلك أن

(١) كانت القضية كاذبة هذا معنى يرشده اليه الذوق الصحيح الدقيق ويبين بان لاشئ أو هيچ الفارسية ليس فيها دلالة على ذات الموضوع الا بالقوة كما سيذكر المصنف بعد أسطر وانما هي للنفي الصرف وتسوير وهو ما يعنيه فيما بعد بعموم السلب وحصره فكان النفي معلقا بالوصف مباشرة فيلزمه فاذا قلت مثلا لاشئ من المصاب بذات الجنب بساعل أفدت بعبارة أنك في السعال متعاقر بعروض ذات الجنب فهو يلزمه وبعبارة أخرى ان المصاب في جميع أحواله نبي فاذا قلت لاشئ منه بساعل فقد سلبت السعال عنه في كل حال من أحوال كونه مصابا فتكون القضية كاذبة لانه يسعل بالضرورة في بعض كونه مصابا وانما ينبئ عنه السعال في بعض أحواله بخلاف كل مصاب فليس بساعل وهو ظاهر (٢) فلا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وذلك يكاد يكون بداهيا فان من يحكم حكما كليا دائما لا يفرق الذات لافي ماض ولا حال ولا مستقبل لا بد أن يكون قد بني حكمه على الحكم بالزوم والافكيك يحكم بالدوام في المستقبل وهو غير حاكم بلزوم المحكوم به وانما يتصور ذلك في علم واحد وهو علم الغيوب وهو لا يدخل في موضوع علم المنطق ثم ان الدوام لا يكون الا لاشئ اقتضاه في ذات الموضوع أو خارج عنه فيستلزم الضرورة حتما

(٣) ايجاب أو سلب فاعل يلزم وكل شخص مفعوله المقدم اي في الكليات ما يلزم الايجاب والسلب كل شخص منه لكن في وقت معين أو غير معين



المحل في الكليات ضروري لكن الصغرى خطأ فإنه قد يوجد جد في الكليات ما هو لكل واحد منها وقتاً ما كما بيناه

واعلم أنه قد يوجد جد محل ضروري لبعض جزئيات كلى غير ضروري لبعض فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة مادام ذلك البعض موجودا وبعضها متحرك بوجود غير ضروري وبعضها بامكان غير ضروري وليس حكمتنا بضرورة الحركة لبعض الاجسام بسبب دوامها فاننا قد بينا أن الدوام في الجزئيات لا يجعله ضروريا بل عرفيا أولا مستحقا (١) الحركة من جهة طبيعته النوعية فحكمتنا بضرورتها لذلك

واعلم أن قولنا ببعض ب ج يصدق وان كان ذلك البعض موصوفاً بـ ج في وقت متالا غير وكذلك تعلم أن كل بعض اذا كان بهذه الصفة صدق ذلك في كل بعض واذا صدق الايجاب في كل بعض صدق في كل واحد فتمت (٢) لم من هذا أنه ليس من شرط الايجاب المطلق عموم كل عدد في كل وقت

واعلم أن أعم القضايا هي القضية الممكنة بالامكان العامي فانها تشمل الموجود من الضروري وغير الضروري ومالم يس ع وجودهما هو جائز الوجود فهو أعم من المطلق العام لان المطلق لا يتناول الا الموجود والممكن الخاص أعم من المطلق الوجودي اذ يتناول الموجود الغير الضروري وغير الموجود مما هو جائز الوجود والوجودي لا يتناول الا المطلق (٣) وجود الغير الضروري

واعلم أن القضية المطلقة ليست من جملة ذوات الجهات فقد بينا أن الجهة لفظة زائدة على الموضوع والمحمول دالة على الضرورة أو أن لا ضرورة فاذا دخلت القضية عن تيك اللفظة لم تكن موجهة فان عن بعضهم بالجهة كل حالة للقضية حتى خلوها عن تيك اللفظة فلا نزاع معه ولكن لا يكون مناقضاً لئنا فإنه يعني بالاطلاق والجهة غير ماعينناه وأما اذا صرح بلفظة الاطلاق والوجود فيجوز أن نصير القضية موجهة على قياس قولنا أيضاً

## (الفصل الثامن)

### في التناقض

والتناقض نوع من التقابل الذي ذكرناه في الفن الثاني من المقالة الاولى وهو اختلاف قضيتين بالسلب والايجاب بحيث يلزم عنه لاذاته أن تكون إحداها صادقة والاخرى كاذبة وانما تكونان كذلك اذا اتفقت القضيتان في الموضوع والمحمول لفظاً ومعنى وانفقتا في الكل والجزء والقوة والفعل والشرط والاضافة والزمان والمكان أما اذا اختلفتا في شيء من هذه الاشياء لم يجب أن تقتضيا الصدق والكذب مثل أن تختلفا في الموضوع فقبل العين مبصرة وعن بالعين هذا العضو المبصر وقبل العين ليست بمبصرة وعن به الذهاب لم تنافض بل صدقتا جميعاً أو تختلفا في جانب المحمول فقبل زيد

(١) أولاً مستحقاه معطوف على عرفيا أي ان الدوام في الحكمة الجزئي إمام بني على العرف كالحكمة بآبيض البشرية دائماً على بعض الناس أو مبنى على العلم بعلة الحركة في الجسم المتحرك وأنها علة لازمة لدائه

(٢) فتم لم أنه ليس من شرط الخ يريد أنه اذا صدق قولك بعض الانسان متنفس اذا كان النفس ثابتاً لذلك البعض وقتاً ما قبل الحكم أو حاله أو بعده بدون تحديد وصدق ذلك في كل بعض على النحو المتقدم تبعه صدقه في كل واحد من الافراد كذلك فاذا حكمت في كلية مطلقة بأن كل انسان متنفس كان ذلك متناولاً لما قبل الحكم وحاله وبعده وصدقته القضية ولا يشترط أن يكون العموم للجميع في وقت واحد حتى يكون تنفس كل واحد مع تنفس الاخر فيم العدد في كل وقت من أوقات التنفس

(٣) الا الموجود الغير الضروري هذا على اصطلاح المصنف حيث خص الوجودي بما لا ضرورة فيه

عدل وعنى به العادل وقيل ليس بعدل وعنى به العدل لم تتناقضا فقد تصدقا جميعا أو تختلفا في الجزء والكل فقيل الزنجي أسود وعنى به في بشرته وقيل ليس بأسود وعنى به في لجمه واسنانه صدقتا أو تختلفا في الاضافة فتيل فلان عبد وعنى به أنه عبد الله وقيل ليس بعبد وعنى به أنه ليس بعبد الانسان صدقتا أو تختلفا في القوة والنعل فقيل الخمر مسكرة وعنى به في القوة وقيل ليست بمسكرة وعنى به في الفعل لم تتناقضا أو تختلفا في الزمان فقيل النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى بيت المقدس وعنى به قبل تحوّل القبلة وقيل لم يصل الى بيت المقدس وعنى به في زمان بعد تحوّل القبلة صدقتا ولم تتناقضا أو تختلفا في المكان فقيل زيد متحرك وعنى به على الارض وقيل ليس زيد متحرك وعنى به على النلك لم تتناقضا أو تختلفا في الشرط فقيل الأسود جامع للبصر وعنى به مادام أسود وقيل ليس بجامع للبصر وعنى به اذا زال عنه كونه أسود لم تتناقضا

واذا كانت القضيتان مخصوصتين كفي في تناقضهما هذه الشرائط المذكورة وأما اذا كانتا محصورتين زاد شرط آخر وهو اختلافهما بالكيفية أعني بالكيفية والجزئية كما اختلفتا في الكيفية أعني في الايجاب والسلب فان اتفقتا في الكيفية جاز اجتماعهما في الصدق والكذب أما المجتمعتان في الكذب فكما الكليتين في مادة الماء (١) كن وتسميان متضادتين مثل قولنا كل انسان كاتب لاشئ من الناس بكاتب فانهما جميعا كاذبتان وانما سميتا متضادتين لان الضدين لا يجتمعان معاً في الوجود وقد يرتفعان معا ويكذبان معاً في القول أيضا كما تقول زيد أبيض زيد أسود ولا يجتمعان في صدق القول البتة فهاتان القضيتان أيضا المجتمعتان في الكذب ولم يتصور اجتماعهما في الصدق مثل الاضداد في نفس الامر سميتا متضادتين وأما المجتمعتان في الصدق فكالجزئيتين في مادة الممكن وتسميان داخلية (٢) تحت التضاد مثل قولنا بعض الناس كاتب ليس بعض الناس كاتباً فانهما جميعا صادقتان نعم الكليتان المختلفتان في الكيفية المتفقتان في الكمية تقسمان الصدق والكذب في مادة الواجب (٣) والممتنع والموجبة في الواجب متعينة للصدق والسالبة فيه للكذب والسالبة في الممتنع متعينة للصدق والموجبة فيه للكذب ولكن هذا الاقسام ليس لنفس القول بل لاجل المادة فان ما يكون لنفس القول لا يختلف باختلاف المواد والمهملتان لما كانتا في قوة الجزئيتين فلا تناقض بينهما ما اذ تصدقا معاً مادة الممكن كالجزئيتين والقضيتان المتفقتان في الكيفية المتخالفتان في الكمية وتسميان متداخلتين (٤) تصدقا معاً في الواجب ان كانتا موجبتين كقولنا

(١) في مادة الممكن انما كذب الكليتان في مادة الممكن لانهما ممكنان أن يثبت المحمول وأن لا يثبت لا يمكن أن تصدق الكمية القائلة بعناها كل ما لو وجد كان موضوعاً فهو لو وجد كان المحمول لانه قد يحدو ولا يكون المحمول ولا القائلة كل ما لو وجد كان الموضوع فليس بالحمول لانه يمكن أن يكون المحمول ولتحقق السلب في بعض الافراد مع الاولى والايجاب في بعضها مع الثانية

(٢) داخلتين تحت التضاد انما سميتا بذلك لانهما لما خرجتا من المتناقضتين اصدقهما كانتا منزلة الكليتين اللتين خرجتا من التناقض لكذبهما وان كان الشبه بالضدين موجودا في الكليتين دون الجزئيتين لان الضدين لا يصدقان في القول على شئ واحد وأفضل عندي أن يقال انه لما كان صدق الجزئيتين في الحقيقة مبنياً على أن الافراد التي ثبت لها المحمول هي غير الافراد التي سلب عنها وان كان العنوان واحدا فلم يخرج بذلك عن حال الضدين فانهما يصدقان معاً في مختلف الافراد الموضوعه لكل منهما ولذلك بقيتا داخلتين تحت التضاد فقد كان كذب الكليتين لاتحاد الموضوع وصدق الجزئيتين لاختلافه في الحقيقة فحكمهما هو بقية حكم الضدين

(٣) في مادة الواجب والممتنع كما تقول في الاول كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحيوان فالموجبة صادقة والسالبة كاذبة وتقول في الثاني كل انسان حجر ولا شئ من الانسان بحجر فالسالبة صادقة والموجبة كاذبة

(٤) متداخلتين لان الجزئية منهما داخلية في الكلية

كل انسان حيوان بعض الناس حيوان وتكذب ان في الممتنع كقولنا كل انسان حجر بعض الناس حجر وان كانتا سالبتين صدقتا في الممتنع كقولنا لاشئ من الناس بحجر ليس بعض الناس حجر وكذبنا في الواجب كقولنا لاشئ من الناس بحجر ليس بعض الناس حيوانا وأما في الممكن فتصدق أقسمتا الصدق والكذب لكن الص (١) نادق في الموجبتين والسالبتين جميعا الجزئية دون الكلية وهذا الاقتسام أيضا للمادة للنفس القول

فخاصل الامر في التناقض أن المخصوصتين يكفى في تناقضهما اختلافهما في السلب والايجاب بعد اتفاقهما في كل شئ سوى الايجاب والسلب وفي المحصورات يشترط مع اختلافهما في السلب والايجاب اختلافهما في الكلية والجزئية أما الشرائط الأخر فلا خلاف فيها بين الخصوص والحصر وإذا روعيت هذه الشرائط في التناقض عرف أن نقيض كل قضية واحد لان المحمول الواحد في موضوع واحد بجهة واحدة وسور واحد لا يمكن أن يسلب مرتين أو يوجب له مرتين اللهم إلا أن يختلف شئ من ذلك فيكون لكل واحد من المتعلقات سلب وإيجاب آخر ولما كان اتحاد الزمان شرطاً في المتناقضتين وفي رعاية اتحادهما بالحقيقة في المطلقات والموجهات عسر اضطررنا الى التنبيه على نقيض كل واحدة من القضايا المطلقة والموجهة

أما المطلقة ففي المشهور أن لها نقيضا من جنسها والحق يأباه فالموجبة الكلية منها نقيضها السالبة الجزئية الدائمة لان الحمل في المطلق اذا جاز أن يكون دائما وغير دائم معين الوقت وغير معين تشترك أشخاص الموضوع في وقت واحد أو لا تشترك بل لها أوقات مختلفة جاز أن يكون الايجاب غير دائم والسلب كذلك ولا يكون زمان أحدهما زمان الآخر فلا يتقاسمان الصدق والكذب بل ربما صدقتا جميعا فنقيضها اذن هو ما يشتمل على كل زمان يجوز أن يتناوله المطلق وذلك إما الدائم أو الضروري والضروري لا يصلح لذلك لانه ربما كانت الموجبة كاذبة وكان كذبها بسبب أن المحمول مسلوب عن بعض جزئياته بالاتفاق والام (٢) كان الاخص دائما وهذا الكذب لا يرتفع بالسلب الجزئي الضروري بل يكون هذا السلب كاذبا أيضا اذا كان الصدق في السلب الجزئي الممكن كما فرضناه فلا بد من أن يكون السلب على وجه يرفع الايجاب المطلق ويصدق على هذا السلب الممكن وذلك هو الدائم والدائم في الجزئيات لا يجب أن يكون ضروريا وان كان لا يمنع منه كما بيناه والسالبة الكلية المطلقة نقيضها الموجبة الجزئية الدائمة والموجبة الجزئية المطلقة نقيضها السالبة الكلية الدائمة وفي هذا من الاشكال ما ليس في الكلية الموجبة لانا قد رأنا أن كذب (٣) اربعاً يكون بسبب كون الحمل مسلوبا عن البعض دائما بالامكان الاخص وهذه لا تكذب بهذا التقدير فان السالبة الجزئية الممكنة

(١) الصادق الجزئية دون الكلية وذلك كما نقول بعض الناس كاتب كل الناس كاتب فالجزئية صادقة والكلمية كاذبة ونقول بعض الناس ليس بكاتب لاشئ من الناس بكاتب فالجزئية صادقة والكلمية كاذبة

(٢) والامكان الاخص الخ تقدم أن الامكان الاخص هو ما لا تكون معه ضرورة كما لدى في ثبوت الكتابة للانسان مثلا وقد تقدم أيضا أن الدوام في الجزئيات لا يقتضي ضرورة فيجتمع مع الامكان الاخص ولهذا يصدق في مادة الامكان ثبوت الكتابة للانسان بعض الانسان ليس بكاتب دائما مع كذب كل انسان كاتب بالاطلاق ولكن لا يصدق مع كذب هذه الكلية بعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة لان في الكتابة ثبوتها عن كل فرد من الانسان انما هو بالامكان الاخص

(٣) ان كذبها أى كذب الموجبة الكلية وقوله وهذا أى الموجبة الجزئية المطلقة وقوله بهذا التقدير أى تقدير السلب عن البعض دائما بالامكان الاخص

لا تكذب الموجبة الجزئية المطلقة ولو قدرنا كذبها بسبب كون الحمل مسلوبا عن السكك دائما بالامكان كان على خلاف ما قدمناه فاننا بينا أن الدوام في السككيات لا يكون الا ضروريا فتحصل من جميع هذا أن نقيض هذه هي السالبة السككية الضرورية لكننا وان كان كذلك فاما اذا جعلناها داءة صدقت على الضرورة أيضا فان السلب السككي الدائم لا يكون الا ضروريا والسالبة الجزئية المطلقة نقيضها الموجبة السككية الداءة

وأما نقيض الموجبة السككية (١) الوجودية فالجزئية السالبة للوجود وهي قولنا ليس بالوجود كل ب ج وسالبة الوجود غير السالبة الوجودية كما عرفت واذا كذبنا الموجبة السككية الوجودية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها لان الحق هو الايجاب الضروري لا الوجودي في السكك أو البعض وربما كذبت لان الحق سلب ضروري في السكك أو البعض وربما كذبت لان الحق كون ج مسلوبا عن بعض ب دائما بالامكان والسلب الضروري والممكن يشتركان في السلب الدائم وكذا الايجاب الدائم والضروري يصدق عليهما الايجاب الدائم ولكن هذه الايجابيات والسلب لا تشتركان في عبارة تعميمها لافي سلب الوجود فتقيضها الجزئية السالبة للوجود وهي ليس بالوجود كل ب ج ويلزمه بعض ب لما ضروري دأئله ايجاب ج أو سلبه عنه كذلك أوداء (٢)

وأفضل المتأخرين هم في الاشارات بأن له الايجاب أو السلب ضروري وقد توافق النسخ التي شاهدناها على هذا والحق ما ذكرناه وأما السالبة السالبة الوجودية فتكذب لما لان الصدق لايجاب ضروري في السكك أو البعض أو ايجاب دأئله في البعض غير ضروري أو سلب ضروري في السكك أو البعض ولا نجد هذه القضايا ايجابا واحدا تشترك فيه كما كان يوجد هناك سلب واحد وهو سلب الوجود فلا بد من أن نقول نقيضها ليس بالوجود لاشئ من ب ج ويلزمه بعض ب لما دأئله ايجاب ج أو سلبه عنه بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج بالوجود قولنا ليس بالوجود شئ من ب ج

(١) السككية الوجودية تقدم أنه سمي بالوجودية ما كان الحكم فيها خالبا عن الضرورة مادامت ذات الموضوع بأن يكون الثبوت مشروطا بعدم الدوام وهو ما يسميه قوم بالمطلقة غير أن المصنف راعى في تسميتها بالوجودية شرط أن لا تكون شاملة لما فيه ضرورة ذاتية فاذا راعيت أن الدوام في السكك يستلزم الضرورة عند فكله اشتراط أيضا أن لا يكون في السككية الوجودية دوام فتكون السككية الوجودية عند قد عرفت بالدوام واللا ضرورة فيكون كذبها لما لضرورة الايجاب في السكك أو البعض أو لضرورة السلب كذلك أولان السلب صادق في البعض دائما وان لم يكن ضروريا لان الدوام في الجزئي لا يستلزم الضرورة وان كان لا ينافيها ولما كان صادق السكك يستلزم صدق الجزئي ولا عكس كما هو معلوم ونقيض السككية لا يكون الاجزئية كان نقيض الوجودية على اصطلاح المصنف مستلزما لأحد أمور ثلاثة إما ضرورة الايجاب في البعض أي الضرورة الذاتية وهي تستلزم الدوام وإما ضرورة السلب كذلك وإما دوام السلب وان لم يكن ضروريا بل كان ممكنا فهو مدين ثلاثة لا بين اثنين كما ترى ويكون نقيضا للوجودية على أنها شاملة للوجودية الداءة والوجودية اللا ضرورة في اصطلاح غير المصنف

(٢) أوداء أي أو مسلوب عنه ج دائما في التعبير تساهل بتغفل ظهور المعنى وفي هذا الموضوع قد أتى المصنف بالامور الثلاثة التي يتردد فيها الازم نقيض الوجودية وسيكتفي في السالبة بانين فقط الدوام في الايجاب على أنه شامل للضروري وغيره والضرورة في السلب

(٣) بالضرورة مرتبط بالسلب أما الايجاب فهو دأئله - واء كان ضروريا أو ممكنا بالامكان الاخص كما أشرنا الى ذلك قبل

بل (١) إما كل ب ج بالضرورة أو ج مسلوب عن كله دائما ونقيض قولنا ليس بعض ب ج هو كل ب دائما ج أوليس ج بالضرورة

وبهذا التحصيل الذي ذكرناه نعرف أن الدائم لا بد له من إرادته في لازم نقيض المطلقة العامة والوجودية ولكن في المطلقة العامة بـ (٢) في إرادته في الأصل بنفسه بخالفها في الكيفية وأما في هذه فليس هو بنفسه النقيض بل لازم النقيض ثم يكون مرددا بين ما يوافقها وما يخالفها في الكيفية ولما كان اللازم في المطلقة العامة غير مردد تعين ذكره وإما فيما يخالفها في الكيفية الذي هو اللازم بلاتردد وأما في هذه فلما تردد لازم نقيضها بين الموافق والمخالف فلا بد من ذكره فيما يخالفها وما يوافقها لافيا بما يخالفها فقط

وأما القضايا الوقتية فمعرفة نقيضها سهله لتعـ (٣) ين الوقت فيها وهو ما حصل من الزمان أعنى الحاضر والماضي فیتعين الزمان الحاصل فيه السلب والایجاب جميعا

وأما القضايا الضرورية التي لا شرط فيها فقولنا بالضرورة كل ب ج نقيضه ليس بالضرورة كل ب ج بل يمكن أن لا يكون كل ب ج لانا اذا كذبنا الموجهة الضرورية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها لان الحق هو الايجاب الوجودي أو ما يمكن أو كان كذبها لان الحق هو السلب الضروري وتشترك الثلاثة في السلب الممكن العاظمي وقد ينما من قبل في المتلازمات أن قولنا ليس واجب أن يكون يلزمه يمكن أن لا يكون بالمعنى العاظمي وقولنا بالضرورة لاشئ من ب ج نقيضه الحقيقي ليس بالضرورة لاشئ من ب ج بل إما بالامكان الخاص ج مسلوب عن بعض ب أو موجب عليه

(١) إما كل ب ج الخ أي كل واحد واحد من ب اما أن يكون ج بالضرورة أو دائما واما أن لا يكون ج دائما حق يتناقض بعض الجسم حيوان لا دائما وهو معنى الوجود عند المصنف مع النقيض المردد فان لم يردد بين كل واحد كذب الأصل الجزئي والنقيض المردد بين كليتين

(٢) يكفي إرادته في الأصل أراد من الأصل النقيض نفسه وحاصل ما قلناه أن الدوام لا بد من ذكره في لازم نقيض المطلقة العامة والوجودية غير أن بين ذكره في كل من النقيضين فرقا في المطلقة العامة الكلية نحو كل حيوان متحرك بالارادة تقول اذا أردت أن تناقضها ليس كل حيوان متحرك بالارادة دائما ويكون الدوام قيدا للسلب أو تقدم الدوام على النفي للتنصيص فهذه القضية السالبة هي نفس نقيض تلك الكلية الموجهة وهي قضية جزئية مسورة بسور جزئي مصطلح عليه كما ترى فان من أسوار الجزئية ليس كل أيضا ويمكنك الاستكفاء بذلك الدوام في النقيض نفسه كما رأيت بدون ذلك لازم النقيض ويجوز أن تأتي بدل ليس كل الذي هو النقيض بل لازمه وهو بعض الحيوان ليس متحرك بالارادة دائما وهو لازم غير مردد فتلحق الدوام بالقضية التي تخالف الموجهة في الكيف وأما في الوجودية فالتصرف يختلف فانك لو قلت كل حيوان متنفس بالوجود فالتنقيض هو قولك ليس بالوجود كل حيوان متنفس ولا يسوغ لك أن تفيد هذا السلب نفسه بالدوام فحسب لان مجرد التقييد به لا يكفي في التنصيص على جهات المناقضة لان من جملتها ضرورة الايجاب ولا يمكن استفادتها من قيد الدوام الملحق بالسلب في النقيض فلا يكون الدوام هو النقيض نفسه بل هو لازم من لوازم النقيض يذكر مع الضرورة فلا بد حينئذ من ذكر لازم النقيض مع التردد ولا يمكن الاستكفاء بتقييد السلب بالدوام \* ويجوز أن يراد من الأصل أصل القضية التي يراد منها قضيتها لانها هي بنفسها مذكورة في قولك ليس كل حيوان متحرك غاية الامر أنها تخالفت في الكيف ولذلك قال يكفي إرادته في الاءل بنفسه بخالفها في الكيفية التي يراد منها قضيتها في الكيفية والأصل مع الخلف في الكيفية هو نفس النقيض ومن هذا يمكنك أن تعرف ما يقال في السالبيين المطلقة والوجودية من نحو ما سبق

(٣) لتعين الوقت فيها الخ وهو على اصطلاح المصنف الماضي أو الحاضر وهو معنى الاطلاق عند قوم كاسبق المصنف ذكره وخصه هو باسم الوقت وما على مر بدا استخراج النقيض سوى أن يضم الى الشروط العامة في التناقض ذكر الزمان الذي كان الايجاب فيه وجعله زما بالسلب فاذا قلت كل انسان فهو مولود أي في الماضي فنقيضه بعض الانسان ليس بمولود في الماضي بل كان انسانا في الزمن الماضي غير مولود

بالضرورة ويدخلان تحت قولنا يمكن أن يكون بعض ب ج الامكان الأعم وقوانا بالضرورة بعض ب ج نقيضه ليس بالضرورة شيء من ب ج ويلزم<sup>(١)</sup> يمكن أن لا يكون شيء من ب ج الامكان الأعم وقولنا بالضرورة ليس بعض ب ج نقيضه بالحقيقة ليس بالضرورة ليس بعض ب ج ويلزمه يمكن أن يكون كل ب ج الامكان الأعم

وأما الضروريات المشروطة فالمشروطة بشرط اتصاف الموضوع بما وصف به قد عرفت انقسامها الى ما يدوم المحل بدوام كون الموضوع موصوفاً بما وصف به والى ما لا يدوم ولكن لا يشبه<sup>(٢)</sup>ت الاعند اتصاف الموضوع بهذا الوصف والتي يدوم محولها مادام الموضوع موصوفاً به قد يكون اتصاف موضوعها بذلك الوصف مادام موجودا وقد لا يكون مادام موجودا بل يعرض ذلك الوصف ويؤول والذات باقية فأخذت القضية على وجهه يم هذين القسمين الآخرين وذلك الوجه هو دوام المحول (٣) مادام الموضوع موصوفاً كان ذلك الوصف دائماً أو غير دائم فنقيض الكليلة الموجبة منها وهي كل ب مادام ب هو ج ليس كل ب مادام ب فهو ج بل (٤) إما أن لا يكون ج أو يكون وقتان أو قات كونه ب دون وقت ونقيض لاشئ من ب ج مادام ب ليس لاشئ من ب ج مادام ب بل بعض ب إماماً<sup>(٥)</sup> مادام ب هو ج وإما وقتان أو قات كونه ب هو ج ونقيض بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب مادام ب موصوفاً ب ج بل إما أن لا يكون ج أو يكون وقتاً دون وقت ونقيض ليس بعض ب ج مادام ب كل ب مادام ب إماماً<sup>(٦)</sup> ج وإما وقتاً

وان أخذنا الموضوع بحيث لا يدوم اتصافه بذلك الوصف ولكن المحول دائماً دوام ذلك الوصف فنقيض الكليلة الموجبة منها وهي كل ب مادام ب فهو ج ليس كل ب إماماً يكون ج مادام موصوفاً

(١) ويلزمه يمكن أن لا يكون شيء الخ وهذا اللازم هو السالبة الكليلة الممكنة العامة التي يذكرونها في نقيض الموجبة الجزئية الضرورية التي بصوغونها هكذا لا شيء من ب ج بالامكان العام وعلى ذلك تقيس في صوغ النقااض وتطبق ما يذكره في النقيض على ما يذكره غيره فان المصنف يعتبر في تقريره تحقيق معنى التناقض غير مبال بالصيغ مشهورة أو غير مشهورة

(٢) لا يشبه الاعند اتصاف الخ كما في قولك كل مجنوب يسعل بالضرورة حال كونه مجنوباً

(٣) مادام الموضوع موصوفاً الخ هذه هي المشروطة العامة التي هي أعم من الضرورية المطلقة

(٤) إما أن لا يكون ج أي بعض ب إماماً لا يكون ج بالامكان العام في جميع الاوقات أو في جميع اوقات كونه ب أو لا يكون ج مادام ب بل يكون ج في بعض اوقات الوصف دون بعض ويم الجميع الحينية الممكنة وهي بعض ب ليس ج بالامكان العام حين هو ب لانه ان صدق الساب في جميع الاوقات أو جميع اوقات الوصف أو في بعض اوقات صدقت الحينية لان المحمول قد سلب عن الموضوع في بعض اوقات اتصافه بالموضوع على كل حال من هذه الاحوال ولهذا قل الجمهور ان نقيض المشروطة العامة هو الحينية الممكنة

(٥) إماماً مادام ب هو ج الخ والدوام هنا مكافئ عام لان القضية تجزئية وبقية الكلام تعرفه مما قلنا في الموجبة

(٦) إماماً ج وإما وقتاً هذا هو لازم النقيض والنقيض الحقيقي هو أن تدخل حرف السلب على القضية الاصل فتقول ليس بالضرورة أو دائماً بعض ب مادام ب ليس ب ج واللازم الذي ذكره المصنف يصاغ في حينية ممكنة موجبة وهي كل ب فهو ج وقت كونه ب بالامكان العام ومآله المصنف في نقيض المشروطة يشمل المشروطة العامة والعرفية العامة فانه لم يعتبر سوى الدوام وهو عنده يلزم الضرورة في الكميات سواء كان الدوام مشروطاً أو غير مشروط فانه يستلزم ضرورة بحسبه غير مشروطة ان كان غير مشروط ومشروطة ان كان مشروطاً

بعروض ب له بل إماماً<sup>(١)</sup> لا وإماماً في وقت البتة أوفي بعض أوقات كونه ب وإماماً في غير وقت كونه ب بل في وقت له آخر ونقيض قولنا لشيء من ب ج مادام ب ليس لشيء من ب مادام موصوفاً ب ب عارض له ج بل إماماً مصلوباً عن كله أوعن بعضه أوموجب كذلك أووَقْتاً من أوقات كونه ب يوجب له ج أو يُسَلَب عنه وقتاً آخر غير وقت كونه ب ونقيض قولنا بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب انما يكون ج مادام موصوفاً ب ب عارض<sup>(٢)</sup> له ب بل إماماً أولاً في وقت البتة أوفي بعض أوقات كونه ب وإماماً في غير وقت كونه ب بل في وقت آخر ونقيض قولنا ليس بعض ب ج مادام ب ليس ج مصلوباً عن بعض ب مادام ب عارضاً له بل إماماً مصلوباً عن كله دائماً أوفي وقت آخر غير وقت كونه ب أوموجب لكلاً دائماً أووَقْتاً من أوقات كونه ب وأما الضروريات المشروطة بشرط وقت سواء كان ذلك الوقت من أوقات انصاف الموضوع بالوصف الذي وضع معه أووَقْتاً آخر فلا يخلو إما أن يكون ذلك الوقت معيناً أو غير معين فان كان معيناً فطريق أخذ النقيض فيها أن يقصد قصد ذلك الزمان بعينه في القضيتين وان لم يكن الزمان معيناً فنقيضها كنعقوض الوجودي لا غير وأما ما شرطه دوام المحمول فلا فائدة في أخذه نقيضها ولا خفاء بكذب السالبة فيها فانك اذا قلت كل انسان ماش بالضرورة مادام ماشياً وقلت في النقيض ليس بالضرورة كل انسان ماشياً مادام ماشياً بان كذب السالبة لا محالة وأما القضايا الممكنة فقولنا كل ب ج بالامكان العامى نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج بذلك المعنى ويلزمه بالضرورة ليس بعض ب ج وتعرف نقائص الباقيات<sup>(٣)</sup> من نفسك وقولنا كل ب ج

(١) بل إماماً الخ أراد المصنف أن يأتي بجميع الصور المتصورة في لازم النقيض الحقيقي للشرطة المفروض فيها لا دوام الوصف المعروفة بالشرطة الخاصة أو العرفية الخاصة عند الجمهور فاذا قلت كل انسان حيوان مادام انساناً لا دائماً كذب هذا الإيجاب الكلي إماماً أن يكون كل انسان حيواناً دائماً أو بعضه حيواناً دائماً أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان دائماً أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان وقت كونه انساناً أو يكون كله أو بعضه حيواناً في وقت آخر غير وقت كونه انساناً ولوجه المصنف بنظم الكلام على هذا الوجه لئلا يكون أوضح ولكن وقع في عبارته التشويش الموجب للالتباس فقوله إماماً أي ثبت له ج دائماً في الكل أو البعض وقوله وإماماً في وقت البتة أي ينفي ج عن الكل أو البعض في جميع الأوقات فيكون السلب الكلي أو الجزئي دائماً وقوله أوفي بعض أوقات كونه ب أي يسلب عنه ج كلاً أو بعضاً في بعض أوقات الخ وقوله وإماماً في غير وقت الخ أي وإماماً أن يثبت ج لذات ب كلاً أو بعضاً في وقت آخر غير وقت كونه ب على أن هذه الصورة الأخيرة وان كانت من صور كذب الأصل إلا أنه لا حاجة إلى التصريح بها في لازم النقيض لأنها داخلية في التي قبلها دخلت قريباً وهي صورة السلب وقت ثبوت وصف الموضوع ولزوم النقيض على ما جاء به المصنف قد استوفى جميع الصور في تناقض مع الأصل لا محالة إلا أن الجمهور راعوا الاختصار فاستقروا بنقيض الجزأين على التريديد فطر بقتة أدق وأحوط وطريقتهم أيسر وأخصر وبهذا نفهم ما قال في السالبة

(٢) عارضاً له ب توضيح لقوله موصوفاً ب ب وقوله بل إماماً الخ تقول فيه ما مر بعينه في الموجبة الكلية إلا أن الجمهور همها لم يكتبوا في لازم نقيض الجزئية بنقيض الجزأين على أن يكون التريديد بينهما كما هو في لازم نقيض الكلية بل قالوا لا بد أن يكون التريديد بين النقيضين في كل واحد واحد حتى لا يكذب الأصل ولزوم نقيضه في نحو قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً فان هذا الأصل كاذب ويكذب قولك كل جسم حيوان دائماً ولا شيء من الجسم بحيوان دائماً أما قولت كل واحد واحد من أفراد الجسم إماماً أو ليس بحيوان دائماً كان قولك هذا صادفاً

(٣) الباقية أي من قضايا الممكن العامى وهي السالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية

بلاامكان الخاصى نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج ويلزمه إما ممتنع أن يكون أو واجب أن يكون ولا يتعين أحدهما وقولنا لشيء من ب ج بهذا الامكان نقيضه ليس بالامكان لشيء من ب ج بل إما بالوجوب أو بالامتناع ويصدق لاحتماله حينئذ بعض ب ج بالضرورة وليس بعض ب ج بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج بهذا الامكان ليس بالامكان لشيء من ب ج بل إما ضرورى أن يكون أو ضرورى أن لا يكون ونقيض قولنا ليس بعض ب ج بهذا الامكان ليس يمكن أن لا يكون بعض ب ج بل إما ضرورى ايجابه كله أو سلبه عن كله وهذا تمام القول فى التناقض

## ( الفصل التاسع )

### فى العكس

وهو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله أما الكمية فلا يجب أن تبقى كما كانت فلنبدأ بالمطلقات ومنها بالسالبة الكلية وقد ظن أنها تنعكس مثل نفسها فى الاطلاق واحتج لذلك بأن قيل اذا صدق قولنا لشيء من ب ج صدق لشيء من ج ب ولا فليصدق نقيضه وهو بعض ج ب إما مطلقا على رأيهم أو دائما على التحقيق فليعلم (١) ان ذلك البعض فهو بعينه ج وب فيكون باء ما ج وقد قلنا لشيء من ب ج هذا خلف وقد عرفت فيما تقدم أن لا تكاذب بين السلب الكلى المطلق والايجاب المطلق وان كان كليا فكيف اذا كان جزئيا فانه يصدق بالاطلاق لشيء من الانسان بضاحك مع أن كل انسان ضاحك أى الضحك بالفعل فضلا عن صدقه مع بعض الانسان ضاحك فليس ما ادعوه خلافا بخلاف القضية (٢) التى لزمنا بعد التعيين وهى قولنا باء ما ج ليست دائمة فنناقض السالبة الاولى الموضوع صدقها فانك قد عرفت أنا اذا قلنا بعض ج ب أو كل ج ب فنعنى به أن كل ما يقال له ج دائما أو غير دائم فاذا لم يشترط الدوام فى جانب الموضوع فيكون معنى قولنا بعض ج ب دائما أن بعض ما يقال له ج دائما أو غير دائم فهو ب دائما فاذا عينا ذلك البعض كان ذلك البعض بعينه دائما ب وموصوفا بكونه ج مطلقا لا يدري أنه دائم أو غير دائم فيكون باء ما ج مطلقا بشرط الدوام ولا تناقض السالبة الاولى

(١) فليعلم ذلك البعض لما كانت القضية الجزئية موجبة كان صدقها بوجود الموضوع وتحقيقه فيصح حينئذ تعيينه تعيينا صحيحا واحتج الى تعيينه لتحقيق ثبوت الوصفين معاله لان ما ليس بعينه لا يثبت الذهن عليه بالتحقيق وتعتبر به القروض فبعد التعيين يرفع كل اجهام فى ثبوت الوصفين له ولا يمكن بعد ذلك أن يفرض عند العكس وهو بعض ب ج الذى هو نقيض الاصل ان ذلك البعض الذى هو باء ما ج كان غير البعض الذى كان ج فى نقيض العكس كما يقع فى مثل قولك بعض الانسان حيوان عند عدم التعيين فانك لو قلت بعض الحيوان انسان يمكنك أن تفترض ان ذلك البعض شئ آخر لان الحيوان أعم ولذلك يصح أن تقول بعض الحيوان ليس بانسان فلا يكون الوصفان ثابتين لذلك البعض الواحد بالتحقيق بخلاف ما لو عرفت البعض من الحيوان الذى هو انسان فانه يكون حيوانا وانسانا معا لاحتماله

(٢) والقضية التى لزمنا الخ من تمة البيان لا بطل ما زعموه وحاصله ان اثبات الجيم للباء بعد القرض اغما هو بالاطلاق فان الجيم فى النقيض كان موضوعا وثبوت وصف الموضوع لذاته لا يشترط فيه الدوام فعند ما عينت الذات فقد قضيت بأنها الذات التى ثبت لها الجيم بالاطلاق وثبت لها الباء دائما فاذا قلت انها جيم فانما تثبت لها الجيم على الوجه السابق فيكون باء ما ج دائما جيم بالاطلاق وهو لا يناقض الاصل لجواز صدقه ما اذ يجوز لشيء من الانسان بضاحك بالاطلاق وبعض الانسان ضاحك بالاطلاق



وهي قوائيل لا شيء من ب ج فهو ذاته قاض ما توهّمه موجبة مع أن الدعوى (١) سوى في نفسها ليست صحيحة  
اذ يصدق سلب الضحك أو خاصية من الخواص الغير اللازمة عن الانسان بهذا الاطلاق ولا يصدق  
سلب الانسان عن الضحك ولا سلب شيء من الموضوعات عن خواصها التي لا تعرض الالهة واذا عرفت  
هذا في المطلق الذي يجوز اشتماله على الضروري عرفته في الوجودي الذي يخرج عنه الضروري  
وقد احتيل لصدق هذا العكس حيلتان إما بتبعية السالبة في اطلاقها على مفهومها العرفي وهو  
سلب المحمول عن الموضوع مادام موصوفا بوصفه الذي وضع معه أو بتخصيص السلب منه بوقت معين  
فيما مضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث فيصح العكس في السالبة اذا كانت مأخوذة على أحد  
هذين الوجهين فاننا اذا قلنا لا شيء من ب ج مادام موصوفا ب كان دائما موصوفا به مادام موجودا  
أو غير دائم صحيح عكسه وهي لا شيء من ب ج والجملة التي ذكروها تستمر ههنا فان الجزئية الموجبة  
المطلقة تناقض السالبة الكلية المطلقة اذا كانت مأخوذة من عند اطلاقها على مفهومها العرفي ثم  
هذه السالبة الاولى ان لم يكن دوام وصف موضوعها مادام موجودا فكذلك عكسها لا يكون  
ضروريا في الكل بل مادام الموضوع موصوفا بذلك الوصف العارض له اذ لو كان ضروريا لكان

(١) الدعوى ليست صحيحة أي دعوى انعكاس المطلقة كمنفها هذا استدلال على بطلان الدعوى بعد أن أبطل  
دليها وحاصله ان من المطلق ما تنفي فيه الخاصة الغير اللازمة وهي خاصة لموضوعها لا يمكن أن ينفي هو عنها كفي لا شيء  
من الانسان بضاحك بالاطلاق الخ

(٢) لصدق هذا العكس أي عكس المطلق والوجودي وقوله اما بتبعية السالبة في اطلاقها على مفهومها العرفي الخ  
ذلك ما يسميه الجمهور عرفية عامة أو خاصة والعرفية العامة كالمشرطة العامة تنعكس عرفية عامة في السلب  
والخاصة تنعكس عرفية لا دائمة في البعض وقوله أو بتخصيص السلب الخ ليس ههنا من الوقتين المعروفين عند  
الجمهور وإنما هو توقيت خاص يستغرق الماضي والحال واذا صدق أن المحمول قد سلب عما هو موصوف بوصف  
الموضوع في جميع الازمان الماضية والحاضرة فقد ثبت تناقض ما في جميع تلك الاوقات فيصدق العكس كذلك والا  
لصدق نقيضه وهو نبوت الموضوع لبعض افراد المحمول في أحد تلك الازمنة لتعيينه فيثبت له الوصفان في احدهما  
الازمان وقد كان الاصل ان لا شيء من الموضوع محمول في جميعها ولنفرض الاصل لا شيء من الانسان بذى ذنب مثلا  
على أن يكون السلب في الماضي والحاضر ثم نجري فيه ما ذكرنا وقوله والجملة التي ذكروها الخ بدرجة الافتراض التي  
سبقت وقوله فان الجزئية الموجبة المطلقة الخ بدمتها الجزئية التي حصلت من تعيين الموضوع في نقيض العكس وهي  
بعض ب ج فهذه الجزئية اذا أخذت حينية وأخذ الاصل عرفية ناقضت الجزئية تلك الكلية حتما فان قولك بقاء ما  
هو ج حين هو ب يناقض لا شيء من ب ج مادام ب

(٣) هذه السالبة الاولى أراد منها الاصل الذي أخذ على المفهوم العرفي وقوله ان لم يكن الخ حاصله ان ما كان دوام  
السلب فيه بشرط دوام وصف الموضوع قد يكون وصف الموضوع فيه دائما بدوام وجود الموضوع فيكون من لوازم  
ذاته في الكليات فاذا كان السلب مشروطا بدوام الوصف الضروري كان ضروريا فيكون عكسه ضروريا وهذا هو  
السبق الثاني المذكور في قوله «وان كان الوصف دائما الخ» وقد يكون وصف الموضوع غير دائم مادامت ذات  
الموضوع فيكون السلب المشروط به غير ضروري فيكون العكس كذلك غير ضروري وهذا هو السبق الاول المذكور  
في قوله «ان لم يكن وصف موضوعها الخ» وقوله «اذلو كان ضروريا لكان عكسه ضروريا الخ» أي لو كان  
العكس ضروريا لكان سالبة ضرورية والسالبة الضرورية تنعكس ضرورية فلو كان العكس ضروريا لكان العكس  
الضروري وعكس العكس هو الاصل فيكون الاصل ضروريا وقد فرضناه غير ضروري لانه مشروط بما ليس  
بضروري ويريد المصنف أن لا يكتب في مقامه الجمهور في عكس المشروطات بدوام الوصف فان ذلك مما يضبط  
القواعد في الالفاظ فقط أما من يريد أن يحقق أحكامه ويحص عقائده فعليه ان يبنى جميع قضائه على ما استقر في نفسه  
من علم الواقع

عكسه ضروريا كما تعرف من بعد أن عكس السالبة الضرورية ضروري وقد فرضنا السالبة الاولى غير ضرورية وان كان الوصف دائما مادام موجودا في عكسها أيضا تكون كذلك ومثال الاول لاشئ من الابيض بأسود أى لادائما بل مادام موصوفا بالابيض ويجوز أن يزول عنه كونه أبيض فعكسه كذلك أيضا وهو لاشئ من الاسود بأبيض ومثال الثاني لاشئ من الحجارة بحيون مادام حجارة ويدوم هذا الوصف بدوام وجوده فعكسه أيضا وهو لاشئ من الحيوان بحجارة يدوم السلب فيه بدوام وجوده

وأما الكلى الموجب من المطلقات فينعكس جزئيا موجبا ولا ينعكس كليا لأن المحمول ربما كان أعم من الموضوع فلا يصدق الموضوع على كل واحد منه وهذا مثل الانسان والحيوان فيصح حمل الحيوان على كل انسان ولا يصح حمل الانسان على كل حيوان اذ كل انسان حيوان ولا يصح أن كل حيوان انسان بل بعض الحيوان انسان فان الحيوان أعم من الانسان وأما أنه ينعكس جزئيا فيبانه بالافتراض وهو أنه اذا كان كل ب ج فيمكن فرض واحد معين من الموصوفات ب ب فذلك الواحد بعينه ب و ج فذلك الباء ج وذلك الجيم ب ونحن قلنا في جانب الموضوع ان كل ب معناه كل ما يقال له ب كان موصوفا ب دائما ولم يكن ولكنه لابد من أن يكون موصوفا به ولو وقتنا اذ لم يكن كذلك لكان ب مصلوبا دائما يقال له ب وهو (١) محال وبعلم من قوة هذا البيان أن هذا العكس مطلق في المطلق والوجودى جميعا لان ذلك الواحد قد وجد له صفة البائية والجمية فكونه وجوديا لاشئ فيه والمطلق يصدق على الوجودى لا محالة

مع أنابين بطريقتين آخرتين أن هذا العكس يجب أن يكون مطلقا يشتمل على الضرورى (أحدهما) الحجة المتقدمة (٢) وهى اذا صدق كل ب ج صدق بعض ج ب والافلية صدق نقيضه وهو لاشئ من ج ب دائما فينعكس لاشئ من ب ج دائما وقد قلنا كل ب ج هذا خلف وليس أن السالبة الكلية الدائمة تنعكس دائمة فانا قد بينا أن الدائم في الكليات والضرورى سواء والضرورى ينعكس ضروريا كما يأتى من بعد بيانه على ما هو مبين به

والقدماء لم يحقوا نقيض المطلق واعتقدوه من جنس المطلق لم تستمر لهم هذه الحجة لأن نقيض بعض ج ب على اعتقادهم لاشئ من ج ب مطلقا وهذا لا ينعكس كما قدمناه ولوانعكس أيضا مطلقا لم يكن بينه وبين الكلية الموجبة تكاذب كما عرفت وأما أفضل المتأخرين فقد رد على القدماء

(١) وهو محال حاصل الدليل أنه قد سبق ان وصف الموضوع صادق على افراده بالفعل وهى مفروضة الوجود فاذا صدق المحمول عليها بالاطلاق الشامل للضرورى أو بالوجود المشترك فيه سلب الضرورى فلا أقل من أن يكون المحمول قد ثبت لفردين معينين يصح أن يشار اليه من افراد الموضوع ثبوتاً بالفعل فذلك الفرد المعين فرد للمحمول وقد كان موصوفا بالفعل بوصف الموضوع فيحمل ذلك الوصف عليه بالفعل لا محالة اذ لو سلب عنه لكان سلبا ما فرض ثبوته فاذا صدق كل انسان متنفس بالاطلاق أو الوجود كان واحدا من الانسان فردا من المتنفس فيكون بعض المتنفس الذى هو ذلك الواحد انسانا ولا فهو ليس بانسان وهو انسان بحكم الاصل والفرض الصحيح وهو تناقض ظاهر فيكون عكس المطلق والوجودى وجوديا لا محالة هذا الدليل ولك أن تقول انه مطلق لان المطلق يشمل الوجودى فيصدق عليه وسيدبين بعد أسطر أن عكس المطلق الموجب يكون مطلقا يشمل الضرورى ويسلك لذلك طريقين سيدكرهما

(٢) المتقدمة أى في بيان عكس السالبة المطلقة على رأى من رأى عكسها وتلك الحجة هى ترتيب المحال على صدق نقيض العكس وان لم يكن معه افتراض كالحال

بما ذكرناه ونخصه (٣) ص استمرار هذه الحجّة بما شرط ضروريته دوام الموضوع موصوفاً بما وصف به ورده عليهم منجه وأما تخصيصه الحجّة بذلك النوع من المطلق مع استمرارها في عمومها كإدراكه فليس بوجيه وقد تحلّله عذراً سنذكره في عكس السالبة الكلية الضرورية

والطريق الآخر هو أن المحمول ربما لم يكن ضرورياً للموضوع والموضوع ضرورياً له كما ذكرناه من مثال الإنسان والضحك والمتنفس فإن الإنسان متنفس لا بالضرورة وبعض المتنفس إنسان بالضرورة فينبغي إذن أن يكون هذا العكس مطلقاً يشتمل على الضروري لا وجوداً بمحض لا يشتمل عليه وإذا عرفت هذا في السالبة فاعرفه بعينه في الجزئي الموجب فإنه يتعكس جزئياً موجباً مطلقاً أيضاً وطريق البيان يستمر فيه

وأما السالبة الجزئية فلا تتعكس فإن قولك ليس كل إنسان كاتب صادق ولا يصديق ليس كل كاتب إنساناً وعلى الجملة سلب الخاص عن بعض العام صادق ولا يصديق سلب العام عن بعض الخاص وأما عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تتعكس سالبة ضرورية فإذا قلنا لشيء من ج ب بالضرورة وصدق لشيء من ج ب بالضرورة ولا صدق نقيضه وهو أنه يمكن بالامكان العامي أن بعض ج ب فنفسه (٤) رضى موجوداً فيكون بعض ج ب بالوجود فذلك البعض بعينه

(٣) وخصص استمرار هذه الحجّة الخ أي أن الشيخ قرر هذه الحجّة في المطلق لكن في نوع خاص مما يشتمل عليه وهو ما كان من شرط ضروريته أن يدوم الموضوع موصوفاً بما وصف به في الوضع كقولنا كل حيوان حساس بالاطلاق فإن الحساسية في الواقع وفي اعتقاد الحالم ضرورية للحيوان ومشروطة بالضرورة بدوام وصف الحيوانية للموضوع وكذلك يقال في الوجودي كقولنا كل حيوان متنفس أو كل كاتب متحرك الأصابع بالوجود أما عذر الشيخ في هذا التخصيص فسيذكره المصنف بعد سطور وسنوضحه هناك

(١) وصدق معطوف على قلنا وهو من تمة الشرط

(٢) فنقرضه موجوداً أي نفرض هذا الممكن وهو أن بعض ج ب حاصل بالفعل وبعبارة أخرى نفرض أن ثبوت الباء الجيم الذي هو بالامكان وقع بالفعل لأن الممكن العامي وهو ذلك الثبوت غير محال ففرض وقوعه غير محال بالضرورة والفرض الجائز لا يترتب عليه محال فإذا صح هذا الفرض في شيء من كان ذلك المعين ج و ب و ب و ج بالفعل فيكون بعض ج ب وقد قلنا في الأصل لا شيء من ج ب بالضرورة وهذا التناقض انما جاء من فرض صدق نقيض العكس فيكون محالاً فالعكس صحيح

وانما التجا المصنف إلى فرض ثبوت ب لج بالفعل لأنه لو بقي على إمكانه لما صح أن يكون الباء وصفه له عند وضعه في العكس الذي يناقض الأصل فإن وصف الموضوع مفروض الثبوت له بالفعل فلا يصلح الباء الممكن عنواناً له والجمهور يقولون أن الضرورية سالبة انما تعكس إلى دائماً وإن القول بانعكاسها ضرورية فاسد ويستدلون عليه بجواز إمكان صفة لنوعين تثبت لاحدهما فقط بالفعل ولا تحصل للأخر أبداً فيكون النوع الآخر مسلواً بأعماله تلك الصفة بالفعل بالضرورة ومع إمكان ثبوت الصفة لذلك النوع المطلوب بالضرورة عما ثبتت له فلا يصديق سابعاً عنه بالضرورة ومثاله بأن مركوب زيد وصف يمكن أن يثبت للفرس وللحمار فإذا لم يركب زيد إلا للفرس فقط فقد ثبت الوصف للفرس بالفعل فيصح أن يقال لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة لأن المركوب بالفعل هو الفرس ولكنه لا يصديق لا شيء من الحمار مركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان العامي وانما يصديق لا شيء من الحمار مركوب زيد دائماً

وقد وهم الجمهور فيما ذهبوا إليه لأنهم يتفقون مع المصنف في أن فعلية ثبوت وصف الموضوع لذاته لا يراد منها في القضية الحقيقية أن يكون الوصف ثابتاً في الماضي والحال بل المراد أن ما لو وجد كان موصوفاً بذلك فهو لو وجد كان محكوماً عليه بما في القضية ولا يعنون من «كل كاتب إنسان بالضرورة» أن ما ثبت له وصف الكتابة بالفعل في الماضي والحال هو إنسان بل يريدون تعميم الحكم فيما يكون له هذا الوصف في أي زمن كان فالحكم في الحقيقة على طبيعة

ج وب فذلك الجيم بء وذلك الباء جيم وقد قلنا لاشئ من ب ج بالضرورة وفرض الممكن موجودا غير محال اذ لو كان محالا وجوده كان ممتمعا لا ممكنا

وأما أفضل المتأخرين فلعلمه انما خص احتجاجة في عكس الموجب الكلي والجزئي المطلقين والوجوديين بما شرط ضرورته دوام انصاف الموضوع بما وصف به كي لا يضطر في بيانه الى استعمال عكس السالب الكلي الدائم الذي لا فرق بينه وبين الضرورى في الكميات المفتقر بيان عكسه الى استعمال عكس الجزئي الموجب المبين بعكس هذا السالب أعني الدائم فلا يقع في الدور ولكن الجزئي إذا كان مبينا بطريق الافتراض المستغنى عن استعمال عكس السالب فيه لم يكن دورا لهذا

السكابة عند تحققها في أفرادها الممكنة وبعبارة أخرى ان الحكم انما هو آت من أن السكابة لا تكون محال ما لا لانسان وقد صرحوا بذلك وفي مثالهم لا يصدق الاصل المفروض فنه لا يصح ان يقال لاشئ من مركوب زيد يحمار بالضرورة مع أن من الافراد الممكنة في ذاتها المركوب زيد الحمار وليس في طبيعة المركوبية ما ينافي الحمارية وانما اتفق لهم هذا المثال عند ما اعتبروا أن الفعلية هي الفعلية في الماضي والحال وقد تحققت في أشخاص من المركوب معينة والقضية بهذا الاعتبار كلية في الصورة لكنها في الحق شخصية فانك عندما تحكم على مركوب زيد تلاحظ ما ركبه بالفعل وهو أشخاص معينة من الافراس فتقول هذه الافراس ليست يحمار بالضرورة وهي تنعكس الى أن الحمار ليس بشئ منها بالضرورة كذلك ولا تحكم على المركوب باعتبار طبيعة متحققة في أى فرد يمكن أن يكون لها عندما تحقق فيه فإذ كره وليس من الفروض التي يعتبرها أهل هذا العلم والحق مارآه المصنف

(١) وأما أفضل المتأخرين فلعلمه الخ حاصل الذر أن أفضل المتأخرين عند ما بين عكس الدائمة السالبة الكلية كنفسها أخذ في البيان عكس الموجبة الجزئية المطلقة بأن قال اذا صدق لاشئ من ج ب دائما فيصدق لاشئ من ج ب دائما والاصدق نقيضه وهو بعض ج ب بالاطلاق وينعكس هذا الى بعض ج ب بالاطلاق وقد كان الاصل الصادق لاشئ من ج ب دائما فيلزم صدق النقيضين وهو محال وهو انما يلزم من فرض صدق نقيض العكس كما هو ظاهر فقد رأيت أنه بين انعكاس السالبة الدائمة الكلية كنفسها بطريقة يجب فيها تسليم انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلو أنه بين انعكاس هذا الموجبة بطريقة يؤخذ فيها أن السالبة الدائمة الكلية تنعكس كنفسها لزم الدور كما هو ظاهر فيجب أن يستغنى في بيان عكس الموجبة المطلقة أو الوجودية بالافتراض وهذا شرط في البيان بهذه الطريقة أن يكون الاصل الموجب المطابق أو الوجودي قد لوحظ فيه ضرورة مشروطة بدوام وصف الموضوع لذاته فانه عند هذا الملاحظة يكون المطابق أو الوجودي من قسم الضروريات سواء كانت مطلقة أو مقيدة والضروريات مطلقة ومقيدة كلية أو جزئية تنعكس جزئيات ممكنة فلو لم يصدق عكسها هذا الصديق نقيضه وهو السالبة الضرورية والسالبة الضرورية تنعكس كنفسها فتناقض الاصل الصادق وانعكاس السالبة الضرورية كنفسها مبين بطريق الافتراض الذي ذكره المصنف ولا يؤخذ فيه عكس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلا يكون في البيان دورية ثمثذ ولا يقال ان الدعوى كانت هي ان المطلقة تنعكس مطلقة لأنهم اننعكس ممكنة لانا نقول ان الامكان قد لوحظ في العكس ليكون الاطلاق من نوع الممكن فيكون الدوام في المقضي من نوع الضرورى الذي بين عكسه بطريق آخر والا فالدعوى هي الاطلاق والبيان له لا الامكان في الحقيقة ولغرض غرض أفضل المتأخرين في التخصيص سمى المصنف هذا الاعتذار غملا وما ذكرناه من ملاحظة أفضل المتأخرين هو الذي حمل المصنف على تأخير التحمل الى ما بعد ذكر عكس السالبة الكلية الضرورية حتى يكون قد ظهر بيانه بالطريق الذي ذكره

أما على طريقة المصنف فالضرورى والدائم شئ واحد في الكميات وهو لم يأخذ في بيان عكس السالب من الضروريات الكلية الا الافتراض وهو بعينه البيان في عكس الدائم ولم يأت حتى الى أخذ عكس الجزئية المطلقة فيه فلو أخذ عكس الدائم في بيان هذا العكس الاخير لم يلزمه دور سواء كان المطلق قد لوحظ فيه أن ضرورة مشروطة بدوام وصف الموضوع لذاته أم لم يلاحظ فيه ذلك

وأما الكلى الموجب الضروري فينعكس جزئيا موجبا وبيد<sup>(١)</sup> أنه بالافتراض الذي ذكر في المطلق العام لكنه ليس بضروري بل هو ممكن عام فان المحمول ربما كان ضروريا لشيء ولا يكون ذلك الشيء ضروريا له مثل الانسان للكتاب فانه ضروري له وليس الكتاب ضروريا للانسان بل يمكن خاص وقد يكون كل واحد منهما - ما ضروريا لآخر كالانسان والناطق والانسان والحيوان واذا كان العكس في بعض المواضع ضروريا وفي بعضهما ممكنا خاصا كان ما يشتر كان فيه هو العكس في جميع المواضع وهو الممكن العمى والجزئي الموجب الضروري يعرف ببيانه من هذا أيضا

وأما السلب الجزئي الضروري فلا عكس له لما عرفت في المطلق فان قولك ليس كل حيوان انسانا صادق ولا يصدق قولك ليس كل انسان حيوانا

وأما الممكنات فليس يجب لها عكس في السلب اذ يجوز أن ينفي شيء عن شيء بالامكان الخاص والعام جميعا وذلك المنفي عنه لا ينفي عن هذا لانه موضوعه الخاص الذي لا يعرض الاله كما خبر بنان من مثال الضحك والكتابة للانسان اذ يصدق أن يقال لشيء من الناس بكتاب أو ضاحك ولا يصدق سلب الانسان عن الكتاب والضاحك فان كل كاتب أو ضاحك انسان بالضرورة

وأما في الإيجاب فيجب لها عكس ولكنه ليس يجب أن يكون خاصا بل عاما في الممكنين جميعا فان المتحرك بالارادة ممكن للحيوان والحيوان ضروري له فيجب أن يكون العكس على وجه يشمل الضروري مع الممكن الخاص وذلك هو الممكن العام وأما أن الممكن لا بد منه فانه اذا كان كل ب ج أو بعض ب ج بأي مكان شئت فبعض ج ب بالامكان العام والافليس يمكن أن يكون شيء من ج ب ويلزمه بالضرورة لشيء من ج ب وينعكس الى لشيء من ج ب بالضرورة وقد قلنا ان كل ب ج أو بعض ج ب بالامكان هذا خلف

وربما خطر ببال أحد أن السالبة الممكنة الخاصة كلية كانت أو جزئية في قوة الموجبة والموجبة تنعكس فالسالبة لم لا تكون منعكسة فيزيل شغل قلبه بأن عكس الموجبة موجبة بالامكان العمى والموجبة لا تصلح أن تكون عكسا للسالبة الخالفة القضيتين في الكيفية ولا يجب انقلابها من الإيجاب الى السلب لك<sup>(٢)</sup> ونها من الممكن العمى

(١) وبيانه بالافتراض بأن تقول اذا صدق كل ج ب بالضرورة فليس صدق بعض ج ب بالامكان لأن الموضوع قد أخذ فيه أن يكون وصفه ثابتا لذاته بالفعل فكانت قلت كل ما ينبت له وصف الكتابة بالفعل فهو انسان فيصح لك أن تفرض شيئا معينا قد انصف بالكتابة بالفعل وبالاتسابة بالضرورة وهي فعل وزيادة فهذا المعين انسان بالفعل فهو بعض الانسان وهو كاتب بالفعل لما بينا أنه انصف بالكتابة في ضمن ذوات الموضوع لكن لما كانت الفعلية في الموضوع لم تعتبر في الماضي والحال فقط وانما تفرض عند ثبوت المحمول للموضوع والكتابة ممثلة بالامكان الخاص فيجوز أن لا تكون حاصلة فعندما تحول محمولا لا تكون أعم جهة لها هي الامكان العام ولو لم يصدق أن ذلك الشيء المعين كاتب للزم سلب المكاتب دائما أو بالضرورة عما اعتبرناه كاتبا بالفعل وهو تناقض

(٢) لكونها من الممكن العمى أي والممكن العمى اذا انقلب من الإيجاب الى السلب تغير الحكم فيه بالمرّة بخلاف الممكن الخاص فان السلب والإيجاب فيه بمعنى واحد في الحقيقة

ثم اعلم أن المصنف قد اقتصر في أنواع القضايا وعكوسها على ما يغلب استعماله في العلوم ولهذا سلك المسلك الذي رأيت في البيان أما الجمهور خصوص المتأخرين منهم فانهم جاؤا في القضايا المركبة وعكوسها بما يمكن الاستغناء عنه والاطلاع على كلامهم كاف في الحكم بما ذكرنا

أما فائدة باب العكس فقد قصر وهما على استعمال عكوس القضايا في بيان لزوم بعض النتائج لقياساتها في بعض الاشكال وأنت ترى أن العكس في نفسه يصلح أن يكون من الأدلة وحده فيجوز لك أن تدعي دعوى وتستدل عليها بأنها عكس لاصل

واعلم أن القانون الأعظم في العكس هو رعاية الموضوع بقامه والمحول بتمامه وربما أوهم الاخلال ببعض أجزائه ما تخلف في العكس إذا صدق غير من حفظ فيه مثال ذلك أن نقول لاشئ من الحيطان في الوند ولاشئ من البطاطنج في السكين وهو قول صدق ويتقد أن عكسه لاشئ من الوند في الحيطان ولا من السكين في البطاطنج وهو كذب وانما كان كذلك للاخلال ببعض أجزائه المحول لان المحول هو في الوند وفي السكين لا الوند ولا السكين وحدهما فلم يجعل جملة موضوعا كما كان محمولا فيبقى الصدق بحاله وذلك أن نقول لاشئ مما في الوند بحيطان ولا مما في السكين ببطاطنج وهذا تمام القول في العكس

## الفن الثاني

في صورة الحجج وينقسم الى ستة عشر فصلا

### (الفصل الاول)

لما كانت معرفة الحجة هي المقصود الأهم من المنطق وكانت في نفسها مركبة والعلم بالمركب لا يحصل الا بعد العلم بعامته التركيب وكان تركيب الحجة من القضايا المركبة من المفردات وبحسب ذلك وقعت البداية في بيان مفردات المعاني والالفاظ والتخلص منها الى تركيب القضايا بأصنافها حتى أتينا على جميع ذلك بالبيان الشافي تخليق بنا نتجريد النظر لتعريف الحجة وأقسامها والحجة هي قول مؤلف من أقوال يقصده ايقاع التصديق بقول آخر غير مصدق به وأصنافها ثلاثة القياس والاستقراء والمثال (١) ولكل واحد منها أمور قرينة منه كالضمير (٢) والدليل والرأي والعلامة والمعتمد الموثوق به من جمل ذلك القياس وهو قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنه لذاته قول

صادق بين الصدق أو مبرهن عليه وأقرب مثال لذلك قول لا اله الا الله فانه في معنى لاشئ من الاله بخير الله وهو سالبه كلية ضرورية معدولة المحمول والمبرهن عليه بدليل الوحدة انية ليس هذه الكلية وانما هو كلية أخرى وهي لاشئ من غير الله بالضرورة ولكنه متى صدق هذا الاصل صح لنا أن نأخذ دليله على صدق عكسه وهو لا اله الا الله

(١) والمثال يريد به التمثيل الذي هو القياس الاصول كما يأتي في الفصل السادس عشر من هذا الفن (٢) كالضمير الخ سيأتي للصنف في الفصل السادس عشر من هذا الفن تفسير هذه الالفاظ ولنجل به الآن فالضمير قياس حذف كبراه لما ظهر ورها كما يقال في الهندسة خطا ب و ا ج خرجا من المركز الى المحيط فهما متساويان ولما لا خفاء كذب الكبري كما يقول الخطابي فلان يكلم العدو فهو خائن ولو قال وكل من يكلم العدو فهو خائن لاجس بكذبه والرأي هو مقدمة توضع لاشعار النفس بأن شيئا حاصل أو غير حاصل أو انه حسن أو قبيح أو من الصواب فعليه أو من الصواب تركه وذلك بما يتناغمها مضى منها الى معهوداتها في الشأن الذي تعلق فيه تلك المقدمة ومنه كل جوامع الحكم وما يسمى بالحكم كقولهم الخائف والأمين امن والدليل هو من نوع الضمير يراعى فيه أن شيئا لو ثبت للاصغر تبعه شئ آخر دائما ثبت له كقولك هذه المرأة ذات لبن فهي اذن قد ولدت وهو ضرب من القياس من الشكل الاول لو صرح بالكبرى والعلامة هي من طائفة الدلائل والضمير أيضا ينظر فيه الى أن أمرا واحدا ثبت لامرين فيثبت أحدهما لا الآخر وأن امرين يثبتان لاشئ واحد فيثبت أحدهما لا الآخر فالاول كما تقول هذه المرأة مصفارة فهي جميلة فان الاصفرار شئ واحد ثبت لهذه المرأة وهو ثابت للجميل ولو صرح بمقدمات هذا القياس لكان من موجبتين من الشكل الثاني هكذا المرأة مصفارة والجميل مصفارة والثاني كما تقول الشجاع ظلم لان الحجاج كان شجاعا وكان ظالما فانه لما ثبت الشجاعة والظلم للحجاج ثبت الظلم للشجاعان ولو صرح بالمقدمات لكان من الشكل الثالث هكذا الحجاج شجاع والحجاج ظالم فالشجاع ظالم

آخر فقولنا مؤلف من قضايافصل بين القياس والقضية الواحدة التي يلزم صدقها كذب نقيضها  
 وصدق عكسها وغير ذلك من لوازمها وقولنا اذا سأت لانعني به أنها تكون مسلمة في نفسها صادقة بل  
 ربما كانت منكرة كاذبة في نفسها ولكنها اذا سلمت لزوم عنها بآليةها قول آخر وقولنا لازم عنه بفصل  
 بين القياس والاستقراء وماه (١) ومعدوده انه اذا يلزم منها شيء على التحقيق وقولنا لذاته يفيد أمورا  
 منها أنه لا يكون لزوم هذا اللازم بسبب مادة مخصوصة حتى لو بدلت بغيرها لم يلزم ذلك اللازم مثل قولنا  
 ليس شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهال فاللازم من حيث النظر الى حال الانسان والصهال سلب  
 الصهال عن الانسان ولو بدل بماليس مساويا للفرس في الجمل فربما لم يلزم السلب مثل ما اذا بدل  
 الصهال بالحيوان كان اللازم ايجاب الحيوان له وقد تزداد في الحد لفظا واضطرابا (٢) تراز عن  
 هذا ولا حاجة اليه ومنها أنه لا يحتاج في لزوم ما يلزم عنه الى أن يقتصر به شيء آخر يتم به لزوم اللازم لما  
 محذوف بالكلية من غير بدل أو أورد بدله ما هو في قوته أماما حذف رأسا مثل قولنا مساو لب وب  
 مساو لج (٣) مساو لج فلا يلزم من مجرد هذا القول أن مساو لج بل يلزم من أمر آخر حذف وهو أن  
 مساو لمساوي ج ومساوي المساوي مساو فيلزم حينئذ أن مساو لج فالقدر المذكور ليس قياسا  
 على هذا اللازم اذا يلزم عنه لذاته وأماما أورد بدله عنه ما في قوته فهو ان جزء الجوهر يوجب  
 رفعه رفع الجوهر وارتفاع ماليس بجوهر لا يرفع الجوهر جزء الجوهر جوهر فان هذا لا يلزم مما صرح  
 به بل من مقدمة أخرى حذف يجب أن تقرن بالاولى وهي أن ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو  
 جوهر لكن قوة المذكورة وهي أن ارتفاع ماليس بجوهر لا يرفع الجوهر قوة المحذوفة فيتموهم أن اللازم  
 يلزم منها مقرونة بالاولى وليس كذلك وقد أورد في الاحتراز عن هذا الخصوص زيادة في الحد وهي  
 قولهم لذاته لا بالعرض وانما يحتاج الى هذه الزيادة أن لو جاز أن يلزم لازم عن شيء لذاته وبالعرض  
 عنه فيحترز عن هذا في حد القياس ولكن هذا غير جائز وفي هذا المثال الذي ذكرناه لم يلزم اللازم  
 لذات المصريح بها فيكنفي قولنا لذاته احترازاً عنها دون أن يقتصر بها بالعرض وهذا بيان ما ذكر في  
 حد القياس من الاحترازات والحد الذي فيه الزيادات هو أن القياس قول مؤلف من أقوال اذا سلمت لزوم  
 عنها لذاتها قول آخر لا بالعرض اضطرابا

واعلم أن هذه القضايا تسمى مواد القياس والتأليف المخصوص الواقع فيها صورة القياس وينقسم  
 القياس الى البرهاني والجدلي والمغالطي والخطابي والشعري بسبب اختلاف موادها يمكن الصورة  
 واحدة فيها جميعا واذا كان لكل واحد مادة خاصة ويمها جميعا صورة فلا أخرى تقديم النظر في العام  
 على الخاص فنبداً ببيان صورة القياس أولاً واما ككان النظر في الاستقراء والمثال والضمير والدليل  
 والعلامة والرأى والقياس الدوري وعكس القياس وردا المستقيم الى الخلف والخلف الى المستقيم

(١) ماهو معدوده كالضمير والدليل ونحوهما فان هذه قد يكون عنها قول آخر ولكنه ليس بلازم لها اتها فيختلف  
 اذا اختلفت المادة

(٢) احتراز عن هذا فانك اذا قلت يلزم عنه لذاته قول آخر اضطرابا يخرج منه ما يكون لازمه للمادة لانه ليس بلازم  
 اضطرابا بل تارة يلزم وأخرى لا يلزم ولا حاجة اليه فانه يقتضي عنه قيد لذاته اذ لزوم سلب الصهال عن الانسان في المثال ليس  
 لهيئة التركيب لذاتها بل لخصوص المادة كما ذكره

(٣) على هذا اللازم متعلق بمعنى قياس أي ليس قياسا أقيم دليلا على هذا اللازم لينتجبه فان هذا اللازم ليس نتيجة لهذا  
 التأليف وحده

وغير ذلك مما تعرفه م<sup>(١)</sup> ان الامور المتعلقة بصورة القياس كان الاولى ايراده في هذا الفن المفرد لبيان صورة الحجج

والقضايا اذ اركب منها القياس وصارت اجزاءه تسمى حينئذ المقدمات واجزاء المقدمة الذاتية التي تبقى بعد التحليل تسمى حدودا فالمقدمة الجملية اذا حلت الى اجزائها الذاتية بقي الموضوع والمحمول أما السور والجهة فليس اذاتين للقضية والرابطة وان كانت ذاتية ولكنها الفظة دالة على الارتباط ولا يبقى الارتباط بعد التحلل ولنمزل للقياس والمقدمة والحدود مثالا وهو «كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث» يلزم منه أن كل جسم محدث فقولنا كل جسم مؤلف مقدمة وكذلك كل مؤلف محدث مقدمة أخرى وأجزاؤها من الجسم والمؤلف والمحدث حدود ومجموع المقدمتين على النظم الذي نظمناه قياس واللازم عنه وهو أن كل جسم محدث يسمى عند اللزوم نتيجة وقبل اللزوم عند أخذ الذهن في ترتيب القياس واقامته عليه يسمى مطلوبيا

وهذا اللازم إما أن لا يكون مذكورا هو ولا نقيضه في القياس بالفعل بل بالقوة ويسمى مثل هذا القياس اقترانيا كما ذكر بناءه من المثال فان اللازم وهو كل جسم محدث لم يكن مصرحاً به بالفعل ولا نقيضه ولكنه فيه بالقوة لا<sup>(٢)</sup> تحت المؤلف وقد صرح فيه بأن كل مؤلف محدث وأما ان ذكره او نقيضه بالفعل فيه فيسمى استثنائيا ومثاله ان كان هذا العدد فردا فهو لا ينقسم بتساويين ولكنه فرد فيلزم انه لا ينقسم بتساويين وهو بعينه مذكور في القياس بالفعل وكذلك لو استثنيت من هذا المثال «لكنه متقسم بتساويين» يلزم منه أنه ليس بفرد فنقيض هذا اللازم وهو أن العدد فرد مذكور فيه بالفعل

والقياسات الاقترانية قد تكون من جليات ساذجة وتكون من شرطيات ساذجة وقد تكون مركبة من الجليات والشرطيات فنقدم الكلام فيما هو من الجليات الساذجة وهو مؤلف لاحالة من مقدمتين تشتركان في حد<sup>(٣)</sup> تراك المثال المورد في المؤلف ويسمى حداً أوسط ولكل واحدة من المقدمتين حداً آخر خاص بها كالجسم في مثالنا الاحداهما والمحدث للآخرى والنتيجة تحصل من اجتماعهما فها هو موضوع في النتيجة يسمى حداً أصغر وما هو محمول فيها يسمى حداً أكبر والمقدمة التي فيها الحد الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الحد الاكبر تسمى الكبرى وتأليف المقدمتين يسمى اقترانا وما كان من الاقترانات يلزمه النتيجة لذاته يسمى قياسا وهيئة القياس من نسبة الاوسط الى الطرفين يسمى شكلا

وهذه النسبة بالقسمة الصحيحة على أربعة أنحاء فان الاوسط إما أن يكون محمولا على الاصغر موضوعا للاكبر ويسمى الشكل الاول وإما أن يكون موضوعا للاصغر محمولا على الاكبر أو محمولا عليهم ما جيعا أو موضوعا لهما جيعا لكن القسم الثاني وان أوجبه القسمة غير معتبر لانه بعيد عن الطبع يحتاج في ابانة ما يلزم عنه الى كف في النظر شاقة مع أنه مستغنى عنه وأما الشكلاان الآخران وان

(١) من الامور خبر كان في قوله ولما كان النظر الخ أما الالفاظ التي ذكرها قد سبق بيان بعضها وسيأتي بيان الباقي

في كلام المصنف فلا حاجة الى الاطالة بتقدمه عن موضعه

(٢) لانه تحت المؤلف أي لان الجسم مندرج في المؤلف الخ

(٣) اشتراك المثال المورد الخ المثال المورد هو القياس السابق ذكره وهو مركب من مقدمتين مشتركتين في المؤلف

لهذا صرح أن يقول اشتراك المثال في المؤلف



لم يكن لزوم ما يلزم عنه ما ينافيه لكنه قريب من الطبع والفهم<sup>(١)</sup> ثم الذكي يتبين قياسه ما قبل البيان بشئ آخر ويسبق ذهنه الى ذلك الشئ المبين به عن قريب فلذلك لم يطرأ من درجة الاعتبار حسب اطراح ما هو عكس الشكل الاول فاذا كان الاشكال الحولية المعتبرة ثلاثة ونشرت كلها في أن لا قياس عن جزئيتين على الإطلاق ولا عن سالبين ولا عن صغرى سالبة كبراهما جزئية الا في المواد الممكنة على ما تعرفه والنتيجة تتبع أحسن المقدمتين في الكمية والكيفية الا في<sup>(٢)</sup> استثنائه وأما في الجهة فسنذكر رأى المقدمتين تتبّع ثم نخص كل شكل منها بشرائط

### (الشكل الاول)

وانما سمي أولاً لأن انتاجه بين نفسه وقياساته كاملة وتبين به جميع الاشكال ولانه ينتج جميع المطالب الاربعة السلكي الموجب والسالب والجزئي الموجب والجزئي السالب ولا ينتج السلكي الموجب الذي هو أفضل المطالب غيره والشكل الثاني لا ينتج الا السالب والثالث لا ينتج الا الجزئي

وشرائطه في انتاجه أن تكون صغراً موجبة أو في حكم الموجبة بان تكون سالبة ممكنة أو وجودية ينفك<sup>(٤)</sup> السلب فيها الى الايجاب وأن تكون كبراه كلية

وانما اشترط كون الصغرى موجبة لان لزوم النتيجة فيه بدخول الاصغر تحت الاوسط بأن ية (٥) مال عليه ما قبل على الاوسط فاذا كان الاوسط مسلو باعنه فلم يكن من الموصوفات بالاوسط فلا يلزم أن يتعدى اليه ما قبل على الاوسط واشترط كلية الكبرى أيضاً هوليئة أدى حكمها الى الصغرى فانها اذا كانت جزئية فربما كان الاوسط أعظم من الاصغر وكان الاكبر مقولاً على البعض الذي ليس بأصغر فلا يلزم منه أن يوجد في البعض الذي هو الاصغر

وقرائنه المنتجة أربع لان القضايا امامه ملة وإما شخصية وإما محصورة والمهلالات في حكم الجزئيات فليست تغنيهم عنها والشخصيات لا فائدة في إقامة الأقيسة عليها فانك اذا قلت زيدا هذا وهذا أبو بكر لم يكن علمك بأن زيدا أبو بكر علماً لا يحصل الا به - هذا النظم القياسي فان من كان بينه أن هذا

(١) الفهم ينفك فكسر السريع الفهم (٢) بشئ آخر متعلق بالبيان أي يمكن لسريع الفهم ان يتبين لزوم النتيجة لقياسي الشككين الثاني والثالث قبل أن يبين ذلك اللزوم بشئ آخر غير مجرد القياسين (٣) الا فيما استثنائه سيأتي للصنف التصريح بهذا الاستثناء في فصل المختلطات عند الكلام على اختلاط الممكن بغيره حيث قال « وقد قدمنا ان الايجاب شرط الصغرى في هذا الشكل الا في المادة الممكنة فيجوز ان تكون سالبة فاذا قرنا بالصغرى السالبة الممكنة (أي بالامكان الخاص) بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء من اتباع النتيجة أحسن المقدمتين في الكيفية وهو ما شرطناه في أول الاشكال » وكذلك يأتي في اختلاط الممكن المطلق في الشكل الثاني فان بيان الضرب الثاني من الشكل المذكور في هذا الاختلاط قد أدى الى نتيجة موجبة جزئية مع أن احدي المقدمتين سالبة كما سيذكر قبيل آخر فصل المختلطات (٤) ينقلب السلب فيها الى الايجاب وهي السالبة المحققة الموضوع كالمطلقة التي روعي فيها السلب بالفعل مع ملاحظة ان السلب غير دائم بل قد يبدل الى الايجاب بانفعل أيضاً فان منزلة هذا الوجود منزلة الامكان الخاص من جهة أن السلب ينقلب الى ايجاب كما أن الايجاب بهذا الاعتبار قد ينقلب الى سلب متى روعي عدم دوام الايجاب (٥) بأن يقال عليه الخ بمنزلة التصور لدخول الاصغر تحت الاوسط كأنه قيل لان لزوم النتيجة فيه انما هو بدخول الاصغر تحت الاوسط بحيث اذا قيل الاكبر على الاوسط كان مقولاً على الاصغر أيضاً في ضمن الاوسط

أوبكر وهذابعينه زيد كان بيناه أن زيدا أوبكر فبقيت القضايا المعني باثباتها بالقياسات هي  
المحصورات

والمحصورات أربع موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية وكل واحدة من  
هذه الأربع إذا جعلت صغرى أمكن أن يقرن إليها أربع كبريات محصورات فتبلغ الاقترانات ستة  
عشر لكن الصغرى إذا لم يجز أن تكون سالبة لا كلية ولا جزئية خرجت ثمانية اقترانات عن النتائج  
والكبرى إذا وجب كليتها لم يمكن أن تقترن الجزئيتان لا بالصغرى الكلية ولا بالصغرى الجزئية خرجت  
أربع اقترانات أخرى عن النتائج وبقيت من جملة الستة عشر أربع اقترانات ناتجة

(الاول) من كليتين موجبتين مثل قولك كل ب ج وكل ج د ينتج كل ب د  
(الثاني) من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج لا شيء

من ب د

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية كقولك بعض ب ج وكل ج د ينتج بعض ب د  
(الرابع) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى مثل قولك بعض ب ج ولا شيء من ج د  
ينتج ليس بعض ب د

وربما نوههم أن غير هذه الاقترانات ناتجة عن هذا الشكل مثل السالبة الكلية الصغرى إذا قرنت  
بالموجبة الكلية الكبرى أو الجزئية مثل قولنا لا شيء من ب ج وكل ج د أو بعض ج د ينتج ليس كل  
ب د لان الكبرى إذا عكست ينتج من الشكل الثاني ليس كل د ب فانها تصبح صغرى الشكل الثاني  
لانها تنعكس جزئية وكبرى الثاني يجب أن تكون كلية فهذه لا تصلح أن تكون كبراه وإذا جعلت  
صغرى الثاني صار الاقتران هكذا بعض د ج ولا شيء من ب ج ينتج ليس بعض د ب

لكن دفع هذا الوهم هو أننا قلنا لا ينتج هذا الاقتران إذا كانت السالبة صغرى وانما قيل لها صغرى  
لان فيها الاصغر الذي يجب أن يكون موضوع النتيجة وهو ب فاذا جعلناه موضوع النتيجة وجعلناه (أ)  
د عليه لم يلزم البتة من هذا الاقتران أن ليس بعض ب د فاذا ان أنتج هذا الاقتران شيء أفليس عن  
كبرى وصغرى على ما وضع كيف وهو راجع الى الشكل الثاني بعكس الكبرى وجعلها صغرى بدل  
ما كانت كبرى والشكل الثاني لا تتبين قياسيته الا بعكس أو عمل آخر يرد الى الشكل الاول فيتضاعف  
العمل على ما في الشكلين ويلتحق بالشكل الرابع الذي كان سبب الغائه بعد ذلك عن الطبع وزيادة  
الكلفة في بيان قياسيته

(١) وقلنا د عليه أي راعينا أن د هو المحمول على ب في النتيجة وان كان الحل على وجه السلب فالنتيجة على  
هذا الترتيب لا تلزم لاقتران السالبة الصغرى بالموجبة الكبرى كلية أو جزئية لانه اذا انعكست الكبرى لم تصلح أن تبقى  
كبرى للشكل الثاني الذي رجع اليه الاقتران بعد انعكس بل يجب جعلها صغرى وجعل الصغرى كبرى فينتج الاقتران  
ليس بعض د ب فيكون الباء محمولاً في النتيجة لا موضوعاً كما يرض أولاً ولا يمكن أن نقول انه يمكن عكس النتيجة الى  
ليس بعض ب د لما تقدم من أن السالبة الجزئية لا عكسها فاقتران الصغرى السالبة في الشكل الاول بالكبرى  
الموجبة لو أنتج فلا تكون نتيجته عن الصغرى والكبرى على ما وضعنا عليه وانما تكون نتيجة ترتيب آخر ليس من هذا  
الشكل فلا تكون نتيجة الاقتران بعينه وقوله كيف وهو راجع الى الشكل الثاني الخ يريد أنه لو صرح هذا الاقتران في  
الشكل الاول للزم بيان اتجاهاه بالرد الى الشكل الثاني عكس الكبرى ثم جعلها صغرى كما رأيت وهو أخفى من الاول وانما  
تبين نتيجته بالرد اليه فكيف يبين الا على عما هو أخفى منه وقد يلزم منه تضاعف العمل المؤدى لالتحاق بعض ضروب  
هذا الشكل بالشكل الرابع اني آخر ما قل

ثم هذه الافتراضات قد تكون من المطلقات وحدها وقد تكون من الضروريات وقد تكون من  
الممكنات أى تكون كل واحدة من مقدمة القياس من جنس الأخرى وقد يختلف بعضها ببعض  
فتكون كل مقدمة مخالفة للأخرى في الجهة ونؤمن الكلام في المختلطات إلى أن نفرغ من بيان  
مالاختلاط فيه من الأشكال الثلاثة

أما في هذا الشكل فإذا كانت المقدمتان مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة يتينا إذا الصغر  
داخل بالفعل تحت الأوسط فالحكم على الأوسط حكم عليه وأما إذا كانتا ممكنتين فليس يتبين تعدى  
حكم الأوسط إليه حسب بيانه في المطلقتين والضروريتين وذلك لأن <sup>(١)</sup>ها كل ب ج بالفعل  
فإذا حكمنا على كل ما هو ج بالفعل كان ذلك حكماً على ب لا محالة من غير تردد للعقل فيه وفي  
الممكنتين لم يدخل ب تحت ج بالفعل بل بالقوة فإذا حكمنا على ما هو ج بالفعل لم يتبين تعدى ذلك  
الحكم إلى ما هو ج بالقوة لا بالفعل وإنما قلنا إن الحكم على ما هو ج بالفعل لأنه إذا قيل كل ج  
د بالامكان عني به أن كل ما يوصف بـ ج بالفعل فهو د إما بالامكان أو بغيره كما عرفت في جانب  
الموضوع لكنه <sup>(٢)</sup>وان كان في البيان الدوري دون ما تقدم فليس يحتاج إلى أن يبين بشئ آخر بل  
يكفي فيه أدنى تنبيهه فان لا كبر إذا كان ممكناً للأوسط الممكن للصغر كان ممكناً للصغر والصغر إذا  
أمكن أن يكون الأوسط الممكن كونه أكبر أمكن كونه أكبر لأن <sup>(٣)</sup>مكان الامكان قريب عند الذهن  
أنه امكان أما إذا كان الأكبر للأوسط بالامكان أو بالاطلاق أو بالضرورة والأوسط بخلاف ذلك  
للصغر فليس يتبين جهة النتيجة بل تحتاج إلى بيان وسند كره في المختلطات

(١) لأن فيها أى في المطلقتين والضروريتين كل ب ج بالفعل فإن لم تصحبه ضرورة ذاتية فهو الاطلاق وان صحبته  
الضرورة كانت القضيةتان ضروريتين

(٢) لكنه وان كان في البيان الدوري دون ما تقدم الخ أى لكن تعدى الحكم إلى ما هو الأوسط بالقوة وان لم يصل في سهولة  
بيانه إلى ما تقدم في المطلقتين والضروريتين فهو لا يحتاج إلى أن يبين بشئ آخر سوى نفس الطريقة المتقدمة وهي طريقة  
الاندراج التي سماها بيا نادوريا وإنما سميت بذلك لأنك تدور عند البيان بين الصغر والأكبر تأيها بدأت به وصلت  
إلى المطلوب فإما أن تقول إذا كان الصغر مندرجاً في الأوسط والأوسط محكوم عليه بالأكبر سلباً أو إيجاباً كان الصغر  
محكوماً عليه بما حصره به على الأوسط لأنه من مشمولاته وإما أن تقول إذا كان الحكم بالأكبر انما هو على الأوسط  
والأوسط حاول للصغر فالحكم حينئذ يكون على الصغر لا يشمل الأوسط عليه

(٣) ١ مكان الامكان الخ أى الامكان لممكن لشيء هو امكان لذلك الشيء وفي التعبير تساهل ظاهر والتعبير الصحيح ان يقال  
لان من القريب عند الذهن ان امكان أمر لممكن لشيء يستدعي امكان ذلك الأمر لذلك الشيء

وقد خالف المصنف رأى الجمهور هنا بضاحية جواز انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول وقد شرطوا فيها الفعلية  
وقالوا في بيان تخلف النتيجة فيما لو كانت ممكنة انه يجوز ان يقال في المثال المشهور كل حمار مركوب زيد بالامكان العام  
وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصديق كل حمار فرس بالامكان العام وذلك لان زيد المركب بالفعل الا الفرس  
فشكل مركوب زيد في الكبرى هو فرس لان وصف الموضوع انما يصدق على ذاته بالفعل

وقد تقدم ان أن الجمهور سهوا عن معنى الفعلية في الموضوع وانما هو ان كل ما لو وجد وكان بالفعل كذا لا بقيد  
الماضي وانه عند التقيد كافي المثال يخرج القضية عن كونها محصورة إلى أن تكون شخصية

فقولك « وكل مركوب زيد فرس بالضرورة » غير صادق لانه ليس كل ما لو وجد وكان مركوب زيد بالفعل فهو فرس  
وانما يصدق اذا جعلت مركوب زيد منو انما على الافراس المعينة التي ركبها زيد وهو بهذا المعنى غير محمول في الصغرى  
على الحمار بالامكان العام بل هو مسلوب عنه بالضرورة فإذا أخذت مركوب زيد على ما هو المعروف في القضية المسورة  
الحقيقية كان الصادق بعض مركوب زيد فرس وهي جزئية لا تنفي في الشكل الاول

## (الشكل الثاني)

وهو الذي فيه الاوسط محمول على الطرفين وخاصيته في انتاجه أنه لا ينتج الاسالب وشرطه اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب وأن تكون الكبرى كلية والموجبتان لا تتجان فيه لان الشئ الواحد قد يوجب شيئين متباينين كالجسم للحجر والحيوان وللتفقي كالانسان والناطق والنتيجة في أحد المثاليين سالبة وفي الآخر موجبة والسالبتان كذلك لا تتجان فان الشئ الواحد قد يسلب عن شيئين متباينين وعن متفقين كالخمر عن الانسان والفرس تارة وعن الانسان والناطق أخرى والكبرى الجزئية لا تنتج أيضا لان البعض الموضوع في الكبرى قد يكون بعض شئ محمول على كل موضوع الصغرى أع<sup>(١)</sup> منه وقد يكون بعض شئ مسلوب عن كله والنتيجة في إحداهما موجبة كلية وفي الأخرى سالبة كلية أما اذا جع<sup>(٢)</sup>لت هذه الكبرى بعينها صغرى صدق سلب موضوع الكبرى عن هذا البعض الموضوع الآن في الصغرى لان الخاص يصدق سلبه عن بعض العام وكذلك يصدق سلب أحد المتباينين عن بعض الآخر والنتيجة في الموضوعين جميعا سالبة جزئية

والمشم<sup>(٣)</sup> ور أن المطلقين تتجان في هذا الشكل وكذا الممكنتان والحق أنه انما ينتج من المطلقتين اذا كانت السالبة منعكسة على نفسها وهي المشروطة بشرط دوام الموضوع موصوفا بما وصف به وأما من الممكنتين فلا ينتج أصلا وذلك لان شيئا واحدا كالخمر لا يوجب بالاطلاق أو الامكان لأحد الشيئين المتفقين كالانسان ويسلب باحدى الجهتين عن الآخر كالحيوان والنتيجة موجبة ويوجب باحداهما لأحد المتباينين كالفرس ويسلب كذلك عن الآخر كالنور والنتيجة سالبة فلا تعين اذن من هذا التأليف نتيجة

واذا عرفت شرائط انتاجه ظهر لك عن قريب أن قرائنه أربع كما بيناه في الشكل الاول (الاقتران الاول) من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شئ من د ج ينتج لا شئ من ب د لأنك اذا عكست الكبرى ارتد الى الضرب الثاني من الاول ونتاج ما ذكرناه وبين أيضا بالخلف فانه ان لم يصدق قولنا لا شئ من ب د أي مادام ب صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهو لا شئ من د ج ينتج من رابع الاول ليس بعض ب ج مادام ب وكان كل ب ج هذا خلف

(الثاني) من كليتين والصغرى سالبة مثل قولك لا شئ من ب ج وكل د ج ينتج لا شئ من ب د يبين ذلك بعكس الصغرى وردها الى ثاني الاول ثم عكس النتيجة ويبين بالخلف أيضا لانه اذا لم يصدق قولنا لا شئ من ب د صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهي كل د ج ينتج بعض ب ج وكان لا شئ من ب ج هذا خلف

(١) أعم منه كما تقول لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان بفرس وقوله وقد يكون بعض شئ مسلوب عن كله أي كل موضوع الصغرى كالمولدات الحيوان في المثال بالصاهل فان الصاهل مسلوب عن كل الانسان هذا اذا كانت الكبرى موجبة فان كانت سالبة فهي كالتقول في القياس كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان أو بعض الحجر ليس بحيوان

(٢) اما اذا جعلت هذه الكبرى بعينها صغرى بأن تقول بعض الحيوان بفرس ولا شئ من الانسان بفرس فانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان وكذلك لو قلت بعض الصاهل بفرس بدل بعض الحيوان والنتيجة في المثاليين سالبة جزئية

(٣) والمشمور الخ سكت عن الضروريتين والدائميتين لانها تنتج بالانزعاع وانما أراد أن ينص على ما قبل انه ينتج وليس ينتج

(الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ب ج ولا شيء من د ج ينتج ليس بعض ب د تبين بعكس الكبرى والخلف أيضا  
 (الرابع) من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله ليس بعض ب ج وكل د ج ينتج ليس بعض ب د ولا يبين هذا بالعكس لان السالبة جزئية لا تقبل العكس والكلية الموجبة تنعكس جزئية ولا قياس عن جزئيتين لكنه يبين<sup>(١)</sup> بالافتراض والخلف أما الافتراض فهو أنا نفرض البعض من ب الذي ليس ج شيئا معيناً ونسميه ألفاً فيكون كل ا ب ولا شيء من ا ج ونضم الثانية أى الكبرى هكذا لشيء من ا ج وكل د ج لينتج من ثاني هذا الشكل لشيء من ا د ثم تعكس أولى الافتراض الى بعض ب ا وتضمها الى النتيجة السابقة هكذا بعض ب ا ولا شيء من ا د ينتج ليس بعض ب د وهو المطلوب وأما الخلف فهو<sup>(٢)</sup> ومعرفة

### (الشكل الثالث)

وهو الذى الأوسط فيه موضوع للطرفين وخاصيته فى إنتاجه أنه لا ينتج الجزئيا وشريطه كونه صغرا موجبة وأن تكون احدى المقدمتين كلية فان كانتا سالبتين لم يجب أن يكون الأمران المسلوبان عن شيء واحد متفقين أو مختلفين كسلب الانسان والفرس عن الجحر تارة وسلب الانسان والحيوان عنه أخرى وان كانتا جزئيتين جاز أن يوجب بعض شيء واحد أمران متفقان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضا وجاز أن يوجب فى بعضه أمران متباينان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضا كما نقول مرة بعض الجسم حيوان وبعضه انسان ومرة ليس بعضه انسانا ونقول تارة بعض الجسم فرس وبعضه انسان وأخرى ليس بعضه انسانا وان كانت الصغرى سالبة لم تنتج لانه لا يجب اذا سلب شيء عن شيء أن يسلب عن هذا المسلوب ما يوجب للمسلوب عنه أو يوجب له كما تفرق بقولك لشيء من الفرس بانسان تارة كل فرس حيوان وتارة كل فرس سهال  
 وينتج من المطلقين والممكنة<sup>(٣)</sup> بخلاف الثانى وقرانه ستة لان الصغرى اذا كانت موجبة والكبرى كلية حصلت اقترانات أربع كما فى الاول اسكن الكبرى لما جاز أن تكون جزئية ههنا حصل اقترانان آخران

(فالاقتران الاول) من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وكل ج د ينتج بعض

(١) يبين بالافتراض ذلك اذا روى فى السالبة عدم دوام السلب فان ذلك يحقق الايجاب احيانا فيكون قد روى فى الحكم ثبوت الموضوع

(٢) فهو ما عرفته ومحصله أنه لو لم يصدق ليس بعض ب د لصديق نقيضه وهو كل ب د وينضم الى كبرى القياس وهى كل د ج لينتج كل ب ج وقد كانت صغرى القياس المفروض صدقها ليس بعض ب ج هذا خلف

(٣) والممكنتين خلف المصنف الجمهور ههنا أيضا فانهم شرطوا فعلية الصغرى كما شرطوا فى إنتاج الشكل الاول و بينوا ذلك بنحو المثال المشهور كقولهم فرضنا ان زيدا ركب الفرس ولم يركب الجمار قط وعمر اركب الجمار دون الفرس فانه يصدق كل ماهوم مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل مركوب زيد فرس بالفعل ويكذب بعض ماهوم مركوب عمرو فرس بالفعل بل يكذب بالامكان أيضا لان كل ماهوم مركوب عمرو جمار بالضرورة ومما سبق فى العكس وفى الكلام على هذا الشرط فى الشكل الاول تعرف منشأ وهم الجمهور والعقل يحكم بالضرورة أنه اذا أمكن شيئا لشيء واحد جاز أن يتصادقا معا وهذا هو معنى الامكان الجزئى أى فى قضية جزئية وهى نتيجة هذا القياس واذا أمكن أحدهما فى الانيات وسلب الآخر منه بالامكان كان سلب الثانى عن الاول بالامكان لجواز تحقق الاول فى ذلك الشيء أحيانا فيكون له حكمه ولو فى بعض افراده عندما يتحقق الممكن ولا معنى للامكان الا هذا

ب د لانك اذا عكست الصغرى رجع الى ثالث الاول وبين بالخلف أيضا وهو أنه ان لم يصدق بعض ب د وكان مط (١) لمقاما فنيضه صادق وهو لا شيء من ب د دائما وكذا (٢) ل ج ب ينتج من ثاني الاول لا شيء من ج د دائما وكان كل ج د بالاطلاق هذا خلف

(الثاني) من كيتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة مثاله كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وبينانه بعكس الصغرى وبالخلف

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله بعض ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د وبينانه أيضا بعكس الصغرى وبالخلف

(الرابع) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د وبين بعكس الكبرى وجه (٣) لها صغرى الاول فينتج بعض ب د ثم تعكس النتيجة

فيصير بعض ب د وأنت تعلم أن عكس الموجبة المطلقة كلية كانت أو جزئية لا يكون الا مطلقا بالامني العام وكذلك عكس الوجودي الموجب

(الخامس) من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثل كل ج ب وليس بعض ج د ينتج ليس بعض ب د ولا يمكن بيانه بالعكس لان الجزئية السالبة لا تعكس والكلية

الموجبة اذا انعكست صارت جزئية ولا قياس من جزئيتين فيميانه إما بالخلف ان كان من المطلق العام وهو أنه ان لم يكن ليس بعض ب د فكل ب د دائما وكان كل ج د دائما

وكان ليس بعض ج د بالاطلاق هذا خلف أو بالافتراض وهو أن تفرض بعض ج الذي ليس د ألفا فيكون لا شيء من ا د وكذلك يكون كل ا ج وقد كان كل ج ب ينتج كل ا ب وكان

لا شيء من ا د ينتج ليس بعض ب د

(السادس) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وبينانه بعكس الصغرى وبالخلف وبالافتراض هذا بيان

النتائج من المطلقات في الشكلين  
وأما التأليف من الضروريات فيه ما فكل التأليف من المطلقات لا يخالفه الا في جهة النتيجة وفي أن

البيان ان كان بالخلف كان نقيض الضرورية الممكن العملي فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى كان اختلاطا

(١) وكان مطلعا عاما لا يقال لاحاجة لهذا القيد فإنه يخبر ج الممكن العام مع أنه من نتائج هذا الشكل على رأيه كما سبق فكان عليه حذفه أو ابداله بالممكن العام الذي هو أعم الجهات لان الدليل يأتي فيه فإنه لو لم يصدق بعض ب د بالامكان العام لصدق نقيضه وهو لا شيء من ب د بالضرورة فتجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا كل ج ب ولا شيء من ب د بالضرورة لينتج من ثاني الاول لا شيء من ج د بالضرورة وكان كل ج د بالامكان هذا خلف وقلنا ان النتيجة ضرورية لان النتيجة في الشكل الاول تتبع الكبرى في الجهة الا اذا كانت من المشروطتين أو العرفيتين وهي هنا ضرورية لا يقال ذلك لانقول ان المصنف قيدنا بالمطلق العام لانه سيأتي يتكلم على ما تألف من مكنيتين بوجه خاص في آخر فصل المختلطات لهذا لم يرد أن يجعل الدليل ههنا شاملا له

(٢) وكل ج ب أي على أن تكون هذه صغرى بنقيض النتيجة كبرى

(٣) وجعلها صغرى الاول أي جعلها صغرى لقياس من الشكل الاول وكبراه هي صغرى القياس من الضرب الذي نحن بصدد منه الثالث

(٤) كل ج ب كانت صغرى قياسا فتجعلها صغرى لنقيض النتيجة

(٥) ينتج أي من الضرب الثاني من هذا الشكل ولك أن تعكس كل ا ب الى بعض ب ا ثم تضمها الى لا شيء من ا د لينتج بعض ب ليس د من الضرب الثاني من الشكل الاول

من ممكن وضرورى ونحن لم نعرف بعد نتيجة هذا الاختسلاط وان كان البيان بالافتراض كان أحد قياسى الافتراض من وجودى وضرورى ولم نعرف أيضا نتيجة هذا الاختسلاط فى الشكل الاول لكنه مع ذلك قريب من الطبع غير محتاج الى بيان فى اتجاhe لان الوجودية هى الصغرى وهى مندرجة تحت الكبرى الضرورية فيبين أن حكم الضرورة يتعدى الى الاصغر وان كان البيان بالخلف فنقض الممكن العامى الذى أخذ نقيض الضرورية فى الخلف موجودا وليس بمحال فرضه وينتظم القياس أيضا من الوجودى والضرورى

وربما يحتج فى خاطر أحد أن هذين الشكلين اذا رجعنا الى الاول كان بالاول عنهما غنى وليس لهما فائدة فنقول ليس اذا لم يكن هذان الشكلان يتتبع القياسية بنفسهما الا بالاول فلا فائدة لهما بل لهما خاصة فائدة وهى أنه ربما كان السلب الطبيعى فى نفس الامر أن يتعين أحد جزأى المقدمة للوضع والاخر للعمل فلو عكس لم يكن طبيعيا كقولنا ليست السماء بخفيفة ولا النفس بعائية ولا النار برئية فاذا عكست هذه السواب خرجت عن النظم الطبيعى وان كانت حقا وربما لا يلتزم قياس مع هذه الابان يقرن بها قضايا أخرى على نظم الشكل الثانى وكذلك انما يكون الطبيعى فى القضايا الجزئية أن يوضع بعض الاعم فيه ويحمل عليه الاخص فاذا قرن بهذه القضية أخرى كلية فربما لا يلتزم منها قياس الأعلى هيئة الشكل الثالث

وقد ظن فاضل الاطباء أن القضايا المطلقة لا تستعمل فى العلوم فالبحث عنها غير مفيد والمعجب أن أكثر القضايا المستعملة فى صناعته هى المطلقات فظنه إذن خطأ

### ( الفصل الثالث )

#### ( فى المختلطات )

واذ قد فرغنا عن المطلقات والضروريات فى هذه الاشكال الثلاثة وعن الممكنات أيضا فى الاول والثانى فلا بد من بيان الاختسلاط بينهما

أما ان كانت الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية فى الشكل الاول فقد اتفقوا على أن النتيجة مطلقة تابعة للكبرى واذا كانت الكبرى ضرورية فالخاتمة أن النتيجة ضرورية والمشهور بخلاف ذلك وبيان كون النتيجة ضرورية أنا اذا قلنا فى الكبرى كل ج د أى كل ما يوصف بج كيف وصف به دائما أو غير دائم فهو موصوف بد بالضرورة وب من جملة الموصوفات بج مطلقا فكان داخل تحت الكبرى ومقولا عليه د بالضرورة فاذا النتيجة تابعة للكبرى فى هذا الاختسلاط الا ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة من جنس المشروط باضاف الموضوع عما وصف به فان النتيجة ضرورية لان ب اذا كان موصوفا بج مادام موجودا وكل ج مادام موصوفا بج فهو د (ب) مادام موجودا فهو د فان دوام د له بدوام ج وج دائما مادام موجودا

قال أفضل المتأخرين ولا ينبغي أن يشترط فى الكبرى أن ج د مادام موصوفا بج لادائما فانها تصير كاذبة فانا اذا قلنا ان كل ج د لادائما بل مادام ج حكما أن كل ج ليس دائما ج وقد قلنا فى الصغرى ان ما هو ج أى ب ما هو دائما ج هذا خالف

ولنتعقب ما قاله أما منعه اشترط أن لادوام فى الكبرى فولى الوجه فان القياس لا يتصور لانتاجه مع هذا الشرط وأما تعالیه لذلك بكذب الكبرى فليس كذلك على الاطلاق فى جميع الاعتبارات ووجوه

الحمل والوضع اذ يمكن أن توجد الكبرى غير دائمة ولا تكون كاذبة ومع ذلك لا ينتج القياس وبيان ذلك هو أن يجعل الادوام جزأ من الموضوع فيقال وكل ما هو ج دائماً فهو د وهذا غير الوجه الذي ذكره فانه جعل الادوام جزأ من المحمول اذ قال وكل ج د لادائماً بل مادام ج فان الادوام ههنا جزء من المحمول ولا جله كذبت الكبرى فاننا جعلنا في الصغرى الجيم المحمول ما هو موصوف بالجيمية دائماً وجعلنا ههنا أي في الكبرى اتصاف كل ج بالجيمية لادائماً اذا جعلنا الحمل غير دائم بل مشروط بادوام الجيمية فبالضرورة تكون الجيمية غير دائمة اذ لو لا عدم دوام الجيمية لما كان اتصافه بد غير دائم فان ما جعل شيئاً دائماً سبب مساوقة ذلك الشيء اياه لاحتماله فهو في نفسه غير دائم وأما في الوجه الذي جعلناه جزءاً من الموضوع فلا تكذب الكبرى فانك لا تحكم على كل ج بأنه موصوف بج لادائماً بل تحكم بالدال على ما ليس دائماً ج من جملة الموصوفات بج وهذا لا ينفع وجود موصوف بج دائماً لكن لا يكون هذا الجيم هو ما كان محمولاً في الصغرى فان محمولها هو ما كان ج دائماً فلا يكون الوسط اذن في القياس واحداً مشتركاً فيه فلا يلزم منه نتيجة

فان الوجه أنه يقال لا ينبغي أن يشترط لادوام الجيمية في الكبرى لأنه إما أن تكذب الكبرى أو أن تصدق ولا يكون للقياس وسط وأما ضرب هذا الاختلاط فتعدها أنت بنفسك وأما هذا الاختلاط في الشكل الثاني فننتجته ضرورة أبداً أما اذا كانت المطلقة عامية فلا خلاف فيه بين المشهور والحق وأما اذا كانت وجودية ففي المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة دائماً ضرورية لان د اذا كان موجباً لأحد الطرفين بالضرورة مسلوباً عن الآخر لا بالضرورة أو مسلوباً بالضرورة وموجباً بالضرورة أو موجباً لهما جميعاً أو مسلوباً عنهما جميعاً وهي لاحدهما بالضرورة وللاخر بالضرورة فبين طبيعتي الطرفين مباينة ضرورية ومن هذا نعلم أن السالبتين في هذا الاختلاط تتجان (١) ذلك الموجدتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية فان كانت عامة يجوز اشتغالها على الضرورة فلا يتألف قياس من سالتين أو موجدتين كما لا يتألف اذا كانت السالبتان والموجدتان ضروريين

وأما في الشكل الثالث فالنتيجة تتبع الكبرى في الجهة وبيان ذلك أما فيما يرجع الى الاول بعكس الصغرى فيما بعكس وأما فيما يرجع اليه بعكس الكبرى أو لا يرجع اليه البتة بالعكس فبما لا يفترض وذلك في افتراضين وهما أن تكون الكبرى إما موجبة جزئية وإما سالبة جزئية فتفرض البعض الذي هو ج والقياس د ا فيكون لاشئ من ا د لكن كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب ولا شئ

(١) وكذلك الموجدتان أي وتجان سالبة أيضاً لانه انجاب صوري وموضوع النتيجة ومحمولها متباينان في الحقيقة لتباين الجهة في المقدمتين فان شيئاً واحداً قد ثبت لاحد الامر بالضرورة وثبت للاخر بالضرورة وما ثبتت بالضرورة قد سببت فيه الضرورة التي كانت وصفاً للثبوت الاول فتكون احدي المقدمتين سالبة في المعنى فلهذا تكون النتيجة سالبة

(٢) فلا يتألف قياس من سالتين أو موجدتين لانه لا دلالة على التباين حينئذ فقد كان التباين آتياً من أن المحمول الواحد ثابت لشيء جهة ولاخر جهة تباينها فاذا كانت العامة طاقعة تشمل الضرورة واختلطت مع أخرى ضرورية لم يوجد في احدهما امتنا في الاخرى لجواز اتفاقهما في حالة الوكان صدق المطلقة عند تحقق الضرورة وانما يكون التنافي حتماً اذا كانت المطابقة وجودية أخذ فيها سلب الضرورة الذاتية كما قال

(٣) وليس د ا هذا اذا كانت الكبرى سالبة كما تقول كل ج ب وبعض ج ليس د وقوله لكن كل ا ج لانك فرضت البعض طائفة معينة فالجيم محمول على جميعها وقوله وكل ج ب هذه هي صغرى القياس المستدل على انتاجه كما رأيت وقوله فكل ا ب ولا شئ من ا د قياس من الضرب الثاني من الشكل الثالث ينتج النتيجة التي ذكرها بعكس الصغرى



من ا د فليس بعض ب د ولا شك أن العبرة في الجهة لقولنا لا شيء من ا د اذ تصير كبرى الاول بعكس الصغرى وجهة لا شيء من ا د هي جهة ليس بعض ج د وقد يعتقدي المشهور أن العبرة في الجهة فيما يرجع الى الاول بعكس الكبرى لاصح (١) غري لانها تصير كبرى الاول فتكون العبرة لها ثم تنعكس النتيجة على جهتها وأنت تعلم أن عكس الموجب لا يحفظ الجهة فهو ذا بيان اختلاط المطلق والضروري في الاشكال الثلاثة

أما اختلاط الممكن مع غيره فيها فاذا اختلط مع الضروري في الاول كانت النتيجة تابعة للكبرى فان كانت ممكنة فلا خلاف في أن النتيجة ممكنة على المشهور والحق في وان كانت ضرورية فالمشهور أن النتيجة ممكنة حقيقة (٢) ان كانت الضرورية موجبة لانها ان لم يكن ممكن أن يكون كل ب د فبالضرورة ليس كل ب د وكان ممكن أن يكون كله ج ولكن هذا ليس بخلاف لانهم لا يدعون كون النتيجة ممكنة عامة فيلزم سلبها بالضرورة وان كانت الكبرى الضرورية سالبة فالمشهور أن النتيجة ممكنة عامة فتارة تصح ممكنة حقيقة وتارة

ليرجع الى الاول وقوله والعبرة في الجهة الخ لان لا شيء من ا د صارت كبرى في الشكل الاول بعد عكس الصغرى والنتيجة تابعة للكبرى في هذا الاختلاط من الشكل الاول وقوله وجهة لا شيء من ا د هي جهة ليس بعض ج د أي التي هي كبرى القياس المستدل عليه فان ا هو بعض ج الذي في عنه د في تلك الكبرى بعدما فرض طائفة معينة فتكون الجهة في الفرض هي الجهة في أصل القضية وقد قلنا ان جهة النتيجة هي جهة لا شيء من ا د التي هي جهة كبرى القياس فتكون النتيجة تابعة للكبرى وهو المدعى

أما ان كانت الكبرى موجبة جزئية فيكون القياس هكذا كل ج ب وبعض ج د فينتج بعض ب د بوجهة الكبرى لا يفرض البعض الذي هو ج طائفة معينة وتسبها ا فكل ا ج وكل ج ب صغرى قياسا ينتج من الاول كل ا ب وكل ا د وهي ثانية الافتراض ينتج من الضرب الاول من الثالث بعض ب د ومعلوم ان هذا النتيجة يستدل عليها بعكس الصغرى حتى يرجع القياس الى الشكل الاول فتكون العبرة في الجهة للكبرى لانها كبرى الاول والنتيجة تابعة لها في هذا الاختلاط وجهة هذا الكبرى وهي كل ا د هو بعينها جهة بعض ج د التي هي كبرى القياس المستدل عليه لان ا هو بعينه بعض ج بعد فرضه طائفة معينة

(١) للصغرى متعلق بما هو خبر لأن في قوله وقد يعتقدي المشهور أن العبرة في الجهة الخ وحاصل المشهور الذي ذكره أن الكبرى اذا كانت موجبة جزئية في هذا الشكل أمكن رد القياس الى الاول بعكس الكبرى ثم جعلها صغرى وجعل صغرها كبرى لينتج ما ينعكس الى النتيجة المطلوبة فنقول في المثال الذي سبق بعض د ج وكل ج ب ينتج بعض د ب وهو ينعكس الى بعض ب د وهو النتيجة المطلوبة وحيث يرجع الى الشكل الاول ونتيجته تابعة للكبرى في هذا الاختلاط والكبرى هنا هي صغرى القياس المستدل على انتاجه فتكون العبرة لجهة هذه الصغرى التي هي كبرى الاول عند الرد وحاصل طعن المصنف في هذا المشهور أن العبرة لجهة الكبرى في الاول في نتيجته وهي بعض د ب في المثال المذكور وهي ليست نتيجة لقياس من الثالث بل لا بد من عكسها حتى تكون النتيجة له وهي موجبة والموجبة لا تحفظ جهة الاصل في العكس فلوفرناها جزئية ضرورية تابعة لكبرى الاول الضرورية لم تنعكس الا الى ممكنة كاسبق فلا يجوز حينئذ أن يعتقد أن النتيجة في مثل هذا الضرب تابعة لصغرها احتجا جابا بأنها تصير كبرى الاول

(٢) حقيقة أي ممكنة خاصة وقوله ان كانت الضرورية موجبة أي الضرورية الكبرى وقوله لانها ان لم يكن ممكن أن يكون كل ب د يريد أنه ان لم تصدق هذه النتيجة للقياس القائل كل ب ج بالامكان وكل ج د بالضرورة فليصدق نقيضها وهو ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د في كبرى القياس المستدل عليه فينتج من رابع الثاني ليس كل ب ج بالضرورة وكان ممكن في صغرى القياس المستدل عليه أن يكون كل ب ج هذا خلف وحاصل نقض المصنف أن ليس كل ب د بالضرورة ليس نقيضا صحيحا للنتيجة الممكنة الخاصة وانما هو نقيض للممكنة العامة وهم يزعمون أن النتيجة خاصة وأما نقيض الممكنة الخاصة فهو أحد الأمرين إما ضرورة الإيجاب وإما ضرورة السلب فلا يستقيم هذا الدليل الذي ذكره

نص مطلق

والحق أن النتيجة ضرورية أبداً لأننا إذا قلنا في الكبرى كل ج د أو لا شيء من ج د بالضرورة أي كل ما يقال له ج فذلك الشيء دائماً د أوليس د لأمادام ج بل مادام موجوداً (ب) إذا قيل له ج فهو دائماً د أوليس د وإن لم يكن (١) ن ج وليست هذه الضرورة تحصل عند اتصافه بـ ج بل إذا صار ج كان موصوفاً بـ قبل ذلك وبعد زوال ج عنه فيندرج تحت الكبرى جميع ما هو ج بالفعل وما هو بالقوة أيضاً لأنه ليس بمحال أن يصير ما هو بالقوة ج جيباً بالفعل وإذا صار بالفعل كان ذلك هذه الضرورة ثابتة لا حين حصوله بـ ج بالفعل بل دائماً قبل ذلك وبعد والمثال في هذا قوائماً كل إنسان يمكن أن يكون متحركاً وكل متحرك جسم فكل إنسان جسم لا حين ما حصل كونه متحركاً بل دائماً مادام ذاته موجوداً وقد قدمنا أن الإيجاب شرط الصغرى في هذا الشكل (٢) في المادة الممكنة فيجوز أن تكون سالبة فإذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة إذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء عن اتباع النتيجة أخس المقدمتين في السكيفية وهو ما شرطناه في أول الأشكال

وأما إذا اختلط مع الاطلاقي في هذا الشكل فإن كانت الكبرى ممكنة فالنتيجة ممكنة لأن ب داخل تحت ج المقول عليه د بالامكان وإن كانت الكبرى وجودية فالنتيجة ممكنة حقيقية ونضع (٣) مع الكبرى موجبة فنقول إن لم يكن كل ب د بالامكان كان الحق إما ضرورة سلب أو ضرورة إيجاب فنضع أولاً ضرورة السلب وهي ليس بعض ب د بالضرورة ونضع (٤) رن بها الصغرى الممكنة

(١) وإن لم يكن ج حاصله أن معنى الضرورية الكبرى هو أن كل ما قيل عليه ج ولولحظة من زمان ثبت له د أو سلب عنه بالضرورة فاللازم بين ج ود أو التناقض بينهما ليس من جهة وصف ج وإنما هو تلازم أو تناقض بين طبيعتي ج ود في أي فرد تحققاً فإيكون ج بالقوة فهو واحداً مما يتحقق فيه هذه الطبيعة إذ ليس بمحال أن تتحققا فيه فيلزمه أو يسلب عنه د بحكم التلازم أو التناقض بين الطبيعتين (٢) في المادة الممكنة أي الممكنة الخاصة فإن معناها يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون فهي موجبة في قوة سالبة أيضاً وهي سالبة في معنى موجبة فالسلب فيها صوري ولذلك كانت النتيجة من سالبة ممكنة خاصة وضرورية موجبة موجبة ضرورية والصغرى الوجودية مدلولها أن ب ج بالفعل وليس ج دائماً فيكون مدلولها بأنه بالفعل هذا إذا كانت موجبة فإن كانت سالبة فعنادان ب ليس ج بالفعل وليس السلب دائماً فيكون الإيجاب حاصلًا وقتاً فيكون الباء جيباً بالفعل فالبته في قوة موجبة أيضاً ولهذا تكون النتيجة منها سالبة ومن ضرورية كبرى موجبة موجبة ضرورية (٣) ونضع الكبرى موجبة شروع في الاستدلال على وجوب صدق النتيجة الممكنة الحقيقية أي الممكنة الخاصة ولزومها للقياس المركب من ممكنة صغرى ووجودية كبرى وقد بدأ في البيان للقياس الذي تكون كبراء الوجودية موجبة فقال ونضع الكبرى موجبة الخ (٤) ونقرن بها الصغرى الممكنة الخ أي على أن تكون الصغرى الممكنة صغرى والجزئية السالبة الضرورية التي فرضنا صدقها عند كذب النتيجة كبرى وذلك بعد أن نفرض وقوع الممكن في الصغرى حتى تكون فعلية ووجودية وهو فرض جائز لأن وقوع الممكن ليس بمحال وإن كان هذا الفرض كاذباً لانه في الأصل ممكنة إذ ليس يلزم من كذب شيء أن يكون محالاً فإذا علمنا ذلك وجدنا معنا قياساً من خامس الشكل الثالث هكذا كل ب ج بالوجود وليس بعض ب د بالضرورة ينتج ليس بعض ج د بالضرورة لأن النتيجة تتبع الكبرى في الشكل الثالث في الاختلاط بين المطلق والضروري كما تقدم وهذه النتيجة محالة لأن كبرى القياس المستدل عليه وهي مفروضة الصديق كانت كل ج د بالوجود فقوائماً ليس بعض ج د أخص من نقيضها فلما أمكنت هذه النتيجة لاجتماع النقيضان فهذه النتيجة المحالة ليست لازمة للتأليف من الشكل الثالث فانه تأليف صحيح ولا يفرض الممكنة وجودية المسبق من أن فرض الممكن واقعاً ليس بمحال بالبداهة وليس بمحال بل يزعم عنه محال والالكان محالاً فاذن هي لازمة من فرض صدق تلك القضية وهي قوائماً ليس بعض ب د بالضرورة فتكون هي الكاذبة

وهي كل ب ج ونفرضها وجودية وان كان فرضا كاذبا ولكنه ليس بمحال اذ فرض الممكن موجودا ليس بمحال فلا ينبغي أن يكون عنه محال فان الكذب الغير المحال لا يلزمه محال لانه اذا كان غير محال فربما يوجد وقتا ما ويوجد لازمه معه فيه - ير المحال موجودا لكن المحال لا يتصور وجوده - فلا ينبغي أن يكون لازما للكذب الغير المحال فننظر في هذا الاقتراح ونتبينه فان كانت محالافلا يكون بسبب التأليف لانه صحيح ولا بسبب فرض الممكنة وجودية لما يشاء فاذن هو بسبب المقدمة الاخرى وهي السالبة الضرورية ونظرنا في النتيجة وهي ليس كل ج د بالضرورة فوجدناها محالا اذ كان كل ج د بالوجود فعلمنا أنه لزم بسبب السالبة التي قد رافدها وما يلزمه المحال فهو محال ونضع ضرورة الايجاب أيضا وهي بعض ب د ونفرض بها الصغرى الممكنة ونفرضها وجودية في (١) لزم بعض ج د بالضرورة وكان كله د بالوجود الغير الضروري هذا خلف ويجب أن يتم ذلك رهنا أن أفضل المتأخرين لما جعل نقيض الوجودي في الاشارات إما ضرورة الايجاب وإما ضرورة السلب فليس لزوم كون النتيجة ممكنة على رأيه أولى من لزومها وجودية فلهذه سها في هذا الكتاب فانه أورد في سائر كتبه نقيض الوجودي على وجهه ولما كان اعتناؤه في هذا الكتاب باختيار الحق ومجانبة المشهور الغير الحق أكثر فربما يتوهم أن الحق في جميع المواضع ما فيه دون ما في غيره فانتدبنا للتنبيه على هذه المواضع لهذا الغرض لا للفتح فيه واذا عرفت هذا فيما اذا كانت الكبرى موجبة أمكنك نقل هذا العمل الى السالبة

وأما اذا كانت الكبرى مطلقة عامة فالنتيجة ممكنة عامة لان المطلق العامى يشتمل على الضروري وغير الضروري فتكون النتيجة تارة ضرورية كما بيناه وتارة ممكنة خاصة والعام اهما جميعا هو الممكن العام

(١) فيلزم بعض ج د بالضرورة لان القياس من رابع الثالث هكذا كل ب ج وبعض ب د بالضرورة وقد فرضنا الصغرى وجودية والاختلاط بين الوجودي والضروري تتبع فيه النتيجة كبراد في الشكل الثالث كما سبق

(٢) فليس لزوم كون النتيجة ممكنة الخ لما كان نقيض الوجودي على رأى أفضل المتأخرين هو أحد الأمرين اما السلب الضروري أو الايجاب الضروري كان الدليل المتقدم جاريا في الوجودي كما هو جار في الممكن بغير فرق فيصح عنده أن ينتج الاختلاط بين وجودية كبرى وممكنة صغرى نتيجة وجودية مع أن ذلك غير صحيح في الواقع لان نقيض الوجودي هو المردد بين الدائم والضروري وقد سبق للمصنف في باب التناقض التنبيه على مخالفة أفضل المتأخرين في الاشارات لرأيه في نقيض الوجودية وقال « انه حكم في الاشارات بان الايجاب أو السلب ضروري وقد توافقنا في النسخ التي شاهدناها على هذا الحق ما ذكرناه » فاذا كان نقيض الوجودية ليس مرددا بين الضروريتين فلا يجري الدليل المتقدم في بيانها لانه في حالة الدوام بغير ضرورة يكون القياس في الاستدلال من اختلاط الممكن بالوجودي في الشكل الثالث وهو لا ينتج الا يمكننا خلاصا كما سيأتي قبيل آخر هذا الفصل والممكن الخاص لا يناقض الوجودية التي هي كبرى القياس المستدل عليه والدوام هنا لا يستلزم الضرورة عند المصنف لان النقيض المردد هو من قضية اجازية والدوام في الجزئ لا يستلزم الضرورة كما سبق وأيضا الاحكام الوجودية ليست لازمة للطباع لانه أخذ فيها عدم الضرورة فهي من الواحق التي تثبت أو تنفي للموارض فقد يكون الثبوت أو الانتفاء نشأ عن عروض الوصف بالفعل فلا يمتد الى ماله ذلك الوصف بالامكان كأن تقول كل انسان يمكن أن يطير وكل طائر يقطع المسافات في الجو بالفعل فان غاية ما يلزم عن هذا القياس أن كل انسان يمكن بالامكان الخاص ان يقطع المسافات في الجو أما أن كل انسان يقطع المسافات في الجو بالفعل فهو كاذب وقد راجعت منطق الاشارات في باب التناقض فاذا عابرتها « فاذا قلنا كل ج ب على الوجه الذي ذكرنا (أي وجودية) كان نقيضه ليس انما بالوجود كل ج ب أي بل لما بالضرورة بعض ج ب أو ب مطلوب عنها كذلك » قال الطوسي « وفي بعض النسخ أي بل لماد انما بعض ج ب أو ب مطلوب عنها وكذلك وانصح هو الاخير وحده لانه نقيض الوجودي اللادائم والاول ليس بنقيض لاحد الوجوديين بل انما هو نقيض الممكن الخاص واهل السهو انما وقع من النساخين »

وأما اختلاط الممكن مع غير في الشكل الثاني فإذا اختلط مع الضروري فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو أحدهما موجبة والاخرى سالبة <sup>(١)</sup> أنه كما ذكرناه في اختلاط المطلق والضروري في هذا الشكل

وإذا اختلط مع المطلق وكان <sup>(٢)</sup> لا ينعكس فيكون منه قياس إذا كانت المطلقة سالبة والممكن <sup>(٣)</sup> موجبة يجوز أن تكون موجبة ويجوز أن تكون سالبة فتكون المقدمتان سالبتين فالضرب الأول كل ب ج بالامكان ولا شيء من د ج بالاطلاق المنعكس فلا شيء من ب د بالامكان <sup>(٤)</sup> كان الخاص أن كانت المطلقة خالية عن الضرورة في العكس وإن جازاشتغالها على الضرورة وهي التي يجوز دوام اتصاف موضوعها بالوصف الموضوع معه فالنتيجة سالبة بالامكان العام وبيانه بالعكس والرد إلى هذا الاختلاط من الأول

الضرب الثاني لا شيء من ب ج وكل د ج نعكس الصغرى ونجعلها كبرى لترجع إلى الأول فينتج لا شيء من د ب بالامكان الخاص أن كان المطلق ممالا لضرورة فيه والسالب الممكن لا ينعكس <sup>(٥)</sup> الابحيلة وهي أن يقرب إلى الإيجاب فإنه ممكن خاصي ثم ينعكس الموجب إلى الممكن العامي الموجب فنتيجة هذا الضرب إذن موجبة جزئية بالامكان العام وإن كان المطلق مما يقع تحته الضروري فالنتيجة تارة سالبة ضرورية وتارة موجبة جزئية بالامكان العام ولا يتعين أحدهما بطريق العكس الضرب الثالث كالاول إلا أن نتيجته جزئية <sup>(٦)</sup> والرابع <sup>(٧)</sup> لا يمكن بيانه بالعكس كما عرفت ولا

(١) وبيانه كما ذكرناه الخ وهو أن الشيء الواحد إذا أثبت لشيء بالضرورة ولا خرب بالامكان الذي لا ضرورة فيه أو سلب عنه كذلك أثبت له ما أوفى عنهما بالجهتين المختلفتين الضرورة والامكان كانت طبيعتا الشديتين متباينتين فهما متنافيان بالضرورة (٢) وكان مما ينعكس أي كان المطلق مما ينعكس وقد سبق أن لا ينعكس منه هو السالب الذي لم يؤخذ بفهمه العرفي أي لم يلاحظ فيه الدوام بدوام الوصف الذي وضع معه أو لم يخصص بزمان معين في الماضي أو في الحال أما ما أخذ من السالب بالمفهوم العرفي أو خصص بزمان معين فهو منعكس وكذلك الموجب مطلقا غير أن السالب المنعكس ينعكس كنفسه في الحكم والجهة بخلاف الموجب فإنه ينعكس كنفسه في الجهة دون الحكم (٣) والممكنة يجوز الخ يريد منها الممكنة الخاصة أي وكانت الممكنة خاصة فيجوز أن تكون موجبة وإن تكون سالبة لأن سالبها في قوة الموجبة أيضا فإذا وضعت سالبة كانت المقدمتان سالبتين على خلاف المعروف وانما شرط أن تكون الممكنة كذلك لانها هي التي تنعكس بالاحيلة كما سيأتي إلى ممكنة عامة أن كانت سالبة (٤) بالامكان الخاص لأن القضيةتين يمكنتين لا ضرورة فيهما (٥) وهي التي يجوز دوام اتصاف موضوعها الخ أي المطلقة التي يصح أن يلحظ فيها أن الحكم انما هو منوط بوصف الموضوع ووصف الموضوع دائم بدوام الذات وما كان كذلك فهو ضروري فتكون المطلقة شاملة للضروري فالنتيجة حينئذ تكون سالبة ممكنة عامة لانها ترجع إلى الأول بـعكس الكبرى كنفسها وهو ينتج الممكن العام من هذا الاختلاط (٦) لا ينعكس الابحيلة تلك الاحيلة هي أن تحول السالبة الخاصة إلى موجبة فتنعكس عامة كما قال وهذا الاحتمال هنا لا يجعل هذا العكس من قبيل العكس المنطقي المعروف فقد نفاه المصنف عن كل سالبة ممكنة ومنع أن تستعمل هذه الاحيلة في باب العكس بأن الموجبة لا تصح أن تكون عكسا للسالبة لمخالفة القضيةتين في الكيف وانما سهّل على المصنف الأخذ بهذا العكس هنا أنه صادق في الواقع وإن لم يكن بصورته مطابقا لواقع (٧) الضرب الثالث وهو من جزئية موجبة صغرى ممكنة وكلية كبرى مطلقة مما ينعكس وقوله كالاول أي في جهة النتيجة فهي الامكان الخاص أن كانت المطلقة خالية من الضرورة في العكس والا كانت من الممكن العام السالب وبيان ذلك بالعكس والرد إلى الاول من هذا الاختلاط ونتيجته جزئية لأن صفراء كذلك (٨) والرابع وهو ما تركب من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى فإن كانت صفراء مطلقة فهي جزئية لا تنعكس وقد شرطنا أن تكون المطلقة سالبة تنعكس وإن كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالكبرى موجبة والشرط أن تكون المطلقة المنعكسة سالبة فهذا الضرب لا يكون منه قياس منتج (٩) لا يمكن بيانه بالعكس لأن الكبرى موجبة فتنعكس جزئية فيتركب القياس من جزئيتين

بالافتراض لان نتيجة (١)ة أحد قياسيه جزئية موجبة بالامكان العام فلا يتألف منها قياس مع الجزئية الأخرى

وأما الممكتنان فيتألف منهما - ما قياس في الشكل الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لانها ترجع الى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية ويبين ذلك بالعكس فيما يرجع الى الاول بعكس واحد وأما في (٢) يرجع اليه بعكسين فلا يبين بالعكس لان النتيجة اذا انعكست صارت ممكنة عامة لا تمنع أن تكون ضرورية ولكن يبين بالافتراض أن النتيجة ممكنة حقيقية وان اختلط الممكن مع الضروري في هذا الشكل كانت النتيجة تابعة للكبرى وان اختلط مع الوجودي كانت النتيجة ممكنة خاصة وان اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامة وانما كان كذلك لانه يرجع الى الاول بالعكس ونتيجة (٣) هذا الاختلاط في الاول الممكن الخاص ان كان المطلق وجوديا والممكن العام ان كان المطلق عاما فاصل القول في الاختلاطات أن النتيجة في الاول تتبع الكبرى في الجهة الا في موضعين (أحدهما) ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة بمعنى مادام الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة ضرورية (والثاني) اذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية أو مطلقة فالنتيجة (٤) ممكنة أما الشكل الثاني فلا قياس فيه عن مطلقتين الا اذا كانت السالبة من جنس ما ينعكس ولا عن ممكتين ولا عن ممكنة ومطلقة الا ان تكون منعكسة ثم النتيجة ممكنة خاصة ان خلت المطلقة عن معنى الضرورة والافهم ممكنة عامة وأما في اختلاط المطلق والضروري والممكن والضروري فالنتيجة ضرورية أبدا سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو سالبة وموجبة الآن يكون المطلق عاما فاختلفا الكيفية حينئذ لا بد منه

وأما الشكل الثالث فالنتيجة تابعة للكبرى لان الجهة جهتها عند الرد الى الاول الا في موضعي الاستثناء في الاول هذا تمام القول في المختلطات وتم بتمامه القول في صورة الأقيسة الجلمية من جملة الافتراضات

(١) لان نتيجة أحد قياسيه جزئية الخ حاصله أن في الافتراض نفرض بعض ب الذي ليس ج بالاطلاق طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب ولا شيء من ا ج فنضم الثانية الى الكبرى القياس المستدل عليه هكذا لا شيء من ا ج وكل د ج وهو من الضرب الثاني من هذا الشكل ونتيجته كما تقدم جزئية موجبة ممكنة عامة فتنتج هذا القياس من الافتراض كذلك والقياس الثاني يتألف من هذه النتيجة ومن عكس المقدمة الثانية من الافتراض وهي موجبة كلية تنعكس الى جزئية والقياس لا يتألف من جزئيتين

(٢) وأما فيما يرجع اليه بعكسين الخ كالضرب الرابع من هذا الشكل وهو يتألف من موجبتين والكبرى جزئية ويرد الى الاول بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم انعكس النتيجة والفرض أن المقدمتين ممكتان فلو كانت نتيجة الاول ممكنة حقيقية أي خاصة وكان من اللازم عكسها حتى تكون نتيجة لقياسنا من الثالث لكان عكسها ممكنة عامة تشمل الضرورة وهي غير المطلوب لان المطلوب ممكنة حقيقية أما الافتراض فهو أن نفرض بعض ب الذي هو د في الكبرى طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب وكل ا د فنضم الاولى على أنها صغرى الى صغرى قياسنا على أنها كبرى هكذا كل ا ب وكل ب ج لينتج كل ا ج وتضم هذه النتيجة صغرى الى ثانية الافتراض كبرى هكذا كل ا ج وكل ا د لينتج من أول الثالث بعض ج د وهو المطلوب وقياس الافتراض الذي أنتج هذه النتيجة يبين بعكس الصغرى فيكون حكمه في النتيجة حكم ما بين بذلك ونتيجته ممكنة خاصة كما ذكره (٣) هذا الاختلاط يريد به الاختلاط بين الممكن والمطلق - سواء كان المطلق وجوديا وهو ما جاء في قوله وان اختلط مع الوجودي أو كان عاما وهو قوله وان اختلط مع المطلق (٤) فالنتيجة ممكنة أي خاصة ان كانت الكبرى وجودية أو عامة ان كانت الكبرى مطلقة عامة كما سبق في اختلاط الممكن مع المطلق في الشكل الاول

## (الفصل الثالث)

في القضايا الشرطية وأحكامها من الإيجاب والسلب والحصر والاهمال وغير ذلك

قد بينا انقسام القضايا الى الجمليات والشرطيات وانقسام الشرطيات الى المتصلة والمنفصلة وكما أن من الجمليات ما يُصدق به بغير قياس ومنها ما يفترق التصديق به الى القياس كذلك من الشرطيات ما هو كذلك والجمليات قد تنتج عن قياسات جملية وقياسات شرطية أيضا أما الشرطيات فلا تنتج الا عن الشرطية سواء كانت مقدمة ماتمها شرطية صرفة أو مخلوطة بجمليات فاذا نهمنا قياسات شرطية لابد من البحث عنها وعن شرائطها في النتائج

وقبل البحث عنها نعرف أحوال القضايا الشرطية في ذاتها وبساطتها وتركيبها والحقيق منها وغير الحقيق وإيجابها وسلبها وحصرها واهمالها مع الإشارة الى جهتها وتنقضها وانعكاسها وقد أشرنا لك قبل هذا الى أن الشرطية تشارك الجملية في أن كل واحدة منهما قول جازم أي قضية يحكم فيها بنسبة شيء الى شيء لكن النسبة في الجملية أن الثاني فيها هو الاول وفي الشرطية ليس كذلك بل النسبة في المتصلة تسمى نسبة المتابعة وفي المنفصلة نسبة المعاندة وتأليف الجمليات انما هو من المفردات أو مما هو في حكم المفردات وأما تأليف الشرطيات فهو من المؤلفات تأليف القضايا لكنها خرجت عن كونها قضية بادلخال حرف الشرط والجزاء والحرف الدال على الانفصال والعناد فيها فصارت جزء قضية اذا ارتبطت بها الاخرى حصل من مجموعهما قضية يمكن فيها التصديق والتكذيب

وهذه المؤلفات التي هي أجزاء الشرطيات قد تكون جمليات والمؤلف منها هي القضية الشرطية البسيطة وقد تكون أيضا شرطيات فلنعد أصنافها أما المتصلة فقد تكون مركبة من جملتين كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد تكون مركبة من جملية وشرطية إمامتصلة وإما منفصلة أماتركيهما من الجملية والمتصلة وليكن المقدم جمليا كقولك ان كانت الشمس علة النهار فيكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليكن الثاني جمليا كقولك ان كانت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الشمس علة النهار وأماتركيهما من الجملية والمنفصلة والجملي هو المقدم فمثل قولك ان كان هذا عددا فهو إما زوج وإما فرد ومثاله والجملي هو الثاني قولك ان كان هذا إما بيضا وإما سوادا فهو لون وقد تكون مركبة من متصلتين كقولك ان كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة وقد تكون مركبة من منفصلتين كقولك ان كان الجسم إما سائدا وإما متحركا فبعض الجواهر إما سائدا وإما متحركا وقد تكون مركبة من متصلة ومنفصلة وليكن المتصل مقدما كقولك ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا وليكن المتصل تأليا كقولك ان كان إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا فان كان زوجا فليس بشرط

ولان منفصلة أيضا بازاء كل قسم من هذا قسم أماتركيهما من الجمليتين فككقولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وتركيهما من المتصلة والجملية كقولك إما ان يكون كلما كان نهارا فالشمس طالعة وإما أن لا تكون الشمس علة النهار وتركيهما من المنفصلة والجملية كقولك إما أن يكون هذا إما زوجا وإما فردا وإما أن لا يكون عددا وتركيهما من المتصلتين كقولك إما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس موجودا وتركيهما من المنفصلتين كقولك إما أن تكون هذه الجملة اماضة فراوية واماد موية وإما أن تكون هذه الجملة

لإمالة وإما سوداوية وتركيها من متصل ومنفصل كقولك إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة  
فإنهم موجود وإما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا  
واعلم أن المنصل قد يكون ذا جزأين إما موجبين أو سالبين أو سالب وموجب وقد يكون ذا أجزاء كثيرة  
متناهية في الفعل والقوة كقولك إما أن يكون هذا العدد تاماً أو زائداً أو ناقصاً أو غير متناهية في القوة  
كقولك هذا العدد إما أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أربعة وهلم جرا وهذه الأجزاء قد تكون سوابل  
وموجبات

وأما المنصل فلا يكون إلا جزأين مقدم وتال ولكن ربما كان المقدم قضاييا كثيرة بالفعل أو بالقوة  
ومع ذلك تكون الجملة قضية واحدة كقولنا إن كان هذا الإنسان بهي لازمة وسعال يابس وضيق نفس  
ووجع ناخس ونبض مفشاري فبه ذات الجنب وأما إذا وقعت هذه الكثرة في جانب التال لم تكن  
القضية واحدة بل كانت قضاييا كثيرة بالفعل كما إذا عكست هذه فقلت إن كان بهذا الإنسان ذات الجنب  
فبه هي وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض مفشاري فهذه ليست قضية واحدة بل  
قضاييا كثيرة فإن قولك إن كان مجنوبا فبه هي كلام تام وكذلك لو قلت بدله فبه سعال يابس وكذلك  
غيره من الأجزاء

وأما الإيجاب والسلب فيها فقد ذكرنا من قبل أن الإيجاب في المتصل هو الدلالة على وجود لزوم التالى  
للمقدم واتصاله به ومتابعته إياه مثل قولك إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسلب فيه هو رفع  
هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس إذا كانت الشمس طالعة فالسماء متعجئة (١) وليس السلب  
فيه أن يكون المقدم أو التالى سالباً فقد يكونان سالبين والقضية موجبة كقولك إذا لم تكن الشمس  
طالعة فليس النهار موجودا فقد حكمت بلزوم عدم النهار لعدم طلوع الشمس وكذلك الإيجاب في  
المنفصل هو الدلالة على وجود المباينة والعناد بين القضيتين كقولنا هذا العدد إما أن يكون زوجا وإما  
أن يكون فردا فقد أوجبت انفصال إحدى القضيتين عن الأخرى أى القضية القائلة هذا العدد زوج  
عن القائلة هذا العدد فرد والسلب فيه هو رفع هذا العناد بإدخال حرف السلب على كل أجزاء  
القضية وبالجملة أن يكون واقعا قبل حرف الانفصال لبعده كقولك ليس إما أن يكون الجسم  
أبيض أو مخركا فقد رفعت المباينة والانفصال بينهما فأما إذا لم يدخل حرف السلب على الكل بل على  
إحدى القضيتين أو على كل واحدة منهما فالقضية موجبة كقولك إما أن لا يكون العدد زوجا وإما أن  
لا يكون فردا كقولك إما أن لا يكتب زيد أو يحرك يده فأنهم موجبتان وإن اقترن حرف السلب  
بكل واحدة منهما في أحد المثالين وبواحدة منهما في المثال الآخر

وأما الحقيقي وغيره من كل قسم فالمتصل الحقيقي هو ما يقتضى وضع المقدم لذاته أن يتبعه التالى سواء  
كان علته أو معالولا لا يفارقه أو مضائفا أو كائنا ما عول على علة واحدة وغير الحقيقي هو الذى يصدق  
الحكم فيه بالتالى مع صدق القول بالمقدم من غير أن يكون بينهما علاقة كما إذا قيل كلما كان الإنسان  
ناطقا فالجسم رنانا فليس هذا حكما يتبعه التالى للأول بسبب أن التالى من موجبات المقدم أو بينهما  
علاقة تماظاهرة لنا أو خفية علمنا بل على سبيل الاتفاق والموافاة ومثل هذا الفائدة فيه في العلوم فإن  
الذهن إذا سبق فعلم وجود التالى ولم ينتقل إليه عن وضع الأول لما بهيما أو ينظر فلا فائدة لوضع المقدم في  
انتقال ذهن منه إلى التالى

والحقيقي لا يشترط في صدقه صدق أجزائه بل ربما كان جزءه كاذبين بل الشرط أنه اذا وضع الاول  
لزمه الثاني ومثال الصادق الكاذب الاجزاء قولك ان كانت الخمسة زوجا فهي منقسمة بعنساوين  
فهذه قضية صادقة يلزم التالي فيها المقدم مهم ما وضع المقدم ولكنه محال في نفسه لا يتصور وجوده فلو  
أمكن وجوده وتصور في نفسه للزمه التالي

وأما المنفصل الحقيقي فهو ما يراد فيه بامان أن الامر لا يخلو عن أحد الاقسام ولا يجتمع فيه فقيه المنع من  
الخلو والمنع من الجمع كقولك إمان أن يكون هذا العدد زوجا وإمان أن يكون فردا ولا يتصور خلوا العدد  
عنهما جميعا ولا يتصور اجتماعهما معافيه ولا تليق لفظة لا يخلو على التحقيق إلا بهذا القسم

وأما غير الحقيقي فقسمان (أحدهما) الذي يراد فيه بلفظة إمان المنع من الاجتماع ولا يمنع الخلو كقولك  
في جواب من يقول هذا الشيء حيوان شجر ليس كذلك بل إمان أن يكون حيوانا وإمان أن يكون شجرا  
أي هذان لا يجتمعان فيه وليس المراد به أن الشيء لا يخلو منهما فإنه قد يخلو منهما كالجد فإنه ليس بحيوان  
ولا شجر والقسم الآخر هو الذي يراد بلفظة إمان فيه المنع من الخلو لا المنع من الجمع مثل قولك حين يقال  
هذا الشيء نبات حيوان إمان أن لا يكون نباتا وإمان أن لا يكون حيوانا أي إمان أن لا يكون نباتا فتكون  
كاذبا اذا قلت انه نبات وإمان أن لا يكون حيوانا فتكون كاذبا اذا قلت انه حيوان ولا يخلو الشيء عنهما  
جميعا أي عن عدم النباتية وعدم الحيوانية وإن كانا قد يجتمعان بأن يكون جادا فيجتمع فيه  
العدمان معا ومن هذا القبيل كل منفصل ذكر فيه قسم ولازم نقيضه اذا كان ذلك اللازم أعم من  
النقيض كما اذا قلت إمان أن يكون زيد في البحر وإمان أن لا يغرق فقولنا لا يغرق لازم لقولنا لا يكون  
في البحر وهو نقيض للقسم المورد في الانفصال لكن هذا اللازم أعم من هذا النقيض فإن من يكون في  
البحر قد لا يغرق أيضا فالاجتماع غير ممنوع في مثل هذا الانفصال بل الخلو عن القسمين هو الممنوع  
ولا يتصور خلوا الشيء عن الكون في البحر وعن عدم الغرق ولكن قد يجتمعان بأن يكون في البحر  
ولا يغرق ولفظة لا يخلو لا تليق بالقسمين جميعا فان معنى قولنا لا يخلو الشيء عن كذا وكذا أي أيهما  
لم يكن كان الآخر وهذا غير موجود في الاول من هذين القسمين وأيهما كان لم يكن الآخر وهذا  
غير موجود في الثاني منهما

وأما الحصر والاهمال في الشرطيات فليس كليتها أن يكون المقدم أو التالي كلياً بل الكلية في المتصلات  
أن يكون الاتصال كلياً أي محكوما به على كل اشتراط ووضع فرض للقدم وفي الانفصال كذلك ينبغي  
أن يكون الانفصال كلياً أي محكوما بانفصال كل من الجزأين عن الآخر عند كل حال ووضع واشتراط  
فرض له

والاقتض الدال على الإيجاب الكلي المتصل هو قولنا كلياً كان كذا كان كذا والدال على الإيجاب  
الكلي المنفصل قولنا دائماً إمان أن يكون كذا وإمان أن يكون كذا والدال على السلب الكلي المتصل  
قولنا ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وهو المستعمل أيضاً للسلب الكلي المنفصل  
وأما الجزئية فهي أن يكون الحكم على بعض أوضاع المقدم وبعض الاحوال والاشتراطات وإن كان  
المقدم والتالي كليين والانتظ الدال على الإيجاب الجزئي المتصل قد يكون اذا كان كذا كان كذا  
وكذلك هو الدال على الإيجاب الجزئي المنفصل والدال على السلب الجزئي المتصل ليس كلياً وعلى  
السلب الجزئي المنفصل ليس دائماً

وأما الاهمال فهو أن يحكم بالاتصال والانفصال من غير تعرض لبيان الكلية والجزئية مثل قولنا ان

(١) وأيهما كان لم يكن الآخر من تنمة معنى لفظة لا يخلو



كان كذا كان كذا وإذا كان كذا كان كذا وإما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا وليس إذا كان كذا كان كذا وليس إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا

واعلم أنه قد تستعمل قضايا متصلة ومنفصلة بحرفة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون ا ب وبك (١) ون ج د وهي من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون ا ب وإما أن لا يكون ج د ومن المتصلات في قوة قولك ان كان ا ب فلا يكون ج د وكذلك تقول لا يكون ج د أويك (٢) ون ا ب وهي من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون ج د وإما أن لا يكون ا ب ومن المتصلات في قوة قولك كلما كان ج د ف (ا ب) وقريب من هذا قولنا (٣) ليس يكون ج د إلا و ا ب فهاتان الصيغتان نفيان الحصر الكلي

وقد تستعمل صيغة كما فلا تقتصر دلالتها على اللزوم والاتصال فقط بل تدل على تسليم التالي ووضعها لازما من تسليم المقدم ووضعها وعلى عكسه صيغة لو فانها تدل على تسليم عدم التالي ووضعها لازما من تسليم عدم المقدم

وأما الجهات فاذا أردت اعتبارها في هذه القضايا ففي المتصلات أولى والجهة هي جهة الاتصال لجهة أجزاء القضية كما كان في الإيجاب والسلب والكيفية والجزئية فالمتصلة الكيفية الضرورية هي أن يكون الاتصال فيها دائما مع أي وضع كان للمقدم سواء كان اتصالا موافقا أو اتصالا لزوم كقولنا كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان وأما الوجودية الكيفية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي التي توجد فيها اللزوم مع كل وضع لأنه لا يدوم مع دوام الوضع كقولهم -م كلما كان هذا إنسانا فهو متمنفس أو كلما طلعت الشمس فهي توافي السميت وأما الاتفاقية فجهتها الضرورية فيما فيه دوام التالي مع دوام المقدم وأما الوجودية الاتفاقية التي لا تدوم دوام الوضع وم (٤) ذلك توجد مع كل وضع فربما توجد لأنه اذ لم يكن لزوم ولا دوام فيكون مثل هذا عروضا اتفاقيا فيه -ما فربما يعرض التالي الذي لا دوام له ولا لزوم بل يكون كمكان عروضا فاذن جهة الامكان انما هي في المتصلات الاتفاقية وجهة الوجود في اللزومية وجهة الضرورية فيهما جميعا

وأما حال التناقض فيها فهو كما عرفت في الحملات فقولنا كلما كان نقيضه « ليس كلما كان » ونقيض قولنا دائما إما « ليس دائما » ونقيض ليس البتة « قد يكون » في المنصل والمنفصل وليراع في التناقض اتحاد القضيتين في المقدم والتالي والجزء والكل والزمان والمكان والشرط والاضافة والقوة والفعل

(١) ويكون ج د كما تقول لا يهضم حتى وأنا حتى وكفى الحديث لا يسرق السارق وهو مؤمن فعنى هذا إما أن لا يهضم حتى فأبقى حيا وإلا أن لا يكون حيا فلم يهضم بعد موتى وإما أن لا يسرق السارق فيكون مؤمنا وإما أن لا يكون مؤمنا ان سرق ولوجعلها المصنف في صورة مانعة الجمع لكان أجود كأن يقال الشخص إما سارق أو مؤمن وإلا إما مهضوم الحق وإما حتى أي لا يجتمع هضم حتى وحياتي

(٢) أو يكون ا ب كما تقول لا يكون اللص في القرية أو يقبض عليه فهو في قوة قولك كلما كان في البلد قبض عليه من المتصلات وفي قوة قولك لا يكون في القرية وإما أن لا يقبض عليه من المتصلات أي لا تخلف منفعة من أحد السابقين لأنه ان خلا منهم -ما كان في القرية وقبض عليه ولا منفعة له في هذا وأرى من الصواب أن مثل هذا التأليف هو في معنى المتصلات لا غير لان تحويله إلى المنفصل يخرج به إلى ما لا يكاد يفهم

(٣) ليس يكون ج د الخ يصبح أن تمثل له بالمال السابق بأن يقال لا يكون اللص في البلد الا لا يقبض عليه رتقول لا يكون الحاسد على حاله الا وهو مستوطن عليه وهذا كله في معنى الملازمة والاتصال وفي رده إلى الانفصال تكلف ظاهرا (٤) ومع ذلك توجد مع كل وضع كقولك كلما كان الفرس صاهلا كان زيد الكاتب متحرك الاصابع

وأما العكس أما في الاتصال فهو جعل التالي مقدما والمقدم تابعا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله فعكس السالب الكلي سالب كلي وعكس الموجب الكلي موجب جزئي وعكس الموجب الجزئي موجب جزئي ولا عكس للسالب الجزئي  
وأما الانفصال فليس هنالك مقدم وتال بالطبع بل كل واحد منهما يجوز أن يقدم ويؤخر والانفصال بحاله ولنفق تصر من أحكام القضايا على هذا القدر

### (الفصل الرابع)

في القياسات الشرطية من الافتراضات

والافتراض إما أن يقع بين متصلين أو منفصلين أو بين حلي ومتصل والشركة في المقدم أو في التالي أو بين حلي ومنفصل أو بين متصل ومنفصل ولستنا نؤثر استيفاء الكلام في هذه الافتراضات بأسرها فان منها ما هو بعيد عن الطبع لا يستبين انتاجه الا بكلفة شديدة ولا يليق بالختصرات التعرض للامور الوحشية فلنقتصر على ما هو قريب من الطبع السليمة انتاجه فن شاء الوقوف على جميع هذه الافتراضات ناتجها وقيمها فليطلبه من كتب أفضل المتأخرين المستقل باستخراج أكثر أحكامها وتمييز الناتج عن العقيم منها دون من تقدمه وان أخر الله في الأجل فسنفرد لهذه الافتراضات كتابا جامعاً للألوف والغريب منه

فأما الافتراض بين المتصلين فالناتج منها ما تكون الشركة بين المقدمتين في جزء تام أي في مقدم أو تال وحينئذ تتألف منها اشكال ثلاثة كشكال الجمليات لانه اما أن يكون المشترك فيه تالاً احدهما مقدم الاخرى وهو الشكل الاول أو تالاً المقدمتين جميعاً وهو الشكل الثاني أو مقدمهما وهو الشكل الثالث ويجب أن يراعى ههنا أيضاً شرائط الجمليات من ايجاب الصغرى وكلمة الكبرى في الاول وكلمة الكبرى وكون احدهما سالبة في الثاني وايجاب الصغرى وكون احدهما كلية في الثالث والنتيجة في جميعها شرطية والاول ينتج الكليين والجزئيين جميعاً والثاني لا ينتج الا سالبة والثالث لا ينتج الا الجزئية وتشتك الثلاثة في أن لا قياس فيها عن جزئيتين ولا سالتين ولا سالبة صغرى كبراهما جزئية

ومثال الاول كلما كان  $a$  ب فج  $d$  وكلما كان  $c$  د فه  $z$  ينتج كلما كان  $a$  ب فه  $z$  وعليك أن تعد ضروبه الباقية ومثال الثاني كلما كان  $a$  ب فج  $d$  وليس البتة اذا كان  $c$  د ينتج ليس البتة اذا كان  $a$  ب فه  $z$  وعد ضروبه الباقية بنفسك ومثال الثالث كلما كان  $a$  ب فج  $d$  وكلما كان  $a$  ب فه  $z$  ينتج قد يكون اذا كان  $c$  د فه  $z$  وضروب كضرروب الجمليات

وأما الافتراض بين المنفصلات فلا يتألف بين الحقيقةيتين منها قياس الا أن تكون الشركة في جزء غير تام وهو جزء تال أو مقدم والمطبوع ما كان على هيئة الشكل الاول وشرائط انتاجه أن تكون الصغرى موجبة كانت جزئية أو كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا والكبرى كلية سالبة كانت أو موجبة ومثاله إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وكل زوج فهو إما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد ينتج أن هذا العدد إما فرد وإما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد

وأما الاقتران الكائن بين المتصل والجلي فالقريب من الطبع منه هو أن يكون الاشتراك بين تالي المتصل والجلي لا يمتنع وبين المقدم ولنضع الجلي أيضا أولا مكان الكبرى فيمتألف منهما اشكال ثلاثة الاول أن يكون الاشتراك في محمول التالى وموضوع الجلي وشريطته في النتائج أن المتصلة ان كانت موجبة فيجب أن يكون التالى موجبا والجلي كليا كالخال في الجليات والنتيجة شرطية مقدمة مقدها مقدم المتصل وتاليها ما تكون نتيجة التالى والجلي لو انفردا مثاله ان كان  $أ ب$  فكل  $ج د$  وكل  $د ه$  ينتج ان كان  $أ ب$  فكل  $ج ه$  وعد ضروريه بنفسك

الثاني أن يكون الاشتراك في محمول التالى والجلي وشريطته ان كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثانى من الجليات من كاية الكبرى وكون الجلية أو التالى سالبا مثاله ان كان  $أ ب$  فلا شئ من  $ج د$  وكل  $د ه$  ينتج ان كان  $أ ب$  فلا شئ من  $ج ه$

الثالث أن يكون الاشتراك في موضوعى التالى والجلي وشريطته ان كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثالث من الجليات من كون التالى موجبا وكون احدهما كاية مثاله ان كان  $أ ب$  فكل  $ج د$  وكل  $ج ه$  ينتج ان كان  $أ ب$  فبعض  $د ه$  وأما ان كانت سالبة فيحدث اشكال ثلاثة أخرى بعيدة عن الطبع لاندكرها ولنضع الجلي مكان الصغرى فيحدث أيضا اشكال ثلاثة والشرايط فيها ان كانت المتصلة موجبة ماذ كرناه وان كانت سالبة فهي من جملة ما لاندكره

الاول كل  $ج ب$  وان كان  $ه$  فكل  $ب ا$  ينتج ان كان  $ه$  فكل  $ج ا$

الثاني كل  $ج ب$  وان كان  $ه$  فلا شئ من  $أ ب$  ينتج ان كان  $ه$  فلا شئ من  $ج ا$

الثالث كل  $ج ب$  وان كان  $ه$  فكل  $ج ا$  ينتج ان كان  $ه$  فبعض  $ب ا$

وأما الاقتران بين المنفصل والجلي فان كانت الجلية صغرى كان القريب من الطبع ما هو على منهاج الشكل الاول وهو أن تكون الجلية موجبة ومحمولها موضوع أجزاء الانفصال كله وتكون المنفصلة كاية ومثاله كل متحرك جسم وكل جسم إمانيات أو جساد أو حيوان فكل متحرك إمانيات أو جساد أو حيوان وقد ينتج منه على منهاج الثالث أماء على منهاج الثانى فلا ينتج

وان كانت الجلية كبرى فاما أن تكون قضية واحدة أو قضايا وان كانت قضايا فاما أن تكون مشتركة في محمول واحد أو لا تكون بل لكل واحدة منها محمول على حيهاله والقريب من الطبع أن يكون الاقتران مع جليات بعدد أجزاء الانفصال ويجب أن تكون مشتركة في محمول واحد وتكون على منهاج الشكل الاول وتكون المنفصلة وأجزاؤها موجبة والجليات كليات وتكون أجزاء الانفصال مشتركة في حدها الموضوع ولكل جلي اشتراك مع أجزاء الانفصال في جزء فالنتيجة جلية وهذا هو الاستقراء التام وستعرف الاستقراء بعدهذا وأفضل المتأخرين يسمى هذا الاقتران القياس المقسم ومثاله كل متحرك إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون نباتا وإما أن يكون جسادا وكل حيوان جسم وكل جساد جسم وكل نبات جسم فكل متحرك جسم

وقد يكون منه <sup>(١)</sup> على سبيل الشكل الثانى والشرط بين أجزائه وأجزاء الجليات ما هو الشرط بين الجليين فى الثانى ولا يكون <sup>(٢)</sup> على سبيل الشكل الثالث إلا أن تكون المنفصلة موجبة وأن تكون

(١) على سبيل الشكل الثانى فتقول فى المثال بعد المنفصلة ولا شئ من العقل بحيوان ولا شئ من العقل بنبات ولا شئ

منه بجساد وينتج لا شئ من المتحرك بعقل

(٢) على سبيل الشكل الثالث كما يقال اما أن يكون العامة غافلين وإما أن يكون أوليا أو هم غافلين وإما أن يكون رؤساء دينهم غافلين والعامة مذنبون فى غفلتهم وأوليا أو هم مذنبون فى غفلتهم ورؤساء دينهم مذنبون فى غفلتهم وينتج بعض الغافلين مذنبون فى غفلتهم

الشركة في كلي أعني أن يكون في أجزاء الانفصال أو أجزاء الحملات كلي يكون مشاركال كلي أو جزئي من قرينه

وان كانت الحملات الكثيرة لا تشترك في محمول واحد فالشرائط بعينها ما ذكرناه غير أن النتيجة منفصلة بمعنى عدم الخلو لعدم الاجتماع وموضع<sup>(١)</sup> وعهها موضوع المتصلة ومحولات الانفصال هي محولات الحملات مثاله كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج منقسم بتساويين وكل فرد لا ينقسم بتساويين فكل عدد إما منقسم بتساويين أو غير منقسم بتساويين وان كانت الجملة واحدة فالنتيجة أيضا منفصلة بمعنى عدم الخلو وأجزاؤها أجزاء المنفصلة التي هي جزء القياس لكن محمول الجملة بدل موضع<sup>(٢)</sup> وعهها

وأما الافتراض بين متصل ومنفصل فهو إما في جزء تام وينبغي أن تكون المتصلة تصغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة واحدها لا محالة كلية ومالم تكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية فيجوز أن يقال انه ينتج متصلة ويجوز أن يقال انه ينتج منفصلة مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون النهار موجودا وإما أن يكون الليل موجودا ينتج على وجهين إما متصلة هكذا فان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا أو منفصلة هكذا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجودا وإما في جزء غير تام ويجب في الطبيعى منه أن يكون محمول التالي موضوعا في أجزاء الانفصال والتالي كايا موجبا ينتج الانفصال على الباقي من التالي وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالي مثاله ان كان هذا الشيء كثيرا فهو ذو عدد وكل ذي عدد فاما زوج وإما فرد ينتج انه ان كان هذا الشيء كثيرا فاما زوج وإما فرد

واعلم أن كل افتراض أمكن بين جملة وشرطية فان مثاله يمكن بين متصلة وبين تلك الشرطية بشرط أن يكون ذلك الجزء الشرطي متصلا فتثبت المشاركة بين هذه المقدمة المتصلة وبين ذلك الجزء المتصل إما في المقدم أو التالي وهذا القدر من الافتراضات الشرطية كاف في هذا الكتاب

وربما يعترض فيقول لا حاجة الى هذه الاقيسة الشرطية فان القضايا الشرطية وان لم تكن كلها يئنة مستغنية عن القياس لكن يمكن ردها الى الحملات بأن يقال في المتصلة ج د لازم ا ب وفي المنفصلة معانده والاكتفاء في بيانها بالاقيسة الجملة بخوابه أنالو كنا نخفف عن أنفسنا في صناعة المنطق مؤنة تكثير القياسات الناتجة المطلوب واحد لسبب الاكتفاء بما يقوم مقامها الا كتفينا بالشكل الاول الناتج للطالب الاربعة بل لا كتفينا بالناتج للوجوب منه أ والسالب اذا الموجبات يمكن ردها الى السوابل والسوابل الى الموجبات المعدولة لكن لم تكلف بل أعددنا لكل مطلوب ما يمكن أن يكون طريقا اليه وفاء بكل الصناعة وكفاء عن تغيير القضايا عن نظمها الطبيعى فبابا لناؤثرهنا الاختصار والجود على طريق واحد ربما لم يكن استعماله الا بتكلف تغيير القضايا عن وضعها المطبوع مع أن مقصودنا أن نهدم طريقا الى نتائج الشرطيات من حيث هي شرطية والاقيسة الجملية لا تنتج ذلك وأكثر المطالب الهندسية شرطية فبان بهذا فساد هذا الاعتراض

(١) وموضوعها أى موضوع النتيجة هو موضوع المتصلة ومحولات الانفصال أى في النتيجة هي محولات الحملات في القياس

(٢) بدل موضوعها فتقول في القياس كل عدد إما زوج وإلا فرد وكل زوج ينقسم بتساويين والنتيجة كل عدد إما زوج وإلا منقسم بتساويين فقد حذف موضوع الجملة وهو الزوج من المتصلة التي هي النتيجة وأثبت بمحمول الجملة مكانها فيها

## (الفصل الخامس)

### في القياسات الاستثنائية

واذ قد فرغنا من القياسات الاقتراعية حللها وشرطها الجدير بنا الاقبال على بيان الاستثنائيات وهي التي يوجد المطلوب أو نقيضه فيها بالفعل وهو مؤلف من مقدمتين احدهما شرطية لاحالة والاخرى استثنائية فيستثنى أحد جزأي الشرطية أو نقيضه فينتج الجزء الآخر أو نقيضه فان كان المستثنى من جزأي الشرطية حلليا كانت المقدمة الاستثنائية حلية وان كان شرطيا كانت شرطية والشرطية ان كانت متصلة لم ينتج فيها الاستثناء عين المقدم أو نقيض التالي أما استثناء نقيض المقدم أو عين التالي فغير ناتج وعين المقدم اذا استثنى ينتج عين التالي مثاله ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فينتج أنه حيوان فان استثنيت نقيض المقدم وقلت لكنه ليس بانسان لم يلزم منه أنه حيوان أو ليس بحيوان واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم مثاله لو قلت في مثالنا لكنه ليس بحيوان فيلزم منه أنه ليس بانسان فان استثنيت عين التالي وقلت لكنه حيوان لم يلزم منه أنه انسان أو ليس بانسان

وقد اعتد بعضهم أن المقدم والتالي اذا كانا متلازمين انعكس كل واحد منهما على الآخر باللزم فينتج فيه استثناء نقيض المقدم وعين التالي والحق أن ذلك ليس بتجه بحسب صورة القياس بل بحسب مادته واللازم بحسب الصورة هو ما يلزم منها بحيث لو جردناها عن المواد وأحضرنا على الذهن قضى يلزم أمرتها منها وما يلزم من مفهوم قولنا ان كان ا ب ف ج د هو أن ج د لا بد منه عند وجود ا ب وأن ا ب لا يتصور وجوده دون ج د فأما أن ا ب لا بد منه عند وجود ج د أولا لا يتصور وجود ج د دون ا ب فليس واجبا من صورة المقدمة بل من مادة دون مادة ولوراعينا النتائج اللازمة بحسب المواد الخاصة لحكمنا في الشكل الثالث بأنه قد ينتج كليا ان كان المحمول فيه مساويا للموضوع وحكمنا في الثالث والرابع من الأول بكليته النتيجة اذا كان موضوع الصغرى مساويا للمحمول وحكمنا بانه عكاس الكل الموجب كليا أيضا في بعض المواد المتساوية الحمل والوضع لكن ذلك أمر خارج عن مفهوم القضايا والمقدمات من حيث صورها ولا التفات اليه

وأما ان كانت الشرطية منفصلة فلا يخلو إما أن تكون حقيقية وهي التي تنع الخلو والاجتماع معا أو غير حقيقية والحقيقية إما أن تكون ذات جزأين فقط أو ذات أجزاء متناهية أو غير متناهية فان كانت ذات جزأين فاستثناء عين أيهما كان ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيضه ينتج عين الآخر مثاله هذا العدد إما أن يكون زوجا أو فردا لكنه زوج فينتج أنه ليس بفرد لكنه فرد فليس بزواج لكنه ليس بزواج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت ذات أجزاء متناهية ينتج استثناء عين كل واحد نقيض البواقي أو منفصلة سالبة من البواقي مثاله كل عدد فهو إما زوج الزوج أو فرد الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب لكنه زوج الزوج فينتج ا ما نقيض البواقي وهو انه ليس بزواج الفرد ولا زوج الزوج والفرد ولا فرد أول ولا مركبا أو منفصلة سالبة من البواقي وهي ليس العدد إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو الفرد الأول والمركب وان استثنيت نقيض واحد وقلت لكنه ليس بزواج الزوج فينتج أنه إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب

وان كانت الاجزاء غير متناهية فلا فائدة في استعمالها لان رفع الكل لوضع الواحد لا يمكن ووضع

الواحد لرفع الكل لا يفيد لانه ان كان الغرض هو ما وضع فوضعه ليس مستفاداً من القياس وان كان الغرض ما يرفع فذلك غير حاصل في التصور

وأما الغير الحقيقية فان كانت مانعة الخلو فينتج استثناء القيعض فيها عين الآخر ولا ينتج فيها الاستثناء العين مثله إما أن يكون زيدا في البحر وإما أن لا يغرق لكنه ليس في البحر فينتج أنه لا يغرق لكنه يغرق فينتج أنه في البحر ونعني بالبحر كل ماء مغرق ولو استثنيت عين واحد منها لم يلزم منه نتيجة مثل أن تقول لكنه في البحر فلا يلزم منه أن يغرق أو أن لا يغرق أو تقول لكنه لا يغرق فلا يلزم منه أنه في البحر أو ليس في البحر ومن هذه ما تستعمل محرفة كقولك لا يكون زيد يغرق أو هو في الماء وكذلك لا يكون زيد يغرق وهو ليس في الماء فيكون فيه الجزآن كجزأى الأصل فينتج فيه استثناء نقيض أيهما كان عين الآخر وما أحدهما فقط كجزأى الأصل فينتج فيه استثناء نقيض الجزء الموافق لجزأى الأصل نقيض المخالف واستثناء عين الجزء المخالف عين الموافق وكذلك ان كانت المنفصلة عن سالتين فحكم النتائج فيهما وفي محرفتهما الموافقة للأصل في الجزأين والموافقة له في أحدهما فقط هو ما ذكرناه والمثال فيه قولك إما أن لا يكون هذان باءا وإما أن لا يكون جادا فتارة تحذفها إلى قولك لا يكون هذان باءا وهو جاد وتارة تحذفها إلى قولك لا يكون هذان باءا ولا يكون جادا فاستثناء نقيض أحدهما أي المحرفة الثمانية ينتج عين الآخر وأما في أولها فاستثناء نقيض الجزء الموافق لجزأى الأصل ينتج نقيض المخالف واستثناء عين المخالف ينتج عين الموافق واستنتاج عين الموافق من عين المخالف في محرفات مانعة الخلو لم نره لأحد قبلنا ومن الله التوفيق

وان كانت مانعة الجمع أنتج فيها استثناء العين نقيض الآخر ولا ينتج استثناء نقيض شيئا كما اذا قلت إما أن يكون هذا العدد زائدا أو ناقصا لكنه زائد فيلزم أنه ليس بناقص أو ناقص فيلزم أنه ليس بزائد ولو قلت ليس بزائد أو ليس بناقص فلا يلزم منه أنه ناقص أو زائد أو نقيضهما واعلم أن القياسات المنفصلة انما تتم بالتمصالات أما المنفصلة الحقيقية وهي التي تدخلها اللفظة لا يدخلها

(١) ان كان الغرض هو ما وضع الخ أي ان كان المطلوب من القياس هو ما نضعه من الاجزاء فابوضع منها ليس مستفادا من القياس لان الموضوع والاستثنائية فيه فلا يصح أن تكون مطلوبة به فهي مستفادة من القياس بل هي إمّا بداهية أو معروفة من طريق أخرى وان كان الغرض من القياس هو رفع ما يرفع فابوضع غير متناه ولا يتناهى لا يحصل في التصور حتى يتأتى ملاحظة رفعه بالانفصال هذا نقر بما قال المصنف والصحيح أن المنفصلة ذات الاجزاء الغير المتناهية لا وجود لها في القرض فلا يصح أن تكون جزء قياس فان مؤلف القياس لا بد أن يقف عند حد حتى يأتي بالمقدمة الثانية ومتى وقف انتهت الاجزاء ثم اذا جاز أن يؤلف قياس من مقدمة غير متناهية الاجزاء ومن استثنائية فليجزأ أن يكون الغرض رفع ما يرفع لانه حاصل في التصور اجمالا فاذا قلت هذا العدد إما ثلاثة أو أربعة الخ لكنه ثلاثة كانت النتيجة أنه ليس شيئا مما عدا الثلاثة

(٢) فبايكون فيه الجزآن كجزأى الأصل كفي قولك لا يغرق زيد أو هو في الماء فان لا يغرق أو لا يكون يغرق هو الجزء الثاني في مانعة الخلو السابقة «وهو في الماء» هو الجزء الاول فاذا رقت لا يكون يغرق أي بأن غرق نقيض الثاني وهو انه في الماء واذا رقت أنه في الماء نقيض الاول وهو لا يغرق

(٣) وما أحدهما فقط كجزأى الأصل كما في قولك لا يغرق زيد وهو ليس في الماء فالموافق هو «لا يغرق زيد» والمخالف هو «هو ليس في الماء» فاذا استثنيت نقيض الموافق فقلت لكنه يغرق ينتج نقيض المخالف وهو انه في الماء واذا استثنيت عين المخالف فقلت انه ليس في الماء نقيض عين الموافق وهو لا يغرق

(٤) نقيض الجزء الموافق الخ الجزء الموافق هو «لا يكون باءا» ونقيضه انه باءات واستثناء هذا النقيض ينتج انه ليس بجماذ وهو نقيض المخالف الذي هو «هو جماد» وقس البقية

فكانك قلت فيها اذا لم يخل الامر عن هذا وهذا ولا يجتمعان فيه وليس أحدهما فهو الآخر أو هو أحدهما فليس الآخر وأما غير الحقيقة في كل واحد من قسميها ضمير اذا صرح به عادت الى متصلة ومنفصلة أما في مانعة الخلو فكانك قلت إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يكون فان لم يكن فيلزمه أن لا يغرق فاضمر فيها نقيض يكون وأورد لا زمة بدله فاذا صرح بالنقيض عاد الى متصلة ومنفصلة وفي مانعة الجمع أيضا قد يدره إما أن يكون نباتا وإما أن لا يكون فان لم يكن فيه (١) كن أن يكون جمادا

## (الفصل السادس)

### في القياسات المركبة

أما أنه لا يتم قياس الامن مقدمتين فلا أن المطلوب يعلم بعدم ما هو مجهول بشئ غيره وذلك الشئ لا بد من أن تكون له نسبة الى المطلوب بسببها يحصل العلم وتلك النسبة إما أن تكون الى كلية المطلوب أو جزء جزء منه فان كانت الى كليته فانما تكون بان يلزم المطلوب وضع شئ أو رفعه وهذا هو القياس الاستثنائي وان كانت النسبة الى جزء جزء من المطلوب فلا بد من أن تكون تلك النسبة بحيث توقع بين جزأى المطلوب نسبة هي المطلوبة في الحكم وانما يكون ذلك بأن يوجد شئ واحد جامع بين الطرفين بأن يوجد لاحدهما أو يوجد الآخر له أو يسلب عنه أو يوجد لاحدهما ويسلب عن الآخر أو يوجد له الطرفان أو يوجد له أحدهما ويسلب عنه الآخر وهذه هي الاشكال الثلاثة الجمالية الملتزمة من مقدمتين ويمكنك أن تردها (٢) اذا الاعتبار الى الشرطيات الاقترانية واذا انتظمت مقدمتان على إحدى هذه النسب المذكورة كفي ذلك في نتائج المطلوب

لكنه قد توجد مقدمات كثيرة فوق اثنتين مسوقة نحو مطلوب واحد فيظن أن ذلك قياس واحد وليس كذلك بل هي قياسات كثيرة سيقف لبيان مقدمتي القياس القريب من المطلوب أو ما فوق (٣) هما ومقدمتا القياس اذ لم تكونا بيئتين بنفسهما احتاجتا أيضا الى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب الاول وربما اختلفت هذه المقدمات المتناسقة الاستقراء والتمثيل أيضا واستعرفهما ومثل هذا يسمى القياس المركب

وقد يكون موصولا وقد يكون مفصولا أما الموصول فهو الذي لا تطوى فيه النتائج بل تذ كر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل ب ج وكل ج د فكل ب د ثم نقول من رأس كل ب د وكل د ه فكل ب ه والمفصول هو الذي فصلت عنه النتائج فلم تذ كر كقولك كل ب ج وكل ج د وكل د ه فكل ب ه

(١) فيمكن أن يكون جمادا فالجماد أحص من النقيض المضمور وفرد من أفراد له ولا يجتمع مع النبات

(٢) تردها الاعتبار الخ أي يمكن أن تجري هذه الصور التي تقدمت في الجامع بين طرفي المطلوب حتى تكون الاشكال الثلاثة في الاقترانيات الشرطية كما جرى ذلك في الحملات

(٣) أو ما فوقهما أي فوق مقدمتي القياس القريب من المطلوب والمراد ما فوقهما ما يسبقهما من المقدمات التي يتألف منها القياس المؤدى الى كل منهما ما فقد تكون مقدمات القياس المستدل به على إحدى مقدمتي القياس القريب نظرية فتحتاج الى البيان

(٤) اختلفت هذه المقدمات أي رعاو مع الاشتباه بين هذه المقدمات المتناسقة وبين الاستقراء والتمثيل مع وجود الفرق الظاهر بينهما وبينهما كما استعرفه فيما بعد

واعلم أن من المحدثين من أتى بقياس اعتقده زائد على ما ذكرناه من الأقيسة البسيطة وليس كذلك بل هو قياس ماذ كرهناه طويلا فيه نتيجة وهو أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإن كان النهار موجودا فالأعشى يبصر والشمس طالعة فالأعشى يبصر لكن هذا انما يلزم من نتيجة حذف ولم يصرح بها ويمكن نقدي حذف النتيجة على وجهين (أحدهما) ماذ كرهه أفضل المتأخرين وهو أن النتيجة المحذوفة هي أن النهار موجود فكأنه استثنى مقدم المقدمة الأولى وهو أن الشمس طالعة وألزم منه أن النهار موجود ثم من وجود النهار يلزم لا محالة لبصار الأعشى وإذا استعملت المقدمة الأولى في القياس الاستثنائي فلا محالة تكون النتيجة المحذوفة ماذ كره (والوجه الآخر) ماذ كلفناه وهو أن تستعمل المقدمتان جميعا لقياس الافتراضي الشرطي المركب من مقدمتين متصلتين الأوسط فيه تالي أحدهما ومقدم الأخرى وهو الوجه الثاني وحينئذ تكون النتيجة المحذوفة أن كانت الشمس طالعة فالأعشى يبصر ثم إذا وضع أن الشمس طالعة لزم لا محالة أن الأعشى يبصر من غير نقدي حذف وجود النهار

### (الفصل السابع)

في قياس الخلف

ومن جملة القياسات المركبة قياس الخلف وهو الذي يثبت حقيقة المطلوب ببطالان نقيضه والحق لا يخرج عن الشيء ونقيضه فإذا بطل النقيض تبين المطلوب وهو مركب من قياسين أحدهما افتراضي والآخر استثنائي وص<sup>(١)</sup> ورته « وليكن المطلوب أن كل أ ب » هي أن تقول أن لم يكن كل أ ب فليس

(١) وإذا استعملت المقدمة الأولى الخ حاصل ما قاله أن أفضل المتأخرين يجعل جملة « والشمس طالعة » استثناء لمقدم قولنا « أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فينتج منه « النهار موجود » ويعدل جملة « أن كان النهار موجودا فالأعشى يبصر » مقدمة بدلية علم وضع مقدمتها من نتيجة القياس الاستثنائي السابق وهو « أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود » ومتى وضع مقدم هذه الشرطية أي « أن كان النهار موجودا فالأعشى يبصر » كانت النتيجة « الأعشى يبصر » وعلى هذا يكون هذا القياس قياسين استثنائيين أحدهما أنتج أن النهار موجود والآخر أنتج أن الأعشى يبصر اما على الوجه الآخر الذي قال المصنف أنه تكلفه فالتصلتان مقدمتان لقياس افتراضي شرطي من أول الشكل الأول هكذا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالأعشى يبصر ينتج « كلما كانت الشمس طالعة فالأعشى يبصر » وهذه هي النتيجة المحذوفة فتجملها مقدمة لقياس استثنائي وتستثنى مقدمها بجملة « الشمس طالعة » فينتج « الأعشى يبصر » وعلى هذا الوجه يكون التركيب من قياس افتراضي وآخر استثنائي ولا حاجة لتقدير أن النهار موجود على أنه نتيجة محذوفة

(٢) وصورته الخ هذه الصورة على الترتيب الذي ذكره ليست ملتزمة في قياس الخلف والالمام أن له التفصيل الآتي في قوله واعلم أن المطلوبات الأربع الخ فإنه صرح بأن نقيض المطلوب يصح أن يجعل كبرى في افتراضي الخلف حتى ينتج المحال من أي شكل من الأشكال سوى الأول في المطلوب الموجب الكلي وعلى الترتيب الذي ذكره في هذه الصورة يكون نقيض المطلوب دائما نائيا في صغرى الافتراضي الشرطي والمقدمة الصادقة كبرى في هذا القياس فيكون النقيض صغرى في التأليف دائما فلا يأتي التفصيل الذي يذكره

وإنما قياس الخلف الحقيقي هو أنه لو صدق النقيض لجاز أن يؤلف منه مع المقدمة الصادقة قياس من شكل كذا سواء كان النقيض صغرى أو كبرى ولو تألف هذا القياس لا ينتج كذا ينتج لو صدق النقيض لكان كذا وهذا التالي هو النتيجة المحالة فيوضع نقيضها فينتج كذب المقدم وهو صدق النقيض فيثبت المطلوب وانضرب لك مثالا في الاستدلال على المطلوب الكلي الموجب على أنه نتيجة من أول الشكل الأول . تقول كل ب ج وكل ج أ ينتج كل أ ب وهو مطلوبنا قل لو لم يصدق هذا المطلوب لصدق نقيضه وهو ليس كل أ ب ١ وعندنا مقدمة صادقة في صغرى القياس



كل ا ب وكل ج ب مقدمة صادقة معنا فيكون قياسا اقترانيا من مقدمة متصلة وحالية ينتج ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج ثم تستعمل هذه النتيجة مقدمة في قياس استثنائي وتستثنى نقيض تاليها فتقول ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج لكن كل ا ج ينتج نقيض المقدم وهو ان كل ا ب وحاصله راجع الى اخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة على تأليف قياسي ينتج محالاً يستدل به على كون النقيض محالاً لا يلزم المحال من المقدمة الصادقة ولا من التأليف الصحيح فتعين لزومه من نقيض المطلوب فهو المحال فنقيضه الذي هو المطلوب حق

واعلم أن المطلوبات الاربعه كلها الا الكلي الموجب يمكن أن تبين من كل شكل بالخلف أما الكلي الموجب فيبين من الشككين الآخرين دون الاول وذلك لان نقيضه سالبة جزئية ولا يمكن أن تجعل صغرى الاول لانها سالبة ولا كبراه لانها جزئية لكن يمكن أن تجعل صغرى الثاني وكبرى الثالث وأما الكلي السالب فيمكن أن يبين بالاشكال الثلاثة لان نقيضه جزئية موجبة ويمكن أن تجعل صغرى الاول والثاني وصغرى الثالث وكبراه أيضا

وأما الجزئية الموجبة فنقيضها سالبة كلية وتبين بالاشكال الثلاثة بأن تجعل كبرى الاول والثالث وصغرى الثاني وكبراه أيضا

وأما السالبة الجزئية فنقيضها موجبة كلية ولاخفاء بإمكان جعلها صغرى وكبرى الاشكال الثلاثة

واعلم أن الخلف معاً يمكن رده الى المستقيم بأن يؤخذ (١) ذنقيض التالي المحال ويقرن بالمقدمة الصادقة فينتج على الاستقامة المطلوب الاول ولا يجب أن يرتد عند الاستقامة الى الشكل المستعمل في الخلف معاً فان كان كلياً موجباً فلا شك أن بيانه من طريق الخلف معاً الثاني والثالث فاذا ارتد منها الى الاستقامة صار الشكل الاول

وأما الكلي السالب فيبانه من طريق الخلف معاً يمكن بالاشكال الثلاثة لكن المقدمة الحقة ان كانت سالبة واستعملت على هيئة الشكل الاول أو الثالث فاذا ارتدت الى الاستقامة منها (٢) ار الشكل

وهي كل ج ب ج فيصح ان يؤلف منها من النقيض قياس من الشكل الثالث على أن يكون النقيض كبراه هكذا كل ب ج وليس كل ب ا لينتج من خامس الثالث ليس كل ج ا فلو صدق النقيض لصدق ليس كل ج ا لكن كل ج ا يحكم كبرى القياس الصادقة فلا يكون النقيض صادقا فيكون المطلوب صادقا فلا وسط بينهما ولذلك قال المصنف وحاصله راجع الى اخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة الخ أي بدون التزام لصورة معينة في التأليف واما ما جاء بتلك الصورة على أنها من قبيل المثال الذي لا يلزم

(١) بأن يؤخذ نقيض التالي المحال الخ التالي المحال في مثال المصنف هو ليس كل ا ج ونقيضه هو كل ا ج وهو الموضوع في الاستثنائية فيجعل صغرى والمقدمة الصادقة كبرى هكذا كل ا ج وكل ج ب لينتج من اول الاول كل ا ب وهو المطلوب وقد كان القياس في الخلف من الشكل الثاني وعند الرد الى المستقيم رجع الى الاول كما رأيت والتالي المحال يسمى أيضا بالنتيجة المحالة تسامحاً لانه قال في نقيضة اقتراني الخلف وتسميه المصنف لقياس الخلف بالخلف معالنه خلف حصل بين نتيجة القياس الاقتراني الذي استعمل في الدليل على فرض صدق النقيض وبين القضية الصادقة فقد تخالفاما

(٢) صار الشكل الثاني الخ لنفرض أن المطلوب السالب الكلي لاثني من ب ج والقضية الصادقة السالبة لاثني من ج ا ثم نقول لو لم يصدق لاثني من ب ج لصدق بعض ب ج ولاثني من ج ا فلو لم يصدق لاثني من ب ج لصدق بعض ب ليس ا وهو محال فان كل ب ا فاذا أردت ان ترد القياس الى المستقيم وقد كان من الشكل الاول كبرى عاد في الاستقامة الى الثاني فانك تأخذ نقيض التالي المحال مع المقدمة الصادقة فتقول كل ب ا

الثاني وان استعملت على هيئة الثاني حصل الاول عند ارتداده الى الاستقامة وان كانت المقدمة الحقة موجبة فلا يمكن استعمالها في البيان الخلفي مع الا في الاول والثالث فان استعملت كبرى فيها فارتداده منها عند الاستقامة الى الثاني وان استعملت صغرى في الثالث ارتد عند الاستقامة الى الاول

وأما الجز في الموجب فيمكن البيان الخلفي فيه بالاشكال الثلاثة فاذا ارتد الى الاستقامة ص (٢) الى الاول

ولاشئ من ج ا لينتج المطلوب وهو لاشئ من ب ج من أول الثاني هذا اذا استعملت السالبة الصادقة على هيئة الشكل الاول

فان استعملت على هيئة الشكل الثالث كما لو كان المطلوب لاشئ من ب ا والمقدمة الصادقة لاشئ من ب ج فقلت لولم يصدق لاشئ من ب ا اصدق بعض ب ا ولاشئ من ب ج فلولم يصدق ا كان بعض ا ليس ج من سادس الثالث لكن هذا محال فان كل ا ج فلواردت الرد الى المستقيم لرجعت من الثالث الى الثاني وقلت لاشئ من ب ج وكل ا ج لينتج من ثاني الثاني لاشئ من ب ا وهو المطلوب

وقد تستعمل على هيئة الشكل الثاني كما لو كان المطلوب لاشئ من ا ب والمقدمة الصادقة لاشئ من ج ب فتقول لولم يصدق المطلوب اصدق بعض ا ب ولاشئ من ج ب فلولم يصدق ق بعض ا ليس ج وهو محال فان كل ا ج وعند الرد الى المستقيم ترجع الى الاول هكذا كل ا ج ولاشئ من ج ب فلاشئ من ا ب وهو المطلوب (١) فلا يمكن استعمالها الا في الاول والثالث وذلك لان الشكل الثاني لا يذفيه من تخالف المقدمتين في الكيف كما هو

معلوم ونقيض المطلوب السالب الكلي موجب جزئي فلا تستعمل الموجبة الصادقة معه في الشكل الثاني وانما تستعمل في الاول والثالث ولنفرض المطلوب لاشئ من ب ج والمقدمة الصادقة كل ج ا فنقول لولم يصدق المطلوب فبعض ب ج وكل ج ا فلولم يصدق فبعض ب ا من ثالث الاول والصادقة كبرى لكن هذا التالي محال فانه لاشئ من ب ا فلورددته الى الاستقامة لرجعت الى الثاني وقلت لاشئ من ب ا وكل ج ا لينتج المطلوب وهو لاشئ من ب ج ولوفرضت الصادقة كل ب ا لجاءت في الخلف كبرى في الثالث هكذا لولم يصدق المطلوب ا كان بعض ب ج وكل ب ا فلولم يصدق فبعض ج ا وهو محال اذ لاشئ من ج ا ويعود في الاستقامة الى الثاني فيجعل هذا النقيض السالب الكلي كبرى للصادقة الموجبة هكذا كل ب ا ولاشئ من ج ا فلاشئ من ب ج وهو المطلوب ويمكنك استعمال الصادقة الموجبة صغرى في الثالث بان تقول كل ب ا وبعض ب ج «وهو نقيض المطلوب» لينتج من الثالث بعض ا ج «وهو المحال» ونقيضه لاشئ من ا ج فنقضه في الاستقامة الى الصادقة فيعود الى الشكل الاول هكذا كل ب ا ولاشئ من ا ج فلاشئ من ب ج وهو المطلوب

ومما ينبغي ان تعلم أن معنى قوله ان الصادقة ان كانت سالبة استعملت على هيئة الشكل الاول والثاني أو الثالث الخ لا يلزم ان يكون أن جميع ذلك يجري في مطلوب واحد ومقدمة واحدة معينة الاطراف بل مراده ان السالب الكلي يبين بالاشكال الثلاثة على الوجود التي ذكرها من حيث هو سالب كلي وحكمه في الرد هو ما ذكره من حيث هو وكذلك وان تغيرت الاطراف والقضايا الصادقة وعلى الطالب ان يستخرج بذنه بقية الامثلة فيما يأتي

(٢) ص (٢) الاول والثالث والاول الخ ان فرض المطلوب الجزئي الموجب بعض ب د والمقدمة الصادقة كل ج ب فلولم يصدق المطلوب لاشئ من ب د فيجعل كبرى للصادقة في الشكل الاول هكذا كل ج ب ولاشئ من ب د فينتج لاشئ من ج د وهو محال لان نقيضه وهو بعض ج د صادق فاذا اردت الاستقامة كان من الثالث هكذا كل ج ب وبعض ج د فبعض ب د

ولوجعلت الصادقة بعض ب ج والمطلب بعينه فلولم يصدق لاشئ من ب د فيجعل كبرى للجزئية الصادقة من الشكل الاول هكذا بعض ب ج ولاشئ من ب د لينتج من سادس الثالث بعض ج ليس د وهو المحال ونقيضه كل ج د فاذا اردت الاستقامة كانت الصادقة صغرى لنقيض التالي المحال في الشكل الاول هكذا بعض ب ج وكل ج د فينتج المطلوب وهو بعض ب د

ثالثا والثالث أولا وفي الثاني ان استعملت المقدمة الصادقة كبرى ارتد الى الاول وان استعملت  
صغرى ارتد الى الثالث

وأما الجزئى السالب فيمكن بيانه الخلقي بالاشكال الثلاثة والمقدمة الصادقة المضافة الى نقيضه يجوز  
أن تكون موجبة وسالبة في الاول والثالث لكنهما ان كانت موجبة واس<sup>(١)</sup> استعملت كبرى فيهما ارتد  
عند الاستقامة منهما الى الثاني وان استعملت صغرى فيهما ارتد من الاول الى الثالث ومن الثالث  
الى الاول وان كانت سالبة ولا<sup>(٢)</sup> استعملتا هاهنا فيهما الا كبرى ارتد الى الثاني عند الاستقامة  
منهما وأما في الثاني فلا يمكن أن يضاف الى نق<sup>(٣)</sup> يسه الا السالب فان استعملت كبرى ارتد الى الاول  
وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث وتقدر بما تدرت به مما سلف على امتحان ما قصه صناعه لك  
بنفسك

ولو جعلت الصادقة كل ج د وجعلتها في الخلف كبرى لنقيض المطلوب في الثاني هكذا لاثبت من ب د وكل ج د  
أنتج لاثبت من ب ج وهو المحال في الاستقامة ترجع الى الاول هكذا بعض ب ج وكل ج د فبعض ب د وهو  
المطلوب واذا عكست فعملتها صغرى في الثاني هكذا كل ج د ولا تثبت من ب د أنتج لاثبت من ج ب وهو المحال  
ونقيضه بعض ج ب والصادقة كل ج د ينتج بعض ب د من الثالث وهو المطلوب  
(١) واستعملت كبرى فيهما وتارة تكون الصادقة كلية وتارة تكون جزئية فان كانت كلية أمكن استعمالها كبرى  
الاول في الخلف كالمفروض المطلوب بعض ب ليس د والصادقة كل ج د فنقيض المطلوب وهو كل ب د  
مع الصادقة كبرى ينتج من الاول كل ب ج وهو المحال ونقيضه بعض ب ليس ج فيجعل في الاستقامة  
صغرى لقياس من الثاني والصادقة كبريا ينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب وان كانت جزئية صلحت كبرى  
الثالث كالمو كانت «والمطلوب بعينه» بعض ب ج فيجعل كبرى لنقيض المطلوب وهو كل ب د في قياس من  
الثالث لينتج بعض د ج وهو المحال ونقيضه لاثبت من د ج فيجعل كبرى للصادقة لينتج من الثاني بعض ب  
ليس د فقد رأيت ان الصادقة ان كانت كبرى في الاول أو الثالث في الخلف ارتد القياس عند الاستقامة الى الثاني  
وان استعملت في الخلف صغرى في الاول ارتد القياس عند الاستقامة الى الثالث كالمفروض «والمطلوب بعينه» كل  
ج ب فانك تضمها صغرى الى نقيض المطلوب كبرى هكذا كل ج ب ولا تثبت من ب د فينتج المحال من  
الاول وهو لاثبت من ج د فيجعل كبرى للصادقة لينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فقد رجع  
القياس من الاول الى الثالث كما رأيت ولوفرزتها بعض ب ج ووضعها صغرى لنقيض المطلوب لينتج من الثالث  
بعض ج د وهو المحال ونقيضه لاثبت من ج د فيجعل كبرى للصادقة فينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب  
فقد رجع القياس عند الاستقامة الى الاول وكان في الخلف من الثالث

(٢) ولا يمكن استعمالها فيهما الا كبرى لاشتراط ايجاب الصغرى فيهما فان فرضت الصادقة «والمطلوب بعينه» بعض  
ب ليس ج وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د وليس بعض ب ج أنتج من الثالث بعض  
د ليس ج فزاد الى الاستقامة جعلت نقيض النتيجة المحالة وهو كل د ج كبرى للصادقة السالبة الجزئية في  
الشكل الثاني لينتج المطلوب وهو بعض ب ليس د واذا فرضت الصادقة لاثبت من د ج «والمطلوب بعينه»  
وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب في الشكل الاول أنتج منه لاثبت من ب ج وهو النتيجة المحالة فزاد ردت القياس  
الى الاستقامة جعلت نقيضها وهو بعض ب ج صغرى للصادقة في الشكل الثاني لينتج المطلوب فقد ارتد القياس  
من الاول والثالث الى الثاني

(٣) الى نقيضه أى نقيض المطلوب السالب الجزئى وذلك لاشتراط تخالف مقدمي الثاني في الايجاب والسلب  
ولنفرض السالبة الصادقة «والمطلوب بعينه» لاثبت من ج د وانضمها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د  
ولا تثبت من ج د لينتج من الثاني لاثبت من ب ج وهو النتيجة المحالة ونقيضها بعض ب ج فتوضع في  
الاستقامة صغرى مع الصادقة كبرى لينتج المطلوب من الشكل الاول فان فرضنا بعض ج ليس د «والمطلوب  
بعينه» وجعلناها صغرى لنقيض المطلوب هكذا بعض ج ليس د وكل ب د نتج من رابع الثاني بعض ج

## ( الفصل الثامن )

### في عكس القياس

واعلم انه قد يعرض للقياس عارض يسمى عكس القياس ولاجل مشابهته الخلف معاً أو ردها هنا وهو أن يؤخذ مقابل النتيجة إما بالاضد أو بالنقيض ويضاف الى إحدى المقدمات فينتج مقابل المقدمة الأخرى ويستعمل في الجدل احتيالاً لمنع القياس إلا أن أخذ المقابل بالتضاد والتناقض مختلف في الاشكال

ولمثله مثلاً من الشكل الاول وليكن القياس أن كل ا ب وكل ب ج فكل ا ج فان أخذنا ضدها وهولاشي من ا ج وقرناه بالكبرى وهي كل ب ج نتيج لاشي من ا ب فأبطل الصغرى بالتضاد وان أخذنا نقيضها وهوليس كل ا ج وأضفنا اليها الكبرى ينتج ليس كل ا ب فأبطل الصغرى بالتناقض وكل ذلك من الشكل الثاني وان أضفنا اليها الصغرى لم ينتج الا ابطال الكبرى بالتناقض لا بالتضاد لان التأليف يكون من الثالث والثالث لا ينتج الاجزئية وضد الكلية كلية لاجزئية

وان اعتبرت هذا في ضروب المقاييس كالمعاملة أن انعكاس ضروب الاول ان أريد ابطال صغراه يكون الى الثاني وان أريد ابطال كبراه يكون الى الثالث وانعكاس ضروب الثاني عند ابطال صغراه الى الاول وعند ابطال كبراه الى الثالث وانعكاس ضروب الثالث عند ابطال صغراه الى الثاني وعند ابطال كبراه الى الاول

واذا عرفت عكس القياس لم يخف عليك مشابهة الخلف معاً إياه لأننا أخذنا في الخلف معاً نقيض المطلوب الذي هو النتيجة أخيراً ونقرنه بمقدمة صادقة وينتج منه محال ويستدل به على أن نقيض المطلوب محال فالمطلوب إذن حق وهو عكس القياس بعينه إلا أن العكس يكون بعد قياس مفروغ

ليس ب وهو النتيجة المحالة ونقيضها كل ج ب ففعله في الرد صغرى للصادقة هكذا كل ج ب وبعض ج ليس د فينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فترى القياس قد رجع في الصورة الاولى الى الثاني الى الاول وفي الثانية من الثاني الى الثالث كما قال

(١) يكون الى الثاني الخ لان نقيض النتيجة أو ضدها يضم الى الكبرى ومحمول نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه محمول الكبرى فيكون المحل الاوسط المكرر محمولاً في المقدمتين عند تشكيك عكس القياس فيكون التأليف من الشكل الثاني بخلاف ما اذا أريد ابطال الكبرى فان موضوع نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه موضوع الصغرى في الشكل الاول فنتج تأليف العكس يتكرر والموضوع في المقدمتين فيكون من الشكل الثالث

(٢) وانعكاس ضروب الثاني الخ حاصله ان اذا أردت اجراء عكس القياس في نتيجة لضرب من الشكل الثاني فانك تلاحظ عند قصدك الى ابطال الصغرى أن محمول النتيجة الذي هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه موضوع كبرى القياس الذي تريد معاً كسنته فتضع النقيض أو الضد صغرى في العكس والكبرى كبرى فيكون التأليف من الشكل الاول وينتج ما يناقض الصغرى أو يضادها أما اذا أريد ابطال الكبرى فيكون التأليف من الصغرى ونقيض النتيجة أو ضدها هو موضوع الصغرى هو بعينه موضوع النقيض أو الضد فيكون القياس في العكس من الثالث

(٣) وانعكاس ضروب الثالث الخ تعلم ان محمول نتيجة الثالث الذي هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه محمول كبرى الثالث فاذا أريد ابطال الصغرى يضم النقيض أو الضد الى الكبرى كان الاوسط محمولاً فيها فيكون التأليف من الثاني أما اذا أريد ابطال الكبرى وذلك يكون يضم نقيض النتيجة أو ضدها الى الصغرى وموضوع النتيجة الذي هو موضوع النقيض كان محمولاً في الصغرى فاذا وضعت الصغرى في القياس صغرى في العكس وضممت اليها نقيض النتيجة كان التأليف من الشكل الاول

عن تأليفه والخلاف<sup>(١)</sup> ف يكون مبتدأ لكن رد الخلاف الى الاستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق لان الخلاف قياس معمول يؤخذ نقيض نتيجته الباطلة و يقرن بالصادقة فينتج نقيض المشكوك<sup>(٢)</sup> كوك في المأخوذة على أنها صادقة في القياس

## (الفصل التاسع)

### في قياس الدور

قياس الدور هو أن تأخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين قياس<sup>(٣)</sup> اعلى تساج المقدمة الاخرى فتارة تكون المقدمة مثبتة للنتيجة وتارة تكون النتيجة مثبتة للمقدمة وهذا ايضا من جملة عوارض القياس ويستعمل احتمالا في الجدل عندما تكون احدى المقدمتين غيرينة فتارة<sup>(٤)</sup> بالمطلوب عن صورته اللفظية لتوهم شيئا آخر وتقرن به عكس المقدمة الاخرى من غير تغيير الكمية فينتج لاحالة المقدمة الاخرى

وانما يمكن ذلك على التحقيق اذا كانت الحدود في المقدمات متعاكسة متساوية ينعكس كل واحد منها على الآخر من غير تغيير الكمية مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك فتأخذ النتيجة مع عكس الكبرى لنتاج الصغرى مثل أن نقول كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر ونأخذها مع عكس الصغرى لنتاج الكبرى مثل أن نقول كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك

وأما ان كانت المقدمة الكبرى سالبة في الشكل الاول وأريد نتاج السالبة فقرن عكس المقدمة الموجبة بالنتيجة السالبة يذ<sup>(٥)</sup> حج السالبة

(١) والخلاف يكون مبتدأ أى قد يكون كذلك وكثيرا ما يكون به بقياس مفروغ منه كما تقدم في الاستدلال على انتاج

كثير من الضروب في بعض الاشكال أما عكس القياس فلا يكون البتة لا بقياس مفروغ منه

(٢) المشكوك فيها هي نقيض المطلوب الذي أخذ في الخلاف على انه صادق ونقيض تلك المشكوك فيها هو المطلوب بعينه في الخلاف ففي كل من الخلاف والعكس قد أخذ نقيض النتيجة وضم الى مقدمة مفروضة الصدق لينتج التأليف نقيض قضية أخرى مفروضة الصدق أيضا الا أن النتيجة في الخلاف عند الرد الى المستقيم هي المطلوب الذي يراد اثباته أما في العكس فالنتيجة هي ما يعاكس احدى مقدمتي القياس لمجرد الطعن فيه

(٣) قياسا على نتاج الخ أى قياسا يبرهن على نتاج الخ وفي لغة قياس ما يشعر بمعنى الدلالة لهذا سهل عليه أن يعاق به حرف على

(٤) فتارة تكون المقدمة الخ يريد أن يبين وجه تسميته بقياس الدور وهو أنك جعلت المقدمة جزأ من القياس الموصل الى النتيجة فكانت المقدمة مثبتة للنتيجة ثم أخذت النتيجة مع عكس احدى المقدمتين لتستدل بها على اثبات المقدمة التي كانت جزأ من القياس الموصل اليها وهذا هو الدور بعينه وهذا الباب من الكتاب قليل الفائدة بل مديها وانما حمل المصنف على الاثبات به كثرة استعماله في الجدل لذلك الوقت والتزاع محتدم بين الطوائف الاسلامية وكل يريد أن يغش الآخر ليسكته لأن يقفه على الحقيقة فيقنعه

(٥) فتغيرا المطلوب عن صورته اللفظية يريد من ذلك تغيير وضعه في الترتيب اللفظي فيعد أن يكون تابع القياس على انه نتيجة له تعدل به الى أن يكون مقدمة مستقلة كأنها ثابتة بنفسها وهذا هو ما يريد أن توهمه ثم تقرر به عكس احدى المقدمتين الخ وأما الصورة التأليفية للمطلوب فانها لا تتغير بمجال كالأثر في الامثلة

(٦) ينتج السالبة كما نقول كل انسان ناطق ولاشئ من الناطق بحجر فلاشئ من الانسان بحجر فتعكس الصغرى الى كل ناطق انسان وتضمه الى النتيجة وهي لا شئ من الانسان بحجر لينتج لا شئ من الناطق بحجر وهو كبرى القياس السالبة

وأما أن أريد نتيحة (١) ما ج الموجبة فلا يمكن ذلك الآن أن يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب  
عن غيره بل يؤخذ لكل ما ليس موصوفاً بالموضوع كما كان في الإيجاب خاص الإيجاب على الموضوع فلا  
يوجب على غيره بل يسلب عن كل ما ليس موصوفاً بالموضوع ومثال هذا السلب قولك لاشئ من  
الجوهر بعرض فإن العرض خاص السلب عن الجوهر فيؤخذ لكل ما ليس بجوهر فيصح أن تقول كل  
ما ليس بجوهر فهو عرض وإذا انعكس فصار لاشئ من العرض بجوهر فيصح أيضاً أن تقول كل ما ليس  
بعرض فهو جوهر والسلب يمكن رده إلى العدول فإنك إن قلت لاشئ من أ ب صح أن تقول كل  
ما هو أ فليس ب فإذا احتملنا هذه الحيل صح نتائج الموجبة من النتيجة بعد ردها من السلب إلى  
العدول وعكس السالبة العكس الذي ذكرناه ومثاله أن تقول كل إنسان جوهر ولا شئ من الجوهر  
بعرض فلا شئ من الإنسان بعرض فترد النتيجة إلى العدول وتقول كل إنسان فليس بعرض وتنعكس  
السالبة الع (٢) كس الذي يخص هذا الموضوع وهو كل ما ليس بعرض فهو جوهر ينتج أن كل إنسان فهو  
جوهر

وأما (٣) القياسات الناتجة للجزئيتين أن الكبرى لا يمكن أن تنتج من النتيجة وعكس الصغرى لأنهما  
جزئيتان وأما الصغرى فيمكن في (٤) وجبتين نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى على كيمتها وأما أن  
كانت الكبرى سالبة فلا يمكن نتاج الصغرى إلا بالعكس الخاص بهذا الموضوع وردت النتيجة من السلب  
إلى العدول

وأما في الشكل الثاني فيمكن نتاج الكبرى السالبة م (٥) من الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس  
النتيجة الثانية ولكن هذا لا يكون دوراً عنداً أكثرهم لأنه يحتاج إلى عكس زائد وفي الحقيقة هو  
دور إذا دلور هو أن بين الشئ بما بين بالشئ سواء كان بعكس واحد أو أكثر ولا مشاحة معهم

(١) نتاج الموجبة أي الصغرى والمسئلة بعينها وهي أن الكبرى سالبة  
(٢) العكس الذي يخص هذا الموضوع قل ذلك لأن هذا العكس ليس بالعكس المستوي وهذا ظاهر وإنما هو شئ من  
العكس المعروف عندنا أخرى المنطقية بين بعكس النقيض الخالف وهو جعل نقيض الجزء الثاني في الأصل أولاً في العكس  
وجعل عين الأول في الأصل ثانياً في العكس مع الاختلاف في الكيف والاتفاق في الصدق والسالبة الكلية فيه إنما  
تنعكس جزئية موجبة كما تقول لاشئ من الحيوان بحجر فإن عكسه بعض ما ليس بحجر حيوان ولا يصح كل ما ليس بحجر  
حيوان كالكذب كالمظهر وإنما كان العكس إلى كلية صححافي هذا الموضوع لخصوص المادة التي شرحها المصنف  
وهي أن سلب العرض خاص عن الجوهر كما أن سلب الجوهر كذلك خاص عن العرض فيثبت كل منه إلى كل ما ليس  
بالآخر كما يسلب كل منه ما عن الآخر فكل ما ليس بجوهر فهو عرض وكل ما ليس بعرض فهو جوهر وكل جوهر فهو  
ليس بعرض وكل عرض فهو ليس بجوهر

(٣) وأما القياسات الناتجة للجزئيتين أي من بقية ضرب الشكل الأول

(٤) في الموجبتين أي فيما إذا كان القياس الناتج للجزئيتين مركباً من موجبتين فيكون نتاج الصغرى من النتيجة الجزئية  
منضممة إلى عكس الكبرى الموجبة كمنفسها في الكم كما تقول بعض الإنسان حيوان وكل حيوان حساس فبعض  
الإنسان حساس فتجعل هذا صغرى لعكس الكبرى على كيمتها هكذا بعض الإنسان حساس وكل حساس حيوان لينتج  
الصغرى وهي بعض الإنسان حيوان والكلام عند ما تكون الكبرى سالبة ظاهر مما سبق

(٥) من الكليتين أي إذا كانت السالبة الكبرى في قياس من الشكل الثاني مؤلف من كليتين كقولنا كل إنسان ناطق  
ولا شئ من الفرس بناطق ينتج لاشئ من الإنسان بفرس فإذا عكست الصغرى إلى كل ناطق إنسان وضمتها إلى النتيجة  
أنتج التأليف من الشكل الأول لاشئ من الناطق بفرس فإذا عكست هذه النتيجة كانت الكبرى بعينها

في تخصيص اسم الدور بما يتم البيان فيه بعكس واحد وان كانت السالبة صغرى فيمكن نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى م<sup>(١)</sup> من الشكل الثاني بعينه وأما الموجبة فلا يمكن نتاجها بنحو نتائج السالبة ولكن ان كانت الموجبة صغرى وردت النتيجة الى العدول وردت المقدمة السالبة الى لازم هذا السلب فتحت الموجبة م<sup>(٢)</sup> من غير حاجة الى العكس لكن القوم لا يسمون هذا دورا ومثاله كل ب ج ولا شيء من ا ج فلا شيء من ب ا فتأخذ النتيجة معدولة وهي كل ما هو ب فليس ا وتأخذ لازم المقدمة السالبة من حيث اختصاص السلب بموضوعها وهو كل ما ليس ا فهو ج ينتج كل ب ج وان كانت الموجبة كبرى أمكن نتاجها بعكس النتيجة العكس الخ<sup>(٣)</sup> اص بهذا الموضع وأخذ لازم المقدمة وهو أيضا متنازع في تسميته دورا وان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن أن تبين من عكسها ومن النتيجة الكك<sup>(٤)</sup> برى البتة ولكن ان كانت سالبة أم<sup>(٥)</sup> ككن أن تبين هي من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني وان كانت موجبة لم يمكن بيانها على النحو البسيط لانه لا ق<sup>(٦)</sup> يأس عن سالبتين ولكن بين على النحو الذي قلنا لا غير

وأما الشكل الثالث فلا يمكن أن يبين فيه كلمة البتة لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لاتنتج الجزئية وأما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة أمكن بيانها من الثالث أيضا باضافة عكس الصغرى الى النتيجة كال<sup>(٧)</sup> بما وان كانت ص<sup>(٨)</sup> غرى أمكن نتاجها بعكس الكبرى مع

(١) من الشكل الثاني بعينه مثاله لاشئ من الانسان يفرس وكل صاهل فرس فلا شيء من الانسان بصاهل ثم تعكس الكبرى كنفسها الى كل فرس صاهل وتجعل هذا العكس كبرى للنتيجة السابقة فينتج التأليف من الثاني نفس الصغرى

(٢) من غير حاجة الى العكس أى ان لازم السالبة ينتج مع النتيجة نفس الصغرى الموجبة بدون حاجة الى عكس ذلك اللازم كإيراد في مثاله وانما لم يسمه القوم دورا لاشتراطهم فيه أن يكون التأليف مشتملا على عكس احدى المقدمتين كما سبق في أول الباب

(٣) الخاص بهذا الموضع ولا يشترط فيه أيضا أن يكون على طريقة عكس النقيض المخالف ولا في العمارة وغاية ما يشترط فيه أن يكون كل من الموضوع والمحمول بحيث يسلب عن جميع أفراد الآخر ويثبت لكل ما عدا الآخر كالجوهر والعرض ومثال ما نحن بصدده لاشئ من العرض يقوم بنفسه وكل جوهر يقوم بنفسه فلا شيء من العرض بجوهر فتعكس هذه النتيجة ذلك العكس الخاص الى كل جوهر فهو ليس بعرض وتضم اليه لازم المقدمة السالبة وهو كل ما ليس بعرض يقوم بنفسه فينتج الكبرى الموجبة وهي كل جوهر يقوم بنفسه

(٤) الكبرى نائب فاعل تبين وانما لم يمكن ذلك لان عكس الصغرى يكون جزئية والنتيجة جزئية ولا يتألف من جزئيتين قياس

(٥) أمكن أن تبين هي أى الصغرى من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني مثاله بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس ناطق فجعل هذه النتيجة صغرى لكل انسان ناطق وهو عكس الكبرى لينتج الصغرى السالبة الجزئية

(٦) لاقياس عن سالتين أى والنتيجة سالبة وكبرى القياس كذلك لان صغرا موجبة كما هو القرض والنحو الذي قاله هو الرد الى الموجب وأخذ اللازم

(٧) كليا حال من عكس الصغرى وذلك كما يكون القياس كل انسان حيوان وبعض الانسان كاتب فبعض الحيوان كاتب فتعكس الصغرى على كميته الى كل حيوان انسان وبعض الحيوان كاتب لينتج بعض الانسان كاتب وهو الكبرى المطلوبة بالعكس

(٨) وان كانت صغرى الخ كالمكان القياس بعض الانسان كاتب وكل انسان حيوان فبعض الكاتب حيوان

النتيجة ثم عكس النتيجة الثانية والتأليف من الأول وهو كما قد علمت في تسميته دورا لافتقاره إلى عكسين لكنهم لم يضابقوا ههنا بل أعطوه اسم الدور وإن اختلط موجب وسالب والملاحظة الموجبة الكلية أمكن نتائج السالبة بالنتيجة وعكس الصغرى الموجبة الكلية من الثالث أيضا فإن كانت الكلية هي السالبة لم يمكن أن تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالتين إلا أن تنعكس السالبة على النحو المذكور

## (الفصل العاشر)

### في اكتساب المقدمات

ليس بكل انتفاعنا بمعرفة القياس الصحيح من غير الصحيح إلا أن نعلم كيفية طلبه واكتسابه إذا لم يكن حاضرا معدا والأمور منها جزئية شخصية ومنها كلية وقد بينا من قبل أن الشخصيات ليست محمولة بالحقيقة على شيء البتة بل الكليات هي المحولات وسنبين في فن البرهان أن هذه المحولات كما تنتهي من تحت إلى شخصيات لا تحمل على شيء فسمتها من فوق إلى محولات لا يحمل عليها شيء أعظم منها فتكون المحولات اذن متناهية

فاذا أردت اكتساب القياس على مطلوب فضع حدتي المطلوب واطلب حد (١) لكل واحد منهما وخاصة وما يحمل على كل واحد منهما من الاجناس وأجناسها والفصول وأجناسها وعوارضها وعوارض ما يحمل عليها وفيها وعوارض أجناسها وفصولها وعوارض عوارضها واطلب (٢) أيضا موضوعات كل واحد من الحدين بمناسبة الحد اليه هذه النسب المذكورة وموضوعات موضوعاته هذا في الإيجاب

فتعكس الكبرى إلى كل حيوان إنسان وتجعلها كبرى للنتيجة فتنتج بعض الكتابات إنسان وتنعكس إلى بعض الافسان كاتب

(٩) والموجبة كلية كالألو كان القياس كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بكاتب فبعض الحيوان ليس بكاتب فتعكس الصغرى إلى كل حيوان إنسان وهي النتيجة تنتج من الثالث بعض الإنسان ليس بكاتب أما ان كانت الكلية سالبة الخ أي لا يمكن أن تنتج الصغرى من عكسها وهي سالبة ومن النتيجة السالبة إذا أردت الكبرى إلى موجبة معدولة الموضوع ثم أخذت الصغرى وهي النتيجة معدولة ثم عكست النتيجة مع ذلك كما تقول بعض العرض ضوء ولا شيء من العرض يجهر فبعض الضوء ليس بجوهر وتقول في الرد بعض الضوء هو ليس بجوهر وكل ما ليس بجوهر فهو عرض لينتج بعض الضوء عرض وينعكس إلى بعض العرض ضوء وهو الصغرى المطلوبة

(١) حد كل واحد منهما أي ما يشح ما هيته ويحصل جميع ذاتياته عندك فتعرف بالحد ما يحمل عليه من الأجزاء الداخلة فيه وتحصل عندك من أحكامه الذاتية ما يمكنك إرادته عليه أن كان أحد الحدين موضوعا وما تتمكن به من الحكم به على غير أن كان محمولا فان كفاك ذلك في تكوين القياس بعد البحث عن موضوعات الثاني أي المحمول فيها فان لم يكن أول متصل بك القدرة إلى تحصيل الذاتيات للوصول إلى مطلوبك فانصرف إلى طلب الخواص لكل منهما فربما وصلت بعلم خاصة كل منهما بعد البحث عن موضوع ما يكون محمولا إلى تكوين القياس على مطلوبك فان لم يقسن لك مع ذلك تأليف القياس فاذهب إلى ما حمل على كل واحد من الحدين من الاجناس وأجناس والفصول والعالية وأجناس تلك الفصول ان كانت الفصول مركبة ولها أجناس كافي النامي ان جعل فصلا وفرض مركبا من المعتدى والمتنفس عني ماله قوة التحليل فان المعتدى يكون جنسالة والمتنفس فصلا ومجموعهما فصل النامي وهكذا تقول في عوارض كل وعوارض ما يحمل على تلك العوارض وفيها أي في ضمنها من أجزائها

(٢) واطلب أيضا موضوعات كل الخ لا يريد انك لا تطلب الموضوعات إلا بعد ان تطلب جميع ما تقدم من المحمولات



وأما في السلب فاطلب ما يسلب عن حد ما منهما وتسأل (١) تغني بذلك عن طلب ما يسلب عنه الحد اذلا فرق في السلب بين ما يسلب وبين ما يسلب عنه اذ ينعكس كل واحد منهما على الآخر بلى في الايجاب يتميز الموضوع الحقيقي عن المحمول ولا يغني طلب اللاحق عن المحقق وايمكن اعتناؤك بالكليات من جملة هذا وليس المحمول الكلي هو ما يحتمل بكميته على الموضوع بل ما يحتمل على كل واحد من الموضوع وقد عرفت هذا من قبل

ولا يفيد اشتغالك بطلب شيء يحتمل على الطرفين فان الموجبتين في الشكل الثاني لا تنتجان وكذلك لا يفيد طلبك ما يسلب عنهما جميعا فان السالبتين في الثاني كالموجبتين الا أن يجعل نظرك في اختلاف

على كل من الحدين بل العمل في الموضوعات مصاحب لكل نوع من الانواع السابقة للعمل في المجموعات فانك اذا عرفت حدا للمحمول في مطلوبك مثلا ووقفت على ما فيه من الذاتية عطفك النظر الى ما يمكن أن يكون موضوعا له ثم الى موضوعات ذلك الموضوع لتعلم هل من جملة موضوعاته موضوع مطلوبك الذي عرفت حده أو خاصته أو من موضوعاته ما هو موضوع مطلوبك أيضا فيستسلك تأليف القياس من الشكل الاول والثالث فان لم يمكنك ذلك ذهبت الى عمل آخر في المحمول ثم في الموضوع وهكذا

ولنفرض أنك تريد أن تستدل على ان كل ناطق فهو حيوان وليس منه ما هو عقل بالفعل فانك تعدد اولاً الى تحديد الناطق فتجده ماله قوة التفكير والتفكير حركة النفس في معلوماتها الوصول الى ما هو محمول لها فاذا الناطق ما فيه مبدأ الحركة واستعداد قبول المعلومات ثم تعدد الى الحيوان فتجده ماله الجسم النائي الحساس المتحرك بالارادة والحركة بالارادة اعم من أن تكون حركة حسية أو حركة عقلية والحس فيه معنى العلم ثم تنظر بعد ذلك في موضوعات الحيوان بهذا المعنى فاذا عثرت على الانسان منها ووجدته موضوعا للحيوان بحثت عن موضوعات الانسان بعد تحديده ومعرفة أجزائه الحقيقية فعندما تجد فيه مبدأ النطق تحكم بأن موضوع مطلوبك من موضوعات الانسان فتعود من الناطق اليه وتقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان فكل ناطق حيوان وربما سبق النظر في موضوعات المحمول تمام النظر في حدها الموضوع كالمولم تفهم كمال الفهم معنى الناطق حتى انحدرت من الحيوان الى موضوعاته ومنها الانسان وعند البحث في ذاتياته وصلت الى حقيقة معنى الناطق فعلمت بعد ذلك أنه من موضوعات الانسان الذي هو موضوع للحيوان الخ

فاذا لم يكن من قوتك الاهتداء الى الذاتية أو لم يكفلك ما سبق ذكره نظرت في خواص الناطق التي تعلم لزومها له وعدم عروضها لغيره فاذا وجدت منها الصالح وأنعمت النظر في الصالح فبدالك أنه لا يكون الاحساس فان الضحك أثر من آثار الاحساس ثم انثيت الى الحيوان فوجدت الحس من فصوله أو خواصه على حسب ما يصل اليه فهمت ثم رجعت الى موضوعاته فرايت أفراد الحساس كلهم مندرجة تحت الحيوان والناطق من موضوعات الحساس فعند ذلك يمكنك تأليف القياس من كل ناطق حساس وكل حساس حيوان وعلى ذلك القياس في طاب الاجناس وأجناس الاجناس والعوارض وأجناسها عند الحاجة الى شيء من ذلك

فاذا أردت الاستدلال على أن بعض العاقل جسم وليس جميعه مجردا عن المادة مثلا فانك تبحث في معنى العاقل على النحو الذي سبق ثم في معنى الجسم ثم في موضوعاته فتجد الانسان يوضع الكل من حدى مطلوبك فتقول كل انسان عاقل أو بعضه عاقل وكل انسان جسم فبعض العاقل جسم فان لم تجد معنى الجسم وجدت خاصة من خواصه وهو ماله حيز وان لم تجد الانسان وجدت الكتاب وان لم تجد تمام معنى العاقل وجدت بعض عوارضه من التصرف في كليات المعقولات حتى تتوصل منه الى أن من موضوعاته الكتاب والكتاب جسم لانه من ذوات الحيز ولو استقصينا في التمثيل جميع ما ذكره المصنف لكتبنا كتابا في كيفية تخصيص المقدمات وهو ليس من غرضنا وأقل نظرك في العلوم يكفي للارشاد الى ما بقى

(١) وتستغني بذلك الخ حاصل ما قلناه أنك في الايجاب كما تبحث عن أحوال محمول مطلوبك لتعلم منها النسبة بينه وبين موضوعك يلزمك البحث عن موضوعاته وما يحتمل هو عليه وكذلك الحال في موضوع المطلوب حتى يتبين بذلك الوصول الى الوسط الذي يؤديك الى ايجاب أحد الحدين للآخر أما في السلب فانك لا تحتاج الا الى البحث عما يسلب

## الاجباب والسلب ضرورة واطلاقا وامكانا في (١) نتيج حينئذ ما عرفته ولا تطلب أيضا أن محمول المطلوب

عن أحد الحدين وهو الحال التي يتحقق سلبها عنه ولست محتاج إلى البحث عن الموضوع الذي يسلب الحمد عنه فإن سلب شيء من شيء يكون للثنائي بين الوصفين في ذاته - ما يفيد عكس السلب على نفسه - ولكن كلا منافي الكليات كما قال ولتكن عنايتك الخ حتى يتحقق ما قلناه من التعاكس لكن الاجباب لا يجري على هذه الطريقة فليس كل بحث عن لاحق يؤدي إلى أن ذلك اللاحق اثبت لما يوضع لذلك الشيء لتمييز المحمول عن الموضوع الحقيقي في الاجباب فإن الاوصاف غير المحفوظة فيه بل المفوظ هو الذات فقله فليس المحمول ما يحتمل بكميته على الموضوع أي على عنوانه وصفه أو مفهومه وخذ لذلك مثلا إذا طلبت أن تعلم أن الملك ليس بحيوان فالت بحث في أحوال الملك وخواصه فتجد من خاصته انه يخلق على حال واحدة في جميع ماله من السكالم المقدرة ولا يتدرج من طور إلى طور ليصل إلى كماله لا في الجسم ولا في الادراك أو وجدت أنه غير معتد ثم تطلب ما يباين الحيوان ويسلب عنه فتجد أن جميع الحيوان معتد ومتدرج إلى كماله بالنمو فتحكم بأن لا شيء من الحيوان غير معتد أو غير متدرج وتعلم أن غير المعتد والحيوان أمران متنافيان في ذاتهما فلا شيء من أحدهما يصدق على ذات الآخر فعند ذلك ترى نفسك بالخيار بين أن تؤلف قياسك هكذا كله فكيف هو غير معتد ولا شيء من الحيوان بغير معتد أو لا شيء من الملك بمعتد وكل حيوان معتد لينتج لا شيء من الملك بحيوان وأن تؤلفه هكذا كل ملك غير معتد ولا شيء من غير المعتد بحيوان لينتج عين النتيجة من الشكل الاول

إما في الاجباب فقد يعرض للمحمول ما لا يعرض لموضوعه فلا بد من البحث عن الموضوعات ونسبتها إلى ما لحق المحمول ليعلم هل موضوع مطلوب بناتمها أو يحتمل وهو على شيء منها مثلا لو أردت أن تعرف أن الناطق حيوان فنظرت في حال الحيوان فلم تجد من خاصته إلا أنه يعلم كل حساس ولا يشمل غير الحساس ثم نظرت في الناطق فوجدت من خاصته أنه انسان ثم في الانسان فوجدت من أجناسه الحيوان فلا يكفيك هذا القدر في تأليف قياس لا نتاج المطلوب فانك لم تعلم من حال الحيوان الا خاصة تباين الناطق وهي مساواة الحساس وتلك خاصة ماهية ومفهومة فلا تحتمل على شيء من أنواعه ولا أفراد أنواعه فلا تصلح وسطا وكذلك ما علمته من حال الناطق بمجرد أنه لا يصلح وسطا لان مجرد كون الحيوان حساسا للانسان لا يكفي في حملها على الناطق بل لا بد مع ما تقدم من البحث في موضوعات الحيوان أي ذواته ونسبتها اليه ثم في موضوعات تلك الموضوعات ونسبتها إليها حتى يعرف ما يصح أن يوضع له وما لا يصح فإذا عثرت من موضوعات الحيوان على ذوات الحساس فوجدت أنها فوضع للحيوان لانه مساو له كما تبين لدينا من العلم بخاصة مساواة الحساس ثم وجدت من حال الانسان الذي هو خاصة الناطق انه حساس أيضا ووجدت الانسان من موضوعات الحساس الذي هو من موضوعات الحيوان عرفت أنه يمكنك أن تقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان أو كل ناطق حساس وكل حساس حيوان فلا مندوحة من طلب الموضوعات مع طلب أحوال المحمولات في حالة الاجباب ولا حاجة إليها في حالة السلب

(١) فينتج ما عرفته أي في فصل المختلطات فقد قال في اختلاف المطلق مع الضروري من الشكل الثاني «وأما إذا كانت (أي المظلمة) وجودية في المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة ضرورية دائما لان إذا كان موجبا لأحد الطرفين بالضرورية مسلوبا عن الآخر بالضرورية أو مسلوبا بالضرورية وموجبا بالضرورية أو موجبا لهما جميعا أو مسلوبا عنهما جميعا وكان لا أحدهما بالضرورية ولا الآخر بالضرورية فبين طبيعتي الطرفين مبانة ضرورية ومن هذا تعلم أن السالبتين في هذا الاختلاط تنفجان وكذلك الموجبتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية » فقد رأيت أن الموجبتين أو السالبتين قد تنفجان في الشكل الثاني فقدم ما يكون القصد إلى جهات القضيتين كما تقول في السالبتين لا شيء من الانسان بتنفس بالوجود ولا شيء من الحديدين بتنفس بالضرورية فإن النتيجة لا شيء من الانسان بمحدد فان معنى القضية الاولى انه قد ثبت للانسان التنفس أحيانا ومعنى الثانية انه يستحيل ثبوت التنفس للعديد فلو صح ثبوت الحديدين للانسان لزم انقلاب المستحيل واقعا وأما انقلاب الواقع مستحيلا وتقول في الموجبتين كل قر فهو مضي بالوجود أي بالضرورية وقد يكون غير مضي وكل شمس فهي مضيئة بالضرورية فلا شيء من القمر بشمس بالضرورية اذ لو كان شيء من الشمس قرا لزم أن تكون الاضياء ثابتة بالضرورية ولا بالضرورية وهو محال ففي مثل هذه الحالة يلزم البحث عن محمول واحد ثبت أو يسلب عن طريق مطلوبك بجهتين متضادتين

هل يحمل على شيء من (١) لوب عن موضوعه فان السالبة الصغرى لا تنتج في الشكل الاول  
فاذا استقصيت في هذا البحث فان كان مطلوبك إيجابيا كلياً ووجدت في محولات موضوعه ما يوضع  
لمحمولة تم قياسك وان كان المطلوب سالبا كلياً ووجدت في محولات أحدهما ما يسلب عن الآخر تم  
القياس من الثاني ومن الاول أيضاً لانه (٢) كاس السالب الكلى وان كان المطلوب موجباً جزئياً  
ووجدت في موضوعات أحدهما ما هو موضوع الآخر تم القياس من الثالث والاول جميعاً لانه (٣)  
عرفته من العكس وان كان المطلوب سالباً جزئياً ووجدت في موضوعات أحدهما ما ليس  
موضوعاً للآخر أو في محولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر أو في محولات أحدهما أو  
بعضه ما لا يحمل على الآخر أو على بعضه تم القياس من الاشكال الثلاثة  
ويمكنك اكتساب الخلف معاً أيضاً من هذا الطريق فان نقيض المطلوب اذا عمل فيه ما علمناه في نفس  
المطلوب تألف من النقيض ومن مقدمة صادقة قياس ناتج للحال وكيف لا ينفع في الخلف وكل خلف  
كما علمته يرجع الى المستقيم  
وفي الاستثنائين (٤) (٥) لا تكتسب الاستثنائية بهذا الطريق ان لم تكن بينة

(١) مسلوب عن موضوعه أى موضوع المطلوب  
(٢) لان كاس السالب الكلى أحيل في التمثيل على ما سبق من مثال لاشئ من الملك بجميوان  
(٣) لما عرفته من العكس كالواردت أن تستدل على أن بعض الممكن موجود لتذهب منه الى الاستدلال على الواجب  
كما سلكنا في رسالة التوحيد فانك تبحث في حد الممكن ثم في لوازمه فيتم لك العلم بأنه مالا وجوده من ذاته ثم تنظر في  
الموجود وأنواعه وموضوعاته فتجد منها النبات مثلاً وتجد أن أحوال النبات الموجود أنه يوجد بعد أن لم يكن وبعدم  
بعد أن يكون ثم انك تجدان ما يكون حاله كذلك فلا يمكن أن يكون وجوده من ذاته واللكان وجوده لذاته فلا يسبقه  
العدم ولا يلحقه والالزم سلب ما بالذات عنها وهذا هو معنى الممكن فيكون النبات موضوعاً للممكن عند ذلك تكون قد  
وجدت من موضوعات الموجود ما هو موضوع للممكن فتقول كل نبات ممكن وكل نبات موجود فبعض الممكن موجود  
ولو عكست الصغرى فقلت بعض الممكن نبات وكل نبات موجود لكانت النتيجة بعينها والتأليف الاول من الثالث  
والثاني من الاول

(٤) في موضوعات أحدهما ما ليس موضوعاً للآخر كقولك حشوا الحافظة بغير تعقل علم ولا شئ من ذلك الحشوا ينافع  
في الاستدلال على ان بعض العلم ليس بنافع فقد وجدت في موضوع العلم ما ليس موضوعاً للنافع والتأليف من الثالث  
ولو عكست الصغرى لكانت الصورة الثانية وهي أن في محولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر وذلك لان  
حشوا الحافظة الذي يصير بعد العكس محمولاً لبعض أحد المحدين وهو موضوع المطلوب لا يحمل عليه الحد الآخر  
وهو النافع الذي هو محمول المطلوب وكان التأليف من الشكل الاول هكذا بعض العلم حشوا الحافظة بلا تعقل ولا شئ  
من ذلك الحشوا ينافع فبعض العلم ليس بنافع

(٥) أو في محولات أحدهما الخ الذي الواضح للعبارة هكذا أو في محولات أحدهما ما لا يحمل على بعض الآخر  
أو في محولات بعض أحدهما ما لا يحمل على الآخر فقول في عبارته « على الآخر » مرتبط بقوله « أو بعضه »  
وقوله « أو على بعضه » مرتبط بقوله « أو في محولات أحدهما » وكل ذلك في الشكل الثاني وهو لا ينتج  
السالب الجزئي الا اذا كان في إحدى قضيتيه جزئية

ومثاله في الصورة الاولى من نسقنا أن تستدل على أن بعض الترفع ليس بكبرياء فتقول بعض الترفع ليس بغمط للحق وكل  
كبرياء فهو غمط للحق فبعض الترفع ليس بكبرياء فقد وجدت في محولات الكبرياء ما لا يحمل على بعض الترفع ومثال  
الثاني أن تستدل على ان بعض الخضوع ليس بكرامة فتقول بعض الخضوع ذل ولا شئ من الكرامة بذل فبعض  
الخضوع ليس بكرامة فقد وجدت في محولات الخضوع ما لا يحمل على الكرامة

(٦) انما تكتسب الاستثنائية بهذا الطريق أى طريق البحث في المحولات والموضوعات فانك تنظر في  
محمول التالي وأحواله وهل من موضوعاته ما يصح ان يثبت هو له أو ينفي عنه وكذلك الكلام في المقدم حتى اذا علمت

(الفصل الحادی عشر)

## في تحليل القياسات

وبعد أن علمنا صورة القياس وكيفية اكتسابه فلا بد من الإشارة إلى كيفية تحليل ما ليس من الأقيسة على صورتها الحقيقية إلى أشكالها وليس كل قياس يعطى الإنسان أو يودع الكتب بميز المقدمتين والنتيجة بالفعل بل ربما كان مركباً مفصلاً (١) ولا أوحى (٢) رفاعة ترتيبه الطبيعي أو مضمناً (٣) رافعه شيئاً

ذلك نيسر لك إما الحكم بنقض التالى ليبطل المقدم أو بنفس المقدم أينبب التالى ان كانت الشرطية لزومية فان كانت منفصلة لم يختلف الطريق فى كيفية العلم بالاستثنائية

مثال ذلك أن تستدل على أن الخلق ليس بغريزي وأن كان الاستعداد له غريزياً بأن تقول لو كان الخلق غريزياً بالمصدر عن صاحبه ما يخالف أثر باختبار البتة فانك تصف في صاحب الخلق وأحواله وفيما يصدر منه من فعالة حتى تلاقى البصيلة والحبان والنشوة ونحوهم وتنسب تلك الفعال إلى ملكاتهم على أنها آثارها فإذا رأيت أن من أعمالهم ما يخالف أثر ملكاتهم ولو في جزء من أجزاء زمهر بل ولو في لحظة واحدة بأن رأيت البعيل أعطى والحبان خاطر ينغسه والنشوة عفا مهما كان السبب وعلت أن ما بالغريزة لا يفارق ولا تصدق الأعمال على خلاف مقتضاء حكمت عوجب المشاهدة أن صاحب الخلق يصدر عنه ما يخالف أثر خلقه فيكون اللازم في الزومية قد بطل فبطل الملزوم وهو أن يكون الخلق طبعياً وانما وصلت إلى ذلك بقياس نظمه البخلاء والحبناء أرباب ملكات وهم أو بعضهم تخالف فعالهم الاختيارية آثار ملكاتهم فبعض ذوي الملكات تخالف فعالهم آثار ملكاتهم

ولا يخفى أن هذا الطريق في تحصيل الاستثنائية هو الطريق في تحصيل المطلوب فيما سبق فيكون الغرض من المطلوب في كلامه هو المقدمات إذا كانت غير بيّنة فالمراد من اكتساب المقدمات تحصيلها بالدليل كما يظهر من كلام المصنف في الباب وقد يجري العمل نفسه في المطلوب بالذات وإن كانت مقدماته بديهة إذا لم يكن ترتيبها حاضرا معاد في الذهن

أما التحصيل الشرطي في الاستثنائية فهو من طريق البحث في المقدم والتالي وارتباط أحدهما بالآخر أو منافاته له وهو يكون بالبحث في العلل التي تربطهما أو تفصلهما فإن وجد الاتصال أو الانفصال وكان علمه بدهيها فها ولا اكتسب بالطرق السابقة في اكتساب المقدمات وقد عرفت منه ما يكفيك إمارسة العمل

(١) مفصولا أي مفصول النتائج غير مصرح بها فيه فإن القياس المركب هو ما ذكر في مقدمات كثيرة بعضها ينتج بعضها وهو تارة يكون مفصول النتائج بأن يصرح عقب كل مقدمتين بنتيجتهما ثم تضميها إلى أخرى ثم يصرح بنتيجتهما وهكذا إلى أن ينتج المطلوب وتارة يكون مفصول النتائج أي لا يصرح فيه بها لفصلها عن مقدماتها في الذكر أي لعدم ذكرها معها وإن كانت مرادة وإنما استغنى عن ذكرها العلم بها من مقدماتها والموصول منه مثل قولك في الاستدلال على أن كل إنسان جسم كل إنسان حيوان وكل حيوان نام فكل إنسان نام وكل نام ففيه امتداد في الاقطار الثلاثة فكل إنسان فيه امتداد في الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل إنسان جسم أما المفصول منه فإن نقول والمطلوب بينه كل إنسان حيوان وكل حيوان نام وكل نام ففيه امتداد في الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل إنسان جسم

(٢) أو محرقة من ترتيبه الطبيعي أى وهو مركب مع ذلك كقوانا فى رسالة التوحيد عند الاستدلال على ان علم الواجب لا يفتقر الى شئ وراء ذاته ولا يزول عن ذاته « ماهو لازم لوجود الواجب يعنى بفساده ويبقى ببقائه وعلم الواجب من لوازم وجوده فلا يفتقر الى شئ ما وراء ذاته فهو أزلى فنى عن الآلات الخ » فقد اجتمع فيه الانحراف عن الترتيب الطبيعي فى المقدسين الاولين والفصل فان الترتيب يقضى بأن يقال علم الواجب من لوازم وجوده وكل ماهو لازم لوجود الواجب يعنى بفساده الخ ثم لو اردنا وصل نتائجه لعلمنا بعد المقدسين فعلم الواجب غنى بفساده باق ببقائه وكل ماهو كذلك فلا يفتقر الى شئ وراء ذاته فعلم الواجب لا يفتقر الى الخ

(٣) أو مضمرة فيه شيء هو النافع الذي سببنا في ذكره بأن حذف الحاء من مقدمة التي لا بد منها كما يستدل على أن

أو مزيدا فيه فصل وربما كان بسيطا ومحرفا أيضا عن ترتيبه الطبيعي وناقصا أو زائدا  
فاذا أردت التحليل فبالمطلوب أولا وانظر في القول السابق له هل تجد فيه مقدمة تشارك المطلوب  
أم لا فان لم تجد (٢) فليس القول بنقيضه أصلا وان وجدت فانظر في أن اشتراكهما في كلا حدتي  
المطلوب أو في حده منهن فان اشتركتا (٣) تركا في كلا حدتيه فالقياس استثنائي فصغ الاستثنائية من

الإنسان يمكنه أن يكون سعيدا بأن تقول انه متفكر فيمكنه أن يمتد إلى ما هو خير له وكل من كان كذلك أمكنه أن يكون  
سعيدا فامكان الاهداء لا يترتب على انه متفكر الا بمقدمة مضمرة بل أكثر من مقدمة وذلك ان المتفكر يضع بغيره  
الميزان بين الضر والنفع ويمكنه بعد ذلك أن يحكم على كل منهما بحكمه وبعد هذا يمكنه الاهداء

(١) أو مزيدا فيه فصل كما لو أردت في مثال التفكير والاهداء أن تقول انه متفكر وغيره من أنواع الحيوان لا استعداد  
للفكر عنده أم هو فيمكنه أن يمتد إلى الخ فان ذكر غيره من الحيوان فصل بين المقدمات زائدا لا حاجة اليه في الدليل وبعد  
ما عرفت جميع العوارض التي تطرأ على المركب من الأثراف وما بعده يسهل عليك معرفة كيف تعرض للبيسط

(٢) فان لم تجد فليس القول بناتج الخ وذلك كدعوى بعض المشايخ انه يستغنى عن النظر في معاني القرآن والا حادith  
النسوية والاستدلال على ذلك بأن كتب الفقه تحتوي على بيان الأحكام الشرعية وقد انس دباب الاجتهاد فانك لا تجد  
مقدمة من هذه المقدمات تشترك مع المطلوب في شيء وكقول بعض السوفسطائيين ان الانسان لا عقل له لان حوادث  
الكون تقع بالاتفاق وما يقع بالاتفاق لا عقل له فانك ترى ان المقدمات لا تشترك مع المطلوب في شيء

(٣) فان اشتركتا في كلا حدتيه أي في موضوعه ومحموله أو مقدمه وتاليه معا على حسب المطلوب حملها كان أو شرطيا  
واشتركت بعض المقدمات مع المطلوب في الموضوع والمحمول معا كما في استدلالنا على نفي التركيب عن الواجب في رسالة  
التوحيد بقولنا «لو تركب (أي الواجب) لتقدم كل جزء من أجزائه على جماته التي هي ذاته وكل جزء من أجزائه غير ذاته  
بالضرورة فيكون وجود جملة محتاجا إلى وجود غيره وقد سبق ان الواجب ما كان وجوده لذاته» فان المطلوب هو ليس  
الواجب بتركيب والقياس مركب من افتراض شرطي واستثنائي أما الاستثنائي فلانك عند التحليل وجدت ان مقدمة في  
القياس وهي لو تركب لكان وجود جملة التي هي ذاته محتاجا إلى غيره تشترك مع المطلوب في الحدين الواجب والمركب  
وقد تركبت من جزئين أحدهما تركب الواجب والثاني كان محتاجا إلى غيره وهي تبيان المطلوب بالجزء الثاني أي تخالفه  
لان المحمول فيها يخالف محموله فتصوغ الاستثنائية من هذا الجزء الذي يخالف المطلوب بمعنى انه لا يتفق معه في حديه  
فتقول لكن الواجب ليس محتاجا إلى غيره لما سبق في تعريفه انه ما كان وجوده لذاته فينبب المطلوب وهو انه ليس  
بمركب غير ان هذه الشرطية المذكورة كانت نتيجة مفصولة لم تدرك متصلة الاجزاء استغناء بدكر جزئها الاول في  
الشرطية الاولى وجزئها الثاني في قولنا فيكون وجود جماته محتاجا الخ أما اشتركت بعض المقدمات في مقدم المطلوب  
وتاليه مع ان كان المطلوب شرطيا فكل ما كان مطلوبا كان كمالا كان الانسان مستقيم الفكر كان أمي من سائر الحيوان  
وقلت في الاستدلال عليه لو لم يكن كمالا كان الانسان مستقيم الرأي كان أمي من سائر الحيوان لكان قد يكون اذا كان  
مستقيم الفكر فهو في منزلة الحيوان أو أخط منه مع ان استقامة الفكر هي مزية الانسان على الحيوان لا غير فلا يصح  
معها أن يساويه أو ينحط عنه فانك ترى ان بعض المقدمات وهي الاولى تشترك مع المطلوب في مقدمه وتاليه بد حذف  
حرف الشرط والسلب فتصوغ الاستثنائية من أجزاء المقدمة الاخرى التي لا تتفق مع المطلوب في كلا جزئيه فتقول  
لكن ليس البتة اذا كان مستقيم الفكر فهو في منزلة الحيوان أو أخط منه لان استقامة الفكر الخ وقولك لان استقامة  
الخ في معنى قياس استثنائي نظمه لو لم يصدق ليس البتة الخ لكان للانسان مستقيم على الحيوان غير استقامة الفكر لكن ليس  
له مسم سواها بالبداهة فاستثنائية تصادق فتقول فلا يصح معها أن يساويه أو ينحط عنه هو بعينه ليس البتة اذا كان  
مستقيم الفكر الخ وقد أخذته في القياس بقولك لو لم يصدق الخ فقد اشتركت احدى المقدمتين مع المطلوب في مقدمه  
وتاليه وقد صنعت الاستثنائية من المقدمة الاخرى وهي ان استقامة الفكر هي مزية الانسان على غيره دون سواها وقد  
تجههنا ان صورة احدى المقدمتين حملية وهي قولك فلا يصح معها أن يساويه أو ينحط عنه مع انها تتفق مع المطلوب  
الشرطي في مقدمه وتاليه لانها في معناها فننهل الى ما سينهل اليه المصنف من أن الالفاظ وصورها لا ينبغي أن  
تشوش عليك عند النظر الى المعاني وجواهرها

الجزء الذي تباين به هذه المقدمة المطلوب اذ لا بد في المقدمة المشاركة من جزأين تشارك باحدهما المطلوب وتباينه بالآخر وان اشتركا في أحد حدى المطلوب فالقياس اقتراني فانظر أن المشترك فيه موضوع المطلوب أو محموله لتمييزك الصغرى والكبرى ثم ضم الى الجزء الآخر من المقدمة الجزء الآخر من المطلوب على احدى التاليفات القياسية فان تألفاها<sup>(١)</sup> والوسط وتميزت لك المقدمة متسان بالفعل وشكل القياس والنتيجة وان لم تتألفا لم يعترف الذهن بحمل الجزء الثاني من المطلوب على الجزء الثاني من المقدمة أو سلبه عنه أو بالعكس فليس بوسط ولا القياس بسيطاً<sup>(٢)</sup> كل مركبا فان وجدت المقدمة الاخرى المشاركة للجزء الآخر من المطلوب فانظر هل بينهما مقدمات آخر أو ليس

وأما اشتراك بعض المقدمات مع المطلوب في أحد حدى فكم تقدمنا من رسالة التوحيد في الاستدلال على أن الواجب ليس مركب لكن لا في الدليل الباطن لا المطلوب بل في القياس على احدى مقدماته فان القياس الاول أقيم دليلاً على أنه لو تركب الواجب لكان غير ذاته متقدماً عليه بالذات وهو معنى كونه محتاجاً في الوجود الى غيره فاذا نظرت في المقدمتين المطلوب وجدت احدهما وهي الثانية تشترك مع المطلوب في حد واحد وهو «غير ذاته» وقد وجدت فيه مقدمة شرطية فتذهب بلا عسر الى أن القياس اقتراني شرطى مؤلف من شرطية متصلة وحملية من الشكل الثالث والمشتراك فيه موضوع المطلوب لان المطلوب في الحقيقة هو تالى الشرطية وهو أن يكون من غير ذات الواجب ما يتقدم عليه على أنه لا زلزم تركبه فتضم الى الجزء الآخر من المقدمة وهو «كل جزء من أجزائه» تالى جزأى المطلوب وهو «ما هو متقدم عليه بالذات» فيكون نظمه على الاصطلاح هكذا «لو تركب الواجب لكان كل جزء من أجزائه متقدماً عليه بالذات وبالوجود وكل جزء من أجزائه غير ذاته فلو كان الواجب مركباً كان من غير ذاته ما هو متقدم عليه بالذات والوجود وهو المطلوب» ثم تقول اتتبع الدليل بعد أخذ معنى تالى النتيجة لو كان الواجب مركباً كان مقتضياً الى غيره في الوجود لكنه ليس بمقتضى لما سبق من أن وجوده لذاته الخ

واغايضطر المستدل في أغلب الاحيان الى مخالفة النظم الاصطلاحي في التعبير لان الالفاظ والاساليب نسقا خاصا بها في كل لغة فلا يجد مندوحة عند المحافظة على اساليب اللغة وافرغ القول في أفضل قوالبه واظهاره في أحسن صوره عنده من أن يغير أوضاع الالفاظ في التعبير فقط وان كان سير العقل في ترتيب المقدمات لم يختلف ولم يطرأ عليه أدنى اضطراب وهذا هو السبب في أنك قلما تجد مستدلين على مطلوب واحد بدليل واحد يتفقان على تعبير واحد حتى كان أحدهما غير ناقل من الآخر وليس بضار في الاستدلال أن تكون نتيجة ككون الغير متقدماً في الوجود على الواجب مثلاً وأن لا تأخذها بمنعند جعلها مقدمة للدليل الأخير بل تأخذ منها وهو كون الواجب مقتضياً الى غيره فان اختلاف النسق واللفظ لا يمس جوهر المعنى وهو الحاجة والافتقار بشئ

(٧) فهو الوسط أى الجزء الآخر من المقدمة هو الوسط كما رأيت في المثال السابق وقوله «وشكل القياس» بالرفع معطوف على «المقدمتان» وقوله «والنتيجة» عطف عليه أيضاً أى وتميزت لك المقدمة متسان بالفعل وتميزت لك أى ظهور وتبين شكل القياس ونتيجته

(٨) بل مركباً كما في دليل من يدعى ان كل انسان سليم الفطرة يمكنه الاختراع اذا جاء به هكذا كل انسان سليم الفطرة فهو متفكر والاختراع اظهر ما لم يكن معروفاً من آثار القوى المودعة في الكون وذلك يكون بقياس بعض المعلومات منها الى بعض وتأليفها والنظر في آثارها منفردة ومجتمعة وهذا الامر يتوصل اليه بالفكر بالضرورة فمن يكون من شأنه التصرف في المعلومات بهذا القياس هو المتفكر وكل متفكر يمكنه أن يتصرف بهذا التصرف ومن يمكنه ذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع فانك تجد مقدمة تشارك المطلوب في موضوعه وهي الاولى ثم لاتجد في المقدمات التي بعدها ما يشارك في الجزء الآخر وهو المحمول «يمكنه الاختراع» الا المقدمة الاخيرة فعند ذلك تذهب في التحليل الى جملة تاليفات تقول كل سليم الفطرة متفكر وكل متفكر يمكنه أن يقبس بعض المعلومات الى بعض وينظر في آثارها مجتمعة ومفترقة فكل سليم الفطرة يمكنه ذلك وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالفعل فكل سليم الفطرة يمكنه اظهار تلك الآثار الخفية بالعمل وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع وبهذا يتم الدليل

فان كان قائل بين كل مقدمتين مشتركتين وتدرج من نتيجة الى نتيجة الى أن تصل الى القياس القريب من المطلوب وان لم تجد اشتراكين مقدمتين منهن ما فهن<sup>(١)</sup> نالك اضممار ونحتاج الى استخراج وسط واصل بينهما

منه لولو كان مطلوبك ان كل اذ وجدت كل ا ب وكل ج د وكل هـ ذ فقد وجدت المقدمتين المشاركتين للمطلوب ولكن ليس بين المقدمات اشتراك فهل يتصل ب د وهل يتصل د و هـ فان اتصلت فقد تم القياس بالفعل واكتفى به هذا المثال واعتبر من نفسك تأليفات الاشكال الثلاثة ونتاج المطالب الاربعة من الاشكال الناجحة  
هـ ذا اذا وجدت مقدمتين مشاركتين في حدى المطلوب فأما اذا لم تجد ولا واحدة منهما فلا تستغل بالتحليل فهذه<sup>(٣)</sup> الك نقصان مجاوز للحد وكذلك اذا لم تجد الا واحدة والانى لا تشارك المطلوب ولا رقيةتها فيستدعى تعليم تحليله كلاما طويلا لا يليق به هذا المختصر

(١) فهناك اضممار الخ كافي استدلال رسالة التوحيد على أن الحياة كمال وجودى بقولها « فان الحياة مع ما يتبعها مصدر النظام وناموس الحكمة وهى فى أى مراتبها مبدأ الظهور والاستقرار فى تلك المرتبة فهى كمال وجودى » فالتجدد المقدمتين تشاركان المطلوب فى الموضوع وهى الحياة ولكن لا واحدة منهما تشارك فى الجزء الثانى وهو كمال وجودى فى الدليل اضممار استغنى فيه عما سبق فى معنى الوجود وكاله فى أول باب الحياة والمقدمة المضمرة هى « وكل ما هو كذلك فهو كمال وجودى » وترى احدى المقدمتين زائدة للإيضاح والتأكيد وهى المقدمة الاولى فى الدليل زيادة وضممارها وتجدد لذلك فى رسالة التوحيد أمثلة كثيرة هذا اذا لاحظت الاضممار فى البسيط فان لاحظته فى المركب كما هو الظاهر من سوق كلام المصنف فى هذا الموضع كان مثال الاضممار فى القياس السابق قولنا « وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل » وكذلك تجديله مثالا أجلى ظهورا فى القياسات المركبة التى استعملناها فى رسالة التوحيد عند بيان حاجة البشر الى الرسالة فى المسلك الاول منه

(٢) وكل ج د هذه المقدمة تشبه فى مثالنا « والاختراع اظهر ما خفى من آثار القوى الخ » أما « كل ا ب » فهى تشبه « كل انسان سليم الفطرة متفكر » و « كل هـ ذ » تشبه « وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع » وقد رأيت فى مثالنا أن كل المقدمات اتصل بعضها ببعض وان كانت تزيد فى العدد عما جاء فى مثال المصنف

(٣) فهناك نقصان مجاوز للحد وذلك كمن يقتصر فى الاستدلال على أن كل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع على قوله ان فى المخلوقات قوى تحكم آثارها وتظهر بالعمل وان نواميس الوجود تمكن مراعاتها فان البحث عن تمام الدليل فى هاتين المقدمتين لا يفيد لان هناك نقصا فحشا فى الدليل فقد أغفل المستدل أهم اركان دليله وهو أن الذى يعمل لاظهار آثار القوى وتمكنه مراعاة نواميس الكون هو المفكر وان سليم الفطرة من الانسان مفكر فكانه أشم رائحة الدليل وأرشد للبحث عنه فقط أمامه نفسه فلا وجود له فى كلامه وكذلك الحال لو وجدت المشاركة بين مقدمة واحدة وبين المطلوب فى أحد أجزائه ولم تجد فى البقية ما يشاركه ولا ما يشارك تلك المقدمة كالأضفت على المقدمتين السابقتين قولك وكل انسان متفكر فانها تشارك المطلوب فى موضوعه وأضفت اليه ما وكل من يتمكن من قياس بعض المعلومات الى بعض أمكنه الاختراع فانها تشاركه فى محموله ولا تجد مشاركة بين البقية وبينه ولا بينهما وبين رقيةتها فالنقص وان لم يكن فى هذا الحالة بالغامبلغة فى سابقها غير انه لا يزال مجاوزا للحد والاستغفال بالتحليل لا يفيد وقد يكون المستدل ممن تثق بعلمه فتعطر الى احترام دليله والبحث فى تخاميل ما ورد من المقدمات تحليل أدق مما أشار اليه وتعليم ذلك يحتاج الى تطوير كإجمال المصنف ولكن لا بأس بالإشارة اليه

يمكنك أن تنظر فى المثال السابق فتجد لفظ المراعاة ولفظ تظهر بالعمل فتأخذ من قول المستدل انه يريد بارادة المطالعة بالفكر والمراجعة بالنظر العقلى ومقارنة أحكام كل ناموس بأحكام غيره مما يوافقه أو ينافره وان نواميس الوجود لا تبعد من نواميس المخلوقات فان الوجود قد يجمعها والبحث عنها المراعاة قد يؤدى الى البحث فى قوى المخلوقات ما يخفى أثرها وما يظهر فاذا كان ظهور الآثار لهذه القوى بالعمل فما هو العمل الآن يكون العمل الاختيارى الذى يصدر عن قدرة من يراعى تلك النواميس وينظر فى شؤون تلك القوى وما يظهر وهما به الآن تجسلى فى صور لم تكن معروفة من قبل وهل

وربما كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة أو كان في إحدى القدمتين غير ما في الأخرى فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت إلى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى

وربما لم تكن الحدود ألفاظاً مفردة <sup>(٢)</sup> بل مركبة وربما كان في أحدهما مفرد وفي الأخرى مركب فلا ينبغي أن يتشوش عليك التحليل بسبب هذا الاختلاف بل عليك بتبديل المركب بالمفرد

ولا تذهل عن <sup>(٣)</sup> رعاة العدول والسلب فرمما كانت النتيجة موجبة والوسط مقرون به خرف السالب في المقدمتين جميعاً فتعجب من كون النتيجة موجبة وانما كان كذلك ليكون الوسط معدولاً مثل قولك هذا العدد هو لا فرد وكل عددهو لا فرد فهو زوج فهذا العدد زوج وقد عرفت الفرق قبل هذابين العدول والسلب

## ( الفصل الثاني عشر )

في استقرار النتائج التابعة للطلوب الاول

القياسات التي تنتج الكلي تنتج بالعرض الجزئي الذي تحتته وعكسه وعكس نقيضه ومعنى عكس النقيض <sup>(٤)</sup> وأن تجعل مقابل المحمول بالإيجاب والسلب موضوعاً ومقابل الموضوع محمولاً وأما الكمية فـ لا تبقى محفوظة فكل  $a$  ب عكس نقيضه  $a$  ليس ب ليس  $a$  ولا شيء من  $a$  ب عكس نقيضه بعض  $a$  ليس ب هو  $a$  والجزئية الموجبة يتبعها عكسها وعكس نقيضها وهو بعض  $a$  ليس ب ليس  $a$  اذا كانت النتيجة بعض  $a$  ب وأما السالبة الجزئية فليست تستتبع شيئاً لأنها لا تنعكس وتشتبك في هذه الاشكال الثلاثة

معنى هذا الاختراع غير ان هذا التحليل ليس تحليل مقدمات موجودة تامة وانما هو تحليل اصول لا فكاراً دمجها صاحبها في هذه المقدمات قد لا يعني بالبحث عنها الا لكلف باحترامه كلف بحراسته في سمو مقامه وأسهل منه بحث من الدليل في غير كلامه

(١) كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة تقدمت الإشارة اليه في نحو التقدم بالذات المأخوذ في مقدمات الاحتياج الى الغبر دون ذكر أن المتأخر بالذات يحتاج وذلك في النتيجة

(٢) بل مركبة كما تقول في الاستدلال على ان العنصر البسيط ممكن لان جوهره مركب من أجزاء لا تنجز أو كل ما هو كذلك فوجوده يحتاج الى غيره فبعد الحدود هنا مركبة ولفظ النتيجة غير لفظ المطلوب ولكن الامر سهل فانك تقول العنصر البسيط مركب الجوهر من أجزاء وكل مركب الجوهر من أجزاء فهو ممكن وذلك بعد معرفة أن الممكن ما يحتاج في وجوده الى غيره

(٣) مراعاة العدول والسلب اي ملاحظة الفرق بينهما

(٤) هو أن تجعل الخ من هذا التعريف لعكس النقيض تجد المصنف قد وافق فيه رأى المتقدمين كالشيخ ابن سينا ومن في طبعته حتى انه وافق الشيخ في أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية وفي صورة عكس السالبة الكلية حيث يقول « ولا شيء من  $a$  ب » عكس نقيضه « بعض  $a$  ليس ب هو  $a$  » ثم انه خالفهم جميعاً في زعمه ان السالبة الجزئية لا تستلزم شيئاً وعال ذلك بأنها لا تنعكس وكأنه سهو منه عن موضوع كلامه وهو عكس النقيض اذ لا وجه له في زعمه هذا فان السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية باتفاق المتقدمين واذ تعرض المصنف لعكس النقيض وجب أن تأتي بما يكفي لفهم هذا بهم فيه بالاختصار مرر الشيخ عكس النقيض بأنه جعل ما يناقض المحمول موضوعاً وما يناقض الموضوع محمولاً ثم قال بعد ذلك اذا قلنا كل  $a$  ب صدق كل  $a$  ليس ب ليس  $a$  والاف بعض  $a$  ليس ب ج ويتعكس الى بعض  $a$  ليس ب « بالعكس المستوي » وقد قلنا كل  $a$  ب هنا واذا صدق لا شيء من الناس بحجارة لزمه بعض  $a$  ليس بحجارة هو انسان والا فلا شيء مما ليس بحجارة انسان فلا شيء من الناس ليس بحجارة وقد قلنا لا شيء من الناس بحجارة واذا قلنا بعض



ليكن الأول يخصه أن القياس الكلي فيه إذا قام بالفعل (١) هل على الحد الأصغر قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط فتكون نتيجة مع نتيجة وقام أيضاً بالقوة على كل موضوع للأصغر فتكون نتيجة تحت

نتيجة

ولا نتيجة مع النتيجة في الشكاين الآخرين فان الأكبر في الثاني غ (٢) يرمقوله بالفعل على الاوسط

ج ب يلزم بعض ما ليس ب ليس ج لانه يوجد موجودات أو معدومات خارجة عن ج و ب وإذا قلنا ليس كل ج ب فليس كل ما ليس ب ليس ج والا لكان كل ما ليس ب ليس ج فكل ج ب وقد كان ليس كل ج ب هـ ف

فقال الناظرون في كلامه ان الشيخ حافظ على تعريفه في الجزئيات دون الكليات أما في السالبة الكلية فلانه جعل الانسان محمول العكس وهو عين موضوع الاصل وأما في الموجبة الكلية فلانه ان أخذ قوله كل ما ليس ب ليس ج موجبة لم يتم الدليل لان نقيضها ليس كل ما ليس ب ليس ج وهو لا يستلزم بعض ما ليس ب ج اذا السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول وان أخذها سالبة تم الدليل الا أن محمولها يكون عين موضوع الاصل قالوا فالأولى تعريفه بما يشمل المعنيين وهو جعل نقيض المحمول موضوعاً وعين الموضوع محمولاً مع مخالفة الاصل في التكيف قال القطب الرازي ومناط الشبهة ههنا (أي في دعوى مخالفة الشيخ لتعريفه في الكليات عند البيان) انهم جعلوا النقيض بمعنى العدول وليس كذلك فان نقيض الباء سلبه لا اثبات الالباء فلما أخذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين وفي عكس السالبة سالبة الطرفين لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لان سلب السلب ايجاب فلهذا أخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة ومن تأمل في عبارة الشيخ ينقدح في باله أن مراده ما ذكرناه اهـ

ثم قالوا ان الموجبة الجزئية لا تنعكس خلافاً للشيخ اصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لحيوان فاذا نظرنا إلى ما ذكره القطب من التأويل وإلى ما يفهم من كلام الشيخ في الدليل اندفع هذا أيضاً فان الموضوع في العكس لا يكون الانسان بل ما ليس لانسان وما سلب عنه لا انسان قد لا يكون انساناً بل معدوماً محضاً فيجعل عليه لحيوان غير أنه لا ينطبق على بقية كلام الشيخ في تحصيل المفاهيم كما رأيت فالصواب ما قلناه لا ما قاله وعلى كل حال فقد قررنا أن حكم الموجبات في هذا العكس حكم السوالب في المستوى فتعكس الموجبة الكلية كلية والسالبة الكلية والجزئية جزئية ويسمى هذا الضرب من العكس على رأي المتقدمين عكس النقيض الموافق أما عكس النقيض على تعريف المتأخرين فسموه عكس النقيض المخالف وقالوا ان حكم الموجبات فيه حكم السوالب في المستوى أما حكم السوالب فيه ففها الخاصتان تنعكسان جزئية جزئية والوقتيتان والوجوديتان تنعكسان مطلقة عامة والعكس في الجميع جزئى أما بقية السوالب فلم يبين عكسها وبعض المتأخرين أثبت العكس في جميع السوالب وعليه فيكون حكم الموجبات حكم السوالب وبالعكس

(١) اذا قام بالفعل على الحد الأصغر ير بدأن القياس المركب من كليتين في الشكل الاول ينتج حكماً بالأكبر على الأصغر نتيجة صريحة أخذت من القياس بالفعل فعند ذلك يكون هذا القياس بعينه قائماً بالقوة على جميع ما شاركت الأصغر في الاوسط فاذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان يموت فكل انسان يموت فالقياس قام بالفعل على اثبات الموت للأصغر أى الانسان ثم هو بالقوة قائم على اثبات الحكم نفسه للفرس والجمال والسبع والفيل ونحوها من الحيوانات المشاركة للانسان في الحيوان ويقال لها نتيجة مع نتيجة لان هذه المشاركات هي مع الانسان في مرتبة واحدة تحت الحيوان فيحكم عليها بما يحكمه ويقوم هذا القياس بالقوة أيضاً على كل ما يحمله عليه الأصغر لانك اذا حكمت على كل انسان بأنه يموت بذلك الدليل فقد حكمت هذا الحكم على الرومى ومنه والهندي والمتمدن والمتوحش والنابل والحامل فان الشكل انسان ويقال مثل هذا نتيجة تحت نتيجة لا ندراج ما نتحكم عليه فيها تحت ما حكم عليه في نتيجة القياس القلي

(٢) غير مقول بالفعل على الاوسط أى الاوسط الذى يقال على الأصغر فيدخل في الأكبر حينئذ كل ما كان مع الأصغر في ذلك الاوسط بل الذى في الشكل الثانى هو قول الاوسط على كل من الأصغر والأكبر أحدهما بالاجاب والاخر بالسلب ولا يلزم من سلب شئ من شئ وثبوت لا آخر أو بالعكس سلب أحدهما مع الآخر في ذلك الشئ ونقول ان هذا متابعا من المصنف لظاهر القول بدون تدقيق والحق أن النتيجة مع النتيجة توجد في الشكل الثانى متى

وأما في الثالث وإن كان مقولا لكن الاصغر ليس موضوعا للاوسط اي (١) اركد فيه موضوع آخر  
 لكن النتيجة تحت النتيجة في الكل من الثاني تنص (٢) دور  
 وأما في الجزئي ف (٣) لا تنص - ورا النتيجة تحت النتيجة في الاول أيضا فكيف في الثاني (٤) كل تصور  
 النتيجة مع النتيجة في الجزئي من الاول أيضا  
 وبالجملة انما تكون معها اذا كانت نسبتها الى الكبرى واحدة فتعده قياسا آخر مع هذا القياس (٥) الى  
 ذلك المشارك

كانت نتيجته كلية فانك اذا أثبت الاوسط لجميع افراد الاصغر ثم فقيسه عن جميع افراد الاكبر أو بالعكس وجب  
 أن تنفي الاكبر عن جميع مامع الاصغر في الاوسط والاحراز أن يدخل بعض افراد مامع الاصغر وهو اوسط في الاكبر  
 وقد كان الاوسط مسلوبا عن جميع افراد الاكبر فيكون الاوسط ثابتا ومنقيما عن هذا الفرد معا وهو تناقض وخذ مثلا  
 كل انسان حيوان ولائ من النبات بحیوان فالنتيجة لائ من الانسان نبات فلك أن تقول ان كل ماهو مع الانسان في  
 الاوسط الذي هو الحيوان يجب أن يساب منه النبات والاجاز أن يكون بعض مشمولات الحيوان نباتا وقد فرضنا صدق  
 لائ من النبات بحیوان وهو ينعكس المستوي الى لائ من الحيوان نبات فيكون اللازم وهو نقيضه كاذبا فاستلزمه  
 من تجوز كون بعض الحيوان نباتا باطل فيجب أن يساب النبات عن كل مامع الانسان في الحيوان وأيضا تنضم السالبة  
 الصادقة الى اللازم ينتج بعض الحيوان ليس بحیوان من الشكل الاول وهو يدعي البطلان وكذلك يكون الشأن لو قلت  
 لائ من النبات بحیوان وكل انسان حيوان فالنتيجة لائ من النبات بانسان ومعهما لائ من النبات بفرس ونحوه من كل  
 ماشارك الانسان في الحيوان

(١) ليشاركه فيه موضوع آخر وذلك لانه لا يلزم من صدق شيئين على موضوع واحد أو صدق أحدهما عليه وسلب  
 الآخر منه أن يكون أحدهما صادقا على مامع الآخر أو مسلوبا عنه وان أقرب ما يظن فيه النتيجة مع النتيجة في الشكل  
 الثالث قياس تركب من كليتين كقولك كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فقد صدق الحيوان والناطق على الانسان  
 ولكن لما لم يصدق الاوسط وهو الانسان على الاصغر وهو الحيوان صدقا كليما لم يلزم أن يدخل مامع الحيوان أو شيء آخر  
 مما هو في الحيوان في الناطق فاذا كانت نتيجة لك بعض الحيوان ناطق لم يلزم أن يكون معها نتيجة أخرى يحكم فيها بالناطق  
 على شيء من الحيوان أو غيره وكذلك لو أبدلت الناطق بالصاهل وكانت الكبرى سالبة كلية فانه لا يلزم من سلب الناطق  
 عن بعض الحيوان سلبه عن شيء آخر من أنواعه ولا عن شيء خارج عنه بالمرّة كما هو ظاهر

(٢) تتصور فان جميع أصناف الانسان يعمل عليها الحيوان في مثالنا الاول والكبرى بها الها فينتج سلب النبات عن  
 كل صنف منها وأنواع النبات يسلب عنها الحيوان كما ثبت الانسان لجميع أصنافه في المثال الثاني فيتألف القياس وينتج  
 سلب الانسان أو أي صنف منه عن كل نوع من أنواع النبات وانما يتعدد القياس بتعدد الأنواع والأصناف في كل حال

(٣) فلا تتصور النتيجة تحت النتيجة في الاول لان البعض الذي في الاصغر قد يكون فردا واحدا وان عنون بكلي فلا  
 يكون تحته شيء يسرى اليه حكم الاكبر من ثبوته للاوسط أو نفيه عنه كما لو قلت بعض من في البيت يشترق للعالم وكل من  
 هو كذلك فهو ناطق فان هذا البعض ممن في البيت ليس تحته شيء آخر وكذلك تقول من الشكل الثاني بعض من في  
 البيت ليس يشترق للعالم وكل ذي ذوق سليم يشترق للعالم فبعض من في البيت ليس بذى ذوق سليم

(٤) بل تتصور النتيجة مع النتيجة في الجزئي من الاول أيضا لانك تقول في مثالنا السابق بعض من في المسجد وبعض  
 من في السوق وهكذا فانك قد تجد المشتاقين للعالم في كل جماعة من الانسان فكل من شارك أهل البيت في الشوق الى العالم  
 صحيح أن يحمل عليه الاكبر بحكم القياس السابق بعينه لا يتبدل فيه سوى الموضوع

(٥) على ذلك المشارك متعلق بقياسا آخر وذلك كافي قياس كل انسان حيوان وكل حيوان يشعر بحاجته فكل  
 انسان يشعر بحاجته فان نسبة الفرس وغيره من أنواع الحيوان الى الحيوان هي عين نسبة الانسان اليه ونسبة الفرس الى  
 الكبرى بدخوله في موضوعها هي عين نسبة الانسان اليها فالفرس مشارك للانسان في هذه النسبة فتعده هذا النسبة  
 مع الكبرى قياسا سلبا على ثبوت الحكم لذلك اشارك وهو الفرس بأن تقول كل فرس حيوان وكل حيوان يشعر  
 بحاجته والضمير في قول المصنف نسبتها يعود الى موضوع النتيجة وما شارك في الاوسط وذلك المشارك اشارة الى  
 واحد من مرجع عليه الضمير في نسبتها كما هو ظاهر

وانما تكون محتمة اذا كانت النتيجة <sup>(١)</sup>  $\frac{1}{2}$  أن تصير كبرى في قياس آخر متصل بهذا القياس في الذهن  
ينظن لقرب اتصالهما أنهم مقياس واحد وهما مقياسان في الحقيقة

### (الفصل الثالث عشر)

في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة

ربما اتوهم أنها لا يلزم الصدق عن القياس الصادق المقدمات الصحيحة التأليف ينبغي أن لا يلزم الصدق  
عن المقدمات الكاذبة وأنت تعلم أن هذا استثناء نقض المقدم وهو غير ناتج فانا نقول ان كان القياس  
صادقا والمقدمات صحيحة التأليف ينتج الصادق فان استثناء نقض المقدم وقتلنا لكنه ليس بصادق  
المقدمات أو صحيح التأليف لم يلزم <sup>(٢)</sup> أن يقال لا ينتج الصادق أو ينتج  
فاذا عرفت هذا فاعلم أنه قد يلزم النتائج الصادقة عن المقدمات الكاذبة ولا يمنع هذا الا اذا كانت  
الكبرى <sup>(٣)</sup> كبرى كاذبة بالكل في الشكل الأول والصغرى صادقة كلية فالتنتيجة كاذبة لاحتمال بالكل  
اذ لو كانت صادقة وأخذنا ضد الكبرى التي هي الصادقة وألفناها مع صغرى القياس الصادقة نتج  
مقابل هذه النتيجة وصادقا فيكون الضدان صادقين بالكل هذا محال  
وفي غ <sup>(٤)</sup> ير هذا الموضوع لا يمنع لزوم الصادق سواء كانت المقدمات كاذبتين بالكل والجزء

(١) يصح أن تصير كبرى كما لو قلت في الاستدلال على ان كل حيوان يطلب بحركته ما يحفظ بنيته ويهرب مما يخشى منه  
هلا كلها كل حيوان قد ألهم الشعور بحاجته لطلب سدها بحركته وكل ماهو كذلك فهو يطلب بحركته ما يحفظ بنيته  
ويهرب مما يخشى منه هلا كلها فكل حيوان يطلب بحركته الخ فهذا النتيجة يصح أن تكون كبرى في قياس متصل  
بهذا القياس في الذهن بمعنى أن الذهن يلاحظه كأنه داخل فيه وهو كل انسان حيوان وكل حيوان يطلب بحركته الخ  
فانه بدتوت أن كل حيوان يطلب الخ بمقتضى القياس الاول فانساق الذهن الى أن كل ما دخل في الحيوان من انسان وغيره  
يطلب الخ فيظن الانسان أن القياس الذي أقيم لاثبات الحكم للانسان هو بعينه القياس الذي أثبتته للحيوان وفي  
الحقيقة هما مقياسان

(٢) لم يلزم أن يقال الخ يريد المصنف أن من يزعم أن الصادق لا ينتج الا من الصادق لا دليل له على زعمه الا أن يؤلف  
قياسا استثنائيا على الصورة التي ذكرها فتكون استثناء ثبته نقض المقدم واستثناء نقض المقدم لا ينتج في القياس  
الاستثنائي شيئا لا سلبا ولا ايجابا لان التالي قد يكون لازما للزوم آخر كما بين في موضعه

وغرض المصنف من هذا الفصل أن يفيد الطالب التثبت في هذا النتيجة اذا علم كذب مقدمة من مقدماتها أو كذب  
جميع المقدمات فقد تكون النتيجة صادقة فلا يصح طرحها المحرر العلم بان شيئا من مقدماتها كاذب وكذلك لا ينبغي أن  
يفتضيه صدق النتيجة فيظنه دليلا على أن مقدماته كانت مجمعة صحيحة

(٣) الا اذا كانت الكبرى كاذبة بالكل والصغرى صادقة كلية الخ يمثل لذلك بأن تقول كل انسان حيوان وكل حيوان  
محرفان النتيجة وهي كل انسان محرف كاذبة لاحتمال لان الصغرى صادقة كلية لان كل انسان حيوان قضية لا ريب في  
صدقها بالكل أي في جميع الافراد وكل حيوان محرف كاذبة بالكل أي لا يصح المحرف ولا على فرد واحد من أفراد الحيوان  
فاذا تبين كذبها بالكل كما هو ظاهر وجب أن يكون ضدها وهو سلب المحرف عن الحيوان صادقا لاحتمال اذ لا معنى  
للكذب في الصدق على كل فرد فرد الا أن السلب من كل فرد صادق فصدق الكبرى في القياس تكون صادقة وهي لا شيء من  
الحيوان بمحرف ويمكن ضمها الى الصغرى الصادقة في قياس من الشكل الاول فتنتج لاحتمال لا شيء من الانسان بمحرف وهو  
صادق قطعاً فلرصدقت نتيجة الايجاب لاجتماع الضدان في الصدق وهو محال

وقول المصنف التي هي الصادقة صفة للصدق الكبرى وقوله بعد ذلك بسطر وصادقا عطف على مقابل أي نتج مقابل  
ونتيجة صادقة قوفيه تساهل خفيف

(٤) وفي غير هذا الموضوع لا يمنع لزوم الصادق الخ فقد تكذب المقدمات بالكل وتصدق النتيجة كما تقول كل انسان  
فرس وكل فرس ناطق فانه ينتج صادقا وهو كل انسان ناطق

أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أو الكل<sup>(١)</sup> يرى كاذبة وحدها بالجزء  
وأما في الشكايين الآخرين فقد يلزم الصدق<sup>(٢)</sup> على أي وجه اتفق ولا يجوز عن اعتبار كل هذا  
بنفسك

وقولنا الكاذب في الكل هو أن يكون الحكم في جميع آحاد الموضوع كاذبا والكاذب في البعض هو  
أن لا يكذب الا في بعض آحاد الموضوع مثال الاول قولنا كل حجر حيوان ومثال الثاني قولنا كل  
حيوان انسان

ولكن اذا كذبت المقدمة ثانيا معا بالجزء فقط فلا يتصور صدق النتيجة الكلية لان معنى الكذب بالجزء أن يكون  
المحمول أخص من الموضوع فهو يصدق على بعض أفراد الموضوع ولا يصدق على جميعها فلما كان الصغرى في الشكل  
الاول كذبت في الجزء ثم كذبت الكبرى كذلك في الجزء كان الاوسط أخص من الاصغر والاكبر أخص من الاوسط  
والاخص من الاخص أخص فيكون الاكبر أخص من الاصغر فيستحيل حمله على جميعه ففي مثل هذا لا تصدق النتيجة  
الاجزئية وكلام المصنف انما هو في نتيجة القياس اللازمة لشكله وهي من الكليتين كلية في الشكل الاول وقد رأيت  
انها لا تنجح صادقة من كليتين كاذبتين في الجزء معا فلعن المصنف لم يلتفت الى هذا حتى عمم الحكم في قوله « وفي غير هذا  
الموضع لا يتحقق ازوم الصادق » ثم كرر التعميم في قوله « سواء كانت المقدمة ثانيا كاذبتين بالكل والجزء » ولا يعتذر  
له بأنه قال « والجزء » بالاولا بأوفكا أنه يريد كاذبتين بالكل والجزء معا وهذا يتحقق في صورة واحدة وهي الكذب  
بالكل لان ما يكذب في الجميع يكذب في البعض بالضرورة لان هذا لا يتفق مع بقية كلامه ويكون قوله « والجزء »  
من اللغو الذي لا معنى له في بيان الحقائق

(١) أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أي والكبرى صادقة بالكل كما تقول كل انسان حجر وكل حجر جسم فكل  
انسان جسم أو تقول كل حيوان انسان وكل انسان متنفس فكل حيوان متنفس فالصغرى في الاول كاذبة بالكل وفي  
الثاني بالبعض والنتيجة صادقة في الحالتين

(٢) أو الكبرى كاذبة وحدها بالجزء أي والصغرى صادقة بالكل كقولك كل انسان حيوان وكل حيوان ناطق فكل  
انسان ناطق وقيد المصنف بقيد وحدها لان الصغرى اذا كانت كاذبة بالجزء أيضا معها فقد تقدمت في صورة كذب  
المقدمتين وقد علمت ما في هذه الصورة من خطأ المصنف

(٣) على أي وجه اتفق أما في الشكل الثاني فلا نسلب شيء من شيء وثبوته لا يخرج اذا كذب في الكل أو في البعض لا يلزم  
عنه كذب سلب أحد الشئيين من الآخر بل قد يصدق سلب أحدهما عن الآخر بالكل أو البعض على محسب الضروب  
وخذلك للولم يصدق الصغرى بالكل وكذبت الكبرى كذلك وهي الصورة التي يتحقق معها الصدق في الشكل الاول  
كقولك لاشئ من النبات بحجر حيوان وكل حجر حيوان ولا شئ من الغضب بحلم وكل حجر فهو حلم فان الصغرى صادقة في  
القياس بالكل والكبرى كاذبة فيهما كذلك بالكل والنتيجة صادقة اذ لا شئ من النبات بحجر في الاولى ولا شئ من  
الغضب بحجر في الثانية

ويمكنك أن تعبر بذلك في بقية ضروب هذا الشكل كلية أو جزئية غير أني أرى المصنف قد أصاب في تعميم الحكم عند  
الطرح الى الضروب التي تنجح الجزئية ولكنه أخطأ خطأ سابق في تعميمه القول عند تأليف ما ينتج الكلي في هذا الشكل  
اذا كذبت القضيتان معا بالجزء فقط فان الكليتين لو كذبتا بالجزء فقط يمتنع أن تصدق معهما النتيجة الكلية فان سلب  
الشئ من أمر اذا كذب بالجزء فقط ثم كذب بثبوته لا يخرج كذلك كان ذلك الشئ أخص منهما معا فانه لم يكذب سلمه عن  
بعض أفراد الاول فقط دون الجميع الا لانه ثبت للبعض دون البعض وهذا شأن الاخص من شئ ثبت لبعض أفراد  
الاعم منه دون البعض الآخر ولم يكذب اثباته لا لا يخرج في البعض فقط الا لانه ثبت لبعضها ولا يثبت للبعض الآخر  
كذلك وهو شأن الاخص مع الاعم كما ترى فاذا كان الشئ المساوب أخص من الشئيين الذين سلب هو من أحدهما  
وأثبت للاخر تصادق فيه تصادقا جزئيا لا محالة فكان بعض أفراد أحدهما بعض أفراد الآخر فلا يصح سلب  
أحدهما عن الآخر سلبا كليا والامر بدعي لا يحتاج الى التفات الذهن واليك مثلا لاشئ من الحيوان بانسان وكل  
متنفس انسان كذب سلب الانسان عن الحيوان بالجزء فقط لان بعض الحيوان انسان وبعضه ليس به وكذب اثباته

## (الفصل الرابع عشر) في القياسات المؤلف من مقدمات متقابلة

قد تؤولف قياسات من مقدمات متقابلة بالتضاد أو بالتناقض احتياطاً (١) لا لينتج منها أن الشيء ليس هو نفسه وتشتبك المقدمات فيها في الحدود لكن تزوج بان يبدل اسم حد بميرادفه أو يؤخذ بدل الحد جزئيه أو كلياً به فيحكم عليه بما يقابل حكم الحد فلا يقال مثلاً الانسان ضاحك الانسان ليس بضاحك بل البشر ليس بضاحك ولا يقال الحيوان متحرك بالارادة الحيوان ليس متحرك بالارادة بل الانسان ليس متحرك بالارادة

وهذا القياس يستعمله المغالطيون والجدليون أيضاً على سبيل التبكيت بأن تسلم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة نقيض تلك المسلمة الاولى فينتج من الاولى ومن نقيضها اللازم من تلك المقدمات أن الشيء ليس هو

للتنفس بالجزء فقط لأن بعض التنفس انسان وبعضه ليس بانسان فالحيوان والتنفس يتصادقان في الانسان لا محالة فتكذب النتيجة السالبة بالكل بالارباب فلا يصح لاشئ من الحيوان يتنفس على أنها صادقة وهي في هذا المثال لا تصدق جزئية أيضاً كما ترى ولوأبدت الحيوان بالايض مثلاً صدقت جزئية لا غير

أما في الشكل الثالث فقد يكذب الشئان على شئ واحد بالكل والجزء أو يصدق أحدهما ويكذب الآخر كذلك وتكون النتيجة صادقة كما تقول كل انسان حيوان وكل انسان صاهل صدقت الاولى بالكل وكذبت الثانية كذلك وصدقت النتيجة وهي بعض الحيوان صاهل وتقول كل حيوان انسان وكل حيوان كاتب بالفعل فبعض الانسان كاتب بالفعل كذبت المقدمات معاً بالجزء فقط وصدقت النتيجة جزئية وبقيت الضروب لا تخفى على من استعمل ذهنه

(١) احتياطاً لا لينتج الخ حاصله أنك قد تؤولف قياساً من مقدمتين متناقضتين تثبت في احدهما ما نقيضه في الاخرى لتجمل خصمك ويكون ذلك عند ما تحده مسلماتك منهما وطريقة استغفاله ان تغير له أسماء الحدود ليظن الاختلاف فيسلم التناقض والاثبات في شئ واحد ثم تكشف له الامر فيسقط في نفي الشئ من نفسه في الحقيقة وذلك كأن ترد اسقاطه في تسليم أن الانسان ليس بانسان فتقول له أنت مسلم بأن الانسان آدمي ثم لجهله بمرادفة البشر للانسان والآدمي تقول له وتسلم ان لاشئ من الآدمي بشر فيقبل ذلك فنلزمه نتيجة لاشئ من الانسان بشر ثم تكشف له أن البشر هو الانسان فيقع في الخزي لا ترامه بجهله أن ليس الانسان بانسان وفي هذا القياس من الشكل الاول قد ترادفت الالفاظ الثلاثة كما ترى

ولو سلم الخصم أن الانسان متحرك بالارادة وسلم أيضاً أن لاشئ من الحيوان متحرك بالارادة لا يك استغفلته فأوهمته أن الاولاد هي الانبياء بفكر لزمه تسامح لاشئ من الانسان بحيوان من الشكل الثاني فإذا كشفت له ان الانسان من الحيوان وقع في أن بعض الحيوان ليس بحيوان والتقابل في المقدمتين من جهة أن الانسان مما شمله الحيوان في الثانية وسلبت عنه الحركة بالارادة في ضمن الكلية مع أنه قد ثبتت له الحركة بالارادة في الصغرى وقد أبدلت المحسب بكماله فان كان الخصم يجهل معنى البشر ووضع البشر موضع الحيوان كان اللفظان مترادفين وقد سلب عنهما شئ واحد وهو الحركة بالارادة فبماها الحقيقى ولو أردت أن تبدل الحد بجزئية جعلت الحيوان في المقدمة الاولى والانسان في الثانية كما فعل المصنف فإذا سلم كل آدمي بشر ولا شئ من الآدمي بانسان لجهله بمعنى الآدمي فقد لزمه بعض البشر ليس بانسان مع انهما واحد فيجزى بسقوطه في التزام أن بعض الانسان ليس بانسان فقد وجدت ثلاثة أسماء مترادفة حمل اثنان منهما على الثالث ولو قلت بدل الآدمي الضاحك كان لك مترادفان حملا على ثالث غير مرادف لهما

هذا كله مراد المصنف مما قاله في أول الفصل وأخره بدون التفات الى تصويره الذي ذكره في قوله « بأن تسلم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة نقيض تلك المسلمة الاولى الخ » أما طي هذا التصوير فلا حاجة الى الترافد ولا الاستغفال بإبدال الحدود فان ذلك قد يكون بدون هذا ثم ان القياس المركب من المتقابلتين لا يكون الا من الشكل الثاني والثالث ولا يصور من الاول بحال ودونك البيان

وهذا الضرب من القياس لا يتألف في الشكل الاول الا ان تكون الحدود الثلاثة مترادفة حتى اذا كرر الوسط بلفظ واحد كانت الكبرى مقابلة الصغرى حينئذ في المعنى  
وأما في الشكل الثاني فيتألف بأن يؤخذ موضوع المقدمتين اسمين مترادفين ويحمل عليهما شيء واحد بالاجاب والسلب  
وفي الثالث كذلك بأن يجعل الموضوع لفظا واحدا والمحمول اسمين مترادفين

### (الفصل الخامس عشر)

#### في المصادرة على المطلوب الأول

وهذا هو أن تجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس ينتج منه المطلوب ويبدل منه اسم مرادف له احتيالا  
مثل أن يقال كل انسان بشر وكل بشر ضحالك فكل انسان ضحالك فالنتيجة والكبرى شيء واحد فأي  
مقدمة جعلت هي النتيجة بتبديل اسمها فالمقدمة الاخرى يكون طرفاها معنى واحدا ذا اسمين  
مترادفين كما قلنا (١) انما الانسان بشر

أما أنه لا يلزم الترادف ولا الابدال فلان المدار على وجود مسلمات عند الخصم يستنتج منها نقيض المسئلة الاولى فتخالفت  
الحدود في المعنى واللفظ أو توقفت وأما أن القياس المركب من المتقابلتين على هذا التصوير لا يكون الا من الثاني  
والثالث فلان النقيضين لا يكونان نقيضين الا اذا اتحد في الموضوع والمحمول فالقديمتان أي المسئلة الاولى ونقيضها  
لا بد أن تكونا كذلك فوضوعمهما واحد ومحمولهما واحد فلان تأخذ نتيجة سلب الشيء من نفسه من الثاني ان اعتبر  
الوسط هو المحمول أو من الاول ان اعتبر الوسط هو الموضوع

واعتبر لذلك مثالا فيما لو سلم خصمك أن تزوج أكثر من أربعة سنة لان النبي صلى الله عليه وسلم فعله ثم هو مع ذلك يسلم  
انه خصوصية ويسلم بأن لا شيء من الخصوصية بسنة فانه تلزمه نتيجة لا شيء من تزوج الاربعة بسنة وهي ضد المسئلة  
الاولى ان أخذت الاولى كلية ونقيضها ان أخذت جزئية وعلى كل حال فالمسئلة الاولى مع نقيضها تنتج أن الشيء ليس هو  
بالشكل أو بالجزء من الثاني والثالث فان شئت قلت لا شيء من تزوج أكثر من الاربعة يتزوج أكثر من الاربعة أو بعض  
ما هو سنة ليس بسنة ويكون تسليم الخصم بالمقدمة الاولى المسئلة آتيا من غفلة عن المسلمين الآخرين لامن الغفلة  
عن معاني الالفاظ وهو كثير الوقوع

نعم اذا اكتفى بالتناقض في المعنى ولم يعتبر اللفظ في اتحاد أطرافه صح ما قاله المصنف حتى على تصويره ذلك ومثاله من  
الشكل الاول أن يسلم خصمك ان كل انسان بشر ويسلم ان كل بشر ضاحك ولا شيء من الضاحك بآدمي فينتج من  
هاتين القضيتين لا شيء من البشر بآدمي وهو يضاد كل انسان بشر اذا لوحظ المعنى واذا كانت الصغرى بعض البشر  
ضاحك كانت النتيجة نقيضا لها في المعنى أيضا لكنها لا تصح كبرى في الاول فاذا ضمنت النتيجة الى المسئلة الاولى  
هكذا كل انسان بشر ولا شيء من البشر بآدمي فلا شيء من الانسان بآدمي مع أن الآدمي هو الانسان فاذا كشفت ذلك  
لخصمك فقد وصلت الى تبكيته بجهله في فهم الالفاظ وتسليمه للاحكام عليها بالاعتقل ويمكنك أن تقتل من الشكل  
الثالث فيما لو سلم خصمك ان الخلق غريزة ثم سلم ان الخلق خصلة وكل خصلة فليست بفطرة فلا شيء من الخلق بفطرة  
وهو يضاد المسئلة الاولى لان الفطرة والغريزة واحدة ثم تقول كل خلق غريزة ولا شيء من الخلق بفطرة فبعض الغريزة  
ليس بفطرة وهو سلب الشيء عن نفسه لاتحاد الغريزة والفطرة في المعنى

ولا يخف ان هذا الضرب من القياس ضرب من الهوى الذي يعيب به بعض من لاهمه في تحميم الحقائق وانما هم  
المشاغبات والتفنن في طرق المنازعات وما ذكره المصنف الا ليعتاد في السلامة من شره بالتدقيق في فهم معاني  
الالفاظ ومعرفة خاص المفهومات من عامها وما يعرض لكل فيكون المحصل في حزم من عبث العابثين

(١) كما قلنا الانسان بشر فانك جعلت النتيجة الانسان ضحالك وانما كانت هي الكبرى لانك لم تصنع شيئا سوى  
تبديل اسم البشر فيها بالانسان والمحمول فيها غير المحمول في الصغرى وغير الموضوع في الكبرى معنى فهي القضية التي

وقد يصادر على المطلوب الاول في قياس واحد وقبلما يخفى إلا على منغفاه العقول وقد يسهل ذلك في قياسات منكر (١) بمتتالية بأن يكون المطلوب بين مقدمة تلك المقدمة انما نتجت بقياس بعض مقدماته المطلوب نفسه وكلما كان أبعد كان من القبول أقرب

وقد تمكن المصادرة على المطلوب الاول في الاشكال الثلاثة لكن ان كان المطلوب موجبا كليا أمكن في الشكل الاول (٢) غري وكبرى وان كان جزئيا لم ي (٣) كن الاصغرى وان كان سالبا كليا لم يمكن الا كبرى وأما في الثاني فان المطلوب لا (٤) يكون الاسالبا ففي ضرب يكون صغرى وفي ضرب يكون كبرى هذان كان كليا فان كان جزئيا لم يمكن الا صغرى وفي الثالث ان كان موجبا جزئيا جازمه (٥) غري وكبرى وان كان سالبا جزئيا لم يجز الا كبرى وفي الاول لا يصح بيانه

فيها حمل حقيقي وليس في مقدمتي القياس حمل حقيقي الا في الكبرى ومعنى موضوعها هو عين معنى موضوع النتيجة ومجولها عين مجولها فهي هي فعند ذلك يتبين لك انه لم يكن في المقدمة الاخرى حمل حقيقي فان لفظي مجولها وموضوعها معنى واحد حتى صح ابدال أحدهما بالآخر قضية أخرى وهي هي لم يتغير معناها

(١) مترتبة متتالية كما نقول في الاستدلال على أن كل حركة تستدعي مسافة تتصل فيها كل حركة فهي ذهاب من مبدأ الغاية وكل ما كان كذلك يستدعي مسافة فإذا قال قائل ان الكبرى ليست ببينة فتقول له كل ذهاب من مبدأ الغاية فهو انتقال وكل انتقال يستدعي الخ فقد بعدت عن المطلوب الاول الذي ذكر فيه لفظ الحركة وأثبت بالانتقال في بيان بعض مقدماته وهو عين الحركة وذلك ربما لا يلتفت اليه الا من له شيء من الفطنة فان بعدا أكثر من ذلك كان أخفى وأدنى الى القبول

(٢) صغرى وكبرى أما الكبرى فكشال المصنف وأما الصغرى فكالمقولت كل ضاحك انسان وكل انسان بشرفكل ضاحك بشر فان المطلوب هو الصغرى لانك لم تصنع شيئا في النتيجة سوى أن أبدلت لفظ الانسان بالبشر والحمل الاول الذي كان في القياس هو بعينه الذي في النتيجة والكبرى لا حمل فيها وانما طرأها اسمان مترادفان لمعنى واحد (٣) لم يمكن الا صغرى لان المطلوب الجزئي لا يمكن أن يقع في الشكل الاول كبرى لاننا شرطنا في انتاجه كلية الكبرى اما الصغرى فقد تكون جزئية موجبة وكذلك يقال في السالب الكلي وانما لا يقع الا كبرى في الشكل الاول لشرط الايجاب في صغراه

(٤) لا يكون الاسالبا لان الكلام في المصادر يمان يكون المطلوب احدى المقدمتين وقد شرط في الثاني اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب والنتيجة منه التي هي المطلوب سالبة دائما فاذا كانت المصادر في قياس من الشكل الثاني فالمطلوب لا بد أن يكون سالبا فانتارة يكون سالبة صغرى وأخرى سالبة كبرى فان كان سالبا جزئيا فلا يكون الا صغرى لاشتراط كلية الكبرى في الشكل الثاني

نقول في الاستدلال على لاشئ من الجبر بانسان لاشئ من الجبر ببشر وكل انسان بشر فلاشئ من الجبر بانسان وهو عين الصغرى لان الانسان والبشر شيء واحد ولو كان مطلوبا جزئيا وهو بعض الجبر ليس بانسان لانتبت بالصغرى سالبة جزئية بأن نقول بعض الجبر ليس ببشر الخ فتسكون النتيجة عين الصغرى كذلك

أما أن يكون المطلوب الكلي عين الكبرى وهي سالبة فلا يمكن الا اذا كان موضوع الكبرى هو عين موضوع الصغرى وكان الوسط بينهما كذلك فتسكون الحدود ألفاظا مترادفة ويكون المطلوب كاذبا دائما كما لو أردت أن تستدل على أن لاشئ من الانسان بأدي بقولك كل انسان بشر ولاشئ من الأدي ببشر فلاشئ من الانسان بأدي وهو عين الكبرى لان الأدي هو الانسان وهو البشر أما والمطلوب صادق وفي الكبرى حمل حقيقي فذلك لا يتصور لان موضوع الكبرى هو مجول المطلوب في الشكل الثاني دائما ومجولها هو الوسط المحذوف عند الاستنتاج فكيف يكون المطلوب بينها نعم قد تكون الكبرى عكسا مستويا بالمطلوب كما قولت في الاستدلال على أن لاشئ من الانسان بجبر كل انسان بشر ولاشئ من الجبر ببشر فلاشئ من الانسان بجبر فان هذه النتيجة هي عكس لاشئ من الجبر ببشر لان الانسان والبشر واحد ومن هذا تعلم تساهل المصنف في رمي الكلام على عواهنه

(٥) جاز صغرى وكبرى أما أن يكون كبرى فكما نقول في الاستدلال على أن بعض الانسان ناطق كل بشر انسان وبعض

## (الفصل السادس عشر)

في أمور شبيهة بالقياس يظن ببعضها أنه قياس ولا يكون وبعضها أنه نافع  
منفعة القياس وفي غير ذلك من القياسات المنحدجة

فن جملة ذلك القسمه فق (٦) لمظن بها أنهم قياس على كل شيء وعند بعضهم هي البرهان على الحدان  
كان الحد مكنسب بالبرهان

والحق أنها تستعمل مقدمة في الاقيسة الناتجة للشرطيات المنفصلة فتعني غناء المقدمات فقط إما في

البشر ناطق فبعض الانسان ناطق وهو من الكبرى وغاية ما صنعت انك أبدلت البشر بالانسان وأما أن يكون صغرى  
فهو غير ممكن الا اذا ترادفت الحدود الثلاثة كما تستدل على أن بعض الانسان آدمي بقولك بعض البشر انسان وكل بشر  
آدمي فبعض الانسان آدمي وهو عين بعض البشر انسان بابدال البشر بالانسان والانسان بالآدمي أما أن يكون المطلوب  
عين الصغرى والحمل حقيقي فغير متصور لان محمول الصغرى هو موضوع المطلوب في هذا الشكل وموضوعها هو الوسط  
المحذوف فكيف يمكن أن تكون عين المطلوب ومحموله غير محمولها وقد قال المصنف فيما سبق « فاية مقدمة جعلت هي  
النتيجة بتبديل اسم ما في المقدمة الاخرى يكون طرفاها معنى واحدا » فاذا جعلت النتيجة هي الصغرى كانت الكبرى  
مترادفة الاطراف وكان لا بد لك من أن تعتبر أن لافرق بين أن يكون محمول الصغرى موضوعا أو محمولا حتى يتأتى لك أن  
تقول ان الصغرى هي النتيجة بعينها فتكون الاطراف مترادفة كما قلنا فتعميم المصنف ليس بصواب كما ترى أما لو كان  
المطلوب جزءا قياسا فلا يمكن أن يكون صغرى في المصادرة لاشتراط ايجابها في هذا الشكل وانما يجوز أن يكون كبرى كما  
تقول في الاستدلال على أن بعض الانسان ليس بفرس كل بشر انسان وبعض البشر ليس بفرس لينتج بعض الانسان  
ليس بفرس وهو من الكبرى بابدال لفظ البشر بالانسان ومعناها واحد وبقيّة كلام المصنف ظاهر والله أعلم

(٦) فقد ظن بها أنها قياس على كل شيء الخ ظن بعض القوم أن القسمه وحدها قياس لانيات أحكام الاقسام للقسم  
في كل شيء وكل شيء له أقسام تختلف أحكامه باختلافها فطريق معرفة هذه الاحكام اغناها وقسمته الى تلك الاقسام فن  
عرف الكلب بحقيقته قد يضطر بذهنه عند رؤية الجارح منه وما فيه من غريزة الاقتراس فيكاد يظنه غير ما عرفه فاذا  
قسمت الكلب الى الجارح وغير الجارح هذا الخاطر واطمأن الى ما أصاب من الحقيقة فقد كان بعض الاحكام غير  
معروف فمعرفة بالقسمه فهي القياس الذي أدى الى هذه الاعرفان ومنه بعضهم أنهم من أقسام البرهان وهي من بين  
أقسامه يكتسب بها الحد فان طالب الحد ينظر بعد تصور الشيء بعض وجوهه الى ما يحمل على ذلك الشيء ويقسم تلك  
المحمولات ويفصل بعضها عن بعض حتى يتبين له من بينها الاعم والاخص والذاتي والعرضي ثم يرتب بعد ذلك أجزاء الحد  
ويذهب منها الى تصور الحقيقة به

ولندع ما ابتدئنا به من الانسان والحيوان ولنطلب ما لا يعد منه وهو النفس الانسانية فاذا أردنا تحديدها وقد كنا نعرفنا  
أن جميع الممكنات لا تخرج عن الاجناس العشرة فأول نظرة تلقى على النفس تظم صفاتها مختلطة غير متميزة بشئ سوى  
أن مجموعها انما يحمل على النفس الانسانية ولا يحمل على ما سواها من الانفس الحيوانية وغيرها ان كانت فيجمل على  
النفس الانسانية أوصاف النامية الحساسة العاقلة أو الناطقة معا ولا تحمل هذه الاوصاف معاملة غيرها ثم يحمل عليها  
المحركة بذاتها الطالبة لما يحفظ شخصها ويبقى نوعها الدافعة لما يبديهما القابلة لابداع كل صنعة بلا قيد ولا نهاية كل  
ذلك يحمل عليها معا ولا يحمل مجموعها على غيرها ثم قد يحمل عليها صفات أخرى يطول تعديدها

فأول شيء يحظر ببال طالب الحد بعد هذا العلم الاجمالي هو أن يقسم هذه المحمولات أو الصفات الى ما تشترك فيه مع  
غيرها وما تنفصل به عنه ثم يقسم كلامها الى ما هو متصل بذاتها بحيث يصح أن يؤخذ منه اسم لها أو تجزئ من أجزائها  
ان كان لها جزء وما هو تابع لذلك يتصل بها بواسطة ولا يخفى عليك ما حصله الطالب من العلوم بالقسمتين ولم يكن من



عمل فكره سوى تمييز الطوائف وفصل الاقسام وهذا العمل وحده قد غيرت الصور في ذهنه على وجوده لم تكن وهو ضرب من التصور بل ومن التصديق أيضا لم يكن أولاً ثم كان

بعد هذا فنقل الى طلب علم آخر ان لم يكن بديهياً كما هو الشأن في مثالنا وهو علم أنها جوهر أو عرض فان كانت عرضاً فن أي أجناسه هي فان ذلك غير بين بنفسه فبذلك طريقاً آخر من التقسيم وهو أنها ما جوهر وما عرض وللأول في صفاتها ما يدل عليه كتمقلها بنفسها بدون التفات الى شيء سواها وللثاني ما قد يسوق للذهن اليه ككون أثرها لا يظهر الا في الاجسام فإذا ترجع عنده أحد القسمين وليكن انها جوهر رجع الى طلب أي الجواهر هي هل هي جسم أو جوهر مجرد وذلك لا يعرف الا بالاستدلال أيضاً لانه ليس بديهي فاذا انتهى الى غاية هذا الطلب انصرف الى البحث في أنها بسيطة أو مركبة وأما الخلاف في جميع ذلك معروف فاذا أصاب حاجته من ذلك رجع الى ما كان يميزه بالتحليل فان وجد جميع ما من اللوازم بعضها للذات وبعضها بالواسطة وذلك ان كانت بسيطة فلا يكون له الا ما يشبه الحد فغيرها بالرسم فان كانت في رأيه مركبة حسب ما أرشده الدليل ميز الجنس من الفصول المتنوعة والفصول من الخواص كل ذلك بضروب من التقسيم ثم بعد هذا يوضح كل وصف في مرتبة على الوجه الذي بين في القول الشارح فيكون له من ذلك حد الحقيقة

وقد يذهب طالب الحد الى تقديم المسمى بأن الشيء جوهر أو عرض وانه بسيط أو مركب على التقسيم المميز لطوائف الاوصاف عامها وخاصها ما اتصل بالذات منها مباشرة وما كان لها بالواسطة وليس يضره من ذلك شيء ولا يخفى ان القسمة كانت من الاعمال الفكرية السابقة لما يما بنا بنفسها وكسبها للعلوم وما جاز من بيان ومقدمة من كسب فان امتياز الطوائف في المجموعات علم وانما كسبه القسمة وحدها والعلم بأن الحقيقة من مقول الجوهر أو العرض وانها بسيطة أو مركبة انما كسب بالقسمة واختيار أحد الاقسام فهي تارة قياس لا تارة نفي من القياس الا المركب من عدة أحكام مقصودة ألف بينها عمل فكري لتحصيل معلوم لم يكن وذلك ثابت في التقسيم لتمييز المجموعات بعضها عن بعض وتارة جزء قياس وهو ظاهر ولم ينعه المصنف وهذا هو من العمل الذهني لكسب الحد وهو الذي عناه بعض القوم في قوله ان الحد يكتسب بالبرهان وانما يكتسب بالقسمة من أنواع البرهان

أما ما ساقى للمصنف في باب أفرد لم يمان ان الحد لا يكتسب بالبرهان فهو تقليد لجمهور من سبقه لم يتطرق فيه الا الى صور وأشكال يفرط ظاهرها ولا قيمة لحقيقتها وزعمه كغيره أن لا طريق لا كسب الحد الا بالتركيب نسياناً لأهم الاعمال في الكسب وتطرق الى آخر ما انتهى اليه العمل فان مجرد التركيب وتقديم بعض الاجزاء على بعض انما يتيسر ان علم الاوصاف وميز خاصها من عامها وظرف نسبتها للماهية بكونها مقوماً أو عارضاً ولم يبق عليه الا الضم وجودة الوضع لا غير وهذا طرف من كسب الحد لا كله فان أراد المصنف أو غيره أن يصطلح على انه لا يسمى كسب الحد الا بهذا الضم والترتيب الذي سماء بالتركيب لم تنازعه في الاصطلاح لكن ينقلب النزاع الى نزاع في استعمال الالفاظ لافي بيان الحقائق

أما ظن ان القسمة قياس على كل شيء فلا يبعد عن الحقيقة اذا كانت وجهته ما فند منه من أن الاحكام التي تنبت لشيء واحد بواسطة أقسامه لا سبيل الى انبئاته الا تقسيمه اليها لتستقر له أحكامها وكثيراً ما يكفي مجرد التقسيم في ظهور ثبوت الحكم ويبقى التقسيم لمحوظ لا ينصرف الذهن عنه بعد ظهور المطلوب وعند ذلك يكون التقسيم وحده هو الطريق وقد يتخفف كما يتخفف الحد الوسيط في كل قياس فيكون جزء من الدليل وتسميته قياساً لانه الواسطة الحقيقية الى المطلوب وهذا الثاني هو ما يسمى عندهم بالقياس المقسم أو الاستقراء التام كما في قولهم الجسم اما جماد أو نبات أو حيوان وكل جماد متخيز وكل نبات متخيز وكل حيوان متخيز فكل جسم متخيز ومن ذلك تقسيم الكهرباء الى موجبة وسالبة وانبئات أحكام كل منهما لانه ثبت الحكم للكهرباء

والاستقراء الناقص باب من أبواب القسمة من هذا القبيل الثاني لانه تقسيم الكل الى جزئياته ثم انبئات أحكامها لانه لتثبت له بالضرورة وانما أفردوه نوعاً من أنواع القياس على حدة لانهم لا يستعملون فيه صورة التقسيم بانما وانما أماماه من القيسل الاول فلا يكتفي بخصر فعرفة العام والخاص انما يكتسب بالنظر الى الوصف مع ما يشبهه واليه بالنسبة الى ما لا يدخل تحته فبعد ظهور القسمة يتبين ان الوصف خاص عوضه دون سواه بل معرفة الأعم من كل عام كالحد كور مثلاً انما تحصيل بعد جولان النظر العقلي في جميع أقسام المعلومات ليعلم أنها لا تخرج عنه بل عندي أن جميع

أعمال العقل في انتزاع الكليات من الجزئيات انما هي ضروب من التقسيم بين ما يختلف فيه الافراد وما اشترك فيه  
ينقل منها الذهن الى الكل بعد طرح ما افرقت فيه من الشخصات عنه مع بقاء التقسيم ملحوظا حتى يتحقق الحمل على  
مختلفين

ولا يزال التقسيم من هذا القبيل بابا من أبواب البلاغة يتنافس البلاغون في استحاده ويتفاضلون في وجوه حسنه والبلاغة  
منتهى الكمال في اصابة الحق بالدليل مع ثنى من حسن الاسلوب وجودة التأليف في اللفظ

قلوا ومن أحسنه ما جاء في قوله تعالى « هو الذي يريك البرق خوفا وطمعا » فانه نسم أثر رؤية البرق في الانفس  
الى قسمين الخوف والطمع ولا يخلو الكون الانساني منها عند رؤيته ولا نال لهما وهو كاف في بيان حكمة الله فيه  
وكثيرا ما غفل عنها الغافلون وخلت عنها أفكار من لم يستلهم مثل هذا التقسيم الى ما يتردد في خواطرهم وما يدب في  
بواطن نفوسهم وهم عنه لاهون

ومن لطيفه وصححه قول اعرابي بعضهم « النعم ثلاث فعمدة في حل كونها ونعمة ترجى مستقبلة ونعمة غير محسنة  
فأبقى الله عليك ما أنت فيه وحقق لك ما رتخيه وتفضل عليك بما لم تحتسبه » ووقع اعرابي على مجلس الحسن فقال  
« رحم الله عبدا أعطى من سعة أو وامي من كفاف أو آثر من قلة » فقال الحسن ما ترك الرجل لاحد عذرا فانصرف  
الاعرابي بخير كثير

وكم يزال بالتقسيم من الجبهالات ما لا يزال بغيره فن التبس عليه معنى الفقه في قوله صلى الله عليه وسلم « من يراد الله به خيرا  
يفقه في الدين » فظن ان الفقه هو حشر القضايا الشرعية الى الذهن من أقوال أهل التفريع سواء كان على بصيرة  
فيه أو على عي في التقليد يمكن أن تزال الغموض عن مثل هذا المغرور وترفع جهالة بقوله « العلم محدود الشرعة  
قسمان قسم منه البصر بقاصد الشارع في كل حكم وفهم أسرار حكمه في كل حدوده وفوا البصيرة الى ما أراد الله لعلماده  
في تشریع الشرائع لهم من سعادة الدارين لا يختلف في ذلك وقت عن وقت ولا يتقيد بشرط دون شرط فتطبق عنده  
الاصول على جميع ما يعرض من الشؤون مهما تبدلت أطوارا الانسان مادام انسانا ولا يتور ذلك الا لاؤس الحكيم الذي  
سمع نداء الله قلبا بعقله ولبه لارياؤه وعجبه والقسم الثاني أخذ صور الاحكام من تضاعيف الكلام وحشدها الى  
الاهوام في ناحية من معتراك الافهام لا يعرف من أمرها الا أنها جاءت على لسان فلاان بدون نظرائ ما أحاط القول  
والقائل من زمان ومكان وهذا القسم يستوى في تحصيله المؤمن وغير المؤمن ويباغ الغاية منه الخير والشرير والمطل  
للشرح المحتمل هو العامل عليه الواقف عند حده فاذا غابت الاقسام زال الالتباس وتجلي المعنى حتى لا يلبس من الناس

وكذلك يقال في العلم الذي قال فيه امام البیان عبيد القاهر الجرجاني في مفتتح كتابه دلائل الاجتهاد « اذا تصفحنا  
الفضائل لتعرف منازلها في الشرف وتبين مواقعها في العظم ونسلم أى أحق منها بالتقديم وأسبق في استحباب  
التعظيم وجدنا العلم أولاها بذلك وأولها هنالك اذلا شرف الاوهو السبيل اليه ولا خيرا الاوهو الدليل عليه ولا  
منقبه الاوهو ذروتها وسانماها ولا مفخرة الاوهو صحتها وتمامها ولا حسنة الاوهو مفتاحها ولا حمدة الاوهو يتقده  
مصباحها هو الوفي اذا خان كل صاحب والثقة اذا لم يوثق بناصح الخ » وأشار القرآن الكريم الى ظهور فضل أهله  
الى حد لا يمارى فيه فقال « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ونس على أن قلوبهم هي مستقر خشية  
الله دون قلوب سواهم فقال « انما يخشى الله من عباده العلماء » ويقال فيه اليوم « انه للام مصدر قوتها ومحصداً

حينها وجامع كلتها والصاعد بها الى ذرى مدنيتهما وهو لذى عهد لها المسالك ويفتح لها الممالك ونحوها السيادة على  
الملوك والمالك وهو مقوم نظامها وقوام أحكامها وحفاظ قوامها والجليلة هو حياتها كإن الجهل مما سنها العلم  
الذي يوصف بهذه الصفات وان يبلغ أحد أن يؤدي حقه مما يستحق من مثلها تحمله كل على ما يشتهي واتخذ الجهل  
مرشدا الى العلم ولم يستشر العلم نفسه في القصص الى العلم فأنفق الكثير عره في التحصيل والتركيب والتحليل  
والتفسير والتأويل والتعديل والتحويل ولكن كل ذلك لا يخرج عن قل وقيل ومع هذا التعب بأخذك الجب  
اذ تراهم وأممهم قد اتقوا في مهلكة واحدة مع القوم الجاهلين وحل بهم من النكال ما عهم أجمعين فيضطرب  
الذهن في معنى العلم بل يفضل فيه ضلالا بعيدا

فاذا قسمت العلم الى ما هو معرفة حقائق الكون من طرقها التي سنه الله وهدى اليها بالفطرة السليمة والاشراف بالعلم

القسمه

افتراني من منفص (١) لمتين اومن حلية ومنفصلة وقد تستعمل ايضا مة في القياس المقسم الناتج للعمليات ولا غناء لها في نتاج الحدود والمنفصلة (٢) الى انفرادها فانك اذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان ايمامات وإما أزلى كانت النتيجة أن الانسان إمامات وإما أزلى أما أحدهما بعينه فليس يلزم من القسمه ومن هذا القياس أيضا فان الحيوان الذي هو الوسط ههنا أعم من كل واحد من المائت والازلئ الذين هم مجموعهم ما على انفصالهما الا كبر والوسط يجب أن يكون إما أخص وإما مساويا للآخر والذين بالقسمة مة مة استثنائية وهي أن الحيوان مائت فليس اذن بالازلئ أولئس بالازلئ فهو اذن مائت فأولئس بالازلئ تكون النتيجة حاصله من مجرد القسمه بل منها ومن المقدمة الاستثنائية وكلامنا في أن القسمه على تجردها ليست قياسا كما اعتدوه وثانئان كونه مائتا أولئس بأزلئ إمامان يؤخذ مسلما ومثبتا بقياس آخر فان أخذ مسلما فأى حاجة الى القسمه فليؤخذ أولئس بالازلئ لان الانسان مائت وما هو مائت فليس بأزلئ فالانسان ليس بأزلئ وان تبين بقياس كونه مائتا أولئس بأزلئ ثم بعد ذلك يؤخذ وسط البيان الآخر فالقياس في النتاج ذلك القياس لا القسمه فليس يستعمل دون القسمه نعم فائ (٣) مة القسمه هي تذكر المحولات واخطارها بالبال حسب

الاستقراء

وأما أنها ليست طريقا الى اكتساب الحد فسنورد فيه من بعد ما فيه ممتنع ومنها الاستقراء وهو حكم على كلى لوجوده في جزئيات ذلك الكلى إما كلها وهو الاستقراء التام الذي هو القياس المقسم وإما أكثرها وهو الاستقراء المشهور

على أسرار الشرائع والطائف حكمها ونسبة كل ما يصل اليه العقل والفهم من ذلك الى شؤون المعارف واستعراف علاقة ما أدرك بحاجاته التي يشعرها شعورا فطر يا صيحجا الى التي يتوهمها وهو ما جمعا لافساد سواء كانت حاجاته في نفسه أو أهله أو أمته أو الناس أجمعين والى ما هو خزن ضروري الحافظة بسوقها اليه ناقش أحرف أو مبدع عبارات لا يعرف لها غاية الايائها ولا يبالى كان لها مدخل في صلاح حيانه أم لم يكن ينظرها الى السكال لاهادية اليه وهي الفضل لا المدال عليه ومبلغ العلم عنده أن يعرف ان هذا قول زيد وقدرجه حميد عن قول أبي عبيد ورجح الآخر أو عرو وهكذا الى آخر الزمر لا يقرله قرار ولا يقف في مدار فهو يخسر مثل هذا ولا يكسب ويشقى بالتخصيل ولا يسعد فتند هذا التقسيم يستنير المطلب وبعض المذهب بالاحاجة الى ضم ضميمته اليه

فأنت ترى ان هذا الباب من التقسيم من أفضل ما يطرق في البيان وان خلا من الصور الحافة التي اصطلح عليها المنطقيون لكن ههنا بالمصنف أنه خالفهم في صور كثيرة ونبه على استعراف الصواب في تضاعيف الاساليب ولم يبال بتلك الاشكال الا في حركة العقل لافي تصور الدليل فكان من الحق على طريقته أن لا يعيب قول من قال ان القسمه بنفسها قياس وان كانت قد تكون جزئيا منه اذا احتاجت في التأدي الى ما قصد منها الى ضميمه أخرى والله أعلم

(١) من منفصلتين كما مثلوا به في قولهم العدد اما فرد واما زوج والزوج اما زوج والزوج اما زوج الفرد فالعدد اما فرد واما زوج الزوج أو زوج الفرد واما المركب من حلية ومنفصلة فكما سبق في القياس المقسم ونحوه اذا قصد انتاج الحليات كما سيذكره المصنف أما اذا قصد انتاج منفصلة فكما لولت كل عدد فهو اما زوج اما فرد وكل فرد لا ينقسم الى متساويين فكل عدد اما زوج واما لا ينقسم الى متساويين

(٢) على انفرادها أي ان القسمه وحدها لا تنفع حد من حدودها بعينه كما سيبينه مثال المائت والازلئ ولكن ماذا يقول المصنف في القسمه التي تأتي لتبميز طوائف الصفات بعضها من بعض مثلا مع انها تحصل لكل طائفة حكمها بالاحاجة الى مثل سوى القسمه كالمركب وهذا هو تحصيل للعدد وبلا ضميمه

(٣) فائدة القسمه هي تذكر المحولات واخطارها بالبال كاذوق المصنف السليم أن يجد الصواب في الباب عند نهاية الكلام فيه وما كان عليه إلا أن يسأل نفسه ما هو القياس المركب من بدئيات وما قاله إلا أن تكون اخطار الحدود بالبال مجتمعة فينتقل الذهن منها الى النتيجة وهكذا العقل يصل بعد نصب الى تميز الاقسام فيضعها متقابلة متميزة ليدشق كل منها في العقل جلجا واضحا وتصل بكل أحكامه التي تجعل معه عند التميز بالضرورة

ومخالفته القياس ظاهرة لانه في القياس يحكم على جزئيات كل لوجود ذلك الحكم في الكل فالحكمي يكون وسطا بين جزئيه وبين ذلك الحكم الذي هو الاكبر وفي الاستقراء يطلب هذا فيحكم على الكل بواسطة وجود ذلك الحكم في جزئياته ومثاله اذا أردنا أن نبين أن كل حيوان طويل العرف فهو قليل المرارة استقر بنا جزئيات الحيوان الطويل العرف وجدناه مثل الانسان والفرس والجل وكانت هذه الجزئيات قليلة المرارة فحكمنا بهذا الحكم كليا في الحيوان الطويل العرف واستعمل هذه الحجة مخصوص بالجدولين ومن عادتهم الاقتصار على ما هو كالصغرى مثلا (١) أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العرف فهو إما كذا وإما كذا أو ما هو كالأكبرى مثلا أن يقولوا الآن كذا وكذا فاقبل المرارة وردة الى النظم القياسي هو التأليف بينهما

والاستقراء التام الحاصر لجميع الجزئيات نافع في البراهين ولكن بشرط أن لا نأخذ الجزئ المشكوك (٢) كقولك فيه في أجزاء القسمة وانما يمكن ذلك على وجهين

(أحدهما) أنه لو وقع الشك في أن الناطق هل هو مائت أو ليس بمائت فتصفت جزئيات الحيوان لأم من جهة الناطق وغير الناطق بل من جهة قسمة أخرى كالمائتين وغير المائتين ووجد المائتين يتناهي جميع أجزاء الاستقراء فحكم بسببها على الحيوان ورددناه الى الناطق فقبل كل ناطق حيوان وكل حيوان إما مائت أو غير مائت وكل مائت مائت وكل ما هو غير مائت كذلك فكل حيوان كذلك فالنتيجة أن كل ناطق كذلك وهذا انما يتأتى اذا كان الحكمي قابلا لوجهين من القسمة أو أكثر حاصرين له

(الوجه الثاني) أن يكون الحكم قد بان على الحكمي من جهة قسمة ما ثم وقع الشك في جزئ من جزئيات أجزاء الاستقراء فوسط الحكمي بين ذلك الجزئ وبين الحكم الذي هو الاكبر مثاله لو شككنا في أن زيدا هل هو مائت وقد كنا عرفنا أن كل حيوان كذلك من جهة قسمته الى الناطق وغير الناطق فقلنا زيدا حيوان وكل حيوان مائت فزيد مائت

فان قيل اذا بان هذا الحكم للحيوان من جهة الناطق وغير الناطق وزيد يمكن وقوعه تحت الناطق لا بواسطة الحيوان فهلا يتبين بالناطق دون الحيوان قلنا يمكن أن زيدا حين شك في وجود المائتين لم يخطر بالبال وقوعه تحت الناطق وحين أخذ الناطق في أجزاء القسمة لم يؤخذ لاجل بيان الحكم في جزئياته بل لاجل كلية الحكم في الحيوان بعمومه بجزئياته لاجزئيات الناطق فلو خطر بالبال وقوعه

(١) مثل أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر ما كذا وما كذا أي بعد قولهم الحيوان الطويل العرف قليل المرارة لأن الخ بأن يكون النظم في العادة هكذا كل حيوان طويل العرف قليل المرارة لانه اما انسان واما فرس واما نحوهما من مثلها وكذلك يقال في الكبرى بعد ذكر المطلوب لان الانسان والفرس ونحوهما من مثلها قليل المرارة فاذا أردت أن زد الكلام المعتاد الى النظم القياسي جمعت الامرين وألفت بينهما معا ولا مفر في ذلك ظاهر

(٢) المشكوك فيه أي المشكوك في حكمه كالناطق في المثال فاذا كنت شاك في كون الناطق مائتا أو أزيد اعمدت أولا الى معرفة ما يندرج الناطق تحته فتجد الحيوان ثم تقسم الحيوان الى مائت وغير مائت كالزاحف ونحوه ثم تنظر في القسمين فاذا الحكم وهو المائت ثابت اهمامعا وما كل ما يحوي الحيوان فيكون الحيوان مائتا فالناطق المندرج فيه كذلك وهذا الوجه انما يتأتى اذا كان الحكمي كالحيوان فحين قسمته بعدة طرق كل منها يكون حاصرا للمايحويه ويكون الحكم ثابتا للاقسام في جميعها فيقسم الى كليين ليثبت الحكم له فيثبت الحكمي آخر مندرج تحته لو أخذ مع مقابله لكان حاصرا أيضا

(٣) الوجه الثاني الخ يختلف هذا الوجه عما قبله بوجهين الاول انه يتأتى فيما لو كان الحكمي لا يحتمل الاقسمة واحدة والثاني انه يطلب بالتقسيم ثبوت الحكم للحكمي ليثبت جزئياته مباشرة لا لكليات أخرى تحته سوى ما يليه بالتقسيم هذا ما أراد المصنف وهو ان كان صحيحا لكنه ليس من الجوده في ثبوت المطلوب بالتقسيم انما هو ثبوت الحكم للحكمي

نحت الناطق كان البيان به أولى من بيانه بالحيوان على ما ستعرفه في فن البرهان فاذن الاستقراء نافع في العلوم من هذين الوجهين  
وقد يستعمل للتنبيه<sup>(١)</sup> على المقدمات الأولية تماماً كان أو ناقصاً وقد يستعمل<sup>(٢)</sup> بعمل بوجه ما لتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين فان لم يستوف كافيته في فن البرهان وفي غير هذه المواضع فلا جدوى له إلا الاستقراء التام المفيد لليقين.  
وغير التام هو مثل ما اذا استقررت الحيوانات فوجد أكثرها يحرّك فكذلك الاستقراء عند المضغ فحكم على كل حيوان بأنه يحرّك عند المضغ فكذلك الاستقراء ورعياً كان حكمه مالم يستقر خلاف ما استقرى كالتمساح<sup>(٣)</sup> في مثالنا فإنه يحرّك عند المضغ فكذلك الأعلى

الذي تقسمه وهذا هو القياس المقسم أما ثبتت حكم الكلي المقسم بعد قيام الدلائل عليه بالتقسيم لما يندرج تحته سواء كان كلياً أو جزئياً فهو شئ آخر بقياس آخر لا مدخل للتقسيم فيه إلا بالواسطة بل هو مركب من حليتين أحدهما حمل الكلي المقسم والثانية حمل الحكم الثابت بالتقسيم ولوجعل مع التقسيم في تأليف واحد كان قياساً مركباً مفصلاً أو موصولاً كالوقلت الناطق أوزيد حيوان وكل حيوان فهو أوماش أو غير ماش أو ناطق أو غير ناطق فالناطق أوماش أو غير ماش أوزيد إما ناطق أو غير ناطق ثم جعل النتيجة صغرى وتضم إليها كبرى قولاً وكل منهما مائة فالناطق أوزيد مائة ويكون التقسيم قد ورد أخيراً على الناطق أوزيد وهو غير المقصود من القياس المقسم فإنه لا يكون إلا في الكلمات المقسمة إلى أقسام لها حاصرة ليستبدل بالتقسيم على أحكامها كما هو ظاهر على أن نرى أيضاً أن قيمة الناطق إلى ماش وغيره وقسمة زيد إلى هذين القسمين غير صحيحة وهي لازمة للتأليف الذي أراد المصنف أن يتخذ طريقاً كما لا يخفى فان أراد أن التقسيم لا يسرى إلى ناطق وزيد لان الحيوان موضوع في الكبرى على أن المعنى به طوائف امراده لا كل فرد فرد ولم يكن محمولاً في الصغرى بهذا الاعتبار فهو غير متكرر قلنا له فاذن لا يصح أن يكون التأليف منتجاً لثبوت حكم الاقسام للناطق ولا لزيد لعدم التكرار في الوسط

(١) للتنبيه على المقدمات الأولية كما تقدم في مثال الجسم اما جاداً أو نباتاً أو حيواناً وكل منهما متحرك فبالجسم متحرك والنتيجة من المقدمات الأولية ومقولك جزء الشئ أوماش هو الشئ بالقوة وأما به الشئ بالفعل وكل منهما متقدم عليه بالذات فجزء الشئ متقدم عليه بالذات هذا اذا كان تاماً أو كان ناقصاً فكذلك لو قلت ان حشر اللس لا بد فيه من مباشر أو الموم للامس ونهيت عليه باستقراء جزئيات اللس ونحو ذلك كثير ومنه التنبيه على قضايها الخدس كالحكم بوجود قوة في البخار أو في الكهرباء

(٢) وقد يستعمل بوجه من التجربة أي ولو ناقصاً وذلك الوجه هو ملاحظة الاثر في الجزئيات المتعددة في الاحوال المختلفة والازمان والامكنة المتباينة فان هذا يحصل اليقين بثبوت الحكم الكلي كثبتت تقيض حرارة الحمى للمخ الكينا وعلى هذا النحو من الاستقراء بنى أغلب العلوم والفنون الصحيحة كالطب والكيمياء وقسم عظيم من علم الطبيعة والتاريخ الطبيعي ولا أدل على صحتها من ظهور أثرها في الاعمال العظيمة التي قلبت ما كان معروفاً من حال المسكونة وسكانها وقد أجاد المصنف في التنبيه على فوائد الاستقراء بجميع وجوهه في تحصيل العلوم اليقينية بخلاف في ذلك لما اشتهر عند القوم سابقهم ولاحقهم

(٣) كالتمساح مثال درج في كتب المنطق وغيرها أخذ المثلون عن بعض من كتب في الحيوان عن غير بحث صحيح وقد أخطأ من زعم أن التمساح يخالف سائر الحيوان في تحريك الفك الاسفل عند الاكل كما أخطأ من ظن أنه لا يخرج لهضائه وانما يأتى القفطاف فياً كل ما في جوفه ومنشأ هذا الظن الثاني ان هذا الحيوان قد تفسد المواد التي في بطنه فيوجد فيها حيوانات صغيرة فيفتق فأتى بعض الطيور وبلتقطها وهو لا يؤذيها والمسمى يد كفي حياة الحيوان كلام من الزعين وينبته وهو خطأ كما حققه الباحثون المدققون فالناتج بالتحقيق أن الفك العلوي عند أنواع التماسيح ثابت متصل بنظام الجمجمة بدون مفصل متحرك وأما الفك السفلي فهو المتحرك وله اتصال بالجمجمة مفصلي بواسطة عظم يسمى

ومنها التمثيل وهو الحكم على جزئ لوجوده في جزئ آخر معين أو جزئيات آخر لمشابهة بينهما ما كن يقول  
السماء محدثة لمشابهتها البناء في الجسمية والبناء محدث فيتركب من أربعة حدود أ ك (١) بر كل  
وهو المحدث وأوسط كل وهو الجسم وأصغر وهو السماء وشبيهه وهو البناء والأوسط محمول على  
الأصغر وعلى شبيهه والأصغر محمول على الأوسط لانه محمول على شبيهه الأصغر وهذا أيضا من الحجج  
الخاصة بالحدلين

ومن عادتهم أن يسموا الأصغر فرعاً والشبيه أصلاً والأكبر حكماً والأوسط المتشابه فيه جامعاً  
ومن التمثيل نوع يسمونه الاستدلال بالشاهد على الغائب وكان الشاهد عندهم عبارة عن المحسّ  
وتوابعه ويدخل فيه ما يشعر به الإنسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وإرادته وقدرته والغائب  
ما ليس بمحسّ فيثبتون في الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة في أمر ما فهو بعينه المثال إلا  
أنه أخص منه إذا الأصل فيه الشاهد والفرع الغائب وأما التمثيل فيم هذا وما نقل الحكم فيه من  
شاهد إلى شاهد أيضاً ومن غائب إلى غائب وهذا الطريق أيضاً قاصر عن إقادة اليقين إذ ليس من  
ضرورة تشابه أمرين في شيء تشابههما في جميع الأشياء

فهم من اكتفى في تعدد الحكم من الأصل إلى الفرع بمجرد المشابهة ومنهم من شعر بضعف هذا القدر  
فقال اغمايكون المثال حجة إذا كان المعنى المتشابه فيه علة للحكم ولعمري إن بان كونه علة أمكن رده  
إلى البرهانيات بأن يجعل المعنى المتشابه فيه وسطاً بين الأصغر والأكبر إلا أنهم يثبتون كونه علة  
عند خفائه بطريقتين

(أحدهما) ما يسمونه طرداوعكسا والطرد هو أن يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا المعنى المتشابه فيه  
والعكس هو أن يعدم الحكم في كل موضع لا يوجد فيه هذا المعنى ومراجع الطرد والعكس إلى  
الاستقراء فحال تستقر الجزئيات لا يتصور القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه  
وفيه من الوهن والضعف ما نبهنا عليه إذا استقراء جميع الأشياء المشاركة في هذا المعنى ليس بأمر  
سهل فربما يشذ عنه أمور مشابهة للأصل في هذا المعنى غير مشاركة له في الحكم وهب أنه لم يشذ  
عنه شيء آخر فيجوز أن تكون جميع الأشياء الموجودة لها هذا المعنى يثبت لها هذا الحكم سوى هذا  
الفرع إذ ليس يجب من تلازم معينين في أشياء كثيرة تلازمهما أبداً في جميع الأشياء بل يجوز أن  
يكون فيما بينهما شيء يخالفها فيوجد لسايرها المعنى المتشابه فيه مع الحكم ومخالفة هاشيء واحد في  
وجود المعنى المتشابه فيه له دون الحكم وذلك الشيء هو الفرع المتنازع فيه

(الطريق الثاني) هو أنهم يسبرون أوصاف الأصل ويتصفعون به ويطلون أن يكون واحداً واحداً منها  
علة إلى أن لا يبقى إلا ذلك المتشابه فيه فيقطعون بكون علة متلاية يقولون البناء محدث فاما أن يكون

العظم المربع ثم إن لهذه الحيوانات فتحة في انتهاء الامعاء تخرج منها الفضلات من نول وغيره وفيها يولج التمساح الذي ذكر عند  
المساقفة ومن ظريف ما جاء على لسان بعض طلبة العلم عندما كنت أذكر هذا الخطأ العام في قضية تعريك التمساح  
لفكه الأسفل قوله لعل من افتتح هذا الخطأ رأى التمساح يقلب بيشرك فبكه الأسفل فظنه الأعلى فذهب يحكي وينقل عنه  
(١) أكبر كل وهو المحدث الخ المحدث أكبر لانه محمول النتيجة والسماء أصغر لانها موضوعها والجسم الكلي  
أوسط لانه العلة المشتركة والشبيه هو البناء لانه الذي ظهر فيه ثبوت الأكبر بسبب العلة وهو ثبوت الجسم له  
فالجسم محمول عليه وعلى الأصغر والأكبر محمول على الأوسط المحمول على شبيهه الأصغر فيحمل على الأصغر أيضاً  
لانه اغمايحمل على شبيهه بسبب حمل الأوسط عليه فقله لانه أي لأن الأوسط محمول على شبيهه الأصغر وهو علة لشيء

حدوثه لكونه موجوداً أو لكونه قائماً بنفسه أو لكونه جسمياً وليس لكونه موجوداً وإلا لكان كل موجود محدثاً ولا لكونه قائماً بنفسه والا كان كل قائم بنفسه كذلك ولا كذلك ولا كذلك فبقي أن يكون لكونه جسمياً

وهذا الطريق أيضاً فاسد من أربعة أوجه (أحدها) أنه ليس يجب أن يكون كل حكم معللاً بغير ذات ماله الحكم بل من الأحكام ما يثبت لذات الشيء لا لعلته غير ذاته (والثاني) أن هذا إنما يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع أيضاً إلى الاستقراء وليس هو بين بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصف هو العلة والجديون لا يبالغون في هذا الحصر بل يقولون للخصم إن كان عندك وصف زائد فأبرزه وجهل الخصم لا يكون حجة على عدم وصف زائد وربما قالوا لو كان للأصل وصف آخر لا أدركناه كما لو كان بين أيدينا فيل لأدركناه وليس هذا كالفيل اذ لم يعهد قط فيل بين يدي إنسان سليم البصر لم يدركه وكم من المعاني الموجودة للأشياء انتمدبنا طلبها ولم ندر كمها في الحلال إلا بعد كثرة البحث الشديد (والثالث) هب أنهم سوخوا في العثور على جميع الأوصاف فلا يجب أن تكون الأقسام بعدد الأوصاف بل ربما كان الحكم لاجتماع عدة منها فمالم تبطل جميع الأقسام الحاصلة من أخذ الأوصاف مفردة ومركبة غير واحد لا يتعين ذلك الواحد مثلاً لو كانت الأوصاف كونه موجوداً وكونه قائماً بالنفس وكونه مصنوع الآدمي وكونه من الماء والتراب فلا يكفي أن تبطل واحداً واحداً منها بل لابد من أن نتعرض لاجتماعها أيضاً فنقول ولا لكونه موجوداً وقائماً بالنفس ولا لكونه موجوداً وم مصنوع الآدمي ولا لكونه قائماً بالنفس ومرتبة من الماء والتراب ولا لكونه مصنوع الآدمي ومرتبة من الماء والتراب ثم نتعرض لاجتماع ثلاثة ثلاثة منها أيضاً كذلك

(الرابع) هب أنهم وفوا بهذا أيضاً إلا أنه انما يلزم من هذا أن الحكم ليس تلك الأقسام المفردة والمركبة جميعاً وأنه غير خارج عن هذا القسم ولكن لا يلزم منه أن كل ما هو موصوف بالقسم الباقي فله هذا الحكم اذ يجوز أن ينقسم الباقي إلى قسمين يكون هو عاماً بالنسبة إليهما وهذا الحكم يلزم من أحدهما دون الآخر فيصح أن يقال ما سواه ليس بعلة وإن العلة في ذلك هي هذا الباقي ولكن لا يجب أن كل

محذوف من الكلام كثيراً لا لكونه إلا كبره على الأوسط كما هو ظاهر العبارة ففيها تناسخ ظاهر أو أنها سقطت منها الجملة التي ذكرناها في التسخين

(١) في حيز هذا الباقي حاصل ما أطالب به المصنف أن يطلن الأقسام ماعدا القسم الأخير غاية ما يستلزمه أن العلة لا تخرج من القسم الباقي كالجسم في مثالنا لكن كونها لا تخرج عنه لا يستلزم أن تكون العلة مجرداً عن الجسمية اذ يجوز أن تكون قيداً من القيود الخاصة بالجسم فتكون العلة قسمين أقسامه لا يتحقق في الفرع المتنازع فيه كالموقف أن الجسم ينقسم قسمين عنصري وغير عنصري فيجوز أن يكون الحدوث لازماً لكونه عنصرياً ولو كنا أدخلنا هذين القسمين في التقسيم الأول بأن قلنا علة حدوث البناء إما كونه موجوداً أو كونه قائماً بنفسه أو كونه مصنوع الآدمي أو كونه من ماء وتراب أو كونه جسمياً عنصرياً أو كونه جسمياً غير عنصري وأبطلنا استلزام ماعدا القسمين الآخرين لم يلزم أن كل واحد من العنصري وغير العنصري علة بل أحدهما الأعلى التعيين فيجوز أن يكون هو كونه عنصرياً فلا يلزم أن تكون السماء حادثة لأنها من غير العنصري وكون العلة منحصرة في الجسم بمعنى أنها لا تخرج عنه هو غاية ما يستفاد من استثناء نقیض ماعدا الجسم ولا يستفاد منه أنها هي الجسم أي مجرد الجسمية بمعنى أن تكون الجسمية والعلية متساويين فتعكس القضية كلية

ومأقوله المصنف في هذا الوجه الرابع غير متعين لأنهم لو وفوا بحصر الصفات وإبطال أن يكون شيئاً منها علة لا وحده

ما هو موصوف به فهو علة فانه لو أدخل هذان القسمان في القسمة وأبطل سائر الاقسام دونهما لم يلزم أن كل واحد منهما - علة بل أمكن أن تكون العلة أحدهما فكذلك اذا ورد في القسمة عام لهما جميعا لم يلزم أن الحكم يتبع جميعه وذلك لان نتيجة هذا الاستثنائي أن العلة هي كونه جسما لأن العلة هي الجسم (١) في تكون الجسمية مساوية للعلة فيكون كل ما هو علة للحدوث جسما وكل جسم علة للحدوث فاننا اذا قلنا محتملين قياسهم حدوث البناء إما لذاته أو لعلته وليس لذاته فهو لعلته والعلة صفة والصفة إما ب وإما ج وإما د فالعلة إما ب وإما ج وإما د ولكن ليس ب ولا ج فالنتيجة أن العلة د لانها الدال اذ موضوع النتيجة ومحولها يجب أن لا يغيرا عما كانا عليه في المقدمتين ولا يمكن أن يغيرا ما بعد قولهم العلة صفة إما أن تكون الصفة هي الباء أو الجيم أو الدال حتى تكون النتيجة أن العلة هي الدال ولأن يقولوا إما أن تكون الباء صفة أو الجيم صفة أو الدال صفة لكذب القضيتين أولا فان كل ذلك صفة لا واحد منها فقط ولعدم نتائج الوضع ثانيا فانهما موجبتان من الشكل الثاني واذا كانت النتيجة أن العلة هي كذا فهذه قضية اذا عطيناها أجمل أحوالها كانت غايتها أن تصير كلية فيكون كل ما هو علة للحدوث جسما والقضية الكلية لا تنعكس فلا يصير كل ما هو جسم علة للحدوث فهذا هو بيان فساد هذا الطريق

ولا يجتمع ما عدا غيره وكان الحصر صحيحا ولم يبق الا الوصف الاخير لنج المطلوب حتما فان معنى حصر جميع الصفات أن يرقى على كل وصف للشيء يتوهم انه علة للحدوث وفيه كونه عنصرا وكونه حجرا ونحو ذلك مما يدخل في الجسم ويبطل كل ذلك حتى لا يبقى الا مجرد الجسمية فتكون العلة مساوية لهما احتمالا ولا يبقى للجسم ما ينقسم اليه من الاوصاف الاخر والالم يكن الحصر صحيحا والفرض انهم وفوا الحصر حقه وغاية ما يطعن به في هذه الحالة أن حصر الاوصاف اثنا يتأتى بالاستقراء وليس بالتسليم السهل كما قاله في الوجه الثاني

(١) حتى تكون الجسمية هذا قيد لقوله « ان العلة هي الجسم » أي لا حصر للعلة في الجسم بحيث تكون الجسمية الخ لان مجرد كون القضية اسمية لا يفيد المساواة كما سيأتي للصنف في قوله « واذا كانت النتيجة ان العلة هي كذا الخ »

(٢) ولا يمكنهم أن يقولوا الخ يريدانه لا يمكنهم أن يصفوا القياس في صورة تنفخ الجسملة الاسمية الحاصرة بأن يقولوا العلة وصف والوصف إما ما هو الباء وهو الجيم أو هو الدال لكن الاولين باطلان فالعلة هي الدال أو يقولوا العلة صفة وإما أن تكون الباء صفة وإما أن تكون الجيم صفة وإما أن تكون الدال صفة ثم يبطل الاولان وتحذف الصفة التي هي الوسط المكرر فيبقى الدال مع العلة المعرفة أيضا فيبقى العلة الدال وهي القضية الحاصرة أما أنهم لا يمكنهم الاتيان بالصورتين فلا أن القضيتين أي المنفصلة والاستثنائية كاذبتان أما المنفصلة فلا أن الجميع صفة فلا معنى للانفصال في الصفة وهو ظاهر في الصورة الثانية وفي الصورة الاولى كانت أجزاء الانفصال حصر الصفة في كل واحد وهو يعود الى ما في الثانية من أن الصفة هي الباء لا غير أو الجيم لا غير الخ مع أن الصفة تعم الجميع وأما الاستثنائية فلانه لما كان الجميع صفات فبطل كونها صفة كاذب وذلك لا بطلان هو الاستثنائية بعينها هذا ما هم الصورتين ثم ان القياس في الصورة الثانية من الشكل الثاني وهو لا ينتج من موجبتين فلا تحصل لهم النتيجة المطلوبة ولولم لهم امكان ذلك واستحصلوا على أن الصفة هي الجسم فلا يفيد ذلك لان نتيجةهم تكون قضية معرفة الطرفين وغاية ما يكون من شأنها أن تكون كلية وهي لا تنعكس كلية وهذا هو ما أراد المصنف بقوله « واذا كان النتيجة الخ »

ويرد عليه أنه اذا سلم لهم النتيجة الحاصرة وكان مرادهم من الحصر ما ذكره هو أولا من أن الصفة هي مجرد الجسمية لهم المطلوب كما صرح به فيما سبق والصواب الرجوع الى أن الوصول الى الحصر بهذا المعنى يحتاج الى استقراء يصعب الوصول الى مقامه كما قدمناه



لأنه لا بأس باستعماله في الجدل اذ ليس المطلوب فيه اليقين بل إقناع النفس وتثبيتها بما يعتقده في المشهور أنه ناتج يقيني هذا اذا كان المطلوب كليا

وأما اذا كان جزئيا أو أريد اثباته بالمثال كان قياسا ناتجا من الشكل الثالث فانك اذا قلت البناء جسم والبناء محدث لزم منه أن بعض الاجسام محدث ولكن لا يلزم أن ذلك البعض هو السماء المتنازع فيها أو غيرها من الامور المعينة التي يسمونها فروعا

(والفحير)

(ومنها الضهير) وهو قياس حذف مقدمة الكبرى إما نظورها والاستغناء عنها كما يقال في الهندسة خطأ ا ب ا ج خرجا من المركز الى المحيط فهما اذن متساويان وإما لاختفاء كذب الكبرى كقول الخطاطي هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذن خائن مسلم للفرير ولو قال كل مخاطب للعدو فهو خائن لشعر بكذبه ولم يسلم

(والرأى)

(ومنها الرأي) وهو مقدمة محذوفة كلية في أن كذا كائن أو غير كائن صواب فعله أو غير صواب وتؤخذ دائما في الخطابة مهمة واذا عمل منها قياس في الاغلب يصرح بذلك المقدمة على أنها كبرى ويحذف الصغرى كقولهم «الحساد يعادون والاصدقاء ينامحون»

(والدليل)

(ومنها الدليل) وهو في هذا الموضع قياس اضمارى حده الاوسط شئ اذا وجد للاصغر تبعه وجود شئ آخر للاصغر دائما كـ (١) ف كان ذلك الاتباع ويكون على نظام الشكل الاول لو صرح بمقدمته مثال ذلك هذه المرأتان اذ في اذن قد ولدت وربما سمي هذا القياس نفسه دليلا وربما سمي به الحد الاوسط

(والعلامة)

(ومنها العلامة) وهي قياس اضمارى حده الاوسط شئ إما أع من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمته كان الناتج منه من موجبتين في الشكل الثاني مثل قولك (٢) هذه المرأة مصفارة فهي اذن حبل وإما أخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمته كان من الشكل الثالث كقولك إن الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا وكان ظالما

(والقياس الفراسي)

(ومنها القياس الفراسي) وهو يشبه (٣) به الدليل من وجهه والتمثيل من وجهه والاوسط فيه هيئة بدنية توجد في الانسان المنقرس فيه ولحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع من اجابته

(١) كيف كان ذلك الاتباع أي سواء كان بطريق الزوم العقلي أو العادي الثاني كالمثال الذي ذكره والاو كقولك الهواء جسم فهو مشار اليه أو متحيز وانما سمي هذا بالدليل لان الاوسط لما كان مستتبعا للطلوب في العقل كان بنفسه وسيلة لحضوره في الذهن بدون حاجة الى تكرار في قضية أخرى فكان المذكر وحده دليل وهذا النوع أخص من الضهير فانه من أحد أقسامه وهو ما حذف كراه نظورها

(٢) هذه المرأة مصفارة أي تلازمها الصفرة والمجلى كذلك فيكون وصف مصفارة محمولا على هذه المرأة وعلى المجلى وهو أعم منهما كما هو ظاهر فلوصرح بأجزاء القياس كان من الشكل الثاني لكن من موجبتين وهو لا ينفج نتيجة لازمة والمثال الثاني لو صرح بأجزاء القياس فيه كان هكذا الحجاج شجاع الحجاج ظالم فالحد الاوسط وهو الحجاج أخص من الطرفين وهما الشجاع والظالم والقياس من الشكل الثالث فننتجته جزئية والمستدل بالعلامة يأخذها كلية ولذلك لا يكون الاستدلال صحيحا

(٣) يشبه الدليل من وجهه والتمثيل من وجهه أما شبهه بالدليل فلان الهيئة علامة تستتبع الخلق لاستتباعها في الذهن وجود المزاج المستتبع له وأما شبهه بالتمثيل فلان صاحبه يقيس زيد الهيئة بالاسد لوجود تلك الهيئة فيه التي هي دليل على الخلق وانما لم يكن تمثيلا تاما لان الهيئة التي هي الجامع ليست علامة الخلق في الخارج كالمثال في التمثيل وانما هي ملته في الذهن فقط

خلق فاذا وجدت تلك الهيئة<sup>(١)</sup> قدس بوجود ذلك الخلق لانها معلولة واحدة  
ولكن هذا بعد ان يسلّم أن المزاجات الواقعة في ابتداء الخلقة والفطرة تتبعها أخلاق النفس كما تتبعها  
هيئات البدن لكن يبقى وراء هذا ترد في أن هذا الخلق هل هو من توابع المزاج الذي تتبعه هذه  
الهيئة بعد تسليم أن الخلق من توابع الامزجة وانما تنفع النفس في ذلك بتصفح الحيوانات المشاركة  
لذلك الحيوان في ذلك الخلق فان وجد كل من له ذلك الخلق متهيئاً بتلك الهيئة ومن ليس له ذلك الخلق  
عادم تلك الهيئة أورد ذلك حدساقويا وفراصة محكمة

وحدوده هذا القياس أربعة كحدود التمثيل مثل زيد والاسد وعظم الاعالي والشجاعة الموجودة  
للاسد مسلمة ولزيد هذه الحجة فيقال ان فلانا شجاع لانه عريض الصدر كالاسد فشابهته الدليل من  
حيث إن الاوسط فيه وهو عريض الصدر بقية<sup>(٢)</sup> وجود شيء آخر الا صغره وهو الشجاعة ومشايمته  
التمثيل من حيث الحكم على جزئي بوجوده في جزئي آخر لمشايمته بينهما

### (الفن الثالث)

في مواد الحجج وهو فصل واحد

قد تسكنا على صورة الحجج التي هي هيئة التأليف الواقع في مقدماتها بما فيه مقنع وأما موادها فهي  
القضايا التي تركبت الحجج منها ولما كان القياس بل الحجة يقال بالتشابه على شيئين فيقال للأفكار  
المؤلفة في النفس تأليفاً مؤدياً الى التصديق بشيء آخر وللقول المسموع المؤلف من أقوال يلزم من  
تسليمها قول آخر فإداهما اذن المعاني المعقولة ومادة الآخر الاقوال المسموعة من حيث هي  
دالة على المعاني المعقولة

وقد<sup>(٣)</sup> بينا من قبل أن الاقيسة تنقسم بسبب اختلاف موادها الى البرهانية والجدلية والمغالطية  
والخطابية والشعرية فان مواد الاقيسة إما أن تكون مصدقاً بها أو غير مصدق والمصدق به إما أن

(١) حدس بوجود ذلك الخلق الخ حدس بتخفيف الدال مبنى للجهول وقوله بوجود أي حصل حدس مصور بظن  
وجود الخ والتسامح في مثل هذا معروف والا حدس لا يتعدى بالباء جاء في اللسان «الانهرى الحدس التوهم في معاني  
الكلام والامور بلغني عن فلان أمراً أنا أجدس فيه أي أقول بالظن والتوهم وحدس عليه ظنه يحده» (من باب ضرب)  
ويحده «من باب نصر» حدس لم يحققه وتحده أخبار الناس وعن أخبار الناس تخبر عنها وأراغها ليعلمها من حيث  
لا يعرفون به وبأنه الحدس أي الامر الذي ظن انه الغاية التي يجري اليها أو بعد ولا تقل الاداس وأعمل الحدس الرمي  
ومنه حدس الظن انما هو رجم بالغيب والحدس الظن والتخمين يقال هو يحدس بالكسر أي يقول شيئاً بآية أو يزيد  
تحده عن الاخبار تحدها وتندس عنها تندس وتوحس اذا كنت تريد أخبار الناس لتعلمها من حيث لا يعلمون  
ويقال حدست عليه ظني وتندسته اذا ظننت الظن ولا تحقه وحدس الكلام على عواهنه تعسفه ولم يتوقه» انتهى  
ما يتعلق منه بما نحن فيه

وهذا هو الحدس في وضعه اللغوي وقد استعمله المصنف ههنا كما يستعمل أهل اللغة وهو غير الاستعمال الشائع لدى باب  
مواد الحجج فانه هناك سرعة انتقال الذهن من معلوم مجهول وهو يقين لا توهم وظن وتخمين وقضايا من مقدمات البرهان  
الموصل اليقين فلا يعقل أن يكون ظناً وتوهماً ثم يوصل اليقين وقد أخطأ فيه من المتأخرين من أخذ العلوم عن غير أستاذ  
وكتب فيها بالاعتقل

(٢) يتبعه وجود شيء آخر أي في الذهن كما هو الشأن في الدليل والا فالهيئة والخلق معلولة واحدة كما سبق

(٣) وقد بينا الخ سبق له ذلك في الفصل الاول من الفن الثاني أول الكلام في القياس

بكون يقينيا والقياس المركب منه يسمى برهانيا واليقين هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد آخر إما بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل أنه لا يمكن أن لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن زواله وإما أن يكون شيئا باليقيني وهو الذي يعتقده فيه الاعتقاد الاول وأما الثاني فإما أن لا يعتقده أو إن اعتقده كان جائز الزوال لكن الاعتقاد الاول مستحكما لا يعتقده معه بالفعل لنقيضه إمكان والقياس المركب منه بعضه كما سنفصله ج<sup>(١)</sup> د<sup>(٢)</sup> ومن بعضه مغالطى سوفسطائى وإما أن يكون ظنيا وهو الذي يعتقده فيه الاعتقاد الاول ويكون معه إما بالفعل اعتقاد أن نقيضه إمكانا أو بالقوة القريبة من الفعل وإنما لا يكون بالفعل لأن الذهن لا يتعرض له والقياس المركب منه يسمى خطايا وأما غير المصدق به فأنما ينفع في القياسات إذا أثر في النفس تأثير المصدق به من قبض أو بسط أو تنفير أو ترغيب ويسمى تخيلا والقياس المؤلف منه يسمى شعريا

وهذه المقدمات التي هي مواد الاقيسة وأجزاؤها سواء أخذت بيقينية أو غير يقينية إما أن تكون مبينة بقياسات قبل هذه أو لم تكن وكل مبين بقياس فقد استعمل في بيانه مقدمات آخر ولا بد من أن تنتهي الى مقدمات غير ممتنعة في نوعها الى البيان بشئ آخر والالزام منه امتناع بيان شئ دون أن يبين قبله مالا نهاية له أو لزم منه البيان الدوري وهو أن تدور هذه المقدمات بعضها على بعض في البيان فتبين هذه بتلك وتلك بأخرى ثم تبين الأخيرة بالاولى فيؤدى الى بيان الشئ بنفسه وبيانه بما لا يتبين الا به وكل هذا محال

وهذه المقدمات المستغنية عن البيان في نوعها تسمى مبادئ القياسات وهي ثلاثة عشر صنفا أوليات ومشاهدات ومجربات ومتواترات ومقدمات فطرية القياس ووهميات ومشهورات بالحقيقة ومقبولات ومسلطات ومشبهات ومشهورات في الظاهر ومظنونات ومخيلات

### الاوليات

أما الاوليات فهي القضايا التي يصدق بها العقل الصريح لذاته ولغيره لا لسبب من الاسباب الخارجية عنه من تعلم أو تخلق بخلق أو وجب السلامة والنظام ولا تدعو اليها قوة الوهم أو قوة أخرى من قوى النفس ولا يتوقف العقل في التصديق بها الا على حصول التصوير لاجزائها المفردة فإذا تصور معاني أجزائها سارع الى التصديق بها من غير أن يشعر بخلوها وقتما عن ذلك التصديق وهذا مثل قولنا الكل أعظم من الجزء والاشياء المساوية لشئ واحد متساوية فان هذه القضايا اذا عرضت على كل عاقل وتصوره في الكل والاعظم والجزء والشئ والمساوى والواحد وجد نفسه مصدقا بها غير منفك عن هذا التصديق وليس ذلك من شهادة الحس فان الحس لا يدرك الكلى بل ادراكه مقصور على جزئ واحد أو اثنين فصاعدا بشرط أن يكون محصورا وهذا حكم من العقل كلى على كل كلى والوهميات الصادقة التي تعرفها بعد من هذا القبيل

### المشاهدات

وأما المشاهدات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس مثل حكمنا بوجود الشمس وانارتها ووجود النار وحرارتها ووجود الثلج وبياضه والقار وسواده ومن هذا القبيل حكمنا بأمور في ذواتنا غير مدركة بالحس الظاهر بل بقوى باطنة غير الحس مثل شعورنا بأن لنا فكرة وإرادة وقدرة وخوفا وغضباً

### المجربات

وأما المجربات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس وشركته من القياس فان الحس اذا

(١) وأما الثاني أى اعتقاده لا يمكن أن لا يكون كذا

(٢) جدلى كالمركب من المشهورات والمسلطات والمغالطى يتركب من الوهميات الكاذبة ومن المشبهات وجميع

هذه الانواع من القضايا من هذا القسم أى ما تحقق فيه الاعتقاد الاول دون الثاني ولو وجد الثاني كان قابلا للزوال

تكرر عليه افتتان شئ بشئ مراراً غير محصورة وتكرر ذلك في الذ كر حصل في الذهن مع هذه الاذكار  
قياس طبيعي وهو ان افتتانهم لو كان اتفاقاً لا وجوباً لما طرد في أكثر الامور وهذا مثل الحكم بأن  
السقمونيا مسهل للصغراء وأن الخمر مسكرة والضرب موجب وأن الكواكب تطلع وتغيب  
وترجع وتستقيم الى غير ذلك من الحركات المرصودة فاننا اذا رأينا حدوث الاسهال وتكرر مع  
تكرار شرب السقمونيا علمنا قطعاً انها تكرر بسبب موجب له اذ لا يحدث حادث الا بسبب فهو لما شرب  
السقمونيا أو أمره قار له اذ لو لم يكن كذلك لم يتكرر الاسهال مع تكرره على الاكثر فان ما يكون  
بالاتفاق لا يدوم ولا يقع على الاكثر خشكنا بواسطة الحس وهذا القياس أن السقمونيا المكرر عليه  
التجربة المتعارف في بلادنا مسهل للصغراء

ومادام (٢) بقي على التردد فهو نفس الاستقراء الناقص فاذا حصل اعتقاد محكم وثيق لا ريب للنفس  
فيه صار تجريبية وانما حصل هذه الوثاقة بكثرة التكرار والقضايا التجريبية يتفاوت فيها الناس فان  
من لم يتول التجربة لا يحصل له العقل المستفاد منها

﴿الحديث﴾

وعما يجري مجرى الجربيات الحدسيات وهي القضايا المصدق بها بواسطة الحس وحس قوى يذعن  
الذهن بحكمه ويزول معه الشك والحدس هو سرعة انتقال الذهن من معلوم الى مجهول وذلك مثل  
قضاءنا أن نور القمر من الشمس لما شاهدنا من اختلاف هيات تشكل النور فيه بسبب قرب وبعد من  
الشمس وهذا حكم حدسي وكل من كان أصغر ذهاناً أو أذكى فريضة كان أسرع الى هذا الحكم وفي  
هذا أيضاً قياس خفي كافي للتجربيات فان هذه الاستدلال لم تكن من الشمس بل كانت اتفاقاً لوم  
أمر خارجي لما استقرت على غلط واحد من اختلاف تشكلاته بسبب اختلاف القرب والبعد

﴿المتواترات﴾

وأما المتواترات فهي القضايا التي يحكم بها بسبب اخبار جماعة عن أمر تنفي الريسة عن نواطهم  
واتفاقهم على تلك الاخبار فتطمئن النفس اليها بحيث لو أرادت التشكك فيه امتنع عليها وهذا مثل  
اعتقادنا بوجود مكة ومصر وبغداد ووجود نبينا محمد صلى الله عليه بسبب تواتر الشهادات وكثرتها  
بحيث لم يبق للشك فيه امكان

وليس لهذه الشهادات مبلغ معلوم يؤثر النقصان والزيادة في افادته اليقين بل المتبع فيه حصول اليقين  
فاذا حصل استدلالنا به على كمال العدد لا أناس استدلال بالعدد على حصول اليقين

(١) السقمونيا أشهر أنه السنأ والسنأ المكي خاصة والذي يؤخذ من قاموس الفيروز آبادي انهم متغيران فقد  
قال في مادة « السقام » « والسقمونيا نبات يستخرج من تجاويه رطوبة دقيقة وتجفف وتدعى باسم نباتها أيضاً  
مضادتها للعدو والاحشاء أكثر من جميع المسهلات « والصواب مضارها كما في ابن البيطار » وتصلح بالاشياء  
العطرة كالفلل والزنجبيل والانيسون ست شعيرات منها الى عشرين شعيرة يسهل المرة الصغراء والزوجات الرديئة من  
أفصى البدن الخ » وقال في فصل السين من المقصور « السين ضوء البرق ونبت مسهل للصغراء والسوداء والبلغم  
وعند « ثم السنأ ليس فيه مادة دبة وقد رأيت في مفردات الطب لا لاقصر اراق أن السقمونيا « هول نبات تشككه  
كالبلاب يحفر حول أصله حفرة ثم يحمى الأصل بالسكين ويوضع في وضع الجراحة صوفة فيجبر من الجراحة اليها  
ابن ويحمد وأجوده مليحي عن أرض انطاكية وعنتاب الخ « وفي النفيس « سقمونيا هو الحمود وهو ابن شجرة  
لبلاية ذات أغصان كثيرة يخرجها من أصل واحد طولها ثلاثة أذرع أو أكثر عليها رطوبة تدعى باليدوزغب ولها  
ورق كورق البلاب لأنه ألين منه فثلاث زوايا وله زهر أبيض مستدير أجوف الخ « وهذا غير السقمونيا وقد ذكر  
السنافي المفردات على أنه نوع آخر من النبات لانه نسبة بينه وبين شجرة السقمونيا وقد وصف ابن البيطار في مفرداته  
كلان السقمونيا والسناع لا يمكن أن يشبهه مع شئ من النواعين بالآخر

(٢) ومادام بقي على التردد الخ أي مادام لم يحصل للنفس يقين فهي لم تزل في التبع وملاحظة الأثر فهي في استقراء ناقص

وهذه القضايا وما قبلها من الجبريات والحدسيات لا يمكن أن تثبت على جاحدها فان وجوده ان كان عن فكر فلا مطامع في إخطامه وان كان لانه لم يتول ما تولاه الجرب أو الحادس أو المتيقن بما أتوا عنده من الاخبار فمال يسلك الطريق المفضي به الى هذا اليقين كيف يسام اعتقاده ولا يمكن أن يزال شك المتشكك فيها بالقول<sup>(١)</sup> قياس على غيرهما من الجبريات والمزاوات فان تكرار الاحساس قد تنفعه قدمه التجربة واليقين المستفاد منها في بعض الوقائع لبعض الأشخاص ولا يحصل بئله اليقين في واقعة أخرى وكذلك تواتر الشهادات قد يثبت اليقين في بعض الوقائع ولا يفيد مثلهما في واقعة أخرى فلا يغني الاستنباط تلك الوقائع المتيقنة منها<sup>(٢)</sup> ما تخلف اليقين في هذه

المقدمات الفطرية

القياس

وأما المقدمات الفطرية القياسية فهي القضايا التي تكون معلومة بقياس حده الأوسط موجود بالفطرة حاضرة في الذهن فكما أحضر المطلوب مؤلفا من حدين أصغروا كبرتمثل بينهما هذا الأوسط للعقل من غير حاجة الى كسبه وهذا مثل قولنا إن كل أربعة زوج فان من فهم الأربعة وفهم الزوج تمثل له الحد الأوسط بينهما وهو كونهم منقسمة بمساويين فعرف في الحال كونهم زوجا بسببه وليست معرفة الزوجية للأربعة مستغنية عن الوسط فانه لو كان بدل الأربعة ثمانية وسبعون لم يمثل في الحال كونهم زوجا مالم يعرف الوسط

الوهميات

وأما الوهميات فهي القضايا التي أوجبت اعتقادها قوة الوهم ففهم ما هي صادقة يقينية ومنها ما هي كاذبة والصادق منها هو حكمها في المحسّات وقوابعها مثل حكمنا بأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد وان الجسمين لا يكونان معاً في مكان واحد والكاذب منها حكمنا في غير المحسّات على وفق ما عهد من المحسّات مثل أن كل موجود فيجب أن يكون متخيلاً مشاراً الى جهته وان العالم إماماً لا ينتهي أو ملاً منته الى خلاء

وهذه الوهميات قوية جداً لا تتغير بآدئ الامر ومقتضى الفطرة عن الأوليات العقلية ومعنى الفطرة أن يتوهم الانسان كائنه حصل في الدنيا دفعة واحدة وهو بالغ عاقل ولكنه لم يسمع رأياً ولم يعتقد مذهباً ولم يعاشر أئمة ولم يعرف سياسة ولكنه شاهد المحسّات وانتزع منها الخيالات ثم عرض على ذهنه شيئاً فان لم يتشكك فيه فهو من موجبات الفطرة بذاتها وان تشكك لم يكن من موجبات الفطرة بذاتها ولو قدر الانسان نفسه بهذا الحاله لوجد من نفسه الشعور بهذه القضايا من غير تردد لكن ليس كل ما توجهه الفطرة الانسانية صادقا بل الصادق ما توجهه فطرة القوة التي تسمى عقلاً

وانما يعرف كذب الكاذب من هذه القضايا ببشهادة الفطرة العقلية وما يتأدى اليها مقتضاها من القياسات الصحيحة فان العقل يؤلف قياسات من قضايا لا ينازعه الوهم في صحتها واستقامتها ولا في كون التأليف ناجحاً ثم يلزم من تلك القياسات نتائج منافية لاحكام هذه القوة فيمنع الوهم عن قبولها فيعلم بذلك أنها فطرة فاسدة وجبلة قوية لا يسعها ذلك خلاف المحسّات لقصورها في نفسها ولذلك تنقص

(١) بالقياس على غيرهما من الجبريات والمزاوات أي بأن يقال ان الذي في هذه القضية التي لا تصدق بها هو بعينه في قضية كذا التي تصدق بها فان فيها تجربة مثلها أو تواتر أو حدسا ولا يصح أن يقال هذا لان اليقين قد يحصل بالتجربة مثلاً في مسألة عند شخص ولا يحصل بالتجربة في المسألة بذاتها عند شخص آخر مع التجربة لتقصها عنده وقد يحصل في مسألة دون مسألة أخرى عند شخص واحد وهكذا يقال فيما بقي

(٢) مما تخلف اليقين أي كلما تخلف اليقين عن الخضم ولم يحصل له مع شئ من هذه الامور لم يرض الاستنباط بحصول اليقين منه شخص آخر شياً لا يختلف أثرها في تحصيل اليقين كسابق

عن درك ذاتها فان الزهم نفسه لا يمثل للوهم وكذلك كثير من المعاني الباطنة كالخوف والغضب والشهوة والغم لا يدركها الزهم الا مشخصة ذوات حجم وتخيّر فكيف نطك بئنا هو فوق الحسات مثل الباري والعقل والهيولى أو ما يعم الحسات وغيرها من العلة والمعلول والوحدة والكثرة والموافقة والمخالفة وغيرها

فان قيل كيف تكون هذه القضايا كاذبة وهى في قوة اليقينيّات وتكذيبها يكاد يرفع الثقة عن اليقينيّات قلنا اليقينيّ هو الذى لا يتصور زواله كما ينهيه وهذه لما زالت علم أنها ليست يقينية وأما المشهورات فهي قضايا وآراء أوجب التصديق بها اتفاق الكافة أو الاكثر عند معتمدتها عليها مثل أن العدل جليل والكذب قبيح وإبلاص البرى عن الجرم قبيح وكشف العورة في المحافل قبيح منكر وإسداء المعروف حسن محمود

﴿المشهورات﴾

ولست هذه من مقتضيات الفطرة من حيث هي مشهورة بل مما تدعو اليه إما بحجة التسالم وصلاح المعيشة أو شئ من الاخلاق الانسانية مثل الحياء والرحمة والأئفة والخلل أو سنن بقيت قديمة ولم تنسخ أو الاستقراء الكثير بحيث لم يوجد لها نقيض فإذا قدر الانسان نفسه خاليا عن هذه الاحوال وأراد التشكك فيها أمكن ولم يمكنه في أن الكل أعظم من الجزء فعرف أنها غير فطرية

والاؤليات أيضا مشهورة وكذلك الحسبيات والتجربيات والمتواترات والوهميات غير أن الديانات الشرعية والمعارف الحكيمية تقدم في شهرة الكاذب منها<sup>(١)</sup> لكن المشهور الصريح في استعمالها

هو ما لا يوجب اعتقاده الا مجرد الشهرة فلا تكون الاؤليات والوهميات وما عداها معها إلاذن منها ومن هذه المشهورات ما هو صادق ولكن يعرف صدقه بحجة ومنها ما يصدق بشرط دقيق فان أدخل به لم يصدق مثل قول الجمهور الله قادر على كل شئ وهذا مشهور وانكاره شنيع مستقبح مع أنه ليس قادر على هذا الاطلاق اذ ليس قادر على أن يخلق مثل نفسه فشرط صدقه أن يقال هو قادر على كل شئ يمكن

ومنها ما هو كاذب مثل اشتهار قبح ذبح الحيوان عند كثير من الناس اتباعا لعرائزهم الضعيفة وان زيف هذا القبح الشرع وليس نقيض المشهور هو الكاذب حتى لا يجتمعان بل نقيضه الشنيع والكاذب هو نقيض الحق الصادق وربما لم يكن الكاذب شنيعا كما أن من الصادق ما هو شنيع والاّ راء المشهورة قد تكون بالنسبة الى الكافة وقد تكون بالنسبة الى قوم دون قوم فان مشهورات الأطباء غير مشهورات المنجمين وكذلك مشهورات كل صناعة قد تختلف مشهورات صناعة أخرى

﴿المقبولات﴾

وأما المقبولات فهي آراء أوقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول إما لامرئ سماوى يختص به أو لرأى وفكر يتميز به مثل اعتقادنا أموراً قبلناها عن أئمة الشرائع والحكام رضى الله عنهم أجمعين مثل أن المحسن يثاب والمسيء يعاقب

﴿المسلمات﴾

(وأما المسلمات) فهي المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب سواء كانت حقة أو مشهورة أو مقبولة ولكن لا يلتفت فيها إلا الى تسليم المخاطب

ومن هذه ما يلزم المتعلم قبولها والافراد بها في مبادئ العلوم ثم تصديقه بها إمام مع استنكار وعناد فيه

(١) منها أى من الوهميات اماماتها فلا ماساخ للكذب فيه بعد استيفاء ما سبق من شرائطه

(٢) في استعمالها أى في عرف الديانات والمعارف الحكيمية واصطلاحها عند ما تقسم القضايا الى أقسامها ومنها

ما يسمى بالمشهورات على اطلاق اللفظ

وتسمى<sup>(١)</sup> مصادر إمام مع مساحطة وطيب نفس وتسمى أصولاً موضوعاً وسيكون لنا عود  
إلى بيان هذه

### المشبهات

وأما المشبهات فهي القضايا التي يصدر فيها على اعتقاد أنها أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة  
لاشتباهها بشئ من ذلك ولا تكون هي بأعيانها وهذا الاشتباه إما أن يكون بسبب اللفظ أو المعنى  
وسياً في تفصيله في فن المغالطات

### المشهورات في الظاهر

وأما المشهورات في الظاهر فهي التي يعتقدها مشهورة كما في<sup>(٢)</sup> أقص ذهن فيصدق بها يبادئ  
الرأي الغير المتعقب على أنها مشهورة وإذا تعقبت لم توجد مشهورة مثل قول النبي صلى الله عليه  
« انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » فيعتقد أن الأخ يعان على الظلم وإذا توهم بل علم أن المشهور  
دفع الظلم منه لا الاعانة عليه سواء كان من الأخ أو من غيره كما فسره النبي عليه السلام بالمنع  
من الظلم حين روجع في كيفية نصره الظالم

والاشبه عندي أن هذا الصنف ليس زائداً على صنف المشبهات بالمشهورات فإن ذهن اغمايل إلى  
التصديق بها المشابهة ما بينها وبين المشهورات ولعل الفرق بينهما أن هذا يدعي ذهن بشهرته كما  
يغافض<sup>(٣)</sup> ويزول عن قريب وذلك بواسطة احتمال في التشبيه وقد يتبع

### المظنونات

وأما المظنونات فهي القضايا التي يصدق بها اتباع الغالب الظن مع تجويز تقيضه كما يقال إن فلانا  
يسار العدو فهو مسلم للغير أو قيل فلان يطوف بالليل فهو منلص وكل ما قدمناه إذا لم يكن  
الاعتقاد فيه جرماً بل هناك إمكان للمقابلة مع المسيل الأغلب إلى ما اعتقد فهو من جملة المظنونات  
كالمقبولات والمسلمات والمشهورات في الظاهر

(١) وتسمى مصادر لأنها موضع أول في العلم على أن تكون مقدمة تنفع فيه مع أنها غير مقبولة عند طالبه فتكون  
بغزلة اثبات الشئ على ما ثبت الابه ويقتول لها بخوان البعيد قبل القسمة لا إلى نهاية وهو مما يوضع في مبادئ الهندسة  
وان الحكمة مناط السعادة الابدية في مبادئ العلم الطبيعي ومن هذا النوع كل ما يذكره في تقويم الفصل للجنس  
في علم المنطق وحصر الاجناس في العشرة وكون الجوهر جنساً أعلى ونحو ذلك مما لا يسلمه الطالب ولا بد له من  
استدراجه على ذهنه لا انتفاع به في القول الشارح وأما ما يقبل بطيب نفس فقوله في مبادئ المنطق إن تناقضاً وان  
فكرنا قد وصلنا إلى علم لم يكن وسياً للصنف كلام في هذا في باب أجزاء العلوم البرهانية

(٢) بسبب اللفظ كما يحصل من اشتراك اللفظ العادة والاشتباه معنى لفظ الخارق المذكورين في تعريف الكرامة  
فيعتقد أن كل ما خالف ما لوف العامة فهو كرامة ولو أخذ لفظ العادة على ما وضع في التعريف وهي سنة الله المطردة في  
الخلق فبأسرها وفهم معنى الخارق لها وهو ما يصدر من القادر المختار على خلاف ما قرره في نظام الخليقة لا تكتشف غنة  
الضلال من قلوب كثير من الجهلة بل وغيرهم ممن قد يختلف عنهم في القلب وهو منهم في الرغب والرهب ومثلوا لما يكون  
بسبب المعنى بخلاف اعتقاد ان البياض جامع للبصر لانه لون ومنشأ ذلك اشتراك البياض مع السواد في اللونية فاذ كان  
السواد جامعا وهو لون فليجمع البياض لانه لون

(٣) خافضه فاجاء والتعقب أراد به المروق في غير المتعقب أي ما لا روية فيه وأصله من تعقب الخبر سأل عنه غير من  
سمعه منه أو تعقب عن الخبر أي بحث عن حخته بعد الشك فيه

(٤) دفع الظلم منه أي أن نصر لك أخاك ان كان ظالماً هو كفة عن ظلمه ودفع الظلم الذي يقع منه على غيره

(٥) كما غافضه أي لغافضته اياها ومغاهاً له ثم لا يلبث ان يزول وقوله وذلك أي ما كان من المشبهات بالمشهورات  
اغمايل بواسطة احتمال في التشبيه والتلبس على المعتقد حتى يرضخ الاعتقاد في نفسه فيتبع أي يستمر الضال على  
اعتقاده وتصدر عنه أعمال تلائم وفي نسخة كتبت بماشيه الأصل (أي بالهامش) يبقى بدل يتبع وهي أظهر لانه  
المقابل لقوله ويزول

وأما المخيلات فهي القضايا التي يقال قولاً للتصديق بها بل لتخييل يؤثر في النفس تأثيراً جلياً من قبض أو بسط وإقدام أو إجماع مثل قول من أراد تنفير غيره عن أكل العسل لأننا كله فانهمة (١) مرة مقبضة أو تنفيره عن شم الورد لأنه سُرْمٌ يغسل قائم في وسطه رؤوث أو ترغيب غيره في شرب الدواء لأنه الشراب أو الجُدُّ (٢) الأب فيجد السامع بهذه الأقوال في نفسه مع التأكيد بها آثاراً لمصدقها وأكثر الناس يقدّمون على عوارض الأمور ويحجمون عنها بسبب الأذعان لهذه المقدمات لأن روية وفكر أوعن غلبة ظن لكن مستعملها لا يرى من نفسه أنها صادقة أو لا بس (٣) فتعملها التصديق وإن كانت صادقة فلا جرم أن المصدق به من الأوليات والمشهورات وقديمة على هذا الفعل من التخييل يجوز استعمالها بديل هذه المخيلات وكذلك المظنونات إنما تنفع في المقاييس من جهة ما تعتقد لا من جهة اختلاف مقابليها في الضمير فلا جرم أن جميع المشهورات وغيرها من الأوليات نافع منفعتها وكذلك المشهورات إنما تنفع بها من حيث هي معتمدة اعتقاداً لا يحظر بالبال مقابله لا من حيث إمكان التشكك فيها فلا جرم أن جميع مقابليها من الضروريات الأولية والوهيمية إذا لم تكن شنيعة نافعة منفعتها

وإنما كانت هذه المقدمات ثلاثة عشر صنفاً لأنها إما أن تكون مصدقاً بها أو غير مصدق بها وغير المصدق به إن لم يجز مجرى المصدق به في التأثيرات النفسانية من الرغبة والنفرة والشجاعة والحب لم ينتفع به في القياسات وهذه هي المخيلات (٥) والقسم الثاني الذي فيه التصديق إما أن يكون التصديق به على وجه ضرورة أو على وجه تسليم لا تخيل في النفس معاندة فيه أو على وجه ظن غالب والذي على وجه ضرورة فإما أن تكون ضرورية ظاهرة وذلك بالحس أو بالتجربة

(١) مرة مقبضة المرة بالكسر مزاج من أمرجة البدن وهو المعروف بالصفراء ومفرزاً بالصفراء ووجه تخيل العسل في صورة المرزق مالون بفضه وهو الصفرة وإلا لم بعض أنواعه فإن منه ما فيه مرارة لأن تخليده رعى الأفستين وإلا ملان نوعاً من أنواعه يسمى «أومالي» ومعناه باليونانية الدهن العسلي ويسمى عسل داود يشرب بعاء لاسهال المرة الصفراء وأقارضا وهو دهن شجرة تنبت بتدر

(٢) الخلاب بضم فاء شديد بقول صاحب القاموس أنه ماء الورد وأنه معرب ويستعمله أهل سوريا اليوم في شراب الخرنوب

(٣) أولاً يستعملها للتصديق وإن كانت صادقة أي أن مستعملها يبين أمرين إما أن لا يكون مصدقاً بها وإنما أراد بها التخيل وإما أن يكون مصدقاً بها المصدق بها في الواقع أو لا اعتقاده ذلك ولكنه لا يقصد باستعمالها تحقيق ما فيها من الخبر وإنما يستعملها للتخييل وعلى ذلك يمكن أن تستعمل الأوليات وغيرها مجرى المصدق به استعمال هذه القضايا إذا قصد بها مجرد التخيل وذلك إذا كانت الأوليات ونحوها مما يهيج الخيال ويحدث في النفس أثر المخيلات

(٤) إذا لم تكن شنيعة قبيحاً بهذا القيد حتى تنفع منفعة المشهورات لا المشهورات يستعمل عند ما يقصد حمل السامع على الاعتقاد من وجه الاستحسان والاستقباح فلو كان الصادق الأولي شديداً في نظر السامع لم يجز استعماله في مقام استعمال المشهور وإنما يستعمل الصادق المخالف للالف عند ما تقصد إقامة الدليل وحمل النفوس على مركب البرهان

(٥) وهذه هي المخيلات أي القضايا الغير المصدق بها التي ينتفع بها في القياسات وهي ما جرت مجرى المصدق به في أحداث آثار في النفس وأما ما لم يجز مجرى المصدق به فليس بداخل في التقسيم أصلاً لعدم منفعته

(٦) والقسم الثاني أراد بالثاني الآخر وإن كان هنا الأول فإن قسم المصدق به هو القسم الأول في التقسيم وبعد أن تكلم من الثاني وهو غير المصدق به عاد إلى الأول ليقسمه فغيره بالثاني لأنه قسم آخر بعد الذي تكلم عنه



ومأم<sup>(١)</sup>ها أو بالتواتر أو تكون ضرورية باطنية والضرورة الباطنية إما أن تكون عن العقل وإما أن تكون خارجة عنه والتي عن العقل فإما أن تكون عنه عن مجردة أو عنه مستعينة بشيء والتي عن مجرد العقل فهي الأوليات الواجبة القبول وأما التي عنه مستعينة بشيء فإما أن يكون المعنى غير غريزي فيه فيكون هو التصديق الواقع بالكسب وذلك يكون بعد المبادئ وكلامنا في المبادئ وإما أن يكون المعنى غريزيا في العقل أي حاضرا وهي المقدمات الفطرية القياس وأما الذي هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية وما يكون على سبيل التسليم فإما أن يكون على سبيل تسليم صواب وإما على سبيل تسليم غلط والذي على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه وإما على سبيل تسليم من واحد خاص والمشارك فيه إما أن يكون متعارفا في الناس كاهم أو مستندا إلى طائفة مخصوصة والمتعارف هو ما يخص باسم المشهورات المطلقة والمخصوص بأمة مخصوصة بخ<sup>(٢)</sup>ص باسم المشهورات المحدودة ومنها المقبولات وما يكون التسليم فيه من واحد فيخص باسم المسلمات وأما ما هو على سبيل تسليم غلط فهي المشبهات وبعد الضروريات والمعتقدات المسئلة المظنونان فقد استوفت القسمة الأصناف الثلاثة عشر وليست هذه قيمة وجوب بل تكلفنا هاهنا نشر المبادئ في حاصر

(اليقينيات)

واليقينيات من جملة هذه الأوليات والمجاهدات الباطنية والظاهرة إذا لم يكن سبب مغلط للعس من ضعف فيه أو معنى في الخس من صغر أو حركة أو بعد أو قرب مفراط أو كثافة المتوسط وغير ذلك وكذلك التجريبات إذا استجعت الشرائط التي ذكرناها وكذلك المتواترات والقياسات الفطرية القياس والوهميات الصادقة وهذه مواد القياس البرهاني لأن المطلوب من البرهان هو اليقين وأما مواد القياس الجدلي فهي المشهورات والمسلمات وللجدل فوائد منها إلزام معاندا الحق رأيا بعانده إذا كان قاصرا عن رتبة البرهان فيعدل به إلى المشهورات التي يعتقدها واجبة القبول ويبطل به أرائه الفاسدة عليه ومنها أن من يراد تلقينه الاعتقاد الحق وكان مميزا عن العوام ولا يرضى بالتقليد والكلام الوع<sup>(٣)</sup>ظي الخطابي ولم يبلغ رتبة إدراك الحقائق من البرهان اليقيني يتدرج إلى تقرير هذا الاعتقاد الحق له بالاقبسية الجدلية ومنها أن كل ع<sup>(٤)</sup>لم جزئي فتقدم عليه مقدمات تستبان في علم آخر أعلى من ذلك العلم ويراد المتعلم على تسليمها فربما لا تسمح نفسه به فقطيب نفسه بالاقبسية الجدلية إلى أن ينتهي إلى معرفتها بالبرهان من العلم الآخر ومنها أن في قوة الاقبسية الجدلية أن ينتج منها ط<sup>(٥)</sup>رعا النقيض فإذا ألقت قياسات على الإثبات وأخرى على النفي في مطلوب واحد ورد الفكر والروية فيها فربما لاح من أثناء ذلك ما هو الحق

(مواد الجدلي)

(١) مابع التجربة هو الحدس كما سبق

(٢) يخص باسم المشهورات المحدودة هذا القسم لم يجعله المصنف فيما سبق قسما مستقلا لئلا يحد نوعا من المشهورات بالحقيقة وقد نسب المصنف قسمين المشهورات وهو المشهورات في الظاهر وأجدر به أن يكون من قسم تسليم الغلط فيكون مع المشبهات قسميها لأن المشهورات في الظاهر هي ما ذكره المصنف فيما سبق هي مواقع التصديق بحكمها يبادئ الرأي بدون تعقب فإذا تعقبت ظهر الخطأ فيها

(٣) الوعظي الخطابي أي المبني على المظنون لا على المشهورات والمسلمات

(٤) كل علم جزئي أراد من الجزئي الخاص كالطبيعي والرياضي والطب والاخلاق ونحو ذلك

(٥) طرقا النقيض أراد النقيضين لأن التناقض نسبة لها طرفان هما النقيضان

(مواد المغالطة)

وأما مواد القياس المغالطي فالوهميات الكاذبة والمشبّهات وليس في معرفته فائدة الا التوفيق والاجتناب وربما استعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكآله في العلم ليستدل بذهاب الغلط عليه أو تنبيهه له على رتبته واذ ذلك يسمى قياسا امتحانيا وربما استعمل في تنبؤات من يوهّم العوام أنه عالم فيكشف لهم تحبيره ويجزم عن استبانة الصواب والخطا فيه بعد أن يوقفوا على ممكّن الغلط دونه صدأ لهم عن الاقتداء به وعند ذلك يسمى قياسا عناديا

(مواد الخطابة)

وأما مواد القياس الخطابي فالمشهورات في الظاهر والمقبولات والمظنونان وفائدة الخطابة افناع الجمهور فيما يحق عليهم أن يصدقوا به من الامور السياسية والمصلحية والوظائف الشرعية وغير ذلك مما بعد من منافعها في الفن المفرد لها

(مواد القياس)

(الشعري)

وأما مواد القياس الشعري فالخيالات والذي يهم طالب السعادة من هذه الجملة فهي الاقوال البرهانية ليكتسبها والمغالطية ليجنبها فلا جرم نذكرهما في فنين ان شاء الله تعالى ونتم الكتاب بهما

### (الفن الرابع)

في البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول

أما المقدمة فهي في الوقوف على كية المطالب العلمية قدينا أن العلم إما تصوّر وإما تصديق فالطالب اذن إما أن يتجه نحو اكتساب التصوّر أو اكتساب التصديق ولطالب التصوّر صيغ دالة عليه وكذلك ما لطلب التصديق

فن الصيغ الطالبة للتصوّر صيغتها وتسمى مطلب ما وهو على قسمين أحدهما يطلب به معنى الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء والثاني يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الروح وما العقل وما الملاك

ومنها صيغة أي وهي تطلب تصوّر الشيء بميزا إما بذاتياته أو بعوارضه عما يشارك في أحدهما وأما الصيغ الطالبة للتصديق فثلاث مطلب هل وطلب به التصديق بأحد طرفي النقيض أي الإيجاب أو السلب وهو على قسمين أحدهما بسيط وهو الذي يطلب هل الشيء موجود مطلقا أو ليس موجود مطلقا كقولنا هل الخلاء موجود هل الجن موجود والآخر مركب وهو الذي يطلب هل الشيء موجود على حال كذا ووصف كذا أو ليس كذلك كقولنا هل الله خالق الخير والشر أي هل الله موجود بهذه الصفة

ومنها مطلب لم وهو لتعرف علة جواب هل إما بحسب القول وهو الذي يطلب الحد الاوسط الموقع لاعتقاد القول والتصديق به وإما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا أو وجوده بحال

وهنا مطالب أخرى مثل مطلب كيف وكم وأين ومتى ومطلب هل المركب يفوق على الكل ويقوم مقامه ويمكن أن يجعل مطلب الاثني مستثلا عليهم (١) أيضا فاذن مطلبها هل و«لم» يطلبان التصديق ومطلبها ما وأي يطلبان التصوّر

(١) عليها أي على كيف وما عدها

ومطلب « ما » الذي بحسب الاسم مقدم على كل مطلب فان من لم يفهم ما يدل عليه الاسم يستحيل منه طلب وجوده أو عدمه أو طلب معرفة حقيقته في ذاته وأما مطلب « هل » المطلق فتقدم على مطلب « ما » الطالبة حقيقة الذات فان ما لا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فمالم يعرف الوجود لم نطلب الحقيقة لكنه ربما يكون الشيء موجودا في نفسه ويطلب معنى الاسم الدال عليه فيكون الجواب حدا بحسب الاسم بالنسبة الى من لم يعرف وجوده فاذا عرفه صار ذلك الجواب بعينه حدا بحسب الذات وهذا يوهم أن مطلب ما بالحقيقة قد تقدم على مطلب هل المطلق اذ جوابها كان حدا حقيقيا ولم يعرف الوجود بعد لكن الحق أنه حد بحسب الاسم بالنسبة اليه وان كان حدا حقيقيا بالنسبة الى الامر نفسه ثم اذا عرف ان هذا الشيء المفهوم معنى اسمه موجودا قلب القول الدال على معنى الاسم حدا حقيقيا بالنسبة اليه

وهنا نشك وهو أن المعدوم المحال الوجود كيف يتصور حتى يعلم بعد ذلك عدمه فان التصوره هو ارتسام صورة في الذهن مطابقة للوجود ومالا صورة له في الوجود كيف يحصل مثال صورته في الذهن

وحله أن المحال إما أن يكون معدوما لا تركب فيه ولا تفصيل فتصوره يكون بعبايسته بالموجود كالخلاء وضد الله فان الخلاء يتصور بأنه للأجسام كالفراغ (١) ابل وضد الله يفهم بأنه لله كالحار البارد فقد تصور بتصور أمر ممكن فيس هو به وأما في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا اذ لذاته وأما الذي فيه تركب ما وتفصيل مثل العنقاء وانسان يطير فانما تتصور أو لا تفصيله التي هي غير محالة ثم تصور تلك التفاصيل اقتران على سبيل الاقتران الموجود في تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون هناك أشياء ثلاثة اثنان منها جزآن كل واحد بانفراده موجود والثالث تأليف بينهما وهو من جهة ما هو تأليف متصور بسبب أن التأليف من جهة ما هو تأليف من جهة ما يوجد فعلى هذا النحو تعطى معنى دلالة اسم المعدوم ويحصل تصوره وكل مطلب من هذه فانما يتوصل اليه بأمور موجودة حاصلة حتى إن تصور المعدوم أيضا حصل بتصور مقوم لأمور موجودة فهذا تمام المقدمة

## (الفصل الاول)

### في حقيقة البرهان وأقسامه

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لتنتاج يقين وقد عرفت اليقينيات والاستقراء المستوفى للجزئيات كلها داخل في هذا الحد لانه داخل في جملة الاقيسة اذ هو القياس المقسم والبرهان ينقسم الى برهان الآن وبرهان القسم أما برهان الآن فهو القياس الذي أوسطه علة اعتقاد القول والتصديق فيه فحسب وبرهان القسم فهو الذي أوسطه علة لوجود الحكم في نفس الامر

(١) كالقابل فان الذهن يتصور الخلاء امتدادا ملائمة للأجسام أو امتدادا متناهيا فهو بمنزلة القابل لها وقوله كالحار البارد أى كما يكون البارد بالنسبة للحار من حيث ان كلا منهما ضد الآخر والتأليف في كالحار البارد غير معروف ومانيه مصدرية أى ككون البارد للحار

وهـ (١) ونسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض أى وجود الاكبر في الاصغر ولا محالة أن تلك العلة تفسد اعتقاد القول والتصديق أيضا فهو معطى للعلّة مطلقا لانه يعطى علّة التصديق بالحكم وعلّة وجود الحكم في نفسه وعلى الجملة كل واحد من البرهانين يعطى القيمة إلا أن ما يعطى القيمة في التصديق بالحكم وعلّة وجود الحكم في العقل فقط مخصوص باسم الآن

ثم اذا كان الاوسط في برهان الآن مع أنه ليس بعلّة لوجود الاكبر في الاصغر مع لولا لوجوده فيه لكنه (٢) ما عرف عندنا من الاكبر معنى دليلا وقد يتفق أن يكون الاوسط لعلّة لوجود الاكبر في الاصغر ولا معلولة بل أمرامضايفاله أو مساوياه في النسبة الى علّة أخرى هـ ما معلولة علّة واحدة

وأما الذى الاوسط فيه علّة لوجود الاكبر في الاصغر لافي الذهن فقط بل في نفس الامر فاما أن يكون علّة للاكبر على الاطلاق واذا كان علّة مطلقا كان علّة له حيثما وجد فلا محالة يكون علّة لوجوده في الاصغر وإما أن لا يكون علّة له على الاطلاق بل علّة لوجوده في الاصغر فقط ان كان الاصغر مساويا للاوسط أو فيما يشاركه أيضا في الوقوع تحت الاوسط ان كان أخص منه مثال ما الاوسط علّة للاكبر على الاطلاق فذلك هذه الخشبية قدمتها النار وكل ما مسته النار فهو محترق فهذه الخشبية محترقة فلا احتراق على الاطلاق معلول مما ساء النار حيث كان ففي الاصغر أيضا يكون معلولها ومثال ما هو علّة له في الاصغر فحسب وفي مشاركة أيضا على الاطلاق فذلك الانسان حيوان وكل حيوان جسم فالانسان جسم فالحيوانية ليست علّة للجسمية على الاطلاق وليكنها علّة لوجود الانسان جسما اذ الجسمية للانسان بواسطة كونه حيوانا فهي أولا الحيوان وبواسطته الانسان ومثال ما الاوسط والاكبر معلول علّة واحدة من برهان الآن قولك هذا المريض قد عرض له بول خاثر أبيض في علته الحادة وكل من يعرض له ذلك يخيف عليه البرسام ينتج ان هذا المريض يخاف عليه البرسام فالبول الأبيض والبرسام معاه معلول علّة واحدة وهي حركة الاخلاط الحادة الى ناحية الرأس وانذفاعها نحوه وليست واحدة منهما بعلّة ولا معلولة الاخر ومثال الدليل قولك هذا المحجوم تنوب جماعة غيبا وكل من نابت جماعة غيبا فحماهم من عفونة الصفراء فالوسط وهو القبح معلول الاكبر وهو عفونة الصفراء وكذلك تقول هذه الخشبية محترقة وكل محترق فقد مسته نار فلا احتراق الذي هو الاوسط معلول الاكبر الذي هو مما ساء النار

## (الفصل الثاني)

في أجزاء العلوم البرهانية وهي ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادئ

(الموضوعات)

أما الموضوعات فموضوعات كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية والاحوال

(١) وهو أى الحكم في نفس الامر

(٢) لكنه أعرف عندنا من الاكبر كقولك هذا صنع متقن وكل صنع متقن فهو من علم كامل فان وجود الوسط وهو الاتقان في الاصغر ليس علّة للعلم بل هو معلول له في الواقع لكن الاتقان أظهر عندنا في الاصغر من الاكبر وهو كونه صادرا من علم

(٣) وبواسطته للانسان ثم الامر كذلك فيما يشارك الانسان في الحيوان كالفرس وغيرها

النسوية اليه كالمقدار للهندسة والعدد للحساب وبدن الانسان من جهة ما يصح ويعرض للطب وقد استعملنا الموضوع قبل هذا لمعان آخر منها الموضوع الذي بازاء المحول وهو المحكوم عليه إما بالاجباب أو السلب ومنها الموضوع الذي فيه العرض ومنها (١) موضوع بمعنى المفروض فاسم الموضوع مشترك في المنطق بين هذه المعاني

وإذا كان المطلوب في العلوم هو الاعراض الذاتية للشيء الذي هو الموضوع فلا يكون الموضوع نفسه مطلوباً في ذلك العلم الذي يُطلب فيه اعراضه مبنياً بالبرهان بل إما أن يكون ثبوته يثبت بنفسه كالموجود الذي هو موضوع العلم الاعلى وان لم يكن يثبتنا كان مطلوباً في علم آخره (٢) ومن الاعراض الذاتية لموضوعه الى أن ينتهي الى العلم الاعلى الذي يتقلد اثبات موضوعات جميع العلوم الجزئية وموضوعه انما هو الموجود المستغنى عن اثباته وإبانه بالحد والبرهان

لكنه وان لم يبرهن في العلم الجزئي على وجود موضوعه فلا بد من أن يُعطى فيه تصوُّره بالحد والرسم ولا بد من الاعتراف أيضاً بوجوده والتصديق به تسليمياً لازماً لانه ان لم يُسلم وجوده فكيف يطلب وجود شيء آخره

واعلم أنه قد يكون للعلم موضوع واحد كالعدد لعلم الحساب وقد يكون له موضوعات كثيرة لكنها تشترك في شيء تتأخذه إما جنس كاشتراك الخط والسطح والجسم التي هي موضوعات الهندسة في كونها مقدارا أو مناسبة كاشتراك النقطة والخط والسطح والجسم في مناسبة متصلة (٣) لبيانها ان كانت النقطة من موضوعات الهندسة فان نسبة النقطة الى الخط بكونها احداً ونهاية له كنسبة الخط الى السطح والسطح الى الجسم أو غاية واحدة كاشتراك (٤) الاركان والمزاجات والاخلاط والاعضاء والقوى والافعال في نسبتها الى الصحة التي هي غاية علم الطب ان أخذت هذه موضوعات الطب لأجزاء موضوع واحد

وأما المسائل فمسئلة كل علم هي القضية التي يطلب وجود مجموعها الموضوعات في ذلك العلم وموضوعها إما أن يكون موضوع العلم نفسه أو موضوعه منع عرض ذاتي أو نوعاً من موضوع العلم أو نوعاً من موضوعه مأخوذاً مع عرض ذاتي أو عرضاً ذاتياً مثال الاول قولك في الهندسة كل مقدار فهو إما مشـ (٥) اركاً لمقدار بجانبه أو مبيان ومثال الثاني قولك كل مقدار مبيان لمقدار فهو مبيان لجميع مشاركانه ومثال الثالث قولك في الحساب الستة (٦) ستة عدد تام فان الستة نوع من العدد ومثال الرابع

(١) الموضوع بمعنى المفروض وذلك كإلى القياس الاستثنائي فانك تقول يلزم من وضع المقدم في المتصلة وضع التالي ومن وضع نقيض التالي وضع نقيض المقدم فالموضوع هنا مقابل المرفوع

(٢) هو أي الموضوع الغير البين من الاعراض الذاتية لموضوع ذلك العلم الذي يبين فيه كالمقدار في الهندسة فانه موضوع غير بين بنفسه لكنه يبين في العلم الطبيعي وهو من الاعراض الذاتية لموضوعه وهو الجسم والجسم ان كان غير بين بنفسه فهو مبين في العلم الاعلى وهو قسم من أقسام موضوعه الذي هو الموجود وهناك الكلام في ثبوت الجسمية وما به تحقق

(٣) متصلة بينها أي بين تلك الاشياء بحيث تكون مناسبة أحدها للواحد كنسبة ذلك الواحد لاخر ومناسبة ذلك الواحد لاخر كنسبة هذا الاخر لما بعده وهكذا كإتراء في النقطة مع الخط ومناسبة الخط لما يليه الخ

(٤) الاركان هي العناصر

(٥) مشارك أو مبيان كاشتراك الخطوط المستقيمة ومباينتها للخطوط المنحنية

(٦) الستة عدد تام أي لان كسوره الصحيحة تساويه فثلثه اثنان ونصفه ثلاثة وسدسه واحد ومجموع ذلك ستة وهو في مقابلة الناص وهو ناقص مجموع كسوره الصحيحة منه كالثمانية فان نصفها أربعة وربعها اثنان وثلثها واحد

قولك في الهندسة كل خط مستقيم قام على خط مستقيم فان الزاويتين اللتين تحدثان عن جنبيه إما قائمتان وإما معادلتان لقائمتين ومثال الخامس قولك كل مثلث فزاياه الثلاث مساوية لقائمتين وأما محمولها فينبغي أن يكون من الاعراض الذاتية لموضوع المسئلة أو لموضوع العلم فلا بد من بيان الذاتي المستعمل في هذا الموضوع من المنطق ويستعمل كل معنيين أحدهما ما ذكرناه في فاتحة الكتاب وهو المحمول الذي يفترق إليه الموضوع في ذاته وحقيقته ولا شك أنه يكون مأخوذاً في حده وموضوعه وذلك مثل الحيوان للإنسان والثاني أن يكون الموضوع مأخوذاً في حده أو جنس الموضوع أو موضوع المعروض له أما ما يؤخذ في حده الموضوع فكالمقطوعة التي يؤخذ في حدها الأنف والذي يؤخذ في حده جنس الموضوع فكالمساواة العارضة للقدار والعدد وجنسهما وهو الكم يؤخذ في حدها وما يؤخذ في حده موضوع المعروض له فكالجسم الذي هو موضوع الأبيض يؤخذ في حده ما يعرض (٢) للأبيض من حيث هو أبيض وكالعدد الذي يؤخذ في حده مضروب عدد زوج في عدد فرد وانما سميت هذه أعراضاً ذاتية لانها خاصة (٣) بموضوع الصناعة أو جنس موضوعها أو شئ واقع فيه نوع أو عرض آخر فلا يكون دخيلاً عليه غير بياضه (٤) لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمساوية التي تخصص بالقدار في الهندسة وبالعدد في علم العدد

وإذا عرفت معنى الذاتي فمحمول المسائل يكون ذاتياً بالمعنى الثاني ولا يجوز بالمعنى الاول لان ذلك الذاتي

والمجموع سبعة والزائد وهو ما زادت كسور الصحيحة عنه كالاتي عشر فان نصفها ستة وثلاثها أربعة وربعها ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهو أزيد من العدد

(١) ويستعمل أي في هذا الفن لاني هذا الموضوع حيث الكلام عن الاعراض الذاتية لموضوع العلم ومساوية للصنف أن المراد هنا هو الفن الثاني

(٢) ما يعرض للأبيض كالأبيض كالأشعة فانه ذاتي للأبيض لانه يؤخذ في حده الجسم الذي هو موضوع للأبيض المعروض له كالأشعة فنقوله « كالجسم » مثال لموضوع المعروض المأخوذ في حد الثاني لان مثال لنفس الثاني المأخوذ في حده موضوع معروضه وكذلك نقوله « كالعدد » فان العدد موضوع الزوج والزوج معروض لوصف مضروب وإذا أردت أن تعرف المضروب أخذت العدد في تعريفه والعدد موضوع الزوج الذي هو معروض مضروب فمضروب معروض ذاتي لأخذ موضوع معروضه في تعريفه

(٣) خاصة لموضوع الصناعة كالأمراض التي يؤخذ في حدها الموضوع فانها تكون خاصة به لانه لا تشمل غيره والا كان تعريفها بالموضوع تعريفًا بالاختصاص وهو غير صحيح ونقوله « أو جنس » عطف على موضوع أي خاصة للجنس موضوع الصناعة وذلك هو العرض الذي يؤخذ في تعريفه جنس الموضوع كالمساواة ونقوله « أو شئ واقع فيه » عطف على ما سبق أيضاً أي أو خاصة لشئ واقع في موضوع الصناعة سواء كان ذلك الشئ نوعاً من الموضوع أو عرضاً آخره فنقوله « نوع أو عرض آخر » من قبيل البديل من « شئ » وما يكون خاصة لنوع من أنواع الموضوع أو لعرض آخر للموضوع داخلاً فيما يؤخذ في حده موضوع المعروض له فان ما يعرض لنوع الموضوع يؤخذ الموضوع في حده والموضوع هو موضوع ذلك النوع المعروض لذلك العرض وانما قلنا ان موضوع الصناعة هو موضوع النوع منه لاننا تقسم الموضوع الى أنواعه فكل منها محمول عليه

(٤) لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الخ أي ان ما هو خاصة بجنس الموضوع وهي ما يؤخذ جنس الموضوع في تعريفها كالمساواة والمناسبة مثلاً فان الحكم يؤخذ في تعريفهما وهما خاصة له تلك الخاصة لا تستعمل في الصناعة على وجه عام أي من حيث هي خاصة بجنس وانما تستعمل بعد النظر الى جهة تخصصها بموضوع الصناعة دون غيره فالمساواة أو المناسبة يتطرا اليها في الهندسة من جهة متخصصها بموضوعها وهو المقدار ويتطرا اليها في الحساب بما يخصصها بموضوعه وهو العدد

داخل في حد موضوعه لا يتصور فهم موضوعه دونَه فيكون معلوما إذا كان الموضوع معلوما فكيف يطلب وجوده للموضوع

وقد يستثنى من هذا حالتان أحدهما أن لا يكون الشيء متصورا بجماعيته بل بعوارضه وأمر خارجة عن ذاته أو باسمه فقط مثل طلبنا ان النفس هل هي جوهر أم لا والجوهرية ذاتية لذات النفس ومع ذلك هي مجهولة مطلوبة بالبرهان وانما جاز ذلك لاننا لم نعرف بعد حقيقة النفس وانما عرفنا من الاسم وفعلا تها وعارض من عوارضها وذلك تحريكها بالبدن وتصرفها فيه والجوهرية ليست ذاتية لهذا العارض المعلوم لنا وانما هي ذاتية لحقيقة النفس المجهولة بعد فاذن لم يحسب (١) ط علمنا بشئ جهلنا ذاتياته

والحالة الثانية أن يكون الخافي معلوم الوجود لما هو ذاتي له ولكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتي له مجهول فيطلب سببه ببرهان لم الطالب للمية في نفس الوجود فقط دون لمية الاعتقاد والتصديق به مثل أنا اذا علمنا أن الهواء جوهر ولكن لأنه لم علة كونه جوهرًا فنطلبها بواسطة كونه جسمًا وبعض ذاتيات أولية لا بواسطة بينها وبين الماهية وبعضها وسط وهذا الطلب انما يتصور فيما له وسط وأما المبادئ فهي الحدود والمقدمات التي منها أتوا (٢) فقياساته أما الحد ودخل حد موضوع العلم فلا بد من تقديم العلم به كما ذكرناه وان كانت له أجزاء أو جزئيات فلا بد من تقديم حدودها أيضا مثل حدود عراضه الذاتية فانها وان كانت مطلوبة في العلم فلا بد من تقديم تصورها بالحد والرسوم لما عرفت من تقديم التصور على التصديق

أما المقدمات فاما مقدمات واجبة القبول من الاقليات وغيرها مما لا يحتاج في التصديق به الى اكتساب فكري وإمام مقدمات غير واجبة القبول ولكن يكاف المتعلم تسليمها فان سلمها على سبيل حسن الظن بالمعلم سميت أصولا لموضوعه وهذا الموضوع هو (٣) في المعارض وان سلمها في الحال

(١) فاذن لم يحط علمنا بشئ جهلنا ذاتياته أي انما عند تصورنا الشيء بعراضه وآثاره فقط لو بحثنا عن ذاتياته لا يؤخذنا مؤاخذه بقوله كيف تعرفون شيئا وتصورونه ثم تطلبون ذاتياته مع انها هي معرقه اذن قد أحطت علمنا بشئ وجهلنا ذاتياته وهو تناقض ظاهر لاننا نقول له اننا لم نحط علما بحقيقة الشيء ثم جهلنا ذاتياته ولكننا لم نعلم منه الا بعض عوارضه وآثاره وهو لا ينافي جهلنا بذاتياته

(٢) تؤلف قياساته أي قياسات العلم وهو مفهوم من سياق الكلام

(٣) أو جزئيات أراد من الجزئيات الأنواع التي يبحث عن أحوالها في العلم كالنوع المراجعي في الطب أما الأجزاء فكالأجزاء التي يتركب منها الجسم كالعظم والدم والغضروف ونحو ذلك وقوله مثل حدود عراضه الذاتية أي انه يجب تقديم حدود الاعراض الذاتية أيضا قبل البحث في اثباتها كاتخاذ الصحة والمرض والاعتدال والانحراف ونحو ذلك ثم ينبغي أن يعلم انه لا يجب تقديم ذلك كله على مسائل العلم جملة بل الواجب أن يتقدم على كل بحث ما يلزم منه كإثبات المصنف فعلة في هذا الكتاب فانه ما في أول الكتاب بتعريف المنطق وموضوعه ثم ذكر جزئيات الموضوع من تصورات وتصديقات ثم قبل الدخول في الكلام على الكليات جاء بشئ قليل في الدلالات اللفظية ثم عندما أراد الكلام على الاجناس العشرة قدم له من المبادئ جملة في نسبة الامماء الى المعاني تكلم فيها عن المتواطئ والمشكك والحقيقة والحجاز والمترك وما يتبع ذلك ثم عندما انتهى من الكلام في التصورات قدم للتصديقات بذكر فصلين أحدهما مقدمة في بيان التظان بين ما في العلم وما في اللفظ وما في الكتابة والداعية الى الالفاظ والحروف والاخر فصل في بيان المراد من الاسم والكلمة والاداة ثم انه لم يجد ما يجهه مثلا الا عندما أراد الكلام عليها ولا القياس الا عندما أراد الدخول في أحكامه والامر في سائر العلوم على ذلك

(٤) بمعنى المعارض بالعين المهملة أي الذي يعرض على الطالب ليس له وهو معنى آخر للموضوع غير ما سبق وقد يكون بالفاء أي المفروض صدقه المسلم به فيكون هو المفروض السابق ذكره في معنى الموضوع أول الباب

ولم يقع له بها ظن بل في نفسه عناد واستنكار سميت مصادرة والاصول الموضوعية مع الحدود وتجمع في اسم الوضع فتسمى أوضاعا

ثم الاصول الموضوعية والمصادرات لابد من أن تكون مسائل في علم آخر يُتَعَرَّف فيه وجود محمولاتها لموضوعاتها بالبرهان الى أن ينتهي الى العلم العالي المعطى للعلوم الجزئية أصولها الموضوعية لكنه يجوز أن تكون بعض مسائل العلم السافل (١) أصلا لموضوعات في العلم العالي وقد يتشكك على هذا فيقال اذا كانت مسائل العلم السافل لا تبرهن الا بعد أصول موضوعية مسلمة من صاحب العلم الاعلى فلو صارت أصولا لموضوعات في العلم الاعلى لصارت مقدمات لاصولها الموضوعية فصارت مقدمات لبيان نفسها وهذا دور محال لكنه انما يلزم منه الدور أن لو كانت مبينة (٢) في العلم السافل بهذه الاصول الموضوعية ثم كانت مأخوذة في العلم الاعلى في بيان تلك الاصول بعينها أما اذا جاز أن لا تكون مبينة في العلم السافل بهذه الاصول الموضوعية بل بمقدمات بينة بنفسها (٤) أو ان تبين بهذه الاصول فلا تكون مأخوذة في العلم الاعلى في بيانها بل تكون تلك الاصول مبينة بمقدمات لا تبني على هذه فلا يؤدي الى الدور

(١) أصولا لموضوعات في العلم العالي فانهم عند الكلام في العلم العالي على انه يمكن أن تكون الاشياء معروفة للبشر بحقائقها أولا يمكن ذلك فديتكامون على الجسم وبعض خواصه ويدكر الشيخ الرئيس انه لا يمكن لبشر أن يعرف حقيقة شيء من الاشياء بكنهه ثم يسرد من خواص الاجسام ما يسرد ليل على انها جميعها الوازم ولا يمكن تحقيق أن شيئا من مميزات فصل مقوم مع ان هذه الخواص بل وكون الجسم مركبا من أي شيء يتركب كل ذلك من مسائل العلم الطبيعى وقد أخذت مسلمة في العلم العالي لكتبتها لابن في العلم الطبيعى وهو علم سافل من حيث أخذت فيه أصولا لموضوعات في العلم العالي بل تبين بأدلة أخرى وأكثر ما يعتمد في البيان على مقدمات منشأ العلم بها البدهة أو الحس فلا يلزم من الاتيان بها في العلم العالي لاثبات شيء أو نفيه أن تكون بنفسها مقدمة في العلم السافل مأخوذة لاثبات نفسها وانما يلزم ذلك لوقائنا انه لا يدكر في العالي الا ما يصح أن يكون مقدمة للسافل أو كل ما يصح مقدمة في السافل لا بد أن يكون مبينا في العالي أو بينا نفسه غاية ما قلناه ان من مقدمات السافل ما يؤخذ مسلمة من صاحب العلم الاعلى أي يتلقى من الباحث فيه المبرهن على حقائق ما شغل عليه بالقبول فلا يلزم الدور الذي سبذ كفي التشكيك وبيان الدور وحله ظاهران بما بينا

(٢) لصارت مقدمات لاصولها الموضوعية يريد ان ما يدكر في العلم الاعلى يكون أصولا لموضوعات في السافل فلو أخذت شيء من مسائل السافل في العالي لكانت هذه المسائل مقدمة لاصولها الموضوعية وهي ما يدكر في العالي وذلك مبني على ان كل ما يدكر في العالي فهو أصل موضوع للسافل كما تقدم وقد بينا اننا لم ندعه

(٣) لو كانت أي مسائل السافل مبينة فيه بتلك الاصول التي ذكرت في العالي ثم كانت المسائل قد أخذت في العالي لبيان تلك الاصول بعينها التي صارت مبينة لها في السافل فتكون مسائل السافل قد تبينت بما هي بيان له

(٤) أو ان تبين بهذه الاصول أي ان تبين مسائل السافل بتلك الاصول الموضوعية في العالي فلا تكون مسائل السافل المبينة بها في ذلك العلم السافل قد أخذت في العلم الاعلى في بيان تلك الاصول بل كان بيان الاصول في العلم الاعلى عقدمات ليس فيها تلك المسائل التي تبين بها في السافل فذلك لا يؤدي الى الدور لان المسائل لم تبين حينئذ بما بينته

ولا يخفى ما في كلام المصنف من الخلل والنموض فانه يجوز أن تكون مسائل السافل التي أخذت أصولا لموضوعات في العلم الاعلى أصولا لموضوعات تبين بها مسائل الاسفل مع ان مجرد كونها مسائل من الاسفل قاض بأنها لا بد أن تبين فيه فلا تكون أصولا لموضوعات ومجرد كونها أصولا في الاعلى مستلزم لكونها مسلمة فيه غير مبرهن عليها فلا يتأتى قوله وان تبين الخ والصواب في ايراد الدور ودفعه ما قدمناه



وأما القسم الاول من المقدمات وهي الأوليات الواجبة القبول فقد يكون خاصا بعلم علم وقد يكون عاما  
 إما على الإطلاق لكل علم كقولنا كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب وإما عاما لعدة علوم  
 مثل قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة والحساب  
 وما تحتها من العلوم ثم لا يتعدى ماله كتم فإن المساواة لا تنقل لغير ما هو كتم أو ذوكم إلا بالاشارة (١) تراك  
 والقسم الثاني منهم ما قد يكون خاصا أيضا بعلم علم مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعالم الطبيعي واعتقاد  
 امكان انقسام كل مقدار الى غير النهاية للهندسة وقولنا قد يكون عاما أيضا للعلوم ولكن لا يكون عاما  
 على الإطلاق والال يمكن مبينا في علم ما وقد وضعناه مسلمات في هذا العلم مبينا في علم آخر  
 والمبادئ الخاصة فهي التي موضوعاتها موضوع الصناعة وأنواع موضوعاتها أو أجزاء موضوعاتها  
 أو عوارضها الخاصة وان لم تكن محمولاتها خاصة بموضوع العلم بل بنفسه فان استعمالها في الصناعة  
 يخصصها بها كما ذكرناه (٢) وأما اذا كانت موضوعاتها خارجة عن موضوع الصناعة فهو مبدأ غير  
 خاص

والمبادئ العامة تستعمل في العلوم على وجهين إما بالقوة أو بالفعل وإذا استعملت بالقوة لم تستعمل  
 على أنها مقدمة وجزء قياس بل قيل ان لم يكن (٣) كذا كذا فقابله وهو كذا حتى ولا يقال لان كل شيء إما  
 أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب لان هذا مستغنى عنه الا عند تبكيك المغالطين والمناكرين وأما

ولو جرى المستنف على نحو ما جرى عليه الشيخ الرئيس اسلم من كل ذلك قول الشيخ في منطق الاشارات « وأكثر الاصول  
 الموضوعية في العلم الجزئي الموضوع تحت غير انما تصح في العلم الكلي الموضوع فوق على انه كثير ما تصح مبادئ العلم  
 الفوقاني في العلم الجزئي السفلائي » وقول الطوسي « وأكثر المبادئ الغير البينة للجزئي انما تكون مسائل للسكلي فنيين  
 فيه وذلك كقولنا الجسم مؤلف من هيولى وصورة والعالم اربعة فتم من مبادئ الطبيعى ومن مسائل الفلسفة الاولى وقد  
 يكون العكس من ذلك فان امتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ مسئلة من الطبيعى ومبدأ فى الالهى لانبات الهيولى  
 على أنه أصل موضوع هناك ويشترط في هذا الموضوع أن لا تكون المسئلة في السفلائي مبنية على ما يتوقف عليها في  
 الفوقاني لثلايصير البيان دورا » فلم يلتزم أن تكون مبادئ السافل مسئلة مأخوذة من العالمى حتى بل جعل ذلك أكثر  
 كما ترى وفي مثال الطوسي يجب أن لا يبين امتناع تركيب الجسم من أجزاء لا تتجزأ بكونه مركبا من الهيولى والصورة بل  
 يجب أن يبين ببيانه المشهور وهو انما اذا وضعنا جزأين جزأين الخ ومقدماته اولية  
 (١) إلا بالاشترار كالمساواة بين وزنين مثلا فلانها آتية من عدد المقاومات كما سبق له في فاطيغورياس واستعمال  
 المساواة فيما يكون بين الاوزان استعمال اغوى حقيقى فيكون اطلاقه عليه وعلى ما فى الكموم اطلاق المشترك على المعاني  
 المتعددة

(٢) والقسم الثاني أراد به المقدمات الغير الواجبة القبول وقوله مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعالم الطبيعى أراد به  
 اعتقاد أن الآثار المشهودة في الكون ليست بمحض الاتفاق بل هي أسباب تابعة لسببيات وذلك أصل بين في العلم الالهى  
 (٣) وقد يكون عاما أيضا للعلوم كاعتقاد بأن لنا فكريا وهو يؤخذ مسلما في علم تهذيب الاخلاق وعلم السياسة المدنية  
 وعلم المنطق وهو أصل بين في العلم الطبيعى أو في علم أحوال النفس  
 (٤) كما ذكرناه ذكر هذا فيما سبق حيث قال « لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة  
 على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمناسبة التي تخصص بالمقدار في الهندسة وبالعديد في علم العدد » فقد كان  
 الكلام في الاعراض الذاتية وهي المحمولات في مسائل العلم فلو حمل مثلها في مبادئها لم يكن ضيرا لانها تخصص بالعلم  
 عند ذكرها فيه

(٥) ان لم يكن كذا كذا فقابله وهو كذا حتى كما تقول ان لم يكن الممكن مستغنى في حوده من غيره كما ظهر من  
 تعريفه ثبت مقابل هذا وهو انه محتاج فيه الى ما وراء ذاته ولا حاجة بان تأتى بالبدء العام صريحا بان تقول وذلك  
 لانه لا واسطة بين السلب والايجاب فاذ لم يثبت انه غنى فليثبت انه لا ففى وهو المحتاج لا تنقل ذلك لانه أمر مستغنى عنه

إذا استعملت بالفعل خصيصاً إما في جزأيهما أعني الموضوع والمحمول كقولنا في تخصيص هذا المبدأ (١) العام المذكور في العلم الهندسي كل مقدار إما مشترك وإما مباين وقد خصصنا موضوع المبدأ العام الذي هو الشيء بالمقدار وخصصنا الإيجاب والسلب بالمشاركة والمباينة وقد خصص الموضوع دون المحمول كإخصيص قولنا الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية بأن يقال المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية بخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول على حاله

ومحاولات المقدمات الواجبة القبول يجب أن تكون أولية والحل (٢) الأولي يقال على وجهين (أحدهما) أن يكون التصديق به حاصل في أول العقل لا بواسطة مثل أن الكل أعظم من الجزء (والثاني) أن لا يحمل أولاً على ما هو أعم من الموضوع كالحیوان والناطق والضاحك للإنسان فإن كل واحد من هذه محمول عليه لا بواسطة شيء أعم منه لا كالجسم فإنه محمول عليه بواسطة أمر أعم منه وهو الحيوان

وأما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج فلا يجب أن تكون أولية لأنها محمولة على موضوعاتها بواسطة الحد الأوسط في القياس الأول وربما كان الأوسط في ذلك القياس أعم من الأصغر الذي هو

(١) المبدأ العام المذكور هو قولنا كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب ومن أفراد الشيء المقدار والمشاركة فيها إيجاب شيء على شيئين فيصدق كل منهما على الآخر كالأجزاء فهي من أفراد الإيجاب والمباينة فيها سلب أحد الشئتين عن الآخر فهي من أفراد السلب

(٢) والحل الأولي يقال على وجهين أي تطلق أولية الحل على معنيين الأول بدهة ثبوت المحمول للموضوع ولزومه له في الذهن بمجرد تصور الطرفين والثاني عدم توسط محمول أعم بين الموضوع وبين المحمول الموصوف بالاولي كافي حمل الحيوان والضاحك والناطق على الإنسان فإنه حل أولي لأنه لم يتوسط بين هذه المحمولات والإنسان محمول آخر أعم من الإنسان أما حمل الجسم عليه فليس بأولي بهذا المعنى لأنه إنما يحمل عليه بواسطة أنه حيوان والحيوان أعم من الإنسان وربما كان الأول بهذا المعنى غير أولي بالمعنى الأول لكنه واجب القبول بسبب أخريته الأولية في العقل كالحس والتجربة والتواتر ونحوها مما سبق بيانه

(٣) وأما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج هذه المقدمات التي يتكلم المصنف عن محمولاتها في هذا القسم ليست من الواجبة القبول عنده فقد قسم المصنف المقدمات فيما سبق إلى قسمين مقدمات واجبة القبول وهي ما لا يحتاج في التصديق به إلى اكتساب فكري من أوليات وغيرها ومقدمات غير واجبة القبول ولم يخرج بهذه من المسلمات والمصادرات والمقدمات التي صارت نتائج فداحتاج التصديق بها إلى اكتساب فكري فليست من واجب القبول وأما أنها ليست من المسلمات ولا من المصادرات فظاهراً أيضاً لأنها قد برهن عليها فقد قبلت بالدليل لا بالتسليم ولا اضطراب بعد الدليل حتى يسوء ظن المتعلم بها فتكون مصادرات

فلا يراد من هذه المقدمات ما أخذ من علم آخر بالتسليم ولا ما عرف بغير دليل وإنما أراد المصنف بهذه المقدمات ما يؤتى به من علم آخر ودليله معه كما يأتون في المنطق بآيات أن من العلوم ما هو بدهي ومنها ما هو نظري وإن النظرى يكتسب بالفكر ثم آيات أن الفكر قد يخطئ وقد يصيب وإن ما يصيب منه يوصل إلى السعادة وما يخطئ يسقط في الشقاء والآيات على ذلك كله بأدلة تبينه وتوجب التصديق به فهذه مقدمات صارت نتائج

ومحاولات هذه المقدمات لا يجب أن تكون أولية أما بالمعنى الأول فظاهراً لأنها احتاجت إلى دليل وأما بالمعنى الثاني فلأنه يجوز أن يكون الوسط في القياس المبين لها أعم من الأصغر الذي هو موضوع المقدمة فيكون ثبوت محمول المقدمة لموضوعها بواسطة حمل أمر أعم على الموضوع فلا تكون أولية بالمعنى الثاني وقوله «معاً» فيدل موضوع المقدمة مع مراعاة وصف الأصغر أي الأصغر الذي اجتمع له كونه أصغر وكونه موضوع النتيجة معاً ويمكنك أن تثل لذلك بضوء قولك في مقدمة التصورات الذاتية جزء مما هو ذاتي له وكل جزء لشيء فهو متقدم عليه فالذاتي تقدم على ما هو ذاتي له فإن ثبوت التقدم للذاتي أعلمه بواسطة حمل ما هو أعم منه وهو الجزء لأن الجزء قد يكون جزءاً خارجاً وهو ليس بذاتي بالمعنى

موضوع هذه المقدمة معا لكان يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني على الوجه الذي ذكرناه في محمولات المسائل وضرورية أن كان المحمول في النتيجة ضروريا وأوضح من النتيجة وشرط كونها ذاتية انما هو لا حصل أن المطلوب في العلوم البرهانية هي الاعراض الذاتية فالوسط لو كان غريبا خارجا عن موضوع العلم كان اكبرا مساويا له أو أعظم منه ومساويا للخارج عن

المعروف في المنطق وهو المقول على الشيء في ذاته ثم يخصص التقديم بالعقل ليكون المحمول ذاتيا بالمعنى الثاني لانه غرض للثاني والذاتي يؤخذ في حده المقول الثاني الذي هو موضوع المنطق

هذا والمعروف عند المنطقيين كما صرح به ابن سينا وغيره أن المقدمات الواجبة القبول لا يلزم أن تكون مما يحتاج في التصديق به الى اكتساب بل هي ما يعتقد ها البرهن اعتقادا جازما مطابقا للواقع لا يتجمل الزوال سواء كانت مكتسبة بالدليل أو أولية في العقل وعلى ذلك لا يجب أن تكون محمولاتها أولية ولا بمعنى من المعنيين اللذين ذكرهما والمحمولات التي صارت مرة نتائج تكون من نوع الواجب قبوله ثم لا يجب أن تكون مأخوذة عن علم آخر بل قد تكون من مسائل العلم ينت في موضع ثم أخذت مقدمات لبعض مسائله في موضع آخر كما تؤخذ قضايا التناقض والعكس بعد الاستدلال عليها في بابهم مقدمات مسلمة واجبة القبول في باب القياس وكان على المصنف أن يجيد النظر فيما قرره على اختلاف عباراتهم فلا يبدوه فيكون قد دخل من هذا التصنف الذي ارتكبه في دعواه وجوب أولية المحمولات في المقدمات الواجبة القبول وازد معنيين للأولية ثم الاضطراب الى ايراد قسم لم يورده أولا وهو محمولات المقدمات التي صارت نتائج و ايراد حكم خاص به وسيأتي لهذا ثمة عند الكلام في الشرط الزائد الذي أوجب استيفاءه في كون القضية كلية في باب البرهان على الضروريات

(١) لكن يجب أن تكون ذاتية الخ مرتبط بقوله فلا يجب أن تكون أولية أي ان محمولات المقدمات التي صارت نتائج وان لم يجب أن تكون أولية بأحد المعنيين يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وهو المعنى المراد لهم في قولهم موضوع العلم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية لا بالمعنى الاول المستعمل في باب التعريفات ومقدماته وهو ما يقتصر اليه الشيء في ذاته وما هيته والذاتي بالمعنى الثاني هو ما بينه المصنف عند الكلام في مسائل العلم ومحمولاتها وموضوعاتها في هذا الفصل ثم يجب أن تكون تلك المحمولات ضرورية لموضوعاتها ان كان المطلوب بالمقدمات التي هي محمولات فيها ضرورية بحيث تكون النتيجة ضرورية تبعاً للمقدمات ويجب كذلك أن تكون أوضح من النتيجة لان النتيجة مطلوبة بها والمطلوب بالنتيجة أخفى منه بالضرورة وجوب كون المقدمة أوضح من النتيجة بداهة لا يحتاج الى الإيضاح وانما ذكر المصنف لان هذه المقدمات مكتسبة بالدليل فتأمل النتائج في كونها مطلوبة بالبرهان فخشي ان يظن ظان أنه يمكن استعمال نتيجة في كسب نتيجة أخرى مطلقا وان لم تكن الاولى أوضح من الثانية

ولا يخفى ان ما ذكره من أن المحمولات يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وان تكون ضرورية ان كان المطلوب ضروريا لا يختص بمحمولات المقدمات التي صارت نتائج بل ذلك عام في جميع محمولات المقدمات التي تستعمل في كسب محمولات مسائل العلم سواء كانت محتاجة الى الكسب أو غير محتاجة في التصديق بها اليه كما يدل عليه بيانه الآتي في قوله وشرط كونها ذاتية الخ

(٢) فالوسط لو كان غريبا خارجا الخ يريد أن هذه المقدمات هي الكسبة لمسائل العلم والمكسوبة في المسئلة هو محمول النتيجة وهو الحد الاكبر في الدليل وكأخيه في الحقيقة هو الاوسط أي نسبة الاوسط الى الاصغر الذي هو موضوع المسئلة والاكبر لا بد أن يكون من الاعراض الذاتية كما سبق في محمولات المسائل فيجب أن يكون الوسط الذي هو محمول في المقدمات من الاعراض الذاتية لان الوسط لا يعوز أن يكون أعظم من الاكبر لان الاعم لا يكسب الاخص فانه لا يلزم من العلم بثبوت الاعم كالجسمية مثلا العلم بثبوت الاخص كالحيوانية فالوسط اما مساويا للاكبر أو أخص منه لان العلم بأحد المتساويين قد يستلزم العلم بالآخر والعلم بالاخص يستتبع العلم بالاعم لا محالة فلو كان الوسط غريبا عن العلم كان المساوي له في الصدق غريبا عنه أيضا لا تخادهما في الموضوع ولم يضر الشيء فربما عن العلم الانبائية موضوعه لموضوعه وأولى الغرابة والخروج عن العلم ما يكون أعظم من الوسط فان الوسط الخاص اذا لم يكن خاصا بموضوع العلم فما

موضوع العلم خارج عنه أيضا فكيف اذا كان أعم منه فاذن ما لا يصلح أن يكون محولا في المسائل من الامور الغريبة لا يصلح في المقدمات وما يصلح أن يكون محولا هنالك من الاعراض الذاتية وأجناسها وفصولها واعراض أعراضها واعراض جنس موضوع العلم صلح ههنا أيضا وانما تكن الاعراض الغريبة مجونا عنها لان العلوم إما كلية وإما جزئية والعلم الجزئي انما هو جزئي لانه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض له من جهة ما هو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئيا بل دخل كل علم في كل علم ونخرج النظر عن أن يكون في موضوع محصور بل يكون شاملا للوجود المطلق فصار العلم الجزئي العلم الكلّي المطلق ولم تكن العلوم متباينة فهذا بيان كون المقدمات ذاتية بالمعنى الثاني

أما بالمعنى الاول فيجوز أن يكون محمول احدى المقدمتين ذاتيا بذلك المعنى لموضوعها أما في المقدمتين جميعا فلا لان الأكر اذا كان ذاتيا بذلك المعنى للاوسط والاوسط كذلك للاصغر صار الاكبر ذاتيا بذلك المعنى للاصغر لان ذاتي الذاتي بذلك المعنى ذاتي وقدينا أن هذا الذاتي لا يكون مطلوب الا في حال (١) الى الاستثناء

وأما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب ضروريا فلا انها لو لم تكن ضرورية بل كانت جائزة الزوال والتغير واكتسب بواسطتها شيء لم يكن ثابتا لا يتغير فلم يكن ضروريا فاذا كان المطلوب ممكنا واستعملت المقدمات لتساج امكانه فلا محالة أنه ممكن

واذا صادفت في كتبهم أن مقدمات البرهان ضرورية لا محالة فانما يعنون به أحد أمرين إما أنها ضرورية بالصدق كانت ضرورية أو ممكنة أو أنها ضرورية عند كون المطلوب ضروريا ومعنى (٢) الضرورى في البرهان أعم من الضرورى الذى استعملناه في كتاب القياس فاننا نعني بالضرورى ههنا ما تكون ضرورية مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه كان ذلك الوصف دائما مادام موجودا أولم يكن

هو أعم منه أولى بأن يكون غير خاص بموضوع ذلك العلم كالايتنى وهذا لا يتأتى أن يكون الوسط أعم من الموضوع نفسه كما سبق لكنه يكون عرضا ذاتيا له ويخصص بالموضوع كما هو الشأن في الاكبر الذى هو محمول المسئلة في العلم كما في الصحة والمرضى في الطب البشرى فانهما أعم من موضوعه وهو جسم الانسان لغرضهما للحيوانات بل وللنباتات في ضروب من الاصطلاحات ولكن يخصصان بالموضوع وعوارضهما تثبت لهما في العلم من ذلك الوجه الذى خصصناه لامن الوجه الذى تثبت به في الطب الحيوانى أو البيطرى أو في علم الزراعة

(١) الا في حالتي الاستثناء وهما حالة أن لا يكون الشيء معلوما بكنهه بل ببعض عوارضه كطلبنا أن النفس جوهر أو ليست بجوهر وحالة أن يكون الذاتي معلوم الثبوت للوضع لكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتي له في الذهن غير معلوم فيطلب ببرهان الله

(٢) ومعنى الضرورى في البرهان أعم الخ قالوا يجب في البرهان على الضرورىات أن تكون قضايا ضرورية بحسب الذات أو بحسب الوصف أى مطابقة عريفه شاملة لهما وذلك لان المحمول على شيء بحسب جوهره وهو المحمول المناسب للموضوع ربما يزول بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا وربما لا يزول وذلك لانه ينقسم الى ما يحتمل عليه بسبب ما يساويه كالفضيل وهو مجازيول بزوال نوعية ذلك الشيء الى ما يحتمل عليه بسبب ما يساويه كالجنس وهذا ربما يزول بزوال نوعيةه وربما لا يزول مثلا الخفيف اذا حمل على الهواء فانه يزول اذا صار ماء ولا يزول اذا صار نارا والمرق اذا حمل على الاسود فانه يزول اذا صار شفاقا ولا يزول اذا صار أبيض والضرورى بحسب الذات ربما لا يشمل الزوائل بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا والشروط بكون الموضوع على مواضع يشمل الجميع هذا حاصل ما ذكره في شرط تقييد الموضوع وأما ما أشار اليه المصنف في قوله أما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب

واذا شرطت الضرورة في مقدمات البرهان الناتج الضروري كان المقول على الكل فيها أخص من المقول على الكل المقدم في (١) ان العبارة اذا المقول على الكل هناك ما ثبت الحكم فيه لكل واحد من آحاد الموضوع من غير شرط الدوام بل لو كان لكل واحد في بعض الاوقات كفي في كلية القضية وههنا لا بد من شرط الدوام مادام الموضوع موصوفاً بوصف به لتحقيق المقول على الكل والكل في البرهان زائد على المقول على الكل فيه بش (٢) رط وهو أن يكون الحمل فيه أولياً فاذا وجدت شرائط المقول على الكل مع زيادة أو لبت به سمي حينئذ كلياً لكن ربما يعطى القول الكل فيعتقد أنه ليس

ضرورياً فقد قالوا فيه « ان من قال بوجوب ضرورة المقدمات في البرهان وأطلق قائماً بمعنى الضرورة هنا غير الضرورة في باب القياس فان المراد منها ضرورة القضية في نفسها أي كونها صادقة حتماً واجبة القبول سواء كانت ضرورية بالحكم أو ممكنة أو وجودية بخلاف اسم الضرورة في كتاب القياس فان معناه ضرورة الحكم المقابلة للامكان ثم قالوا ان المبرهن اذا طلب نتيجة ضرورية بمعنى ما في كتاب القياس فلواجب عليه أن يأتي بجميع مقدماته ضرورية ولا يكفي أن تكون الكبرى متلا ضرورية على خلاف ما قد قيل في كتاب القياس حيث بينوا فيه أن الصغرى اذا كانت فعلية أو ممكنة والكبرى ضرورية في الشكل الاول كما في قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق كانت النتيجة ضرورية » واحضروا فيما أو جوبوا على المبرهن بقولهم « ان حكمتنا بذلك في كتاب القياس لان نظرنا كان الى مجرد صورة القياس أما هنا فلما كانت المادة أيضاً معتبرة فنقول بحسب ذلك ان البرهان لا يتألف من المطلقة أو الممكنة والضرورية على المطلب الضروري لان وجود الضحك للانسان لو كان هو الذي يفيد العلم بكونه ناطقاً فقط لكان الحكم عليه بالسطح حال زوال الضحك كاذباً فلا يكون هذا الاقتران منجبال هذه النتيجة وأيضاً الحكم بوجود الضحك لكل واحد من الناس لا يستفاد من المحس فان المحس لا يفيد الحكم الكلّي فهو مستفاد من العقل والعقل لا يحكم به يقيناً الا اذا أسندناه الى العلة الموجبة اياه المقارنة لكل واحد من الأشخاص وهي كونه ناطقاً ويلزم من ذلك انه انما يحكم بكونه ضاحكاً بعد الحكم بكونه ناطقاً فلا يكون هذا الاقتران علة لهذه النتيجة ثم ان فرضنا أن لكونه ضاحكاً علة أخرى غير كونه ناطقاً وكان الحكم في الصغرى على كل انسان بأنه ضاحك يقيناً بالنظر الى تلك العلة كانت الصغرى باعتبارها (أي العلة) ما يشبه قولنا كل انسان فله طبيعة تماهى علة كونه ضاحكاً في بعض الاوقات فكانت حينئذ ضرورية لا وجودية فان غير الضرورية من جهة ماهي غير ضرورية لا تتبع ضرورة في البرهان اما الضرورية في انتاج غير الضرورية فلا يضر اذا النتيجة تتبع أخص المقدمتين كما مر »

(١) فن العبارة أي فن يارميناك وهو باب القضايا وأحكامها فانه هو الفن الذي ذكرت فيه طرق التعبير من الحكم الجزئي والكلّي ومن الجهة بأنواعها وذكر فيه ما المراد بقولنا كل انسان حيوان مثلاً ونحو ذلك اما قوله ان شرط الضرورة في مقدمات البرهان الناتج للضرورة جعل المقول على الكل في تلك المقدمات أخص من المقول على الكل الذي تقدم ذكره في فن العبارة فعناء اننا اذا شرطنا في الصغرى أن تكون ضرورية فعنى كلية الكبرى أن يكون الحكم ثابتاً لكل واحد مما ثبت له وصف الموضوع فيها بالضرورة على النحو الذي ثبت به في الصغرى ولا يكفي أن يكون وصف الموضوع ثابتاً لافراد في الكبرى بالفعل والالم يتكرر الوصف فيكون معنى كلية الكبرى ههنا أخص من معناها في باب القياس اذ لم يلاحظ في الكلية هناك سوى فعلية الوصف لذوات الموضوع ولا يتحقق انه اذا شرط في الصغرى أن تكون ضرورية وشرط في ضرورة وبتادوام وصف الموضوع كما سبق فلا بد من ملاحظة أن هذا الوصف ثابت لذوات الموضوع في كل حال يكون المحمول ثابتاً لها ولا يكفي في ثبوت المحمول بالضرورة أن يصدق عليه الوصف ولو مرة ثم يزول فكاننا نقول ان المحمول لا يكون ضرورياً للوضوع بعنوانه الموصوف هو به الا اذا كان الوصف علة لثبوت ذلك المحمول فاذا شرطت الضرورة في جميع المقدمات وجب مراعاة ثبوت الوصف لكل واحد من ذوات الموضوع عند ثبوت المحمول له فالمحمول ثابت لكل واحد بالضرورة مادامت ذوات الموضوع متصفة بعنوانه

(٢) بشرط الباء متعلقة بـ زائد أي ان المحمول الكلّي في البرهان لا يكفي في وصفه بالكلية أن يكون مقولاً على كل واحد مع مراعاة ما تقدم من دوام الوصف ان كان الحمل ضرورياً بل يشترط في وصفه بذلك زيادة على ما تقدم أن يكون الحمل فيه أولياً بالمعنى الثاني فيما سبق للصنف وهو أن يكون الحمل لا بواسطة أمر أصم قال الطوسي في شرحه لمنطق الاشارات

بكل سبب شخصية الموضوع في الوجود لكن قد بينا أن شخصية الموضوع لا تمنع الكلية اذ نفس  
تصوره لا يمنع القول على كثيرين كالشمس والقمر

وأما شرط كونها أوضح من النتيجة فلكي تصلح للبيان فان ما يساوي الشيء في الوضوح أو كان أخفى منه  
لا يصلح أن يبين به ما هو مثله أو أوضح

لكن ههنا شك وهو أن مراد الواضحات هي الأوليات فهذه الأوليات هل هي حاصلة لنا منذ وجدنا  
أو حدثت بعدما لم تكن فينا فان كانت حاصلة فينا من مبدء نشوؤنا ونحن لا نشعر بها فهو عجيب  
وكيف ولم يحظر النسبة بينا في عهد الصبا أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية أو الشيء الواحد  
لا يتخلو من أحد طرفي النقيض وان حدثت بعدما لم تكن فخدونها بطريق البرهان أو دونه فان كانت  
حدثت من غير برهان أو همت المحال بموجب قولكم لانكم حسمتم سبيل اقتناص المجهولات التصديقية  
دون البرهان وان حدثت بطريق البرهان لزم التسلسل والدور وهما محالان

فالطريق الى حل هذا العويص هو أنها ليست حاصلة منذ خلقنا بالفعل بل بالقوة وليس كل علم  
تصديقي حصل بعدما لم يكن فصوله بالبرهان بل ما اذا تصورت مفرداته وروعت النسبة بينها بالاجاب  
أو السلب توقف الذهن عن الحكم الجزم فيها والأوليات ليست من هذا القبيل بل الذهن اذا تصور  
مفرداته لم يتوقف في الحكم بالنسبة الواجبة بينها على شيء آخر وانما لم تكن حاصلة بالفعل لفقدانها  
ما يجب تقدمه عليها من التصور فان كل تصديقي فيتقدمه تصورات كما عرفت وشبكة اقتناص هذه

التصورات هي الحواس فالم تنطبع المحسوسات فيها ولم تأد منها الى الخيال لم يأخذ العقل في التصرف فيها  
وبيان هذا أن لنا قوة ذراكة لبعض المعقولات بلا تعلم واكتساب ولبعضها تعلم وقد عرفت طريق  
التعلم وما ندركه بلا تعلم فهو بمعاونة الحس الظاهر والباطن فان الحس ويمكن حس البصر اذا أدرك

« وخامسها أي خامس شرائط مقدمات البرهان أن تكون كلية وهي أن تكون ههنا محمولة على جميع الأشخاص وفي  
جميع الأزمنة حلا وأوليا أي لا يكون بحسب أمر أعم من الموضوع فان الموضوع بحسب أمر أعم كالحساس صلي  
الانسان لا يكون محمولا على جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون حملا عليه كلية » ثم قال « واعلم ان الآخرين  
من هذه الشروط (يريد شرط الضرورة بحسب الوصف سواء كان مع ذلك بحسب الذات أم لا وشرط الكلية بالقي  
السابق) يختصان بالمطالب الضرورية والكلية » أما الثلاثة التي سبقتها فهي أن تكون المقدمات أقدم من نتائجها  
بالطبع لتكون عللا لها وأن تكون أقدم منها عند العقل أي تكون أعرف منها لتكون عللا للتصديق بها وأن تكون  
مناسبة لنتائجها وذلك بأن تكون محمولا ذاتية بأحد المعنيين السابقين وقد استوفاهما المصنف

والذي يفهم من كلام الطوسي في معنى الأولية وهو الذي يصح ان يلاحظ في العلوم هو كون المحمول خاصا بالموضوع  
حارضا من جهة الخصوصية التي يبحث عنه من ناحيتها فنل الحساس الذي يعرض للانسان بسبب كونه حيوانا يصح  
لبرهن أن يطلب به شيأ في العلم الذي يبحث من الحيوان لا فيما يبرهن فيه على أحوال الانسان فاذا أخذ الحساس مقدمة  
في المطالب المتعلقة بالانسان فأنما يؤخذ من الجهة التي تخصه لا من الجهة العامة وهي جهة كونه حيوانا حتى اذا ثبت  
له بواسطة عارض آخر كان خاصا بالانسان المجروح عنه فأنه لو أخذ من جهة كونه عامالكان العارض بسببه عاما أيضا  
والمطلوب هو الخاص فيجب أن يراعى في كلية القضية في مقدمات البرهان أن يكون المحمول واردا على ذوات الموضوع  
جميعها من الجهة الخاصة بها حتى تكون مقدمة موصلة الى محمول خاص بها اذ لو جاز أن يكون محمول المقدمة بواسطة  
أمر أعم لجاز أن يكون ما ثبت بواسطة أعم كذلك فلا يحصل اليقين بالمطلوب الخاص

وعلى هذا تكون المقدمات التي صارت نتائج وهي واجبة القبول محمولا ذاتيا أولية متى لوحظت من الجهة الخاصة كما  
قدمنا ولا مبرر يكون الوسط فيها عام متى حققنا اختصاص المحمول بالموضوع والالم تصلح مقدمات المبررة على مباشر طوه  
والحق معهم في الاشتراط كما ترى فكان معنى الكلية في هذا الموضوع أن يكون المحمول في القضية شاملا لجميع ما يصح

شجرة أو إنساناً أو فرساناً ذلك الصورة المنطبعة من الحس إلى الخيال وهو من الحواس الباطنة ثم أقبلت القوة الداركة للعقولات على هذه الصور فأقتطعت متفقة في أشياء مختلفة في أخرى فیزت المتفق فيه وهي الجسمية عن المختلف فيه وهي الحيوانية والنباتية ومیزت الحيوانية المتفق فيها بين الإنسان والفرس عما اختلف فيه من الإنسانية والفرسية فيكون هذا اقتناص المعاني الكلية ثم اعتبرت الذاتية والعرضية بين الأوصاف والموصوفات في هذه المعاني الكلية فتجردت أها الفصول والجناس والأنواع والعرضيات اللازمة والمفارقة ثم أخذت في أنشاء التركيب بعضها على التركيب الخاص بالقول الشارح لمعنى الشيء كالحد والرسم وبعضها على التركيب الخاص بالقول الجازم فمالم يتوقف في الحكم البت فيه بعد هذا التركيب كان أولياً وما توقف فيه احتياج إلى بيان بوسط فهذا وجه من وجوه اعانة الحس في حصول الأوليات وهو اعانة على سبيل العرض فإن الحس لا يدرك إلا الشخص لكن الشخصيات إذا استقرت في الخيال متأدية إليه من الحس أقبل العقل على تجزئتها من الكم والكيف والالين والوضع المخصصة لها التي هي غير ضرورية في ماهيتها وجعلها كلية ثم ألّفها بعد ذلك في الإيجاب والسلب فلاح له ما يجب أن يصدق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك إلى حصول الوسط وقد يستعين العقل بالحس في الأوليات بطريق الاستقراء أيضاً تنبيهها للاحتجاجا كن يستقرئ جزئيات أمور بينة الصدق الآن بالنفس عنها غفلة مثل استقراء جزئيات أن الكل أعظم من الجزء بأن يحس هذا الكل وذلك الكل وهذا الجزء وذلك الجزء

وقد يُعَيَّنُه بطريق التجربة لافي الأوليات بل في عقائد أخرى لا تحصل إلا بالتجربة وقد عرفت الفرق بين الاستقراء والتجربة

وقد يُعَيَّنُه بطريق الحدس أيضاً وهو أن يحس بأمر ما فتحّدس النفس سريراً معه أشياء أخر إما الوسط<sup>(١)</sup> إن تصوّر طرفي المطلوب أو لا كبران لم يتصور المطلوب فهذه وجوه اعانة الحس للعقل في الأوليات وغيرها

وقد شكك بشك آخر في إبطال التعليم والتعلم وقيل إن الطالب علمائماً إما أن يكون طالباً لما يعلمه فيكون طلبه باطلاً أو لما لا يعلمه فكيف يعلمه إذا أصابه وهو كمن يطلب عبداً أبداً لا يعرف عينه فلو ظفر به أيضاً لا يعلم أنه المطلوب

أن يحمل عليه بجهة الحل وهذا إنما يكون بعد استيفاء بقية الشروط إذا تساوى المحمول والموضوع وهذا هو المطلوب في العلوم كل علم إنما يبحث فيه عما يختص بموضوعه لا ما يعمه وغيره فلا بد أن تكون مقدماته كذلك فإن قيل إن من أخص الأمور بالشيء ذاتياته ومنها ما هو عام وبسببها تعرض له العوارض فكيف لا توسط ذاتياته بينه وبين ما يعرض له بواسطتها نعم هذه الذاتيات قد تطلب الشيء في العلم الخاص به وقد تكون عامة يشترك فيها مع غيره قلنا أما تطلب ذاتيات الشيء في العلم الخاص به فلا يكون إلا في حالي الاستثناء كما سبق وهي لا تطلب من حيث هي عامة ولكن من حيث هي خاصة به أي يطلب تحقيق الخاصة من ذلك الجنس أو الفصل المشترك متلاف ذات الموضوع على أنه داخل في حقيقته وذلك خاص به أما توسط العام فهو ظاهر في صوري وحقيقة ما تقول إن الإنسان حساس فهو بالمو يتأذ أنه يحس إحساسه الخاص به فهو يألم ألمه ويتأذ لذته الخاصين به ولو لم يكن كذلك لكان بحثك عن خواص حيوانية لا إنسانية وهذا مطلب دقيق جداً ينبغي ملاحظته لكل باحث في علم

(١) إما الوسط أن تصوّر طرفي المطلوب الخ كما وقع لمن حدس أن نور القمر مستفاد من ضوء الشمس فإن الذي حصل عنده أولاً هو القمر وظلامه تارة وإشراقه أخرى فكان عن ذلك صورة استفادة النور من خارج ثم التفت إلى أن اختلاف هذه الشؤون إنما هو بالقرب من الشمس والبعدها أي بمقدار ما يكون من استقبالها فاستقر في نفسه بالحدس أن نور

وحل هذا الشك يستدعي بيان أنه كيف يمكن أن يعلم الشيء ويجهل معا وان يعلم ويظن ظنا مقابلا للعلم فنقول ان اجتماع العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين أحدهما يستحيل في حق شخص في وقت واحد والثاني لا يستحيل

أما المستحيل فهو أن يعتقد أن كل *أ ب* مع اعتقاد أن لشيء من *أ ب* في حالة واحدة بلي يمكن ذلك في حق شخصين بأن يقيس كل واحد قياسا ينتج فيه اعتقاده مثل أن يكون كل *أ د و ج* معا بلا أوسطه ثم كان كل *د ب* وكل *ج ب* أيضا فاعتقد أحدهما أن كل *د ب* وهو حق وقرن به صفراء وهو أن كل *أ د* ينتج أن كل *أ ب* واعتقد الآخر أن لشيء من *ج ب* وهو باطل وقرن به صفراء وهو أن كل *أ ج* ينتج أن لشيء من *أ ب* أما في حق شخص واحد لو اعتقد مثل هذين القياسين لا ورثاه الشك والتوقف دون اعتقاد النتيجةين جرما

وأما ما لا يستحيل في حق إنسان واحد فهو أن يعتقد أن لشيء من *أ ب* ومع ذلك يعتقد في نفسه إما مقدمة قياس ناتجة أن كل *أ ب* مثل أن كل *أ ج* وكل *ج ب* أو المقدمة الكبرى وحدها وهي أن كل *ج ب* ومع ذلك لا يعتقد بالنعل أن كل *أ ب* إذ لا يلتفت إلى ارتباط المقدمتين وتأليفهما وتوجههما نحو النتيجة ولا يكتفي في حصول النتيجة خطوري المقدمتين بالبال مالم يخطرهما على ترتيبهما على قصد أن يعلم منهما حال اجتماع طرفيهما فيكون العلم بأن كل *أ ب* علما بالقوة وظنه أن لشيء من *أ ب* ظن بالفعل

ومثال ما يعتقد الكبرى محسب هو أن إنسانا يعتقد مثلا أن الأجرام السميكة <sup>(١)</sup> لا تشارك الأجرام التي تليها في طبيعتها ثم يحسب أن الكواكب نارية لأنها نيرة فظنه بالفعل يناريها بخصوص بالكواكب وعلمه بأنها غير نارية غير مخصوص بها بل هو كلي تندرج الكواكب تحته لأنه علم

القمر مستفاد من نور الشمس أما من لم يحصل عنده طرقا المطلوب فقل من حدس أن للبخار قوة فان مجرد دفع البخار لغطاء الأمان المحتوي على الماء العالي كفاه في الجرم بأن له قوة

(١) كل *أ د و ج* معا كما عرف ان النبات في المواقع أمام الجيش العظيم شجاعة والنبات في المواقع تعرض للهلكة في سبيل الحق وكل شجاعة فضيلة وكل تعرض للهلكة في سبيل الحق فضيلة فقد يعتقد شخص ان كل شجاعة فضيلة ويعتقد آخر أن لشيء من التعرض للهلكة في سبيل الحق فضيلة مع اعتقاد الاول ان النبات موضوع للشجاعة واعتقاد الثاني أنه موضوع للتعرض للهلكة وكل منهما مصيب في اعتقاده هذا ولكنهما مختلفان في الكبرى فأما أحدهما فقد نظر في الكبرى السالبة إلى ما يفيد التعرض للهلكة بظاهر اللفظ فدفع عنه الفضيلة وضم إليها الصغرى وهي النبات في المواقع تعرض الخ فاستلزم التأليف تلك النتيجة وهي ان النبات ليس بفضيلة وأما الآخر فالتفت إلى أن النبات شجاعة وهي فضيلة فاستلزم تأليفه أن النبات فضيلة ولو أن شخصا واحدا استورد في ذهنه أن النبات شجاعة وأنه تعرض للهلكة وان الشجاعة فضيلة وان التعرض للهلكة ليس بفضيلة لعرض له الشك في أن النبات فضيلة ولم يجزم بأنه فضيلة أو ليس بفضيلة

(٢) ان الأجرام السماوية الخ هذه هي الكبرى المعلومة وحدها منفردة عن الصغرى وهي أن الكواكب أجرام سماوية فذهن المعتقد بتلك الكبرى لم يلتفت إلى هذه الصغرى وانما الذي التفت إليه هو أن الكواكب نيرة وكل ما هو نير فهو من طبيعة نارية ووضع المقدمتين على هذا الترتيب فنتج عنده أن الكواكب من طبيعة نارية وهو في هذا غافل عن أن الكواكب أجرام سماوية والأجرام السماوية عنده لا تشارك في طبيعتها شيئا مما يليها فلا ليست نارية بالضرورة لأن النار مما يليها أي من العالم العنصري ولو انتبه إلى اندراج الكواكب في الكبرى المعلومة له لوقع في الشك ان تعارض عنده الدليلان أو اعتمد على بطلان أحدهما ولكنه حال الغفلة السابقة جمع بين علمين أحدهما بالفعل وهو اعتقاده أن الكواكب نارية بناء على ترتيب المقدمتين الموصلتين له والاخر بالقوة وهو علمه أنها ليست نارية في ضمن علمه بالكيفية الدالة على ان كل جرم سماوي فهو مخالف في طبيعته للعالم العنصري فهذه اعلم غير مخصوص



بالجملة أن كان كل جسم سماوي لا يشارك النار وأما أن الكواكب غير نارية فهو جزئي تحت هذا الحكم الكلي ولم يحصل بعد بالفعل بل هو بالقوة فليس من جهة واحدة علم وظن بل علم الشيء من جهة لا تخصصه وظن به ظنا مقابلا لعلمه من جهة تخصصه

ومثال ما يعتقد المتقدمين جميعا مع ظن بالنتيجة مقابل لما يجب لزومه من المتقدمين هو أن يرى بغلة منتفخة البطن فيظن أنها حامل مع علمه بأنها غيلة وأن كل بغلة عاقر لانه لا يجمعهما معا في الذهن وانما يصيران سببا للنتيجة بالفعل اذا أخطرا معا بالبال وروى تأليفهما الواجب وأعدنا نحو النتيجة وأما اذا كانا معا معلومين بالتفريق أولم يترتب الترتيب الذي من شأنه أن ينتج فالعلم به مما سبب للنتيجة بالقوة لا بالفعل كما أن الكبرى وحدها اذا علمت لم يعلم وجود النتيجة مالم يخطر بالبال أن الاصغر موضوع تحت الاوسط فاذا انخدعة الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى متشابهة احدهما الجهل فيها بجزئي هو بالقوة تحت كلي معلوم والثانية الجهل فيها بالازم هو لازم بعد بالقوة عن ملزوم معلوم لان حيث هو ملزوم بالفعل بل من حيث ذاته

ويندفع به هذا - وقال من يسأل فيقول هل تعلم أن كل اثنين زوج ولا بد من نعم في الجواب ثم يعود فيقول هل الذي في يدى زوج فان أجبت بأننا لا نعلم عا د فقال فانتم تعلمون أن كل اثنين زوج فان الذي في يدى اثنان ولم تعلموا أنه زوج فان الجواب عن هذا هو أن هذا جهل جزئي وما علمناه فهو علم كلي لا يدخل فيه هذا الجهل بالفعل بل بالقوة فلا يكون الجهل به أى به ذا الجزئي جهلا بالفعل بذلك الكلي وعلى الجملة فهو علم بالمقدمة الكبرى فاذا حصل عندنا الصغرى وهى أن هذا الشيء الذى في يده اثنان وقرناها الكبرى وهى أن كل اثنين زوج حصل لنا العلم بالفعل بأن هذا الشيء زوج أما من مجرد معرفة هذا الكلي وهو أن كل اثنين زوج فلا يلزم العلم بكل اثنين ليعلم بعد ذلك أنه زوج فاننا لم ندع المعرف<sup>(١)</sup>ة بكل اثنين فينتقض اذا لم نعلم اثنين ما ولم ندع المعرفة بكل اثنين زوج فينتقض اذا لم نعرف

اثنين زوجا

وقد أجيب عن هذا السؤال بجواب فاسد وهو انما نعلم أن كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا ليس بشئ فاننا نعلم أن كل اثنين في نفسه سواء عرفناه أو لم نعرفه فهو زوج

فاذا تقرر امكان العلم والجهل معا بالشيء الواحد اذا كان احدهما خاصا والاخر عاما أو احدهما بالقوة والاخر بالفعل فترجع الى حل الشك ونقول المطلوب معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة انه واقع تحت العلم الكلي الخاص<sup>(٢)</sup> ل عندنا وانما هو مجهول تصديقا من حيث هو مخصوص بالفعل ولو كان معلوما من كل وجهه ما كنا نطلبه أو لو كان مجهولا من كل وجهه ما نستور

بالكواكب بل شامل للاجرام جميعها وذلك علم مخصوص بها بخفة ظن نارية الكواكب وجهه علم انها ليست نارية مختلفتان

(١) فالعلم ندع المعرفة بكل اثنين الخ أى ان حكمنا بأن كل اثنين زوج انما هو حكم على كل ذات تثبت لها الاثنيية بالزوجية ومنشأ ذلك الحكم طبيعة الانثينية ولم نعلم في ذهننا أشخاص الذوات اذا نادى فى أى مكان وفى أى زمان حتى يكون علمنا محيطا بأن الذى في يد السائل هو اثنان فان ذلك علم آخر جزئي لا يلزم حصوله فى العلم بالكلي ثم ان الحكم بالزوجية على كل اثنين لا يستلزم كذلك أن يتعين فى ذهننا جزئيات الاثنين المتصفة بالزوجية جزئيا جزئيا فى مكانه المعين وزمانه المعين فلا يلزم من الحكم الكلي أن نعلم أن ما فى يد السائل اثنان هما زوج

(٢) الحاصل عندنا أى فى ضمن العلم بالكبرى الكلية مثلا

الطلب أيضا فالمقدمة القائلة بأن العلوم لا يطلب غير مسلمة على هذا الاطلاق بل المعلوم من كل وجه هو الذي لا يطلب والمقدمة القائلة بأن ما ليس بمعلوم فلا يعلم اذا أصيب غير مسلمة أيضا على اطلاقها بل ما لا يعلم من وجه ما

وأما اذا كان الامر على ما وصفناه من كون الشيء معلوما <sup>(١)</sup> لكون وجهين مجهول من وجه واحد فيتم تصور طلبه والعلم باصابته ويحاذى هذا ما أوردوه من مثال الآبق فان الآبق كما أنه معلوم بصورة وعينه كذلك المطلوب معلوم بالتصور وكان يعرف الطريق الى مكان الآبق كذلك نعرف الطريق الموصل الى التصديق بالمطلوب فاذا سلكتنا الطريق اليه وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا أفضى بنا الطريق اليه كان ذلك ادراكا للمطلوب كما اذا سلكتنا السبيل الموصل الى مكان الآبق وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا انتبهنا اليه عرفناه وقد يتفق أن لم يكن سبق منا مشاهدة الآبق وان كانت صورته علامة على أن كل من هو على تلك الهيئة والعلامة فهو آبقنا وهذا مثل العلم بالكبرى فاذا انضم الى هذا علم آخر وهو وجدان تلك العلامة في عبدنا فادنا علمنا بأنه آبقنا فكذلك اذا انضم الى الكبرى صغرى فادنا العلم بالمطلوب فالعلامة كالاوسط ووجدانها في شخص كوجود الاوسط للاصغر وكون ذي العلامة آبقنا علم كل سابق يندرج تحته أن هذا العبد الموجود فيه تلك العلامة آبقنا بالقوة كما أن اقصى الاوسط بالا كبر علم كل سابق يندرج تحته أن الاصغر موصوف بالا كبر اندراجا بالقوة فقد حاذى الطلب العلمى ما ملوه من طلب الآبق واندفع الاشكال رأسا

### (الفصل الثالث)

في اختلاف العلوم واشترائكها في الموضوعات والمبادئ والمسائل وتعاونها ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت الكلّيات وحصول العلم بالممكنات من البرهان

العلوم تتخالف إما باختلاف موضوعاتها أو باختلاف جهات موضوع واحد مشترك بينها والمختلفة الموضوعات إما أن لا يكون بين موضوعاتها مداخلية أو يكون والتي لامداخلية بين موضوعاتها فاما أن لا تشترك في الجنس أو تشترك فان لم تشترك سميت متباينة مثل علم العدد والعلم الطبيعي وان اشتركت سميت متساوية في الرتبة مثل علم الهندسة الناظر في المقدار وعلم الحساب الناظر في العدد فان موضوعهم ما يشتركان في الجنس وهو الكم والتي تكون بينهما مداخلية فاما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص وإما أن يكون في الموضوعين شيء مشترك وشئ متباين به مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهم ما يشتركان في قوى <sup>(٢)</sup> نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان ثم يخص الطب بالنظر في جسد الانسان واعضائه ويخص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية

(١) من وجهين وجه التصور بالفعل ووجه التصديق بالقوة في ضمن الكلّ أما الوجه الذي هو مجهول من قبله فهو وجه التصديق بالفعل من حيث هو مخصوص بالكم

(٢) في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان كان الاولى بالمصنف أن يحذف كلمة «نفس» فان الاشتراك في القوى الانسانية مطلقا جسدانية كانت أو نفسية وغاية ما يعتز به منه أن القوى الجسدانية انما تنصرف بالنفس الانسانية فهي من قواها ثم قوله «من جهة ما هو حيوان» كأنه بيان للشئ المشترك في الموضوعين ولا حاجة اليه

والقسم الاول الذي أحدهما أعم والاخر أخص إما أن يكون الأعم محمولا على الأخص أو لا يكون فان كان محمولا فإما أن يكون عموم الجنس للنوع أو عموم الوازم مثل عموم الواحد والموجود والذي عموم الجنس فإما أن يكون النظر في الأخص من حيث صار نوعا مطلقا ثم طلبت عوارضه الذاتية كالنظر في المخروطات التي هي نوع من الجسومات والنظر في الجسومات التي هي نوع من المقادير فيكون العلم بالموضوع الأخص جزءا من العلم الذي ينظر في الموضوع الأعم وإما أن يكون النظر في الأخص وان كان قد صار أخص بفصل مقوم ليس من جهة ذلك الفصل المقوم بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون ذلك العارض عرضا من الاعراض الذاتية فننظر في الواحق التي تلحق الموضوع المخصوص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذي هو تحت العلم الطبيعي فان الطب ينظر في بدن الانسان وهو نوع من موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق لكنه ينظر فيه لا على الاطلاق بل من جهة ما هو مخصص بعارض ذاتي وهو كونه بحيث يصع ويعرض ويبحث عن عوارضه الذاتية من حيث هو كذلك فهو تحت موضوع العلم الطبيعي والثاني أن يكون ذلك العارض أمرا غير بيالي ليس ذاتيا ولكنه هيئة في ذات الموضوع لانسبة مجردة فيؤخذ الموضوع الأخص مع ذلك العارض الغريب شيئا واحدا وينظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به مثل النظر في الأكر المتحركة (١) فانه تحت النظر في الجسومات والقسم الثالث أن يكون العارض الغريب المخصص ليس هيئة في ذاته بل نسبة مجردة وقد أخذ الموضوع مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اتحادها بتلك النسبة (٢) مثل النظر في المناظر فانه يأخذ الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا وينظر في لواحقها الذاتية فهو تحت المقدار الذي هو موضوع الهندسة

بل في ذكر ضرر فانه لا بحث في أحد العلمين عن قوى الانسان من حيث هو حيوان ولا ينظر في شيء من الموضوعين الى هذه الجهة وانما البحث في كل منهما عن قوى الانسان من جهة كونه انسانا وهذا هو الشيء المشترك بين الموضوعين ثم التباين جاء من اختصاص الطب بالجسد واختصاص الاخلاق بالنفس الناطقة فال موضوعان مختلفان ويشتركان في أنهما يتعلقان بالانسان ولذلك قد تتحد بعض مسائلهما في الموضوع نعم من مسائل الطب ما يتعلق بالحياة ووظائف القوى والاعضاء فيها وهي عامة في الحيوان ولكن البحث في ذلك انما هو من جهة أن الحياة حياة الانسان وكذلك البحث من خصائص قوى الشعور والاحساس في علم الاخلاق انما هو من حيث هي للانسان لا من حيث يشترك فيها مع سائر أنواع الحيوان

(١) الا كرا المتحركة جميع أكر وهي لغية في كرة والا كرا المتحركة موضوع العلم وهي نوع من الجسومات لكنها أخذت في علمها مع قيد الحركة والحركة من العوارض الغريبة وهي هيئة ثابتة لا كروية مجردة نسبة بينها وبين شيء آخر وقد مثل الشيخ بهذا المثال لما يكون الموضوع في علمين شيئا واحدا يختلف بالاطلاق والتقييد كالأكر المطلقة في العلم الكلي العام الشامل لمسائل الذكر متحركة وغير متحركة والا كرا المتحركة الخاصة بعلمها

(٢) مثل النظر في المناظر الخ فان الموضوع فيه هي الخطوط المفروضة في سطح مخروط النور المتصل بالبصر فالخطوط في مخروط تهاى نوع من أنواع المقادير التي يبحث عنها علم الهندسة وكون تلك الخطوط متصلة بالبصر نسبة مجردة عرضت لتلك الخطوط فخصصتها وهي عرض غريب فالعلم الباحث عنها مع هذا العرض الغريب يكون تحت الهندسة وان لم يكن جزءا منها وقد جعل الشيخ الرئيس علم المناظر دخلا تحت الهندسة من وجه أن موضوعه ضرب من المخروط الذي هو نوع من المقدار فوضوع المناظر مخروط قيد بقيد ذاتي فالعلم داخل تحت الهندسة من وجه

والذي عوممه عموم اللوازم فهو العلم الاعلى الذي موضوعه الوجود والواحد ولا يجب (١) وزان يكون العلم بالاشياء التي تحته جزءا من علمه لانها ليست ذاتية له على أحد وجهي الذاتي فلا العام يؤخذ في حد الخاص ولا بالعكس بل هي موضوعة تحته

وأما القسم الذي ليس العام محمولاً فيه على الخاص فهو - وأن يكون الخاص عارضا لشيء من أنواعه - كالتنغم اذا قيدت الى موضوع العلم الطبيعي فاذا أخذت من حيث اقترن بها أمر غريب منها أو من جنسها وهو العدد وطلبت لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها الا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوبين في التنغم فحينئذ يجب أن يوضع لا تحت العلم الذي موضوعه في جملته بل تحت العلم الذي منه العارض المقترن به وذلك مثل وضع الموسيقى تحت علم الحساب لا تحت العلم الطبيعي فجميع هذه الموضوعات الخاصة يقال انها تحت العام غير أن الخاص الذي هو النوع أو العارض الذاتي الذي لم يتخصص (٣) بشيء آخر فانه مع ما يصح أن يقال له هو تحت العام يقال انه جزء من العلم

ذاتي وهو كون موضوعه نوعا من موضوعها ومن وجه عرضي وهو كون موضوعه بذلك القيد الغريب داخل تحت موضوع علم المخروطات الذي هو جزء من الهندسة

(١) ولا يجوز أن يكون العلم بالاشياء التي تحته جزءا من علمه يريد بالاشياء أحوال ما يشتمل هو عليه ويدخل تحته من الموضوعات وهذه الاحوال ليست ذاتية لموضوع العلم الاعلى بالمعنى المراد في هذا الموضع من علم المطلق فاذ لم تكن أحوال ما دخل تحته ذاتية له بهذا المعنى لم يعد العلم بها جزءا من العلم الاعلى لان جزء العلم يكون بخصائص الاعراض الذاتية لموضوعه أو لبعض أنواع موضوعه أو لعارض ذاتي له فان العارض لنوع من الموضوع عارض لذات الموضوع وكذا العارض لبعض امراضه الذاتية كعلم المجسمات مثلا فان ما يثبت فيه من الاعراض الذاتية لا يقدار يثبت في العلم ببعض أنواعه فيصح أن يكون جزءا من الهندسة لانه بحث عن بعض الاعراض الذاتية لا يقدار من حيث هو مقدار الذي هو موضوع الهندسة أما أحوال المقدار مثلا فلا يثبت له في الهندسة من حيث هو موجود حتى تكون ذاتية للوجود وتكون الهندسة جزءا من العلم الاعلى وقوله « فلا العام يؤخذ الخ » أي لا الموجود مأخوذ في تعريف المقدار مثلا ولا المقدار مأخوذ في تعريف الموجود حتى يكون العارض للخاص عارضا ذاتيا للعام فيكون البحث عنه جزءا من العلم الباحث من امراض العام وبهذا تبين أن علم الهندسة مثلا تحت العلم الاعلى ولكنه ليس جزءا منه

(٢) كالتنغم لا يخفى أن التنغم هي موضوع علم الموسيقى فاذا نسبتها الى موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويتخرج ويفترق وجدتها عرضيا من امراض بعض أنواعه وهي الاوتار وأعضاء الصوت فان الاوتار وأعضاء الصوت تؤخذ في خدمتها وهو الصوت ولكن الجسم الذي هو موضوع الطبيعى لا يحتمل عليها وهي بهذا الاعتبار تكون مما يبحث عنه في الطبيعى لو كان البحث عنهما من جهة كيف تنشأ والاسباب التي عنها تحدث ولكنها في الموسيقى موضوع لا من هذه الجهة بل من جهة أمر غريب عنهما وعن جنسها الذي هو كيفية الصوت وذلك الامر الغريب هو العدد لان الاتفاق والاختلاف المطلوبين للتنغم في الموسيقى ودرجاتهما انما تعرض للتنغم من حيث أعداد الحركات والاهتزازات التي تعرض للصوت أو لموضوعه ولما كان البحث عنهما من جهة ذلك الامر الغريب لا أن يوضع العلم الذي يتكفل بذلك البحث تحت العلم الذي يبحث عن جنس ذلك الغريب وهو علم العدد فيكون الموسيقى تحت علم الحساب وهو العلم الذي موضوعه العدد فان جهة بحث الموسيقى تتعلق بنوع من أنواع العدد وهو النوع العارض للتنغم ولا يصح أن يوضع الموسيقى تحت الطبيعى لان الجهة التي هو بها علم مخصوص ليست تلك الجهة التي روعيت في البحث من موضوع الطبيعى فيكون منزلة المباني له فان الطبيعى والحساب متباينان قطعاً وما كان النظر فيه من حيث ما يختص أحدهما ببيان ما كان النظر فيه من حيث ما يختص بالآخر

(٣) الذي لم يتخصص بشيء قيد لكل من النوع والعرض الذاتي أما النوع الذي تخصص بشيء آخر كالاكر المتحركة مثلا التي هي موضوع علمها فانها قد تخصصت بكونها متحركة فهي تحت المجسمات ولكن علمها ليس جزءا من علم المجسمات وكذلك المناظر وان كان موضوعه نوعا من المقدار ولكن لما تخصصت بنسبة الخطوط المخروطية مع البصر

العام وفي ذلك العلم العام وغيره من هذه العلوم الخاصة لا يستحق (١) في هذا الاسم بل الاسم الوضعي تحت الاسم العام فقط

وأما العلوم المشتركة في موضوع واحد فاما أن يكون أحد العلمين يتطرق في الموضوع على الإطلاق والآخري الموضوع من جهة ما مثل بدن الانسان مطلقا يتطرق (٢) فيه جزء من العلم الطبي ويظهر فيه الطب أيضا وهو علم تحت العلم الطبي ولكنه لا على الإطلاق بل انما يتطرق فيه من جهة أنه يصح وعرض وإما أن يكون كل واحد من العلمين يتطرق فيه من جهة دون الجهة التي يتطرق الآخريها مثل ان جسم (٣) العالم أو جسم الفلك يتطرق فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبي من حيث يتحرك ويسكن وموضوع النجومي من حيث يتحكم فهذا بيان اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات

وأما اشتراكها في المبادئ فاما أن يكون اشتراكها في المبادئ العامة لكل علم وليس هذا من غرضنا وإما أن يكون اشتراكها في المبادئ العامة لعلوم عدة مثل العلوم الرياضية المشتركة في أن الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وإما أن يكون ما هو مبدأ في علم مسألة في علم آخر وهذا على وجوه ثلاثة إما أن يكون العلمان مختلفي الموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شيء في علم أعلى ويؤخذ مبدأ في علم أسفل وهذا يكون مبدأ حقيقيا أو يبين شيء في علم أسفل ويؤخذ مبدأ للعلم الأعلى بالقياس (٤) اس الينا وإما أن يكون العلمان غير مختلفين بالعموم والخصوص بل إمامتشاركين في موضوع واحد كالطبيعي والنجومي في جرم الكل فان الطبيعى يغيب الأخر مبادئ وهي أن الحركة الفلكية يجب أن تكون

صح أن يكون تحت الهندسة ولم يصح أن يكون جزءا منه أما النوع الذي لم يتخصص فهو كالجسمات بالنسبة إلى الهندسة فموضوع الأول نوع من موضوع الثاني والعلم الأول جزء من العلم الثاني أما العرض الذي لم يتخصص فكذلك موضوع علم الصوت وهو الصوت فانه عرض ذاتي لبعض موضوع الطبيعى والعلم الباحث عنه جزء من الطبيعى والعرض المختص كالمقولات الثانية فانها عرض من أعراض الجسم الثاني التحرك لا الإرادة الذائق وهو من موضوع الطبيعى لكنها خصصت في المنطق بجهة انها توصل إلى مجهول تصويرى أو تصديق فيكون المنطق تحت الطبيعى ولكنه ليس جزءا منه أما مثل الموسيقى تحت الحساب فهو من قبيل ما تخصص نوعه فكان الموسيقى يبحث عن مدد مختص بالنغم

(١) لا يستحق هذا الاسم أى اسم الجزء بل يستحق اسمه الذى وضعه أهل الاصطلاح كاسم المناظر والموسيقى والاكر التحرك ونحو ذلك مع كونه تحت الاسم العام كالهندسة والجسمات مثلا

(٢) يتطرقه جزء من الطبيعى جزء فاعل ينظر أى انه يبحث عنه خاصة في العلم الطبيعى فالتخصص به من ذلك العلم جزء منه ينظر في أعراض الانسان مطلقا فلوقفه بل ذلك البحث من الطبيعى وجعل علما على حدة موضوعه الانسان مطلقا لكان ذلك العلم تحت الطبيعى وجزءا منه كما وقع للتأخرين من أهل النظر

(٣) جسم العالم الخ يريد منه أجرام العالم وقوله أو جسم الفلك يريد منه الاجرام السماوية فهى من حيث طبيعتها موضوعة لعلم السماء والعالم من العلم الطبيعى وعند البحث عنها من هذه الهيئة يبحث عن حركتها وسكونها وماذا تقتضيه طبيعتها من ما أما النجوى فانه يبحث عنها من حيث شكلها وما تقتضيه الحركات من الاشكال من موافق المركز وخارجة ونحو ذلك ومقادير تلك الحركات وما يعرض لها وهذا معنى قول المصنف من حيث يتحكم

(٤) بالقياس الينا يريد ان ما بين في الاسفل لا يكون مبدأ حقيقيا للاعلى لان الأعلى هو الذى تبين فيه مبادئ الاسفل فاذا عرض أن شيئا ما بين في الاسفل قد استعين به في الأعلى كان ذلك مبدأ بالقياس اليه من استعانه به وفي المسئلة التي استعين به فيها كمتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ فانه يبين في الطبيعى ويستعان به في الالهى عند بيان ثبوت الهيولى فهو مبدأ بالقياس الى المستدل والمسئلة

مستدرة أو متشاركين في جنس<sup>(١)</sup> موضوع لكن أحدهما يتطرق في نوع أبسط كالحساب والآخر في نوع أكثر تراكيبا كالهندسة فان المناظر في الأبسط يفيد الآخر مبادئ كما يفيد العدد الهندسة مثل ما في عشرة إقليدس وهذه الاشتراكات الثلاث الأخيرة هي تعاون العلوم فان تعاون العلوم هو أن يؤخذ ما هو مسئلة في علم مقدمة في علم آخر

وأما اشتراكها في المسائل فاعلم أن الاشتراك في موضوع واحد لكن أحدهما يعطى برهان الآن والآخر برهان اللّم مثل أن المنجم ثبت كُرْبَةُ الفلك لان مناطره كذا والخطوط الخارجة اليه توجب كذا والطبيعي يعطى اللّم في كُرْبَتِه لانه ذو طبيعة بسيطة والطبيعة البسيطة الواحدة لا تفعل فعلا مختلفا في موضعها فيكون في بعضه زاوية ولا يكاد<sup>(٢)</sup> كون في بعضه وقد يعطيان جميعا برهان اللّم لكن أحدهما ربما أعطى علّة فاعلية والآخر<sup>(٣)</sup> رعلّة صورية وستعرف أقسام العلل بعد هذا وأما نقل البرهان فهو على وجهين أحدهما يقال للوجوه الثلاثة المذكورة في تعاون العلوم وهو أن يؤخذ شئ مقدمة في علم على سبيل التسليم ويكون برهانه في علم آخر فينقل برهانه الى ذلك العلم<sup>(٤)</sup> لم أي يحال به عليه والثاني أن يكون شئ مأخوذا في علم على انه مطلوب فيبرهن عليه برهانا حده الاوسط من علم آخر فتكون أجزاء القياس سالحة للوقوع في العلمين كما يبرهن على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لوجعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك وهذا انما يمكن اذا كان أحد العلمين تحت الآخر فيكون الاصغر من هذا العلم الذي هو تحت الاوسط من العلم الذي هو فوق لما عارض<sup>(٥)</sup> الجنس موضوع العلم السفلا في أو جنس عارضه أو شيا مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله في البرهان

- (١) في جنس موضوع كالحساب والهندسة فانهما يشتركان في الكم الذي هو جنس موضوعهما  
(٢) ولا يكون في بعضه أي لا يكون في بعضه زاوية بل يكون في ذلك البعض الآخر خطأ مستقيما أو منحنيا واسم يكون يرجع الى الفعل وزاوية هو الخبر والضمير في بعضه الى الموضوع  
(٣) والآخر رعلّة صورية كعلم القياس من المنطق ثبت علم النفس بالتنتاج عند تألف الاقيسة فهو يعطى العلّة الصورية للعلم أما في الالهى فيثبت لها العلم بالاقتضاء من مبدئها المجرد  
(٤) الى ذلك العلم أي العلم الآخر الذي هذه المقدمة مسئلة فيه ومعنى نقل البرهان اليه مع أنه فيه أننا نحيل الطالب على ذلك العلم ليطلب البرهان منه فليس النقل في الحقيقة للبرهان وانما هو لطلبه هذا ما يفهم من عبارة المصنف وهو موافق لما في عبارة كثير من المناطقة والحق ان المراد من نقل البرهان أن تأتى بالبرهان من العلم الذي يشتمل على المسئلة الى العلم الذي جعلت فيه مقدمة وهو نوع من احوال الطالب على البرهان في ذلك العلم أيضا ولكنه أولى باسم النقل من علم الى علم أما في التصویر الاول فلانقل من علم الى علم وانما هو توجيه لطالب علم الى النظر في برهان أقيم في علم آخر  
(٥) لما عارض الجنس موضوع العلم السفلا في الخ العارض هنا هو مثل العارض في قولهم ان الانسان عارض للحيوان بمعنى ان الانسانية ترد على الحيوانية بعروض الطائفة للحيوان خطوط الشعاع من مخروط البصر مثلا أو زاوية الانكسار وزاوية السقوط في علم المناظر من عوارض المقدار والمقدار جنس موضوع المناظر اذ موضوع المناظر هو المخروط البصري وهو من أفراد المخروط مطلقا وهو من افراد المقدار فليوضع في علم المناظر من الخطوط والزوايا ونحوها هو من عوارض المقدار بالمعنى الذي بيناه فليبرهن به في الهندسة التي موضوعها المقدار يصبح أن يكون برهانا في المناظر لان ما في المناظر أخص مما في الهندسة فالهندسة تعطى العلّة في الحكم للمناظر وبالجملة فكأنه منه بحيث لو امتدت الهندسة في جميع أنواع موضوعها لدخلت المناظر فيها وانما أفرد المناظر لزيادة العناية به واكثره أحكامه الى حد يفتي معه أن يخص بالاشتغال به وهو السبب الفردي في تقسيم العلوم وافراد كل موضوع بعلم والا فلا

وأما الجزئيات الفاسدة فلا يقين بها لان اليقين دائما لا يتغير والجزئيات متغيرة فاسدة فلا يقين بها  
عقد دائم فانها اذا تغيرت وفسدت وزال اتصافها بالاوسط لم يبق اندراجها تحت الكبرى فلا يقين اعتقاد  
النتيجة في حقها دائما واذا لم يكن بها يقين فلا يتصور في حقها ما يفيد اليقين والبرهان يفيد اليقين  
بلى يقوم البرهان عليها بطريق العرض فان البرهان اذا قام على الكل واتفق أن يدخل هذا الجزء  
تحت مدخولا لا يقتضيه نفس الحكم ولا الشخص يقتضى دوامه تحت مدخله بل دخولا اتفاقيا عرضيا كان  
في الام البرهان عليه أيضا عرضيا

كل علم تحت آخر فن حقه أن يندرج فيما فوقه بلا حاجة الى التشعب ولكن كثرة أحكام الموضوع الاسفل قضت  
بافراد عن الاعلى ولكنه لا يمنع من نقل برهان الاعلى اليه بالمعنى الذى نحن بصدد بيان  
وقوله أو جنس عارضه عطف على جنس موضوع العلم أى ان الاصغر في السفلى يكون عارضا لجنس العارض  
لموضوعه بالمعنى الذى ذكرناه وقد عرفت ان مما يوضع في مسائل العلم عوارض موضوعه الذاتية لتخلق العقدة مثلا  
يوضع في مسائل علم الاخلاق وهو عرض ذاتي للنفس الانسانية أو قواها التى هي موضوع العلم فعوارض الموضوع  
في العلم السفلى توضع في مسائله وهذه العوارض عارضة بالمعنى الذى بيناه لجنسها بمعنى انها تدعى عليه وتكون من افراد  
أما جنسها فتدعى عليه أحكامه في العلم الاعلى ثم اذا أريد اثبات حكم لها صحح نقل البرهان الذى أثبت الحكم لجنسها  
اليها بالضرورة حتى يتثبت ذلك الحكم لها

ولنضرب لك مثلا علم تهذيب الهمة وموضوعه ارادة الانسان من حيث لزومها مسلكا محدودا لغاية معينة في المعاش  
والمعاد وغايته أن تصل النفس الى حكم أهوائها والتصرف فيها بما هو أسمى بسعادتها وما يلائم كلها الانسان فهذا  
العلم تحت علم الاخلاق ومما يوضع في مسائله المسارعة لارضاء العشرة والتلذذ بتجاراتهم في اعمالهم فهذا الاصغر في هذا  
العلم عارض لحب الكرامة والشهرة بمعنى أنه من أنواعه وهو جنس له وهذا الاصغر من عوارض الموضوع وهو الارادة  
بقيد السابق فقد كان عارضا لجنس عارض الموضوع فليجربى من البرهان في أحكام حب الشهرة يجربى أيضا في  
أحكام المسارعة لارضاء العشرة فضارعه ومنافعه تندرج في مضار ذلك ومنافعه معين الادلة التى تقام في علم الاخلاق  
وقول المصنف أو شيئا مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله في البرهان أى مما يوضع في العلوم البرهانية كأن يكون الاصغر  
في العلم الاسفل من أجزاء موضوع العلم الاعلى كالكل من اعصاب العين في علم الرمد فان اعصاب العين من جملة  
الاعصاب وهي جزء من بدن الانسان فالادلة التى تقام على أحكام الاعصاب في الطب تقوم على أحكام كل عصب من  
اعصاب العين فننقل من الطب الى علم الرمد على النحو الذى ذكره المصنف

وقد أغرب المصنف في التعبير وأغض وقصر وأوضح منه وأوفى قول الخوارج في كشف الاسرار « وذلك لا يمكن  
الا اذا كان أحد العلمين تحت الآخر أو يشتركان في الموضوع ولكن أحد العلمين ينظر فيه مع قيد ولا يخرج مع قيد آخر  
فان كان الوجه الاول فلا بد أن يعطى العلم العام العلة للعلم الخاص وذلك كأن تستعمل البراهين الهندسية في علم المناظر  
والبراهين العددية في علم التأليف والموسيقى وان كان على الوجه الثانى فيمكن أن يتفق العلمان في القياس فانه متى كان  
الحمد الاوسط مقوما للاصغر والا كبر عرضا ذاتيا للاوسط وهو المأخذ الاول من ما أخذ البرهانيات أو كان الاكبر  
عرضا ذاتيا للاوسط والاوسط عرضا ذاتيا للاصغر وهو المأخذ الثانى من البرهانيات كان النظر في العلمين واحدا وان لم  
يكن كذلك لم يكن القياس برهانيا في كليهما بل عساه أن يكون برهانيا في أحدهما فقط فان البرهان لا يخلو من أحد هذين  
المأخذين هكذا ذكر الشيخ في الشفاء اه »

(١) كان قيام البرهان عليه أيضا عرضيا كالمبرهنات على ان كل انسان حيوان بانه حساس وكل حساس حيوان فانه برهان  
على ان زيد الموجود حيوان ولكنه برهان عرضي لانه قد اتفق ان زيد موجود وهو حساس والحكم وحده لا يقتضى  
وجود زيد ولا شخص زيد يقتضى دوامه وقد أراد المصنف أن الجزئيات الاضافية التى هي كليات يصح اقامة البرهان  
عليها الامكان اليقين الدائم بما كانتا بخلاف الجزئيات بالمعنى الحقيقى وهي الجزئيات المتغيرة فانها تقوم عليها البرهان  
في ضمن الكليات اذا اتفق وجودها واندراجها فيها

واذا لم يكن عليها برهان فلا حد لها لان كل حد كما سنبينه فاما أن يكمل<sup>(١)</sup> ونمبدأ برهان أو نتيجته أو تمامه وهذا لا يصلح أن يكون جزء برهان ولا تمامه اذ لا برهان عليها فلا يكون حدا ثم هذا الحدان كان من المقومات فلا تكون محمولة عليه لانه ذلك الشخص بل لطبيعة نوعه فيكون الحد للنوع وهذا داخل فيه بالعرض وأما ان كان من العرضيات فلا يكون حدا<sup>(٢)</sup> مع أنه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه

وربما شكك مشكك فقال كيف تمنعون قيام البرهان والحد على الجزئيات وأصحاب العلوم يقيمون البرهان والحد على كثير من الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة مع أنها جزئية فاسدة مثل الكسوفات الشمسية والقمرية وغير ذلك من الامور المتجددة السماوية وجوابه أن البرهان لم يقيم على الكسوف من حيث هو وهذا الكسوف بل من حيث هو كسوف مطلق نسبتبه الى هذا الكسوف وغيره نسبة<sup>(٣)</sup> سواء الا أن الكسوف الذي قام عليه البرهان بصدته وحالته اتفق أن لم يكن الا واحدا لأن تصور منعه أن يقال على كثيرين بل لم يتفوق له وجود كثير كما أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع قولهما على كثيرين على ما سلف بيانه في الكلي وأما الممكنات فعلى امكانها برهان وهو أمر يقيني لا شك فيه ولا تغيره أما على وجودها وعدمها المتغيرين فلا

ثم الممكنات إما أكثرية وإما اتفاقية متساوية أما لاكثرية فلها الاحتمال على أكثرية واذا جعلت حدودا وسطى أفادت علما وطننا أما العلم فبما كانها الأكثرى وأما الظن فبوجودها وحصولها

(١) فاما أن يكون مبدأ برهان أو نتيجته أو تمامه يمثلون لذلك نحو الاستدلال على أن القمر يخسف بان القمر توسط الارض بينه وبين الشمس وكل ما كان كذلك يزول نوره فالقمر يزول نوره وزوال النور هو الخسوف فانه اذ قيل الخسوف ما هو حد بانه زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس وهذا الحد التام لا يكون كما قالوا جزء مقدمة في البرهان بل ينقسم الى جزئين وتتركب منهما مقدمة البرهان أى الكبرى منها وإيراد القسمين في الحد يخالف إيرادهما في البرهان لانه يقدم في الحد ما يؤخر في البرهان كما تراه في تقدم زوال النور على توسط الارض عند التعريف وتأخره عنه في البرهان وان كان هذا غير مطرد فاذا اقتصر في التعريف على الجزء المقدم في البرهان وهو الاوسط سمي حدا ومبدأ البرهان واذا اقتصر على الجزء الثانى المؤخر فيه سمي حدا و نتيجة البرهان والحد التام هو المركب منهما وهو الذى عبر عنه المصنف بتمام البرهان ولما كانت الجزئيات لا يبرهن عليها فهي لا تتخذ لوجودها لصح أن يكون حدا واذا كان الثلاثة وكل واحد من الثلاثة فهو داخل في البرهان على ما هو حده فلو حدث لصح أن يكون حدا داخل في برهان عليها فيصح أن يكون عليها برهان وقد قلنا انه لا برهان عليها فلا حد لها وقد اقتصر في المصنف على الدليل الثانى الآتى في قوله « ثم هذا الحدان كان من المقومات الخ »

(٢) مع انه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه أى لانه لا يدوم الخ وذلك لانها عرضيات الجزئى وهى باقية ببقائه فاسدة بفساده والكلام في الجزئيات الفاسدة فاذا حددت الجزئى بعرضيات وهى زائلة بزواله لم يكن الاعتقاد الثانى من الحدود هو اعتقاد ان هذا الحد حقيقة للمصدر دائما بل لا يستقر الدهر على هذا الاعتقاد الا ما يستقر اعتقاده ببقاء تلك الاعراض ومن المعلوم أن الحد لا يسمى حدا حقيقيا الا مع العلم بوجود الحقيقة ثم بأن الذاتيات ذاتيات لها فاذا تضمن هذا الاعتقاد لم يبق الحد حدا بل عاد تفسير المدلول الاسم كما هو ظاهر ولا يختلف الحكم اذا فرضت أن الحد بالعرضيات في وجوب العلم بوجود الحقيقة وأن ما حدث به باق ببقاء ذاتها

(٣) نسبة سواء على الاضافة أى نسبة لا يختلف فيها واحد من آخر والحاصل أن البرهان على وقوع الكسوف برهان على أن كسوفه يحصل ولا يلتفت في البرهان الى شخصيته غير أن هذا الكلى يقتصر عند الوجود في شخص فالذى ثبت بالبرهان لا يمنع تصوره ووقوع الشراكة فيه فلا يكون جزئيا كالشمس على ما قال



لان الامر اذا صح أن له علّةً أكثرية ترجح جانب وجوده على عدمه فحصل به الظن وهذا مثل نبات  
الشعر على الذقن عند البلوغ لعلّة استحصه (١) فالبشرة ومثانة التجار فان الغالب حصول هذه العلّة  
فيغلب حصول معلولها وأما الاتفاقيات فعلى دخولها تحت الامكان برهان وأما تميز كونهن امن  
لا كونهن فليس به علم ولا ظن والالترجح أحد الجانبين وصاراً كثيراً

### (الفصل الرابع)

في أن الحد لا يكتب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب

كأف (٢) ودع عندناك في آخر المقالة الثانية بضمون هذا الفصل فهو ذا حين ما نجز الوعد فنقول  
الحد لا يمكن اكتسابه بالبرهان لان الوسط المترقب بين المحدود والذى هو الحد الاصغر في القياس وبين  
الحد الذى هو الاكبر فيه لا بد من أن يكون مساوياً للطرفين فان الوسط (٣) لا يكون أخص من الاصغر  
في موضوع ما ولا يجوز أن يكون ههنا أعم على الخصوص فان الاكبر يكون إما أعم منه أو  
مساوياً ومساوياً الأعم أعم فكيف اذا كان أعم فيكون الحد أعم من المحدود وهذا محال فوجب (٤)  
أن يكون الوسط لا محالة مساوياً والمساوياً للمحدود إما فصل أو خاصة أو حد آخر أو رسم  
ولا يجوز أن يكون فصلاً أو خاصة لان الاكبر إما أن يحمله عليه مطلقاً أو على أنه حده فان حمل  
عليه مطلقاً ينتج القياس الاجمالي على الاصغر فقط وهذا مستغن عن القياس فان ذاتيات الشئ  
وأجزائه معلومة الحمل عليه دون القياس وليس المطلوب هذا بل كون الاكبر حده أو على أنه حده وان حمل على  
أنه حد الاوسط فلا يخلو إما أن حمل على أنه حده من حيث هو فصل أو خاصة أو على أنه حد لكل  
ما يوضع له ويوصف به والف (٥) سم الاول كاذب فليس حد النوع حد الفصل ولا حد الفصل من  
حيث هو فصل حد النوع وأما القسم الثاني فاما أن يكون الحمل فيه على أنه حد لكل ما يوضع له

(١) استحصاف البشرة أى استحكامها وقوله مثانة التجار يتون ثم جيم أى الاصل يريد أصول الشعر في الجماد أو

أصل المزاج

(٢) كما قد وعدناك الخ وذلك في آخر المقالة الثانية التي وضعها المصنف في الاقوال الشارحة حيث قال « وقد  
بقى من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتب بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لما ننشر بعد  
في البرهان آخرنا هذا البحث الى ذلك الفن وفوردهناك مشاركات الحد والبرهان ان شاء الله »

(٣) فان الوسط لا يكون أخص الخ أى في القضية الكلية وهي هنا كلية لان المحدود إما أن يكون للنوع الذى هو الاصغر  
بأجمعه لا لبعضه

(٤) فوجب أن يكون الخ دعوى المصنف هي أن الاوسط لا بد أن يكون مساوياً للطرفين ولم يثبت إلا أن الاوسط  
يجب أن يكون مساوياً للاصغر ثم استمر في تثمير البرهان مع انه بقي عليه أن يكون الاوسط أخص من الاكبر ولم يتعرض  
لنفيه ولعله سكت عنه لظهوره مما سبق فانه وهو مساوياً للاصغر لو كان أخص من الاكبر لكان الاكبر أعم من  
الاصغر فيكون الحد أعم من المحدود

(٥) والقسم الاول كاذب الخ أى ان النتيجة تكون كاذبة فان الاصغر هو النوع المطلوب تحديده وقد حمل الاكبر  
على الاوسط الذى هو فصل على أنه حده من حيث هو فصل فتكون النتيجة ان النوع هو الاكبر من حيث هو فصل  
وكذبه ظاهر وهذا التفسير هو ما يؤخذ من قول المصنف « فليس حد النوع حد الفصل الخ » ويمكن أن يترك الى  
ظاهره وهو أن القسم الاول هو الحمل على أنه حده الخ أى يكون الكذب في الكبرى ويكون قوله فليس الخ يانا  
للكذب بما يؤدى اليه الحمل عند النتيجة والافلو قد حمل الاكبر على الاوسط على انه حده من حيث هو فصل لم يكن  
فيه كذب في ذاته

كيف كان أولما يوضع له وضعاً حقيقياً والاولى من هذا القسم كاذب أيضاً اذ يوضع للفصل  
أو للخاصة غير النوع أيضاً مما هو خاصته أو فصله كالباكي والتخليل أو منتصب القائمة وغيرها من خواص  
الانسان يوضع للخاصة الذي هو خاصته وليس حد الانسان حدثي منها وأما الثاني وهو أنه محمول  
على أنه حدث لما يوضع له وضعاً حقيقياً فهو مصادرة على المطلوب الاول اذ المطلوب أن هذا هل هو حد  
النوع والموضوع الحقيقي للفصل أو الخاصة هو النوع فكيف يؤخذ في أجزاء البيان أن  
هذا حد للموضوع الحقيقي الذي هو النوع وهو (٢) وبعبارة نفس المطلوب هذا مع أن الوسط يجب أن  
يكون أعرف للاصغر من الأكبر وكيف يكون شيء غير الحد أعرف للحد ومن الحد وحد الشيء هو  
حقيقته وذاته فانه القول الدال على حقيقته وما هيته ولا أعرف للشيء من حقيقته وأما أن كان  
الوسط حداً آخر فهو باطل لانفاذ بيننا أن الشيء الواحد لا يكون له حدان تامان لان الحد التام هو  
الموافق من جميع ذاتيات الشيء فإذا استوفيت جميعاً في حد لم يبق للحد الآخر ما يتألف منه اللهم الا  
أن يكونا غير تامين بل اقتصر في كل واحد منهما على بعض الذاتيات بشرط أن كان كل واحد منهما  
مساوياً في الحد لحدودوهذا باطل أيضاً من وجهين أحدهما أن المكتسب بالبرهان لا يكون  
حداً تاماً والثاني أن هذا الوسط لا يتخلو إما أن يكون حده على الاصغر حلاً يشترط فيه أنه حده  
والأكبر كذلك في حله على الاوسط وإما أن يكون الحد في فهم ما أوفى أحدهما حلاً فقط من غير اشتراط أنه  
حد لما حل عليه أما القسم الاخير فلا يلزم منه إلا أن الأكبر محمول على الاصغر وهو معلوم دون القياس  
والقسم الاول باطل لان الكلام في كون الاوسط حداً للاصغر والأكبر حده الاوسط كالكلام في  
الاول فاما أن يكتسب بقياس أو طريق آخر غير القياس أو اقتضاباً ووضع وضعاً من غير  
اكتساب بطريق فان اكتسب بقياس فاما ان يذهب الى ما لا نهاية له أو ينتهي الى حد لم يفتقر الى  
وسط أو يدور في تبيين الآخر بالاول والتسلسل والدور محالان والانهاء الى حد غير مفتقر الى وسط  
ي(٣) يميز بين حد وحد في الظهور والخفاء وإذا كانت الحدود كلها من الذاتيات بشرط مساواتها فلا  
يكون فيها أبين وأخفى وانا اكتسب بطريق آخر أو وضع وضعاً لا يمتلئ من طريق فليكتف بعمله  
في الاول

والقسمة أيضاً لا تفيد الحد لان القسمة تضع أقساماً من غير تعيين قسم فان وضع منها قسم على التعيين

(١) والاول من هذا القسم كاذب أيضاً أي ان الكبرى كاذبة فان الأكبر لو حمل على الاوسط على أنه حد لكل  
ما يوضع له أي وضع كان والفرض أن هذا الأكبر حد للنوع الذي هو الاصغر لكان الأكبر حداً لكل ما يوضع مع  
النوع تحت الاوسط ويلزم منه أن يكون الشيء الواحد حداً لأمور مختلفة في حقائقها بعضها عوارض وبعضها  
ذاتيات وجميعها غير النوع من حيث هو نوع مطلوب الحد واستحالته ظاهرة

(٢) وهو بعبارة نفس المطلوب الخ وذلك انك أردت من الفصل من حمل الأكبر عليه نفس النوع وهو ما يحمل عليه  
الفصل حلاً حقيقياً فصارت الكبرى ان النوع وهو موضوع الفصل هو الأكبر وهو الحد فتكون الكبرى هي  
المدى بعينها وذلك مصادرة ظاهرة وانما كان الموضوع وضعاً حقيقياً للفصل والخاصة هو النوع لانها ما للنوع  
أولاً وبالذات ويحملان على غير العرض كما هو ظاهر

(٣) يميز بين حد وحد في الظهور والخفاء أي يقتضي ان يكون حداً أظهر من حد لان الحد الذي انتهينا اليه غير مفتقر  
الى وسط بخلاف الحد الذي نطلبه فانه مفتقر اليه مع ان الحد لا بد ان يشتمل على جميع الذاتيات فلا يمكن ان يكون منه  
أوضح وأخفى

كان وضعاً مبتدأ لاستفادة من القسمة وان استثنى نقير قسم لنتائج الباقي فاما أن وضع في القسمة أن حد كذا إما كذا وإما كذا ثم استثنى لكن ليس حده كذا أو وضع أن الشيء في نفسه إما كذا وإما كذا أى محمول عليه إما كذا وإما كذا والقسم الاول هو بيان الشيء بما هو أخفى منه لان حد الشيء أبين له مما ليس حده وأما الثاني وهو نتائج أجزاء الحد من استثناء نقائصها عن القسمة بان تقول الانسان إما حيوان أو غير حيوان لكنه ليس غير حيوان فهو حيوان وكذا إما ناطق أو غير ناطق وإما مائت أو غير مائت ثم ينتج الناطق والمائت باستثناء سلب غير الناطق والمائت ثم تجمع هذه الأجزاء وتؤلف قياساً آخر وهو ان هذه المحمولات الجوهرية المساوية للشيء قول مفصل دال على ماهية الشيء وكل قول مفصل دال على ماهية شيء فهو حده فمجموع هذه المحمولات حده فليس بشيء أيضاً لان القياس الاول أيضاً هو بيان الشيء بما هو منه أو أخفى منه لان أجزاء الشيء بينة للحدود غير محتاجة للبيان وهي أبين من نقائصها أو مثلها في البيان فليس سلب غير الناطق أبين للشيء من الناطق فكذا نظائره وأما القياس الآخر وهو أن مجموع هذه المحمولات قول مفصل من أمره كذا فهو توسط حد الحدد فبأى طريق عرف أن حد الحدد إذا كان مصادرة على المطلوب الاول وعلى الجملة فتوسط كذا لا كبر بسبب أنه أبين للاصغر من الاكبر وتوسط حد الاصغر لان الاكبر ربما يكون أبين له من الاصغر ليس بقياس إلا على أقوام بل لا يخطر ببالهم معنى الشيء فاذا ذكر لهم حده تنبهوا للمعناه فابتدروا الى التصديق بالمحمول حين تصوروا معناه أو معنى الموضوع فكان غناه هذا التوسيط في افادة التصور لافي التصديق بل التصديق حاصل لو كان التصور حاصل دون هذا التوسيط وإذا كان كذلك في يفهم أن الحد قول مفصل دال على ماهية الشيء ولا يسلم أن مجموع هذه المحمولات المساوية للشيء حده كيف يسلم أنهم قول مفصل دال على ماهية الشيء فان كان بيننا قول مفصل دال على ماهية الشيء كان بيننا أن هذا التوسيط فان معنى الشيء إذا كان بيننا شيئاً آخر كان هو بيننا لا محالة اذ ليس هو غير معناه وان لم يكن بيننا شيئاً محتمل يمكن بيننا قول مفصل دال على ماهية الشيء فكان مصادرة على المطلوب الاول من هذا الوجه أيضاً والاستقراء أيضاً ليس طريقاً الى اكتسابه فان الجزئيات إذا حصرت فاما أن يحمل الحد عليها على

(١) لاستفادة من القسمة فانك اذا قلت الانسان إما حيوان ناطق وإما ليس بحيوان ناطق ثم استثبت الاول لم يكن ذلك الاستثناء آتياً من التقسيم بل أتى لك ذلك من أمر خارج عن مجرد القسمة ويكون كون الانسان حيواناً ناطقاً أمراً معروفاً من قبل فهو مبتدأ وأنت تعلم أن استفادة الحد من التقسيم على هذا الوجه لم يقل به قائل وإنما الذاهبون الى ذلك قالوا ان تقسيم الجسم مثلاً الى نام وغير نام ثم تقسيم الجسم النام الى حساس وغير حساس ثم تقسيم الجسم النام الى ناطق وغير ناطق وقيل هذه الأقسام بعضها من بعض يؤدي الى معرفة حد الانسان بما هم من أجزائه من الجسم والنام والحساس التي يشتملها الحيوان وما خص منها وهو الناطق وهو على هذا الوجه يرى مما سوره عليه المصنف وقد لعب المصنف وغيره بلفظ الاكتساب فظنوا أنه لا يكون الا بوضع الحدود أصغر في الدليل لهذا قالوا ما قالوا وسنزيد ذلك أيضاً

(٢) فتوسط حد الاكبر الخ وذلك في قولنا مجموع هذه المحمولات قول مفصل الخ فانه وسطنا قول مفصل الخ وهو حد الاكبر الذي هو الحد وقوله وتوسط حد الاصغر الخ كان تقول مجموع هذه المحمولات هو ذاتيات الانسان كلها وذاتيات الانسان كلها هي حده فقد حددنا المجموع بأنه ذاتيات الانسان ووسطنا هذا الحد بين المجموع وبين الاكبر وهو حد الانسان وذلك التصرف لا يجوز الا على قوم بله كما قال المصنف

(٣) فان الجزئيات الخ أراد منها جزئيات النوع المحدود ويكون تحصيل الحد باستقراءه في جميعها كما تقول زيد

انه حد لكل واحد منهما من حيث هو شخصه وهو كاذب فليس حد النوع حدا للشخص الواقعة تحته من حيث هي أشخاص أو يحمل على أنه حد نوعها وهو مصادرة على المطلوب الاول أو يحمل مطلقا لا على أنه حد فوجب ان يكون محمولا أيضا على النوع من غير زيادة أنه حد ولا يمكن اكتسابه أيضا من حد الضد فان ذلك الحد كيف اكتسب فان اكتسب من هذا فهو دور وان اكتسب بطريق آخر فليكتسب به هذا أيضا على أنه ليس لكل محدود ضد ثم ليس أحد الضدين بأولى بان يكتسب حده من حده من الضد الآخر

فاذا أثبتت هذه الطرق كلها فليبين طريق اقتناص الحد وهو طريق التركيب وذلك بان نتمد الى الأشخاص التي لا تنقسم من جهة المحدود سواء كان المحدود جنسا أو نوعا ونعرف المقولة التي هي واقعة فيها من جهة المقولات العشر ولانكتفى بشخص واحد بل ان كان المحدود جنسا التقطنا أشخاصا (١) مع أنواع واقعة تحته أو كان نوعا قصدنا الى عدة من أشخاصه وناخذ جميع المجمولات المقومة لها التي في تلك المقولة من الاجناس وما هو كالاجناس والفصول أو فصول الاجناس وأعني بقولي ما هو كالاجناس الموضوع المأخوذ في ماهية العرض الذاتي الذي كالانف للقطوسة ثم نأخذ الاعم وندفعه بالخاص القريب منه مقيدا به على ما عرفت التقييد ونجتهد في الاحتراز من التكرير مثل أن نقول جسم ذونفس حساس حيوان فان الحيوان قد تكرر تارة مفصلا وتارة مجعلا فاذا جمعت هذه المجمولات على هذا الوجه نازلا من الاعم الى الاخص ووجدتهم مساوية للمحدود في الجمل والمعنى كان القول المؤلف منها دال على كمال حقيقة الشيء وهو الحد

أما المساواة في الجمل فهو ان كل ما يحمل عليه المحدود يحمل عليه هذا القول وكل ما يحمل عليه هذا القول يحمل عليه المحدود وأما المساواة في المعنى فهو الاشتمال على جميع ذاتيات المحدود بحيث لا يشذ منها شيء وكثير من الاقوال المساوية في الجمل لا يكون مساوية في المعنى بل يفوته كثير من الذاتيات كما نقول الانسان جسم ناطق فان هذا مع اختصاصه بالانسان ومساواته لما به يحمل بمعنى الحيوانية وكما نقول الحيوان جسم ذونفس حساس وتقتصر عليه فانه ناقص في المعنى لان للحيوان وراء هذا كونه متحركا بالارادة ويتساويان مع ذلك في الجمل

ثم ان كان لا قرب أجناس المحدود اسم موضوع كان الاولى ايراده لانه يدل على جميع الذاتيات المشتركة بالتضمن ثم يردف بجميع الفصول الخاصة بالمحدد ودوان كانت ألفا وان لم يكن له اسم أوردت ذاتياته مفصلة لئلا يبدل أي حده وهذا كله مما سبق بيان له في المقالة الثمانية لكن الغرض في اعادته التنبيه على انه هو طريق التركيب وأن لا طريق الى اقتناص الحد غيره

والقسمة وان عزلناها عن رتبة افادة الحد فلها معونة في طريق التركيب من وجوه ثلاثة أحدها دلالته على ماهو الاعم والاخص من المجمولات فليست تنبسط منها كيفية تركيب أجزاء الحد في البداية

حيوان ناطق وعمر حيوان ناطق وهكذا لو فرض حصص جزئيات الانسان مثلا أو تقول في حد السيارة المحصور عندهم في سبعة كواكب القمر يتحرك بفلك خاص به والشمس كذلك الخ فالسيارة كوكب يتحرك بفلك خاص به وهذا أيضا مما لم يذهب اليه أهل المنطق اللهم الا المتشبهون بهم وسنأتي بيته بعد أن ينتهي المصنف من طريقه التي حددها لكسب البرهان

(١) مع أنواع واقعة تحته أي أشخاصا يكون كل واحد أو عدة منها معجوبا بنوعه الذي يدخل تحته وكان الاولى في التعبير من أنواع يدل مع أنواع كما هي عبارة نصير

بالاعم وتقييده بالاخص والثاني دلالتهم (١) على انقسام الشيء من طريق ماهو فنجعل الشيء جنسا لما يليه في الرتبة ونقرن فصله الخاص به من غير تجاوز الى فصول الاجناس الاخص منه فيجري ترتيب الاجناس على هذا التوالى والثالث دلالتها على جميع الذاتيات عرضا كما دلت عليها طولا فان الشيء يمكن ان يقسم تقسيمين ليس قسما أحدهما تحت قسمي الآخر كاتقسام الجسم ذى النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك مرة والى الحساس وغير الحساس أخرى فقسمة الشيء الى أقسام مترتبة بعضها فوق بعض قسمة طولية وقسمته الى أقسام منساوية في الرتبة قسمة عرضية فاذا استقصى هذا الاستقصاء أو شئت أن لا يفوت القسمة شئ من الذاتيات وانتهت الى الذاتيات التي اذا قسمت بعد ذلك وقعت القسمة بالعرضيات والاشخاص فان القسمة من الجوهر اذا انتهت الى الانسان وقفت ولم ينقسم بعد بالذاتيات وبعدها إما ان ينقسم الى الاشخاص أو الى الفصول العرضية كالذاتيات والاي والخياط والحارث وغير ذلك

(١) دلالتها على انقسام الشيء من طريق ماهو الخ قال غير المصنف « ويجب ان يعلم أن للقسمة معونة في التركيب لانه تحفظ بها الوسائط وترتيب أجزاء الشيء في البداية بالاعم وتقييده بالاخص لدلالتها على انقسام الشيء الى المقول في جواب ماهو والى غير المقول في جواب ماهو فيجعل الشيء جنسا لما يليه ويقرن به فصله الخاص من غير تجاوز زمنه الى فصول اجناس اخص فيعلم ترتيب الاجناس على التوالى ولان القسمة كما تدل على الاجناس طولا تدل عليها عرضا الخ » فقد جعل الوجه الثاني من تنمة الوجه الاول وعلمته وقد فصل المصنف الوجهين لان الترتيب بين الاعم والاخص شئ وترتيب الاجناس وتعيين كل واحد منهما عن الآخر شئ آخر فلك أن ترتب بطريق القسمة ما في الانسان الى اعم وأخص بدون رعاية لترتيب الاجناس كان تقول الجوهر مائة تدق الابعاد الثلاثة امتدادا جوهريا أو غير ذلك والممتد امانام واما غير نام والناى اماناس متحرك بالارادة أو غير ذلك والحساس المتحرك بالارادة اماناط أو غير ناطق فقد أثبت على أجزاء الحد مبتدئا بالاعم مقيد الله بالاخص ومع ذلك لا يوجد ترتيب للاجناس واغناه ووسر لا جزاء حقيقة واحدة وهي الانسان مبتدئا بالعام منته بالخاص

لكذلك لو أثبت القسمة من طريق ماهو بمعنى أنك قسمت ما جاء في طريق ماهو الى المقول في جواب ماهو وغير المقول في ذلك الجواب بل مقول في جواب أى شئ هو في ذاته وكلما حصلت قسما جعلته جنسا لما يليه وقرنت به هذا الجنس الفصل الخاص بالذى يليه فقط من غير تجاوز الى ما تحته استفدت مع البداية بالاعم والتقييد بالاخص ترتيب الاجناس وطريق ذلك أنك متى حققت في الانسان ذاتية الجوهر وذاتية الممتد في الابعاد الثلاثة وفصلت الانسان بالقسمة من غير ذلك قلت بعد تحصيل هذا القسم في ذات الانسان وهذا هو الجسم ثم نجعل الجسم جنسا لما يليه وهو الجسم النامى بان تصنيف الى الجسم الفصل الخاص بما يليه وهو النامى ثم تقول وهذا هو جنس الجسم النامى لانه يقال في جواب ماهو على الحيوان والنبات ثم تصنيف بطريق التقسيم الى الجسم النامى فصل الحساس والمتحرك بالارادة فيحصل لك جنس آخر وهو الحيوان ولو أنك لم تنظر في التقسيم الى ما يقال في جواب ماهو وما لا يقال واكتفيت في القسمة بما يذكري في طريق ماهو لم تحصل لك الافصول وهي وان كانت فصولا لاجناس بعضها اخص من بعض ولكن لم تفرز فيها تلك الاجناس ولن تفرز الابعاد قسمتها الى ما يقال في جواب ماهو وما لا يقال

ولمأت الآن على ما وعدنا به من مناقشة المصنف فيما سمع فيه غيره من ان الحد لا يكتب بالبرهان ولا بالقسمة ولا بالاستقراء زعموا ان لا طريق للحد الا التركيب وقد علمت بانه مما ذكره المصنف وأنت تراه لا يتيسر لك الابعاد معرفة أجزاء الماهية وانما أجزاء لها وانها لاجزاء لها سواء اها وان منها العام والخاص حتى يمكن لك التركيب على الوجه الذى يعتبر به التعريف حد عندهم ولا يخفك ان طالب الحد لماهية مما كالانسان مثلا لبدان يتبدى بتمييز المحمولات التي تحمل عليها احمالا عرضيا مما يعمل عليها احمالا ذاتيا فأول ما يتبدى ينظر في الجوهر هل هو ذاتي أو غير ذاتي وربما يحتاج ذلك الى الدليل على نفي أنه عرضي ثم ينتقل الى الامتداد هل هو جوهر حتى يصح ان يكون جزءا من الانسان الذى هو جوهر وحاجة ذلك الى البرهان لا تخفى وهكذا يستقرئ جميع ما يصح ان يكون في الانسان مبتدئا ثم تصدر عنه حتى يأتي على آخر ذلك بالاستقراء الحاصر وهو في جميع ذلك يستعمل البرهان بضر وبلائيات الجوهرية وجزئية الجزء للماهية

## (الفصل الخامس)

### في مشاركات الحد والبرهان

قد بينا أن كل واحد من مطلبي لم وما الطالبة حقيقة الذات بعد (١) لم مطلب هل ولم تطلب العلة الذاتية في البرهان وما تطلب الحد المعرف لحقيقة الشيء وما هيته فيتفق سؤالان طلب البرهان والحد في تأخرهما عن هل ويتفق الجوابان أيضا لأن العلة الذاتية مقومة للشيء فهي داخلية أيضا في جواب ما هو أي الحد حسب دخولها في جواب لم الطالب للبرهان الحقيقي وبهذا يعلم أن البرهان وإن لم يكن طريقا إلى اكتساب الحد فبعضه نافع في حدس بعض الحدود وهي التي حدودها الوسطى علة ذاتية للشيء ولسمنا معنى هذا أن هذه العلة يستفاد كونها ذاتية من البرهان كلاً فإلم يعرف من قبل كونها ذاتية لا تجعل حدود البرهان بل نعتي به التنبيه لها بالبرهان وزوال الغفلة بسببه ومثاله ما إذا سئل لم ينكشف القمر فقال لأنه توسطت الأرض بينه وبين الشمس وكلما وقع كذلك زال ضوءه فان كسوف الشمس يثبت به وعلة الكسوف أيضا وما هيته كذلك فان الكسوف هو زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس فيتنبه من هذا البرهان للحد لكن الحد الكامل لا يكون حداً واحداً في البرهان أي جزءه مقدمة بل جزآن وإيرادهما في الحد خلاف إيرادهما في البرهان اذ يقدم في الحد ما أخره في البرهان ويؤخر ما قدمته فالتقدمت توسط الأرض على زوال الضوء في البرهان وفي الحد الكامل تؤخره فتقول الكسوف هو زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس

فان جعلت كل واحد من جزأي البرهان حداً وافق أن كان ممزاً وإن لم يكن حداً تاماً مسمى الذي يكون مقدماً في البرهان أي الحد الأوسط حداً هو مبدأ برهان مثل توسط الأرض في هذا المثال والذي يكون مؤخر فيه أي الحد الآخر حداً هو نتيجة برهان مثل زوال ضوء القمر ههنا وهذا انما يتفق اذا

ويستعمل القسمة حتى يحصى الذاتي من العرضي والعام من الخاص إلى ان تكمل لديه الاجزاء ويصل إلى اليقين بأن لا جزء وراما وجد وبعده هذا كله يأخذ في الترتيب ولا يستغنى فيه عن القسمة كما صرحوا به وهذا من البديهيات التي لا تخفى على طلاب العلوم وهم يعترفون بها فالوصول إلى الحد في الحقيقة هو البرهان والقسمة والاستقراء تتضمنان الطرق الثلاثة في كسبه ولكنهم قالوا ان الحد مفيد للتصور والبرهان والقسمة والاستقراء مفيدة للتصديق فكيف يتمسك التوفيق لو كان البرهان كسبا للحد لهذا حرصوا على ان يتفقا توسط البرهان ومما عده في تحصيل الحد وأخذوا بضربون في عناية أضلت عن الغاية المطلوبة للطالب من تحصيل المنطق ولوشاؤا الرجوع إلى ما قررروا من أن الحد الحقيقي يتوقف على التصديق بوجود الحد وما يبنوا به ذلك من أن الحد علم ولن يكون علما حتى يكون حكاية لمعلوم ولا يكون الشيء معلوما حتى يكون حقيقة ثابتة ينعكس مثالها إلى الذهن ثم بعد ذلك كانوا ينتقلون إلى أن الوصول إلى كنه الحقيقة حتى يكون مافي الذهن مثالا لها انما لا تعرضها يحتاج إلى التعميم بالدليل فاذا حصلت عندنا عدة تصديقات نشأ عنها في الذهن عدة تصورات للماهية متترتبة وجمعت على النسق المعروف مثلث الماهية واكتسبنا صورتها الحقيقية فتوقف التصور على التصديق لاشناعته فيه وكأنهم راعوا في الكسب أنه هو المثل الاخير للماهية بعد تحصيل جميع ما يجب تحصيله ولا ينازعه أحد في أن طريقه الفردي هو ترتيب الاجزاء بعضها مع بعض والله أعلم

(١) بعد مطلب هل تقدم في مقدمة الفن الرابع ان ما الطالبة للحقيقة انما يسأل بها بعد العلم بوجود الماهية التي تطلب حقيقة فان مالاً وجوده لأ حقيقة له ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود وان مطلب هل المطلق متقدم لذلك على مطلب ما الطالبة لحقيقة الذات واستفاد مما سبق أيضا أن مطلب لم متأخر عن مطلب هل المطلق لأنه طالب لعلة الاعتقاد وأولية الوجود بحسب الامر في نفسه وهذا لا يكون الا بعد التصديق بالوجود ومطلب هل المطلق يشمل السؤال من الوجود لان هل البسيطة يطلب بها أن الشيء موجود أو ليس بموجود

كان بعض أجزاء الحد التام على الجزء الآخر فما هو العلة من جزأى الحد التام اذا اقتصر عليه يسمى حداً هو مبدأ برهان وما هو المعلول اذا اقتصر عليه يسمى حداً هو نتيجة برهان والحد التام هو مجموعهما فالقطة الحد تقال بالتشكيك على خمسة أشياء وانما قلنا بالتشكيك لان المعنى في هذه الاشياء ليس مختلفاً من كل وجه فمن ذلك الحد الشارح لمعنى الاسم وهو الذى لا يلتفت فيه الى وجود الشئ في نفسه ومهما كان وجود الشئ غير معلوم فالحد لا يكون الا بحسب الاسم كتعديد المثلث المتساوى الاضلاع في فاتحة أصول الهندسة فاذا صح للشئ وجود علم أن الحد لم يكن بحسب الاسم فقط ومن ذلك الحد بحسب الذات فمما هو مبدأ برهان ومما هو نتيجة برهان ومما هو حد تام مجتمع منهما ومن ذلك ما هو حد لامور لاعمالها ولا أسبابها وأسبابها واولاها غير داخل في جواهرها مثل تحديد النقطة الواحدة والحد وما أشبه ذلك فان حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة ولا مركب منهما

### ( الفصل السادس )

في أقسام العلل وتفصيل دخولها في الحدود والبراهين لينتهي  
الوقوف على مشاركة الحد والبرهان

العلة تقال على أربعة معان الاول الفاعل ومبدأ الحركة كالنجار للكرسى والاب للصبي الثاني ما يحتاج اليه ليقبل ماهية الشئ وهو المادة مثل الخشب للكرسى ودم الطمث والنطفة للصبي الثالث الصورة في كل شئ فانه ما لم تقرن الصورة بالمادة لم يتكوّن الشئ مثيل صورة الكرسى الرابع الغاية التي لاجلها الشئ كالسكن للبيت والصلاح للجلوس للكرسى وكل واحدة من هذه العلل تصلح أن تقع حدوداً وسطى لان كل علة شئ في شئ فهي واسطة بينهما لكن منها ما هو قريبة ومنها ما هي بعيدة ومنها ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض والقريب من العلة الفاعلية هي كالقوة للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط عن زاويتين متساويتين ليكون الزاوية قائمة ومن العلة المادية كاستيلاء اليباس على الرطب في الاخلاط للموت ومن العلة الغائية كـ (١) وفي احتقان الخلط واستيلاء البرد للشئ للحمى وأما البعيدة من العلة الفاعلية فكالشئ (٢) للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط ليكون الزاوية قائمة ومن العلل المادية كقض (٣) اذا لاركان للموت ومن العلل الغائية كتموت سوء الهضم للشئ وأما ما بالذات من العلة الفاعلية فكالثقل لانهم الحائط وكالسقونيا فانه يسخن بذاته ومن المادية فكالصقالة لعكس الشئ

(١) كتموت احتقان الخلط أى ان الدامى الى المشى للحمى والغاية منه هو دفع احتقان الاخلاط ودفع استيلاء البرد على المزاج

(٢) فكالشئ بالتحريك وهو اشتداد الرغبة في الاكل والافراط فيها فانه سبب لكثرة الاكل وتناول ما قد يضر من المأكولات وذلك بسبب القوة وهي سبب الحمى

(٣) كتمتداد الاركان للموت الاركان العناصر وتضادها هو تضاد آثارها كالحرق التي هي أثر ما يولدها من تلك العناصر فانها تضاد البرودة وهي أثر ما يولدها من العناصر فهذه التضاد سبب في التفاعل بينها وقد يغلب أحدها على الآخر فيستولى عليه كاليبس يستولى على الرطوبة فيشتأ عنه الموت

ومن الصورة فمثل كون الزاويتين متساويتين في الجنبين لكون الخط عمودا ومن الغائية فكالصحة  
للشيء وأما بالعرض من العلة الفاعلية فكزوال الدعامة لزوال الحائط وكالسقمونيا يبرد لانه يزيل  
المسخن أعني الصفراء وكذلك شرب الماء البارد يسخن لانه يجمد<sup>(١)</sup> مع المسخن ومن المادية  
فكالحل<sup>(٢)</sup> يدبده لعكس الشج ومن الصورة فككك<sup>(٣)</sup> ون الزاويتين الواقعتين عن جنبي الخط قائمتين  
ليكون الخط عمودا ومن الغائية فكالعنور على كثر للشيء

وقد تكون كل واحدة من هذه العلل الأربع قريبة كانت أو بعيدة بالقوة وقد تكون بالفعل وإذا  
كانت بالفعل كانت سببا لكون المعلول بالفعل وأما إذا كانت بالقوة فليست سببا لكون المعلول بالقوة  
فان ذلك لانه<sup>(٤)</sup> لول من نفسه وقد تكون كل واحدة منها خاصة كالبناء للبيت وقد تكون عامة  
كالصانع للبيت

واعلم أن المعلول اذا وضعت<sup>(٥)</sup> مع بالفعل فقد وضعت العلل كلها ليكن الغاية رب عالم توجد بعدد من حيث  
هي للاعيان كالاضطجاع مع وجود الفراش فانما كان كذلك لانها ليست علة من حيث هي موجودة  
في الاعيان بل من حيث هي ماهية فان معناها اذا تمثل في ذهن الفاعل بعينه على الفعل فهي من  
حيث معناها وما هيته علة الفاعلية ومن حيث هي موجودة معلولة لها ان كانت من الغايات  
الحادثة بالفعل

والعلل الأربع للشيء الواحد اذا حصلت بالفعل فلا شك في حصول المعلول أما آحادها<sup>(٦)</sup> فاما ما يلزم  
من وجوده وجود المعلول لانه وحده مجموع العلل ولكنه من جملة ما بحيث لا يتصل بوجوده عن

(١) لانه يجمد المسخن وذلك عما يسمى رد الفعل فان الماء البارد اذا صب على جزء من البدن برد في الحال وانحسر الدم

عنه ثم بعد ذلك يرتد بقوة فيحصل التسخين بالعرض وكذلك الماء البارد يفرز بعض الاحماض ويغزرها وهي مما يسخن

(٢) فكالحديدية لعكس الشج وذلك ان كان الصقيع الذي يعكس الشج حديدا

(٣) فككون الزاويتين الواقعتين عن جنبي الخط الخ تقدم أن كونهما متساويتين علة صورية بالذات لكون الخط  
عمودا أما كونهما قائمتين فهو علة صورية لعمودية الخط بالعرض لان كونهما قائمتين علة لكونهما متساويتين في الجنبين  
بحيث تكون كل واحدة منهما في جانب مساوية للآخرى في الجانب الآخر

(٤) فان ذلك للمعلول من نفسه وذلك لان كونه بالقوة ليس شيا آخر وراء كونه بممكننا وذلك له في ذاته وهو قول ظاهري  
لان المعدوم في ذاته لا يقوم به وصف لا قوة ولا فعل وانما الوصف في الحقيقة لشيء أنه يمكن أن يصير ذلك المعلول أوان  
يفعله والصواب ان يقال ان المادة مثلا اذا كانت بالقوة فهي غير موجودة بالفعل ومالا يكون موجودا لا يكون علة  
لكون شيء بالقوة أو بالفعل وانما يكون الشيء معلولا بالقوة لشيء آخر هو موجود بالفعل امامادة أخرى بعيدة او فاعل يمكن  
له ان يفعله أو ما يشبه ذلك أما المعدوم في ذاته فلا وصف له كما قدمنا

(٥) اذا وضع بالفعل أي اذا قلت انه موجود بالفعل فقد قلت ان العلل الاربع قد وجدت وسمى ذلك وضعه لانه أشبه  
بوضع بعض أجزاء الشرطية في الاستثنائي لاستنتاج وجود الجزء الآخر

(٦) فاما ما يلزم من وجوده وجود المعلول الخ أي ما يلزم العلم بوجوده العلم بوجود المعلول سواء كان وجوده  
متقدما للذات على وجود المعلول أو كان وجود المعلول متقدما عليه في الاعيان وليس هذا اللازم لان ذلك الواحد من  
العلل هو مجموع ما يلزم لوجود المعلول بل لان نسبته الى جملة العلل بحيث لا ينفك وجوده من وجود جميعها كالعلة  
الصورية فانها لا تكون موجودة الا اذا وجدت المادية والفاعلية ونصو الغائية أو بدوها في الطبيعة فيلزم  
وجود المعلول اذن عند وجودها فاذا علمت بوجودها علمت بوجوده ختم الاستلزام العلم بوجودها العلم بوجود  
مجموع العلل والعلم بوجود مجموع العلل يستلزم العلم بوجود المعلول لانه لازم من العلة النامة وهذا اجمال نص له في  
قوله أما الصورة الخ



وجود جميعها فيلزم وجود المعلول إذن عند وجوده بجملة ما ومنها ما لا يلزم فيه ذلك أما الصورة والغاية  
 فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول وأما المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند  
 حصول استعدادها الصورة بالضرورة ويوجد بوجود الصورة المعلول والغاية أيضا فان هذه الضرورة  
 لا تمنع الغاية اذا الأمور الطبيعية وان كانت كلها ضرورية فهي لغايات مثل أن المادة التي خلقت  
 منها الاسنان الطواحن عريضة اذا حصلت بتمام الاستعداد تلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فان  
 خلق عرضها التمام وغاية وهو طحن الطعام كما أن خلق حدة الانياب لتمام وغاية وهي قطع الطعام  
 وفي كثير منها لا يلزم حصول استعدادها الصورة لان تلك الصورة تحدث بحركة من علة محركة  
 ولا حركة الا في زمان ومن هذا القبيل الأمور الصناعية فان الصورة لا تلزم منها من مجرد وجود  
 المادة فربما لم يسبق الفاعل الى المفعول وان حصل استعداد المادة لان الفاعل ربما كان غريبا  
 خارجا فربما يلاقي المادة وربما يلاقي أما اذا كان الفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة فلا يمكن أن  
 لا يصدر عنها فعلها عند حدوث الاستعداد التام سواء كان دفعة أو في زمان وأما الناعل فليس يجب  
 من وضعه في كثير من الاشياء وضع المعلول بل ربما لا يجب من وضعه مع وضع القابل الذي هو المادة  
 أيضا وجود المعلول مالم يوجد شرط آخر مثل القوة المبردة التي في الافيون اذا وصلت الى البدن  
 فمالم ينقل الافيون أولا عن الحرارة الغريزية لم يؤثر بالتبريد فيه

فاذا كان الامر على هذا الوجه في أحاد العلل فكل واحدة من أصنافها وان صلحت لأن تكون حدا  
 أوسط لكن لا ينقطع سؤال التسمم الا باعطاء العلة الذاتية الخاصة القريبة التي بالفعل  
 ومما يناسب هذا البحث أن هذه العلل بعضها يساوي المعلولات في الجملة أي ينعكس عليها وبعضها (٣) لها  
 أخص منها مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد وعن انعقاد البخار وكل واحد منهما أخص  
 من السحاب ومثل كون الحمى عن عفونة الخلط تارة (٤) ون حرارة الروح أخرى بلا عفونة  
 وهذه العلل الخاصة قد تشترك في معنى عام يكون العلة المساوية للمعلول الذي هو أعم من كل واحدة منها  
 وقد لا تشترك أما ما لا تشترك فلا تجعل حدودها وسطى الأمور موضوعات لها أخص من الأكبر فلا تكون  
 علل وجود الأكبر على الإطلاق بل علل وجوده للأصغر الأخص فان الحمى المطلقة ليست معاملة  
 للعفونة (٥) بل هي أصحاب الغيب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقا بل هو لما تحت النوع

(١) فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول لاهل معنى ان وجود المعلول يحصل بوجود حدى هاتين العلتين  
 فان وجود المعلول اغنا يحصل بحصول مجموع العلل الاربع بل على معنى أنه متى حصل وجود شئ منهما يعلم ان المعلول  
 قد حصل

(٢) لا يلزم حصول استعدادها الصورة الصورة فاعل يلزم مؤخر عن مفعوله وهو حصول ذلك كأن يستعد  
 الحد بل ان يكون سيقاما لا يحصل درجة الحرارة عند الاحماء الى حد لا حمرار لكنه يحتاج الى طرق الطارق لينال  
 صورة السيف

(٣) وبعضها أخص كما كان المعلول يصدر عن علل متعددة كل واحدة منها مستقلة في تحصيله كانت كل واحدة  
 أخص من المعلول لانها كما وجدت وجد المعلول وقد يوجد المعلول بدونها عن العلة الأخرى

(٤) ومن حرارة الروح أخرى أراد به الروح الحيواني المنبت في العروق عن حرارة الدم وبعده مدار الحياة الحيوانية  
 (٥) بل هي أصحاب الغيب بفن مكسورة وباهم شدة أي الذين تفهم الحمى في أوقات متقطعة فلو ثبت عندك تعفن  
 الاخلاط لم يكن ثبوت التعفن الاخلاط أنه محمول على الاطلاق بل انه محمول على الغيب واغيا ثبت ذلك لبعض

من شخص أو صنف أو نوع دونه وأما ما تشترك في معنى عام فإن جعل الأكر على الحدود الوسطى التي هي أخص لا يكتفى<sup>(١)</sup> بكون أولها ولكن بتوسط ذلك العام مثل انتشار الورق لشجرة التين والخروع والكرم فإن العلة المساوية للانتشار في جميعها جود رطوبتها وانفشاشها أما كون هذه تينة وهذه خروعاً أو كرماً فهي أمور أخص من الانتشار الذي هو الأكر لكن جود الرطوبة التي هي العلة المساوية ليس لهذه الوسطيات الخاصة أيضاً أو لا ولكن بتوسط أمر عام وهو عرض الورق فالتين والخروع والكرم عريضة الأوراق بلا واسطة وعريض الأوراق تنقش رطوبته بلا واسطة ومنقش الرطوبة ينتشر ورقه بلا واسطة فالعلة المساوية للانتشار القريبة منه هي الانفشاش والانفشاش ليس أولاً لهذه الخواص بل لعريض الورق فمثل هذه العلل هي المنعاً كسوة على معلولاتها

واعلم أن بعض العلل والمعلولات قد ترتب ترتيباً يوهم الدور مثل ابتلال الأرض بسبب حدوث المطر وحدث المطر من الغيم وحدث الغيم بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الأرض فإذا حذف المتوسطات كان ابتلال الأرض بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الأرض لكن هذا إنما يكون دوراً لو كان الابتلال الذي هو العلة هو بعينه المعلول وليس كذلك بل هو غيره بالشخص وإنما هو بالنوع فليس فيه محال دوري فإن قيل إن لم يكن هذا دوراً فيلزمكم الدور فيما ذكرتم من جهة أخرى وهو أنه إذا كان كثير من العلل يساوي المعلولات مثل توسط الأرض للكسوف ومثل انفشاش الرطوبة بالمسكة لانتشار الورق ومثل القرع المقاوم للصوت فيمكن أن تبين العلة بالمعلول والمعلول بالعلة فيكون دوراً قلنا ليس إذا كان كل منهما مساوياً لا يخرجاز توسطه لبيان الآخر بل الصالح للتوسط ما هو الاعرف فلئن كانا متساويين في المعرفة والجهل فلا بيان لأحدهما بالآخر فإن عرف المتوسط بحساب قبل الكسوف فهو أعرف فإذا أثبت بتوسطه الكسوف كان بياناً حقيقياً أو عرف الكسوف بالحس قبل معرفة المتوسط فإذا أثبت المتوسط به كان بياناً حقيقياً أيضاً هذا مع أن توسط العلة يعطى برهاناً آتياً وتوسط المعلول يعطى برهاناً لأن فليس استعملهما وسطين من وجه واحد فلا يلزم الدور فقد قلنا في العلل ودخولها في البراهين

وأما دخولها في الحدود فإن كان الغرض من الحد تصور الشيء من جهة ماهيته فيتم من هذه العلل بما هي أجزاء القوام ولا يؤخذ ذمها ما هي خارجة عن ذات الشيء وإن كان الغرض تصور ماهيتها كما هو موجود ولا يتحقق ذلك إلا بجمع علله الداخلة في القوام والخارجة عنه فلا بد من دخولها فيه وعلى الوجهين جميعاً فلا يدخل في الحد إلا العلل المساوية للحدود وأما التي هي أخص مثل انطفاء النار

المحمومين دون البعض الآخر وكذلك يقال في النوع بالنسبة إلى الجنس فإن النوع وهو حلة خاصة للجنس إنما يكون واسطة لثبوت النسبة إلى أفراد ذلك النوع خاصة ويثبت لأفراد نوع آخر بواسطة ذلك النوع الآخر

(١) لا يكون أولاً الخ يريدان يفرق بين ما تشترك فيه العلل في أمر عام وبين ما سبق من عليه النوع للجنس فأنك في توسط النوع تقول مثلاً هذا إنسان وكل إنسان حيوان فيعلم ثبوت الحيوان لفرد الإنسان والحيوان مقول على الإنسان أولاً بلا واسطة لأنه جنسه القريب وهكذا تقول في أفراد الفيل والفرس أما فيما هنا في توسط النوع في ثبوت الأمر منه لفرد وليسكن لعل الوجه السابق فإن العلل المتنوعة وهي الأنواع كالتين والخروع والكرم التي هي علل لثبوت انتشار الورق الذي هو عام لأفرادها لم تكن عللاً لثبوت هذا العام مباشر لأن عليتها ترجع إلى أمر بعينها وهو العلة في الحقيقة لم يكن حمل ذلك العام المراد إثباته عليها حلاً وليلاً بل لاحظ في حله توسط الأمر الذي بعينها فإذا قلت هذان وكل تين منتثر الورق لم يكن ذلك استدلالاً صحيحاً لأنك لم تأت بالعلة القريبة اللهم إلا إذا كانت العلة القريبة ملحوظة لك

وانكسار القمصة والقرع بالعصا وغير ذلك لاصوات فليس شئ منها يدخل في حدود ما هو أعم منها وان دخلت في البرهان فان وجد لها معنى عام مثل القرع المقاوم الذي هو العام لجميع علل الصوت كان المأخوذ في حد الصوت وأما العلة الخاصة فتوجد لجميع أنواع ذلك الأعم <sup>(٢)</sup> مثل انطفاء النار لحد الرعد لحد الصوت المطلق ومثل العفونة لحى الغب للحمى المطلقة.

وقد يجد الشئ بجميع علله الاربع ان كانت له وكان الغرض من الحد تحقيق ماهيته على حسب وجودها كما تقول في حد السيف انه سلاح صناعي من حديد مطول معرض محدد الاطراف لتقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فالسلاح جنس والصناعي فصل من المبداء المحركة أى الفاعل ومن الحديد فصل من المادة ومطول معرض محدد الاطراف فصل من الصورة ولقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فصل من الغاية

### (الفصل السابع)

في رسوم الفاظ استعملت غير مشروحة المعاني وهي العلم والعقل والظن والجهل والذهن والفهم والفكر والحدس والذكاء والحكمة

العلم هو اعتقاد أن الشئ كذا وأنه لا يمكن أن يكون الا كذا اعتقاد لا يمكن زواله اذا كان الشئ في نفسه كذلك وحصل هذا الاعتقاد بواسطة أوجبه ويقال علم لتصور الماهيات بالحد وأذا حصل

معلومة من قبل فتكون هي الوسط في الحقيقة وغاية الامر انك حذفتها عند التأليف ومتى كانت العلة القرينة وهي الامر الذي يعم جميع العلة الخاصة ملحوظة كان توسيطها ممتثلاً لا كبر على الاطلاق لافي أفراد نوع من هذه الانواع فقط فانك متى رايت في الحكم أن كل منقش الرطوبة فهو منتشر الورق ثبت الانتشار لكل ما هذه حاله سواء كان كرماً أو خروفاً أو تيناً بلا تخصيص لواحد منها فاذا قلت هذا تين وكل تين من يرض الورق وكل عريض الورق فهو منقش الرطوبة وكل منقش الرطوبة فهو منتشر الورق فهذا منتشر الورق دخل في الحكم أفراد الكرم والخروع بمعنى أنه يكون نتيجة مع نتيجة ولا تكون العلة وهي نوع التين من قبيل العلة الخاصة التي لا تنعكس على معلولها لانها ليست العلة الحقيقية والعلة الحقيقية عريض الورق ومنقش الرطوبة وهما مساويان للانتشار متعاكسان عليه

وانتشار الورق تساقطه وانفشاش الرطوبة تحلبها وذهابها كأنه انفصال من الفش ويقال فش القرية اذا حل وكأها ليخرج ريحها وهذه الانواع من الشجر لا تنفك تساقط ورقها بخلاف غيرها مما ليس ورقه يعبر يرض فان التساقط يعروها في أوقاته الخاصة

(١) قوله للصوت له تعلق بجميع ما تقدم من انطفاء النار وانكسار القمصة والقرع بالعصا وانطفاء النار من أسباب الصوت اذا صاب الماء على الشئ المحترق يصعد له صوت كما هو معلوم أو اذا التهمت المواد الجوزية ثم انطقت انهار بعضها على بعض وهوت متدافعة فيحصل صوت وهو الرعد على ما ذهب اليه بعض قدماء الحكماء والقمصة الجرة كالقمقم وكل واحد من هذه الثلاثة علة خاصة للصوت فلا يدخل ولا واحدة منها في حد لان الصوت أعم منها فلا تقول الصوت ما يسمع بسبب القرع بالعصا أو عند انطفاء النار من ذلك فان تعرفك لا يكون جامعاً لجميع أفراد الصوت لكن هذه العلة الخاصة تدخل في البرهان لانه يجوز الاستدلال بحصول العلة الخاصة على حصول المعلول لها في الموضع الخاص

(٢) مثل انطفاء النار لحد الرعد ذهب ارسطو ومن تبعه الى أن الرعد يحصل من تقلقل الدخان طلباً للنفوذ الى العلو في السحاب المتكاثف من البخار البارد فلولا انطفاء حرارة البخار وتكاثفه بالبرد لما حصل الرعد وكذلك قد يحصل الرعد من اندفاع الدخان الى أسفل عند وجود ربح مقاومة وقد أشعلته الحماكة والحركة فتظن الشبهة ويكون الرعد

هذا الاعتقاد على هذا الوجه من غير واسطة سمي عقلا تصورا كان أو تصديقا مع ان لفظة العقل قد تستعمل لمعان أخرى في الحكمة لا تتعلق بفرضنا تعدادها

والظن الحق هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه يمكن أن لا يكون كذا فان كان الشيء في نفسه كذا كما اعتقده وهو في نفسه يمكن أن لا يكون كذا واعتقاده على نحو الثبوت والبت كان هذا علما لا ظنا وان كان الشيء في نفسه كما اعتقده لكن لا ثبات لاعتقاده بل اعتقاده أنه يمكن أن لا يكون كذا هو تجويز من جهة أن الشيء الذي يفرضه كذا عسى أن لا يكون كذا فهو ظن حق مركب بجهل بسيط هو عدم العلم

والجهل منه بسيط ومنه مركب فالبسيط هو أن لا يكون في النفس رأى في المسئلة البتة والمركب أن لا يكون في النفس الرأي الحق مع حصول رأى باطل يضاد العلم حصولا بتا فان كان مع تجويز أن لا يكون كذلك لكن الميل الأغلب إلى الرأي الباطل فهو الظن الكاذب والأول انما سمي جهلا بسيطا لانه ليس فيه الاعداء للرأي فقط وهذا عدم مع حصول رأى آخر فكان مركبا من العدم والوجود واعلم انه لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص واحد لان العلم يقتضي رأيا ثابتا والظن رأى غير ثابت ولا يجتمع أيضا ظن صادق وكاذب لشخص واحد في شيء واحد لانه ان تساوى رأى انه كذا ورأى انه ليس كذا كان شكلا لا ظنا وان غلب أحدهما فهو الظن دون الآخر والذهن قوة للنفس معدة نحو كساب الآراء

والفهم جودة تهى هذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من غيرها والفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادئ ليصير منها إلى المطالب والحدس جودة حركة لهذه القوة إلى اقتناص الحد الأوسط من تلقاء نفسها والذكاء شدة استعداد هذه القوة للحدس في الطبع مثلا اذا رأى القمر انما يضيء دائما جانبته الذي يلى الشمس وينقل ضوءه إلى مقابلة الشمس حدس في الحال أن القمر يستنير من الشمس والحكمة خروج نفس الانسان إلى كماله الممكن في جزأى العلم والعمل أما في جانب العلم فان يكون متصورا لوجودات كماله ومصداقا بالقضايا كماله وأما في جانب العمل فان يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة ورجحان عقل الحكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات النظرية والعلمية وان لم يحصل خلق

### ( الفسّن الخامس )

#### في المغالطات في القياس

واذا علمنا ذلك الطريق الموصل إلى التصديق اليقيني الذي لا ريب فيه وهو البرهان فنشير إشارة خفيفة

(١) فان كان الشيء في نفسه كما اعتقده الخ يريد أن امكان الشيء في نفسه لا مدخل له في حقيقة الظن مادام نفس الاعتقاد بالانجوز في نفس المعتقد لئلا يضيء عنده مثلا نعتقد اعتقادا بأن في الانسان قوة التمييز بين الخير والشر فهذا علم ويقين لا مجال فيه لاحتمال النقيض عندنا والواقع ان الانسان في نفسه له تلك القوة وان كان من الممكن أن يسلب هو في نفسه تلك القوة ويجوز أن يكون انه قد خلقه أو أن يصير فاقدة هذا التمييز وانما المدار في الظن على ان يكون التجويز من قبل الظان أن يكون عند احتمال أن لا يكون اعتقاده مطابقا للواقع كظنك ان فيك قوة ان تبلغ الغاية من العلم الذي تطلبه ويدخل في الظن ما يحصل في النفس مع الغفلة عن النقيض كما في تصديق المقلدا اذا لم تعرض له الشبهة فيصدق به وان كان يتقلقل ما في نفسه بغيرها

الى حصر مجامع الغلط الواقع في هذا الطريق كما حصرنا أنواع الغلط الواقع في طريق التصور بعد ما علمناك الطريق

والغلط في كيفية ذلك القياس البرهاني إما أن يقع من جهة مادته التي هي المقدمات أو من جهة صورته التي هي التأليف أو منهما جميعا والواقع في المقدمات إما الكذب أو لانه ليست غير النتيجة أولانها ليست أعرف من النتيجة وما يقع من جهة كذب المقدمات انما هو لاتباسها بالصادقة إما في اللفظ أو في المعنى فان الكاذب لا يميل نفس ذهن العاقل الى التصديق به الا لمسا به وبين الصادق وهذه النسبة لا تعدو اللفظ والمعنى أما الانطى فأكثره من جهة الالفاظ المشتركة بين معنيين فصاعدا وقد يكون من جهة الالفاظ المتباينة الملتبسة بالترادفة وهي التي تشترك في معنى وتفترق في معنى معتبر فيغفل ذهن عما فيه الاقتراق ويجرى اللفظين مجرى واحد في جميع الاحكام وربما كان لما فيه الاقتراق أثر في تغيير الحكم مثل النحر والسلافة فان للسلافة زيادة معني من الصفاء والتروق مع تواردهما على موضوع واحد وكالسيف والصارم فان الصارم وضع لما وضع له السيف مع وصف الحدة والذي من جهة اشتراك اللفظ فاما أن يكون بحسب بساطته أو بحسب تركيبه وما هو بحسب بساطته فاما أن يكون في جوهره وإما في هيئته والذي في جوهر اللفظ ووضعه الاصلى فهو ما قدمناه في المقالة الاولى من الالفاظ المشتركة ومن جملة ذلك أيضا الالفاظ المتشابهة والمشككة وما هو في هيئته وصيغته فكاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول كالقابل الذي صيغته صيغة الفاعل وليس له فعل فيظن من حيث الصيغة ان القبول فعل حتى اعتقد بعض ضعفاء العقول أن الهوى الاولى لها فعل لانها قابلة والقابل فاعل القبول

وأما الاشتراك التركيبي فقد يكون ما يعرض بسبب التصديق مثل قولك ضرب زيد فيجتمل أن يكون ضرب زيد ضارباً ومضروباً وكما نقول في العجبة غلام حسن بالسكون فيهما فيجتمل أن يكون الحسن اسماً للغلام والمراد تعريف الغلام باسمه ويحتمل أن يكون اسماً للسيدة ويكون المراد اضافة الغلام اليه مع ان الفصح في لغة العجم لمعنى الاضافة تحريك الغلام بالخفض مثل قولك غلام حسن وقد يعرض بسبب الوقف والابتداء كقول الله تعالى وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به فان معنى الكلام اذا وقف على الله يغير معناه اذا وقف على الراسخين في العلم وقد يعرض بسبب انصراف الكتابات ودلائل الصلوات الى أمور مختلفة مثل قول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه فان هو اذا انصرف الى الحكيم كان معنى الكلام مغايراً له لو انصرف الى كل ما ومن هذا القبيل زيادة تدخل القضية فتش<sup>(٢)</sup> فيه في الحال ولا يدري أي جزء من الموضوع أو من المحمول مثل قولنا

(١) انصراف الكتابات ودلائل الصلوات الكتابات هي الضمائر وأسماء الاشارات وهي ما تدل على معنى لا على انها اسم خاص وضع للدلالة عليه بخصوصه ودلائل الصلوات هو ما يتصل بالمهم لبيانها أمثال الكتابية فقد ذكره وأما الاشتباه في دليل الصلة فكيف قولك الانسان وما يفعله ممكن فانك لو جعلت الصلة لتفعل الانسان تحت القضية وان جعلتها للفاعل الانسان لم تصح لان فاعل الانسان واجب وهو وان رجعت الى تعريف الكتابية لان العمد في الصلوات الضمائر لكن لما لم تكن الضمائر ظاهرة في القول في نحو هذا المثال لم يلتفت الا الى الصلة نفسها لا الى ما استكن فيها الاسماء والتصرف ليس لضمير واحد فانك في الاحتمال الثاني جعلت الضمير في يفعل لما والضمير المفعول للانسان بخلاف ما تصنع في الاحتمال الاول فلذلك رويت الصلة بتامها وجعلت موضعاً مستقلاً للاشتباه

(٢) فتشبه في الحال أي يشتهبه حالها من كونها جزء من الموضوع أو جزء من المحمول

الانسانية من حيث هي الانسانية خاصة وليست بخاصة فان قولنا من حيث هي الانسانية قد يؤخذ  
جزأ من المحمول وقد يؤخذ جزأ من الموضوع ويختلف المعنى بسببه واذا اقترن بهذه القضية قضية  
أخرى على تأليف قياسي يختلف الحال فيه بين جهة محموله وموضوعه وقد يعرض بسبب تردد حرف  
العطف بين دلالاته على جمع الاجزاء وبين دلالاته على جمع الصفات مثل قولك الخمسة زوج وفرد فاذا  
عني به جمع الاجزاء صدق لان الخمسة حاصله من جزءه وثلاثة وجزءه واثنان وأحدهما زوج والاخر  
فرد وان عني به جمع الصفات كذب لان الخمسة لا تجتمع لها صفة الزوجية والفردية فيعرض من  
هذا انه قد لا يصدق مفترقا ما يصدق مجتمعا فانك اذا قلت الخمسة زوج ووقفت كذب قولك لان كل  
الشئ وحده لا يفهم منه في العادة الا كون الشئ موصوفا به لا كونه جزءا منه وقد يصدق الشئ مفترقا  
ولا يصدق مجتمعا مثل أن يكون زيد طبيبا غير ماهر في الطب ويكون ماهرا في الخياطة فاذا قيل زيد  
طبيب صدق واذا قيل زيد بصير صدق أيضا لانه اذا صدق جل البصير المقيّد بالخياطة عليه صدق  
المطلق أيضا فان المقيّد اذا صدق صدق المطلق من غير عكس ثم اذا جمع بينهما وهم التركيب والجمع  
من حيث العادة كونه بصيرا في الطب فكان كاذبا وان كان يصدق اذا عني به حالة الجمع ما يعني به حالة  
الافراد لكن السابق الى الفهم رجوع البصير الى الطب فينشأ منه أيضا اشتراك كيمي اذ يتوّد البصير  
بين كونه بصيرا في الطب أو في شئ آخر

وأما اشتباه المقدمات الكاذبة بالصادقة من جهة المعنى فاما أن يكون الكاذب كاذبا في الكل وهو الذي  
لا يصدق الحكم على شئ من موضوعه البتة ولا في حال ولا في وقت ولما أن يكون كاذبا في الجزء ولما  
أن لا يكون كاذبا فيهما مابل في جهته أما ما يكون كاذبا في الكل فتشابهته مع الصادق انما تكون  
باندراجهما تحت كلي إما جنس أو فصل أو عارض إما حقيقة أو وهما

أما الاندراج الحقيقي فنل أن الحكم ان كل بياض جامع للبصر بسبب أن السواد جامع للبصر فيتموهم  
ان جمع السواد للبصر هو لكونه لونا والبياض لون فيثبت له هذا الحكم أو مثل أن تحكم بالبياض على  
السواد أو بالعكس لان اللون صادق على كل واحد منهما فيتموهم انه لما صدق عليهم ما شئ واحد فينبغي  
ان يصدق أحدهما على الآخر وليس هذا بواجب اذ قد يقع تحت كلي واحد متفقان ومختلفان ويوهم  
تتاج الموجبتين في الشكل الثاني له (٢) هذا السبب وأما الاندراج الوهمي فنل حكم الوهم ان الهوى  
والعقل أو الباري مشار الى جهته بسبب أن الجسم مشار الى جهته لتوهمه اندراج الصادق والكاذب

(١) ويختلف المعنى بسببه فانك اذا جعلتها قيد الموضوع فكانت قلت الانسانية من حيث ذاتها أي من جهة انها  
نوع وحقيقة وهي من هذه الهيئة ليست بخاصة بالضرورة بل هي ماهية لافرادها ولكن لو اعتبرت من حيث هي  
انسانية قيد للعمول وهو خاصة فقد راعيت انها خاصة لجنسها من حيث انها أمر خاص قد خصص ببعض شمولاته  
فيمكنك ان تضم الى هذه القضية وكل خاصة عرضي ويكون القياس صحيحا لان حمل الانسان على الحيوان مثلا حمل  
العرضي لا حمل الذاتي

(٢) زيد بصير أي ماهر وزيد بصير في الخياطة فان ذلك يصدق لان المطابق يصدق حيث يصدق المقيّد فاذا قلت زيد  
طبيب بصير وجمعت بينهما تابا الى الفهم انه بصير في الطب ولو عرفت انه بصير في الخياطة لصدق ولكن لا قرينة  
عليه وهذا المتبادر في صحيح لان الفرض انه لا بصير له بالطب

(٣) لهذا السبب أي بسبب توهم ان الاشياء المتعددة التي تندرج تحت كلي واحد ينبغي ان يحمل بعضها على  
بعض فيصع على هذا التوهم ان تنجح الموجبتان في الشكل الثاني كأن تقول كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان فينتج  
كل انسان ناطق وهو صحيح في هذه المادة لكنه غير صحيح لو اختلفت المادة كأن تقول كل انسان حيوان وكل فرس حيوان  
فان النتيجة كاذبة لانه الكلي الواحد قد يقع على متفقين وقد يقع على مختلفين

منها تحت المحس وهذا الحكم صادق في المحس فثبتته في كل ما توهمه محساً ولا يتوهم موجود  
للمحس ومن هذا القبيل جميع الوهميات الكاذبة التي قدمنا ذكرها

وأما ما يكون كاذباً بالجزء فنه ما يكون الحكم انما يصدق على جزئ فيحمل على الكل الذي فوقه  
كالضحك الذي لا يصدق الاعلى الانسان فيحمل على الحيوان فيكون الحكم كاذباً في بعض  
الحيوان ليس بضاحك واعتقاد بقاء كمية الحكم بحالها في عكس الكل الموجب قريب من هذا اذ هو  
يوهم الحكم الجزئي كلياً فانه لما رأى شيئاً<sup>(١)</sup> مالا أصفر هو مرة توهم ان كل سيال أصفر مرة والحكم  
على لازم الشيء عما يصدق على الشيء من هذا القبيل فان اللازم اذا كان محمولاً على شيء وشئ آخر  
محمول على كل ذلك الملزوم توهم أن ذلك اللازم مساو للمزوم حتى يجوز أن يحمل على كله ما يحمل  
على كل الملزوم وانما الواجب صحة الحكم على بعض اللازم فحسب وهذا هو اعتقاد كمية النتيجة في  
الشكل الثالث فانه اذا رأى كل انسان متوهماً ورأى كل انسان أيضاً ضاحكاً حسب أن كل متوهم  
ضاحك وانما الصادق بعضه

ومن الكاذب في الجزء ما انما يصح الحكم على موضوع بشرط أو في حال أو في وقت فيؤخذ دون ذلك  
الشرط أو تلك الحال أو دائماً أو في وقت آخر دون ذلك الوقت فاذا روعيت شرائط القضايا في تحقيق  
صدقها وتوابع الحل كما حققناهما في الفن الاول من هذه المقالة آمن هذا النوع من الغلط  
وأما الكذب فيه من جهة الحكم فمثل أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كما يعتقد أن السقونيا مبردة  
بالذات وانما هي بالعرض لازالها المسخن بالذات فتعرض عند زوال المسخن البرودة لأنها كانت  
بالذات من السقونيا ومثل أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس فهذه أنواع الغلط في المقدمات  
من جهة كذبها

وأما من جهة أنهم ليست غير النتيجة فهو أن تكون المقدمة نفس النتيجة ولكن غير لفظها فيقع  
الاغترار بتغاير اللفظ ويظن أنهم ما غيرها وهذا هو المصادرة على المطلوب الاول وقد شرحناه  
من قبل

وأما من جهة أنهم ليست أعرف من النتيجة فهي إما أن تكون مساوية لها في المعرفة كالمتضائفات  
اذا أخذ بعضها مقدمة لبيان الآخر أو تكون أخفى منها إما مبينة بها أو غير مبينة بها وما بين بالنتيجة

(١) سيالاً أصفر هو مرة بكسر الميم وهي خلط الصفراء وأصل القضية كل مرة فهي سيال أصفر فعند ما وجد  
السيال الأصفر مرة توهم ان ذلك عام في كل سيال أصفر أن يكون مرة فيعكس الكلية كمنفسها ويقول كل سيال أصفر  
فهو مرة

(٢) حتى يجوز ان يحمل على كله ما يحمل على كل الملزوم الضمير في كله يعود الى اللازم كما نقول كل انسان حساس فان  
الحساس لازم للانسان فاذا وجدت شيئاً آخر يحمل على كل الانسان الذي هو الملزوم وذلك كاضاحك فانه يحمل على  
الانسان حملاً كلياً توهم ان ذلك اللازم وهو الحساس مساو للمزوم وهو الانسان فيحمل على الحساس وهو اللازم كل  
ما تحمله على الملزوم وهو الانسان ومن هنا ينشأ وهم ان الشكل الثالث ينتج كلية فانك اذا رأيت كل انسان متوهماً  
أي فيه قوة الوهم ورأيت كل انسان ضاحكاً حكمت بوهمك الذي تقدم تصوير ان كل متوهم فهو ضاحك مع ان من  
الحيوان ما هو متوهم وليس بضاحك

(٣) وهذا هو المصادرة الخ كما نقول كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك فان النتيجة هي عين الكبرى  
وانما وقع اغترار بتغاير لفظي البشر والانسان

إذا أخذ مقدمة في بيان النتيجة فهو البيان الدوري ويعود حاصله الى بيان الشيء بنفسه وكل قياس دوري فهو مصادرة على المطلوب الأول ولا ينعكس (١)

وأما الغلط في صورة القياس فاما أن يكون بشركة مع المقدمات أو من غير شركة بل في الصورة وحدها والذي هو بشركة لمقدماته فإن لا تكون الأجزاء الأولى التي هي المحدود أو الأجزاء الثواني التي هي المقدمات متمايزة مثال الأول هو أن يعبر عن الأصغر والأكبر باسمين مترادفين أو عن الأوسط والأكبر بمترادفين فيه (٢) ثم القياس أركانه الثلاثة في المعنى فتختل صورته بسببه وهذا من المصادرة على المطلوب الأول أو كان الأوسط لفظا مشتركا مستعمل في المقدمتين بمعنيين مختلفين

ومثال الثاني وهو عدم التمايز في المقدمات فلا يتما فمبدأ أجزاءه الأولى بسائط بل فيما تكون ألفاظا مركبة ثم ينقسم قسمين فاما أن تكون أجزاء المحمول والموضوع متمايزة الوضع والمحل ولكن غير متمايزة في الاتساق كقول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كعلمه والحكيم يعلم الجرف فهو إذن حجر وقد عرفت ما فيه وإما أن لا تكون متمايزة في الوضع فيكون هناك شيء من الموضوع فيتوهم أنه من المحمول أو من المحمول فيتوهم أنه من الموضوع مثل قول القائل الإنسان بما هو إنسان إما أن يكون أبيض أو لا يكون أبيض فقله بما هو إنسان لا يدري أهو جزء من المحمول أو من الموضوع فن هذه الوجوه يعرض الخلل في صورة القياس بمشاركة المقدمات

وأما الغلط في صورة القياس وحدها من غير شركة فاما لأن تأليفه ليس تأليف الاشكال الثلاثة بأن لم يكن فيه شيء مشترك الاشتراك الخاص بها وانتفاء الاشتراك إما في الظاهر والحقيقة معا وهذا (٤) إذا مما لا يشبهه على عاقل خلو عن الصورة القياسية أو في الحقيقة دون الظاهر وهو أن يكون الوسط لفظا مشتركا وقد ذكرناه فيما اختلال صورته بشركة من المقدمات أولانه عادم شرطه شكل (٥) ومن ضروبه

(١) ولا ينعكس لانه تقدم من المصادرة ما تكون فيه المقدمة عين النتيجة وليس من القياس الدوري لان النتيجة لم تبين بالمقدمة ثم يثبت المقدمة بالنتيجة بل هي هي ومثال الدوري أن تقول كل كاتب فهو قائل الصنعة وكل قائل الصنعة فهو متفكر ثم تقول في الاستدلال على الأصغر كل كاتب فهو يتحرك نظره لتكسب المجهول من المعلوم وكل ما كان كذلك فهو قائل الصنعة فصغرى هذا الدليل هي عين النتيجة لان حركة النظر لتكسب المجهول هي عينها الفكر أما ما كانت المقدمات فيه أخفى من النتيجة وليس مصادرة ولا دورا فهو كالاتدلال على صنائع العالم بأن العالم كله أجسام وانها ملازمة للأعراض الموجودة وان ملازم الأعراض حادث ونود ذلك من المقدمات المعروفة فان ثبوت صنائع للعالم أظهر من هذا القضايا جميعها

(٢) في عدم القياس الخ ومثال الصورة الأولى وهي ما عبر فيها عن الأصغر والأوسط باسمين مترادفين كل إنسان بشر وكل بشر قائل الصنعة ومثال الثانية كل ضاحك إنسان وكل إنسان بشر فيكون أحد الحدود وهو الأوسط عين الأصغر أو عين الأكبر فالحدود الثلاثة اللازمة في كل قياس تعدد ولا يبقى الا حدان ولا يتألف منهما الا قضية واحدة لا قياس

(٣) بمعنييه المختلفين كما يقول المستدل على نفي الواجب لو وجد الواجب فهو إما ممكن أو غير ممكن فان كان ممكنا جاز عدمه وهو محال وان كان غير ممكن وكل ما لا يمكن وجوده فهو ممتنع فالواجب ممتنع والخطأ جاء من اشتراك لفظ الامكان بين العام والخاص

(٤) وهذا مما لا يشبهه على عاقل الخ كما تقول في الاستدلال على نفي جواز رؤية المجرد المجرد ليس بجسم وما لا يقع تحت الحس لا يمكن ان يرى فانه لا اشتراك بين مقدماته لافي الظاهر ولا في الحقيقة

(٥) هو من ضروبه ضمير هو يعود الى القياس



بأن تكون صغرام سالبة في الأول والثالث أو كبراء جزئية في الأول والثاني أو كان من موجبتين في الثاني أو من سالبين أو جزئيتين أو سالبة صغرى كبراء جزئية في جميع الاشكال وإذا عرف هذا في القياسات الجلية ومقدماتها فيسهل عليه اعتبارها في غيرها من الشراطيات والاستثنائيات والخلف غير أن الخلف يتميز بغالطة عن سائر القياسات وهي وضع ما ليس بعلة - علة فإن القياس ربما يلزم المحال من أخذ نقيض موضوع في قياس خلف ويدعى أنه انما يلزم من هذا النقيض وما يلزم المحال فهو محال ولا يكون لازماً منه بل (١) من مقدمة أخرى كاذبة استملت فيه حتى لو رفعنا نقيض الموضوع واستبقينا تلك المقدمة كان المحال باقياً فينبغي أن يجتنب عن هذا الغلط أيضاً مراعاة صدق المقدمات الأخرى ويعين لزوم هذا المحال من هذا النقيض بأن بدور معه في طرفي الثبوت والارتفاع وهذا القدر كاف في بيان المغالطات القياسية ❀ وإذا قد وفيها بما وعدنا فلا نضم كتابنا حامدين لله له الحمد والشكر سرمد

(١) بل من مقدمة أخرى كاذبة استملت فيه كما تقول لولم يصدق كل إنسان فهو محرج لصدق نقيضه وهو ليس كل إنسان محرج ويضم إلى مقدمة صادقة وهي كل حيوان محرج لينتج لولم يصدق كل إنسان فهو محرج لصدق ليس كل إنسان فهو حيوان لكن كل إنسان حيوان فقد أدى نقيض مطلوبنا إلى المحال لكن ليس النقيض الموضوع هو المؤدى إلى هذا المحال وإنما أدى إليه الكلية التي فرضتها صادقة وهي في الحقيقة كاذبة وبقي من صور المغالطات كثير لم يذكره المصنف كأن يكون المحال غير لازم لنقيض المطلوب بل له وثنى آخر فيكون لازماً للجموع لا للنقيض وحده كقول بعض المتكلمين في الاستدلال على الواحدية قولهم يمكن الاله واحد وكان الهان وأراد أحدهما حركة زيد والآخر كونه لزم إما معجز أحدهما أو سيكون زيد محر كتمه معاً وكل منهما محال وهذا المحال لم يلزم من نقيض المطلوب وهو أن يكون هناك الهان بل جاء منه ومن ضم ثنى آخر إليه ولا يلزم من استمالة المجموع استحالة أحد أجزائه ومنها أخذ العدم المقابل للوجود مكان الضد كما يقول دأئل الخير والشر ضدان ولا ثنى من الضدين بصادق من مبدأ واحد فالشر والخير من مبدأين مختلفين مع أن الشر في الحقيقة عدم يقابل الوجود فلا يناق أن يكون مع الخير من مبدأ واحد لانه لا يحتاج إلى عدم الفعل ومنها أن تؤخذ المسلمات أو الموهومات أو المشهورات مكان الضرورات وذلك كثير شائع في الملل وكتب أهل النظر وعلى الطالب أن يزن عمله العقلي بجميع ما تقدم من القواعد والله أعلم

❀ يقول المتوسل بجاء المصطفى ❀ خادم التصحيح بدار الطباعة محمود مصطفى ❀

حمد الم أبديع الموجودات وأنطقها بآيات وجوب وجوده واخترع ماهيات الأشياء بمقتضى فضله وجوده ومن على الإنسان بالنفس الناطقة وفضله وأفاض على قلبه خزان التصورات والتصديقات فكلمه وصلاة وسلاماً على سيدنا محمد المبعوث بالبرهان الواضح والآيات الينبات والقول الشارح الذي أنزل عليه قرآن عربي غير ذي عوج فأختم المكابرين وكبح المعاندين بمحاسن الحج وعلى آله وأصحابه طواع الهدى وأدلة الاقتدا الذين سعدوا في مناهج الصدق بالتصديق وسعدوا في معارج الحق بالتحقيق ❀ وبعد فقد تم طبع الكتاب الجليل الحاوى من فن المنطق جميع القواعد المشتمل من أصوله وضوابطه على نفائس الفرائد الفائق نظم عقود الجمان في بابيه الحالى للثوق فأرثيه وطلابه المختص من جزالة العبارة بأبهى حليته المسمى بالبصائر النصيرية تأليف عمدة المحققين وإمام

المدققين جامع المعقول والمنقول حاوى الفروع والاصول بجزر العلوم الخضم الراوى القاضى الزاهد زين الدين عمر بن سهلان الساوى وقد جعل في ذيل صحائف هذا الكتاب التعليقات الشريفة والتحقيقات الشائقة الراقية المتينة التى رفعت عن مخدراته اللثام وأظهرت خباياه المحتجبة عن الافهام وفتحت كنوزه وأوضعت رموزه وضوأت أريجيه وأحكمت نسجه لنا بغة هذا الزمان وسحبان هذا الآن من معد إلى سماء التحقيق بابكاراً فكاره وخاض بجحار التدقيق بجفرائد أنظاره صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد الله مفتى الديار المصرية جزاء الله على هذا الصنع أحسن جزاء وحقق له الأمنيه وكان تمام طبعه في المطبعة الزاهرة ببولاق مصر القاهرة على ذمة الجنب الامجد والهمام الاسعد ذى الخلق المستطاب حضرة السيد عمر الخشاب فى ظل من بلغت رعيتته غاية الامانى أفندينا الماعظم عباس باشا حلى الثانى ادام الله أيامه ووالى على رعيتته بره وانعامه ملحوظاه هذا الطبع الجميل ينتظر من عليه أخلاقه ثنى حضرة وكيل المطبعة محمد بك حسنى فى أوخر ذى الحجة سنة سبع عشرة بعد ثمانمائة وألف من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وكل ناسج على منواله

٢



وقرطه مؤرخه حضرة الاديب الارب العالم الفاضل والودعى الاملى الكامل  
أخيها الشيخ طه محمود بلغه الله كل مقصود فقال وأجاد فى المقال

بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على مصطفىاه وعلى كل من اقتفاه فلا يخفى على القلب العليم والطبع السليم أنه لا حياة مع الجهل ولا موت مع العلم وان يميز الانسان نصفان قلب ولسان

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده \* فلم يبق الا صورة اللحم والدم  
وكانت ترى من صامت لا محجب \* زيادته أو نقصه فى التكلم

وليس للمرء فى ثرائه وجيل روائه ما يصلح سرا لامتياز وحكمة فى اختصاصه بحقيقة المجرد ومجاز  
فان الرجال كقاييل لا تنكح بالقفزان ولا يستقى فى مسوكها كلالا لما خلق الانسان ليعلم ويعمل  
وبستخلف أثر ابؤثر عنه وينظر اليه منه

انظره ذلك الله الى أحسن أثر رأينا منه القاضى زين الدين عمر بن سهلان الساوى كلبه هذا المسمى البصائر النصيرية تجده فى علم المنطق خير رقيم التحف بالمولد مليا والتحق بأصحاب الرقيم حتى أعثر الله عليه رفيع الهمة حضرة العلامة المفضل الشيخ محمد عبد الله مفتى الديار المصرية ظفريه فى بيروت فرأى منه جديرا بالخطوة محلال الكرامة ووجد به البغية التى يتغيا المحسن والفضالة التى ينشدها المؤمن فراجع به الى مصر غنية عظيمة جليها لاهل ووطنه المصريين بل للناس أجمعين وقام بدرسه فى الازهر الشريف وعلق عليه شرحا لطيفا بوضوح مسالكه ويتوزع حواله ودعا الى طبعه فأجيب الى

هـ هذا المطبوع الذي بين يديك فاسمع في وصفه ما أملى عليك

من لي بطبع سليم \* يصبي النهى والنواظر  
 كطبع أسنى كتاب \* صبح الهدى منه سافر  
 ما حازه منطقى \* الاوبذ المناظر  
 ولا اقتفاء صغير \* الا اقتفاء الاكابر  
 موجهاً اليه \* أبصار أهل البصائر  
 وافاء جده سعيد \* بعد الحدود العوائر  
 أحياء مولى كريم \* مغرى بأحياء دائر  
 محمد قام بهدى \* للنيرات البصائر  
 ٩٢ ١٤١ ٢٩ ٧٢١ ٣٣٤

سنة ١٣١٧

﴿ جدول تصويب الخطأ الواقع في هذا الكتاب ﴾

| صواب                                    | خطأ                           | صفحة | سطر    |
|-----------------------------------------|-------------------------------|------|--------|
| فكل ماهو في شيء بهذه الخ                | فكل ماهو بهذه الصفة           | ٢١   | ١      |
| وهو عدم لافي الوقت                      | وهو عدم في الوقت              | ٣٧   | ٤      |
| كل ب ج دائما فكذا الخ                   | فاذا قلنا كل ب ج فكذا الخ     | ٦٣   | ٧      |
| هيج ا ز ب ج ليست                        | هيج ب ج ليست                  | ٦٤   | ٩      |
| صدق نقيض العكس وصحة انعكاسه كما هو ظاهر | صدق نقيض العكس كما هو ظاهر    | ٧٦   | ١٩     |
| ونضم الثانية الى الكبرى                 | ونضم الثانية أى الكبرى        | ٨٥   | ٧      |
| كل ج ب                                  | مثاله كل ب ج                  | ٨٦   | ٤      |
| الفصل الثاني                            | الفصل الثالث                  | ٨٧   | ١٧     |
| وهو لاحدهما                             | وهي لاحدهما بالضرورة          | ٨٨   | ١٨     |
| الصادقة هكذا بدون (من الشكل الاول)      | الصادقة من الشكل الاول هكذا   | ١٠٦  | ٣٦     |
| هكذا كل ج ب وكل ب د فينتج               | هكذا كل ج ب ولا شيء من        | ١٠٧  | ٢٣, ٢٢ |
| كل ج د وهو المحال ونقيضه                | ب د فينتج المحال من الاول     |      |        |
| بعض ج ليس د فتجعله في الرد              | وهو لا شيء من ج د فتجعله كبرى |      |        |
| كبرى للصادقة هكذا كل ج ب                | للصادقة الخ                   |      |        |
| وبعض ج ليس د                            |                               |      |        |
| كل منهما لكل                            | كل منهما الى كل ما ليس        | ١١٠  | ٢٥     |
| كل انسان ناطق                           | كل انسان حيوان                | ١١١  | ٣٣     |
| فبعض الناطق كاتب                        | فبعض الحيوان كاتب             |      |        |
| الى كل ناطق انسان                       | الى كل حيوان انسان            |      | ٣٤     |
| بعض الناطق كاتب                         | بعض الحيوان كاتب              |      |        |
| وكل انسان ناطق فبعض                     | وكل انسان حيوان فبعض          |      | ٣٦     |
| الكاتب ناطق                             | الكاتب حيوان                  |      |        |
| الى كل ناطق انسان                       | الى كل حيوان انسان            | ١١٢  | ١٧     |
| كل انسان ناطق                           | كل انسان حيوان                |      | ١٩     |
| فبعض الناطق                             | فبعض الحيوان                  |      |        |
| الى كل ناطق انسان وهي مع النتيجة الخ    | فتعكس الصغرى الى كل حيوان     |      | ٢٠     |
|                                         | انسان وهي النتيجة الخ         |      |        |
| ما هو موضوع لموضوع مطلوبك               | ما هو موضوع لمطلوبك           | ١١٣  | ١١     |
| في محولات بعض الخ موضوع                 | في محولات الخ موضوع           | ١١٥  | ٣٦     |
| هف                                      | هنا                           | ١٢٠  | ٣٥     |
| الثالث                                  | الاول                         | ١٢١  | ١٦     |

فهرست كتاب البصائر النصيرية في علم المنطق

صفحة

|    |                                                                                                      |
|----|------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣  | الفصل الاول في ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته                                                 |
| ٥  | الفصل الثاني في موضوع علم المنطق                                                                     |
| ٦  | المقالة الاولى في المفردات وتشتمل على فني الفنون الاول في الالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول |
| ٧  | الفصل الثاني في اللفظ المفرد والمركب                                                                 |
| ٧  | الفصل الثالث في الكل والجزء                                                                          |
| ٨  | الفصل الرابع في الموضوع والمحمول                                                                     |
| ٨  | الفصل الخامس في قسمة الكل الى الذاتي والعرضي                                                         |
| ٩  | الفصل السادس في تعريف الذاتي                                                                         |
| ١٠ | الفصل السابع في العرضي                                                                               |
| ١١ | الفصل الثامن في الدال على الماهية                                                                    |
| ١٣ | الفصل التاسع في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام                                             |
| ١٦ | الفصل العاشر في مناسبة هذه الخمسة بعضهم بعض                                                          |
| ١٧ | الفن الثاني في المعاني المفردة المدلول علمها بالالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على اثني عشر فصلا         |
| ١٨ | الفصل الاول في جملة الامور التي تقع عليها الالفاظ الخمسة ووجه الحصر فيها                             |
| ٢٠ | الفصل الثاني في نسبة الاسماء الى المعنى                                                              |
| ٢٠ | الفصل الثالث في تعريف الجوهر والعرض                                                                  |
| ٢٢ | الفصل الرابع في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع                                   |
| ٢٣ | الفصل الخامس في بيان الاجناس العشرة                                                                  |
| ٢٤ | الفصل السادس في اقسام الجوهر وخواصه                                                                  |
| ٢٦ | الفصل السابع في الكم                                                                                 |
| ٢٩ | الفصل الثامن في المضاف                                                                               |
| ٣١ | الفصل التاسع في الكيف                                                                                |
| ٣٣ | الفصل العاشر في باقي المقولات العشر                                                                  |
| ٣٦ | الفصل الاول وهو الحادى عشر من هذا الفن في التقابل                                                    |
| ٣٨ | الفصل الثاني وهو الثاني عشر في المتقدم والمتأخر ومعا                                                 |
| ٣٨ | المقالة الثانية في تعريف الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور وفيها فصلان                              |
| ٣٩ | الفصل الاول في بيان اصناف ما يفيد التصور                                                             |
| ٤٣ | الفصل الثاني في التصور عن وجوده من الخطا تقع في الحد والرسم                                          |
| ٤٥ | المقالة الثالثة في التأليفات الموصلة الى التصديق وتنقسم الى خمسة فنون                                |
| ٤٦ | الفن الاول في التأليف الاول الواقع للفردات وهو الملقب ببايديرمينياس ويشتمل على مقدمة وتسعة فصول      |
| ٤٦ | الفصل الاول في الاسم والكلمة والاداة                                                                 |

|     |                                                                                                                                                    |
|-----|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٨  | الفصل الثاني في القول وأقسامه                                                                                                                      |
| ٥٠  | الفصل الثالث في القضايا المخصوصة والمحصورة والمهملة من الجمليات                                                                                    |
| ٥٢  | الفصل الرابع في الأجزاء التي هي قوام القضايا الجملية من حيث هي قضايا وفي العدول والتفصيل                                                           |
| ٥٦  | الفصل الخامس في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطلب صدقها وكذبها والامن من الغلط فيها                                                      |
| ٥٦  | الفصل السادس في مواد القضايا وتلازمها وجهاتها                                                                                                      |
| ٦٢  | الفصل السابع في تحقيق الكلياتين والجزئيتين في القضايا الموجهة والمطلقة وفيه بيان ان الدوام في الكليات يقتضي الضرورة                                |
| ٦٥  | الفصل الثامن في التناقض                                                                                                                            |
| ٧٢  | الفصل التاسع في العكس                                                                                                                              |
| ٧٨  | الثن الثاني في صورة الحجج وينقسم الى ستة عشر فصلاً الفصل الاول                                                                                     |
| ٨١  | الشكل الاول                                                                                                                                        |
| ٨٤  | الشكل الثاني                                                                                                                                       |
| ٨٥  | الشكل الثالث                                                                                                                                       |
| ٨٧  | الفصل الثالث في المختلطات (لفظ الثالث خطأ وصوابه الثاني)                                                                                           |
| ٩٤  | الفصل الثالث في القضايا الشرطية وأحكامها من الايجاب والسلب والحضر والاهمال وغير ذلك                                                                |
| ٩٨  | الفصل الرابع في القياسات الشرطية من الاقترانات                                                                                                     |
| ١٠١ | الفصل الخامس في القياسات الاستثنائية                                                                                                               |
| ١٠٣ | الفصل السادس في القياسات المركبة                                                                                                                   |
| ١٠٤ | الفصل السابع في قياس الخلف                                                                                                                         |
| ١٠٨ | الفصل الثامن في عكس القياس                                                                                                                         |
| ١٠٩ | الفصل التاسع في قياس الدور                                                                                                                         |
| ١١٢ | الفصل العاشر في اكتساب المقدمات                                                                                                                    |
| ١١٦ | الفصل الحادي عشر في تحليل القياسات                                                                                                                 |
| ١٢٠ | الفصل الثاني عشر في استقرار النتائج التابعة للطلوب الاول                                                                                           |
| ١٢٣ | الفصل الثالث عشر في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة                                                                                                |
| ١٢٥ | الفصل الرابع عشر في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة                                                                                             |
| ١٢٦ | الفصل الخامس عشر في المصادرة على المطلوب الاول                                                                                                     |
| ١٢٨ | الفصل السادس عشر في أمور شبيهة بالقياس يظن ببعضها أنه قياس ولا يكون وبعضها أنه نافع منفعة القياس وفي غير ذلك من القياسات الخدجة فن جملة ذلك القسمة |
| ١٣١ | الاستقراء                                                                                                                                          |
| ١٣٤ | التشبيه                                                                                                                                            |
| ١٣٧ | الضمير. الرأي. الدليل. العلامة. القياس الفراسي                                                                                                     |
| ١٣٨ | الفن الثالث في مواد الحجج وهو فصل واحد                                                                                                             |

|     |                                                                                                                                                                                   |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٣٩ | الاوليات . المشاهدات . التجربات                                                                                                                                                   |
| ١٤٠ | الحدسيات . المتواترات                                                                                                                                                             |
| ١٤١ | المقدمات الفطرية القياس . الوهميات                                                                                                                                                |
| ١٤٢ | المشهورات . المقبولات . المسلمات                                                                                                                                                  |
| ١٤٣ | المشبهات . المشهورات في الظاهر . المظنونيات                                                                                                                                       |
| ١٤٤ | المخيلات                                                                                                                                                                          |
| ١٤٥ | اليقينيات . مواد الجدل                                                                                                                                                            |
| ١٤٦ | مواد المغالطة . مواد الخطابة . مواد القياس الشهري                                                                                                                                 |
| ١٤٦ | الفن الرابع في البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول المقدمة                                                                                                                        |
| ١٤٧ | الفصل الاول في حقيقة البرهان وأقسامه                                                                                                                                              |
| ١٤٨ | الفصل الثاني في أجزاء العلوم البرهانية وهي ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادئ                                                                                                      |
| ١٤٨ | الموضوعات                                                                                                                                                                         |
| ١٤٩ | المسائل                                                                                                                                                                           |
| ١٥١ | المبادئ                                                                                                                                                                           |
| ١٦٢ | الفصل الثالث في اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات والمبادئ والمسائل وتعاونها ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت الكليات وحصول العلم بالممكنات من البرهان |
| ١٦٩ | الفصل الرابع في أن الحد لا يكتسب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب                                                                                                   |
| ١٧٤ | الفصل الخامس في مشاركات الحدود والبرهان                                                                                                                                           |
| ١٧٥ | الفصل السادس في أقسام العلل وتفصيل دخولها في الحدود والبراهين التي تم به الوقوف على مشاركة الحدود والبرهان                                                                        |
| ١٧٩ | الفصل السابع في رسوم ألفاظ استعملت غير مشروحة المعاني وهي العلم والعقل والنظر والجهل والذهن والفهم والفكر والحدس والذكاء والحكمة                                                  |
| ١٨٠ | الفن الخامس في المغالطات في القياس                                                                                                                                                |







آخری درج شدہ تاریخ پر یہ کتاب مستعار  
لی گئی تھی مقررہ مدت سے زیادہ رکھنے کی  
صورت میں ایک آنہ یہ دیرانہ لیا جائے گا۔









